

شرح قانون الإجراءات الجنائية

(الجزء الأول)

تأليف

الدكتور أشرف توفيق شمس الدين

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي — وكيل كلية الحقوق بجامعة بنها

اخامى بالنقض و الإدارية العليا

الحائز على جائزة الدولة التشجيعية في القانون الجنائي

القاضي سابقاً

الطبعة الاولى

ولر النهضة العربية

٢٠٠٩

شرح قانون الإجراءات الجنائية

(الجزء الأول)

تأليف

الدكتور أشرف توفيق شمس الدين

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي - وكيل كلية الحقوق بجامعة بنها

المحامى بالنقض والإدارية العليا

الحائز على جائزة الدولة التشجيعية في القانون الجنائي

القاضي سابقاً

الطبعة الاولى

وزارة النهضة العربية

٢٠٠٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

- **تمهيد:** يهدف كل نظام للإجراءات الجنائية إلى كفالة حق الدولة في عقاب الجاني ، بقدر اهتمامه بحماية الأبرياء^(١). وإذا كان هدف هذا النظام هو الوصول للحقيقة ، من خلال إجراءات مبسطة وسريعة ، تقل فيها الشكليات والعقبات ؛ فإن طريق الحقيقة يكون محفوفاً بمخاطر الافتئات على حقوق الأبرياء ، وهو ما يلحق أشد الضرر بالمجتمع ويهدد الاستقرار فيه. ولذلك فإنه يجب أن يهدف النظام الإجرائي أيضاً إلى حماية حقوق الأفراد وصيانة حرياتهم^(٢). وهذه الأهداف التي هي غاية كل نظام للإجراءات الجنائية ترتبط على نحو وثيق بدور سلطتي التحقيق والاقام والحكم ومدى التوازن بين السلطات المختلفة في الدعوى الجنائية ، بحيث لا تنفرد إحداها باختصاصات على حساب الأخرى. وعلة ذلك أن تركيز السلطات في يد واحدة من شأنه أن يفضي إلى الاستبداد والتعسف ، وأن ينال من حقوق الأفراد وحرياتهم ، كما أنه لن يفضي إلى تحقيق العدالة وكفالة حق الدولة في العقاب على نحو صحيح ؛ لأن الوصول إلى الحقيقة يقتضى توافر الحيطة والموضوعية ، وهو ما لا يتسنى إذا اجتمعت سلطات التحقيق والاقام في يد واحدة دون رقابة فعالة^(٣). كما أن

(^١)CONTE (Philippe) & MISTRE DU CHAMBON (Patrick): *Procédure pénale* . 3^{édition} , Armand Colin , Paris ,(2001) , no.21 , p.11.

(^٢)SCHMIDT (Eberhart): *Der Strafprozess* , NJW , (1969) , S.1137 (1139).

(^٣)VINCENT (Jean) / GUINCHARD (Serge) / MONTAGNIER (Gabriel) / VARINARD (André): *La justice et ses institutions* , 4^{édition} , Dalloz , Paris , (1996) , no.279 , p.302.

هذه الحيدة والموضوعية لن تتوافرا إذا كانت سلطة التحقيق الابتدائي لا تتمتع باستقلال كاف أو كان يسودها التبعية والتدرج الرئاسي. وهذه الاعتبارات فإن النظم الإجرائية يجب وضعها بعناية كبيرة تحقق التوازن بين حرية الفرد وسلطة الدولة^(١). كما يجب أن تراعى هذه النظم توافر الحيدة والموضوعية للجهات المهيمنة على إجراءات التحقيق والمحاكمة ، وأن تتسم هذه النظم بالوضوح والاستقرار ، وأن تبعد عن الغموض والتقلب ، وأن يكفل النظام الإجرائي الوسائل الكفيلة بالحيلولة دون وقوع الأخطاء الماسة بالحرية في مراحل الدعوى المختلفة أو إصلاحها بعد وقوعها على نحو يضمن الحرية ويحقق حسن سير العدالة^(٢).

- نظم الإجراءات الجنائية: يتنازع الدعوى الجنائية مبدآن : الأول يعرف بالنظام التقبي ، والثاني يعرف بالنظام الاتقامي. والنظام التقبي يسند إلى القاضي مهمة تحقيق الدعوى واتخاذ كافة الإجراءات التي يستلزمها هذا التحقيق ، وإصدار حكم فيها ، ولا يوجد في هذا النظام وجود لادعاء أو مدع ؛ وإنما يتولى القاضي التحقيق والادعاء والحكم معاً^(٣). وكان الجمع بين سلطتي

(١) انظر تقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب عن مشروع قانون الإجراءات الجنائية حيث ورد به "ولن حق العقاب على الطاع ، فإن الحرية أحق بالصالح ، ولن يكون الغرض من أحكام الإجراءات الجنائية ألا يغلت المجرم من العقاب فحسب ؛ بل كذلك ألا يتعرض البرئ لمسا يتعرض له المدان ، فيجب أن تحقق قواعد الإجراءات للمجتمع حقين يصعب التوفيق بينهما: الأول: ألا يغلت الأثيم من العقاب ، والثاني احترام الحريات" مشار إليه لدى الدكتور عبد المهيم بكو: إجراءات الأدلة الجنائية ، الجزء الأول ، في التفهيم ، ١٩٩٧ ، رقم ٣ ، ص ١٢ .

(٢) الدكتور رءوف عبيد: المشكلات العملية الهامة في الإجراءات الجنائية ، الجزء الثاني ، الطبعة الثالثة ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٠ ، المقدمة ص ١٤-١٥ .

(٣) WOHLERS (Wolfgang): Entstehung und Funktion der Staatsanwaltschaft: ein Beitrag zu den rechtshistorischen und=

الاتهام والحكم في يد القضاء يجد سنده في قاعدة أن "كل قاض هو مدع عام"^(١)، وكان من المقرر في ظل هذا النظام أن للقاضي المبادرة من تلقاء نفسه في تحريك الدعوى الجنائية^(٢)، وأن يتصدى لأية جريمة يعلم بها شخصياً، ويستوى في ذلك مصدر هذا العلم^(٣). وقد أدى الأخذ بهذا النظام إلى الاستبداد والتحكم وتهميز القضاة، وإلى بث عدم الثقة في نظام العدالة الجنائية^(٤). وعلى العكس من ذلك؛ فإن نظام الدعوى الاتهامية يقوم على الفصل بين سلطتي الاتهام والحكم، فلا يمكن أن يكون القاضي والمدعى شخصاً واحداً^(٥)، ولا يجوز للقاضي أن يقوم بتحريك الدعوى الجنائية والحكم فيها

=strukturellen Grundlagen des reformierten Strafverfahren, Duncker & Humboldt GmbH, Berlin, (1994), S.21, S.50 ff.; VOLK (Klaus): Strafprozessrecht, C.H.Beck, München, (1999) § 6, S.17; ROXIN (Claus) Strafverfahrensrecht, 25 Auflage, München, (1998), § 13, S.83; RASSAT (Michèle Laure): Institutions judiciaires, Collection premier cycle, Presse universitaires de France, Paris, (1993), p.11-12; SALAS (Denis): Du procès pénal, Presses Universitaires de France, Paris, (1992), p. 14.

(١) "tout juge est procureur général".

(٢) BERGOIGNAN-ESPER (Claudine): La séparation des fonctions de justice répressive, Presse universitaires de France, Paris, (1973), p.67.

(٣) الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصفي: حق الدولة في العقاب، الطبعة الثانية (١٩٨٥)،

رقم ١١٣، ص ٢١٢.

(٤) GUINCHARD (Serge) / BUISSON (Jacques): Procédure pénale, 2^é édition, Litec m Groupe Lexis Nexis, librairie de la cour de cassation, Paris, 2002, no.41, p.67; GÖRCKE (Hans-Helmuth): Weisungsgebundenheit und Grundgesetz, ZStW, Bd.73, (1961), S.561 (564-565).

(٥) Roxin § 13, S.83, Volk § 6, S.17; HELLEBRAND (Johannes): Die Staatsanwaltschaft, Arbeitsgebiet und Arbeitspraxis, Verlag C. H. Beck, München, (1999), S.4.

من تلقاء نفسه ، أو بناء على علمه الشخصي^(١). وكان الاتهام في نشأة النظام الاتهامي متروكاً للمضروور ، الذى يتولى تحريك ومباشرة الدعوى الجنائية ضد المتهم^(٢) ، ثم في مرحلة لاحقة أصبحت الدولة بحسب الأصل هى التى تتولى وظيفة الادعاء العام ، فمن المقرر فى ظل هذا النظام أن القاضى والمدعى لا ينتميان لسلطة واحدة^(٣). ولم يعد النظام التنقيبي على إطلاقه مطبقاً فى التشريعات المعاصرة ، وإنما ساد المبدأ الاتهامى - على الأقل فى مرحلة الحكم- والذى يستند على الفصل بين سلطى الاتهام والحكم^(٤) ، فحيث لا يوجد اتهام لا توجد محاكمة ، فالاتهام شرط من شروط الدعوى الجنائية^(٥) ، وهو ضرورة لنظر الدعوى الجنائية أمام القضاء للفصل فيها. كما ساد مرحلة التحقيق الابتدائى نظاماً مختلطاً يجمع بين مزايا النظام الاتهامى والتنقيبي ، ويحاول أن يتجنب ما وجه إليهما من نقد^(٦).

- أهمية قانون الإجراءات الجنائية: لقانون الإجراءات الجنائية أهمية كبيرة من عدة نواح: فهذا القانون هو الوسيلة لتطبيق قانون العقوبات ، إذ لن يتسنى تطبيق هذا القانون بغير كشف الحقيقة من خلال جمع الأدلة وتوجيه الاتهام وإتاحة الفرصة للمتهم فى الدفاع عن نفسه فى محاكمة عادلة. ولذلك فإن قانون الإجراءات الجنائية هو الذى ينقل قانون العقوبات من حالة السكون والركود إلى حالة الحركة والفعالية. ويتضمن قانون الإجراءات الجنائية قواعد التنقيب عن الأدلة قبل الإحالة للمحاكمة واستظهار قيمتها واستبعاد الضعيف منها ،

^(١) RASSAT (Michèle Laure): *Procédure pénale*, Presses Universitaires de France , Paris, (1990) , p.30.

^(٢) Bergoignan-Esper , p.67.

^(٣) Roxin § 13 , S.83 , Volk § 6 , S.17; Hellebrand , S.4..

^(٤) Hellebrand , S.167.

^(٥) Hellebrand , S.167.

^(٦) Guinchard & Buisson, no.48, p.65 ff.

فستطيع المحكمة أن تنظر في الدعوى وقد اتضحت عناصرها وتكشفت أدلتها ، مما يجعل حكمها أدنى إلى الحقيقة والعدالة^(١). وقانون الإجراءات الجنائية هو القانون الذى يحمى الحرية الشخصية للمتهم ، إذ تكفل نصوصه تحميصاً للأدلة التى تتوافر ضده ، وهو ما يشكل ضماناً هامة له من أن لا يتعرض للمحاكمة إلا إذا توافرت أدلة قبله تكفى لحاكمته^(٢). فتطبيق قرينة البراءة يمتد إلى ما يسبقها من إجراءات ، وهو ما يقتضى بألا يتهم الناس وهم أبرياء^(٣). وإذا كسان المساس بالحرية يجد مبرره فى ضرورة كشف الحقيقة ؛ فإن هذا المساس يجب أن يكون فى أضيق نطاق وأن يقتصر على القدر الضرورى اللازم لكشف هذه الحقيقة ، ولذلك فإن قانون الإجراءات الجنائية هو قانون الشرفاء. ويكفل قانون الإجراءات الجنائية النص على الضمانات التى تتوافر فى مرحلة التحقيق الابتدائى والتى تضع حدوداً لسلطة الدولة تضمن عدم المخارفاها بالسلطة ، ذلك أن من شأن عدم إسباغ رقابة كافية على هذه المرحلة أن يصبح هذا التحقيق أداة للتنكيل فى يد سلطة الاتهام^(٤) ، وقد يترتب عليه أن يفقد المتهم حريته قبل أو أثناء المحاكمة ، أو على أحسن تقدير تقييد هذه الحرية بقيود تكفل إجباره على المثول بجلسات المحاكمة^(٥). ويكفل قانون الإجراءات الجنائية التوازن بين

(١) الدكتور محمود نجيب جسى : شرح قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ،

١٩٩٨ ، رقم ٥٣٢ ، ص ٥٠١.

(٢) Rüdiger NIERWTBERG: Die Feststellung hinreichenden Tatverdachts bei der Eröffnung insbesondere des Privatklagehauptverfahrens , NStZ , 1989 . S.212-213.

(٣) ASHWORTH (Andrew): The criminal process , Clarendon Press , Oxford (1994) , p.161.

(٤) Hans-Heiner KÜHNE: Strafprozesslehre, Heidelberg , (1993) , S.216.

(٥) Wayne R. LaFave & Jerold H. Israel: Criminal procedure (1992) § 13.1 , p.621 .

السلطة والحرية يكفل حماية المتهم من الاتهام المتعجل ، وإلى منع سلطة التحقيق من الإسراف في استخدام سلطتها حتى لا تكون أداة لتهديد الأبرياء ، كما يهدف إلى ألا يكون وراء قرار الاتهام دوافع غير مشروعة^(١). وتهدف الإجراءات الجنائية كذلك إلى حماية الفرد من آثار توجيه الاتهام والمثل أمام القضاء الجنائي الذي يعد في ذاته بمثابة العقوبة^(٢): فقد تنقضي فترة طويلة حتى يستطيع المتهم إثبات براءته ، فضلاً عما يتكبده من نفقات الدفاع ، وما يشكله الاتهام من عبء نفسي يثقل كاهله ، وما تحدثه علانية المحاكمة ونسبة الفعل محل الاتهام من وصمة تلحق بسمعة المتهم ، وتلقى بظلال من الشك حول مسلكه الشخصي ، وتنازل من مكانته في المجتمع^(٣). ولا تقتصر هذه الآثار على شخص المتهم ؛ بل تعداها إلى أسرته وأحيطين به^(٤). ويتضمن قانون الإجراءات الجنائية كذلك حماية حق المتهم في الدفاع ، وذلك بإحاطته علماً بالتهمة الموجهة إليه ، وتبصيره بالأدلة القائمة ضده ، وإفصاح المجال أمامه لنفي ما يثور ضده منها ، وأن يتسنى له إعداد دفاعه في وقت ملائم قبل المحاكمة ، وهو ما يعد صيانة للحرية^(٥).

وتهدف الإجراءات الجنائية إلى كفالة قدر من الرقابة على سلطات التحقيق
لابتدائي والاتهام على نحو يضمن عدم إساءة هاتين السلطتين للسلطات التي
منحها لها الشارع وعدم تعسفهما فيها. كما تهدف أيضاً إلى تدارك الخطأ

(١) LaFave & Israel , § 14.1 , p.656.

(٢) Ashworth , p.161.

(٣) SPRACK (John): *Emmins on criminal procedure* , 6th edition, Blackstone press limited, Hampshire(1995), p.17 ; Ashworth , p.161.

(٤) Kühne , S.216 ; Sprack , p.17 ; LaFave & Israel , § 13.1 , p.621 .

(٥) ROXIN (Claus): *Strafverfahrensrecht* , 25 Auflage, Verlag C.H Beck , München , (1998) § 40 , S.326.

والقصور في التحقيق الابتدائي والرقابة على مدى توافر أسباب كافية تبرر قرار الاتهام وتجهيز بالنال محاكمة المتهم^(١).

ويتصل قانون الإجراءات الجنائية بكفالة حق الدولة في العقاب : ذلك أن أعمال هذا الحق لن يتوقف على مجرد ما يتضمنه قانون العقوبات من النص على عقوبات مغلفة ، وإنما يتوقف أعمال هذا الحق على ما تنصف به الإجراءات من سرعة ويقين ، وهذا يوجب تحقيق التوازن بين هذه الاعتبارات وحقوق الأفراد^(٢). ومن ناحية أخرى ، فإن إحالة دعاوى واهية أو قليلة الأهمية إلى القضاء يعد إهداراً لوقت وجهد سلطى التحقيق والاتهام ، كما أنه يمثل إغفالاً على عاتق قضاء الحكم ومعاونيه ، وهو ما قد يؤثر على قدرتها في نظر الدعاوى الأخرى وإلى تراكم الدعاوى أمامها ، فضلاً عما تتكبده خزنة الدولة من مصاريف باهظة لنظرها ، وهو ما يضر بسير العدالة^(٣). وهذه الاعتبارات فإن مصلحة المتهم والدولة على حد سواء تقتضيان تجنب نظر مثل هذه الدعاوى الواهية ، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود نظام إجرائى يحول دون الاستبداد بالسلطة وبه تصان الحرية^(٤). والميل بالسلطة على حساب الحرية يؤدي إلى فقدان وظيفة الردع في العقوبة ، ذلك أن الافتئات على حريات الأفراد يؤدي إلى شيوع الإحساس بالظلم وإلى وقوع القضاء في الخطأ ، كما أن البطش في إجراءات التحقيق والاتهام لم يكن له من دور في مكافحة الجريمة أو

^(١) LaFave & Israel , § 14.1 , p.656.

^(٢) الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصبى: النظرية العامة للقاعدة الإجرائية ، دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية ، بدون تاريخ للطبعة ، رقم ٢٧ ، ص ٤٥-٤٦.

^(٣) Nierwtberg , §.212-213 ; Sprack , p.17 ; Ashworth , p.161.

^(٤) Kühne , Rn.329, S.216.

ردع الجناة^(١). ويؤدي الإخلال بالتوازن إلى النيل من وظيفة القضاء الجنائي ذاته ، فهذا القضاء يرمى للوصول إلى اليقين ، ولن يتحقق ذلك إلا بصيانة الحرية وكفالة حقوق الأشخاص^(٢).

وإذا كان من الأصول القانونية المقررة أن سيرة المرء المخالفة للقانون ، لا تجعله بمعزل عن حماية هذا القانون. فإن هذا القول يبدو وثيق الصلة بتحقيق التوازن بين السلطة والحرية ، ذلك أن كفالة الحرية تفسح الباب دائماً أمام المجرم للعودة إلى المجتمع ، ولا تقطع عليه السبيل في ذلك. والتعسف في الإجراءات الماسة بالحرية وإحساس الفرد بفقدانه كرامته وحقوقه وحرية يؤدي إلى رد فعل سلبي تجاه المجتمع. وهناك جانب مهم آخر لمرحلة ما قبل المحاكمة ، ذلك أن تكفل إجراء تحضير للدعوى تمهيداً للحكم فيها ، فإن رأت سلطة الإحالة أن الدعوى تنقصها بعض عناصرها أو أنه يعترض بعض جوانبها الغموض ، أمكن لها استدراك هذا النقص وإزالة هذا الغموض من خلال ما تجر به من تحقيق^(٣).

- قانون الإجراءات الجنائية المصري الحالي:

قانون الإجراءات الجنائية الحالي هو القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، وحل محل قانون تحقيق الجنايات الصادر سنة ١٩٠٤ والقانون المختلط لسنة ١٩٣٧ الذي كان يطبق على الأجانب. وقد صدر القانون الحالي في ٣ سبتمبر ١٩٥٠ وعمل به في ١٥ نوفمبر ١٩٥١ ، واستغرقت اللجنة التي كلفت بإعداده أكثر من خمس سنوات ، كما استغرقت مناقشته في البرلمان فترة طويلة فلم يقره مجلس النواب إلا في يولييه ١٩٥٠. وكان أهم سبب لإصدار هذا القانون هو

(١) الدكتور رءوف عبيد: القبض والتفتيش : ص ٣٨.

(٢) الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصفي: رقم ٢٦ ، ص ٤٦.

(٣) Kühne , Rn 329 , S.216.

إنهاء عمل المحاكم المختلطة وإلغاء القوانين التي كانت تطبقها. وقد اتم قانون الإجراءات الجنائية عند صدوره بصياغة جيدة وبأحكام تحاول أن تحقق التوازن بين فكرة السلطة والحرية ، كما استلهم المبادئ القانونية الحديثة ، واستفاد واضعوه من التشريعات المقارنة ومن الآراء الفقهية الحديثة ومن تجارب السدول المختلفة ومن توصيات المؤتمرات الدولية (١).

غير أنه أدخلت على القانون تعديلات كثيرة نالت من صورته الأصلية وجنحت في الكثير منها نحو إعلاء شأن السلطة على حساب الحرية. ومن أبرز هذه التعديلات إلغاء الاختصاص الوجوبي لقاضي التحقيق ، ونزع سلطاته والعهد بها للنيابة العامة على نحو لم يعد له سوى وجود صوري (٢). وإلغاء التقاضي في الجنايات على درجتين ، خلافاً للجنح ، وهو ما يعنى أن المتهم بجناية قد أصبح أسوأ حالاً من المتهم بجنحة. ومن التعديلات أيضاً إلغاء قضاء الإحالة في الجنايات وتحقيق ذلك أولاً بإلغاء غرفة الاقمام التي كانت تشكل من قضاة ثلاثة (٣) وحل محلها مستشار الإحالة ، ثم ما لبث أن ألغى الشارع نظام مستشار الإحالة (٤) ، بحيث أصبح للنيابة العامة سلطة الإحالة دون رقابة قضائية. وكذلك التوسع في سلطات النيابة العامة في الكثير من الجرائم بتحويلها في بعض الحالات سلطة محكمة الجench المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة.

والى جانب قانون الإجراءات الجنائية هناك عدد من التشريعات التي تتضمن نصوصاً تتعلق بالإجراءات الجنائية أهمها: القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في

(١) الدكتور محمود نجيب حن: رقم ٤٢ ، ص ٤٩.

(٢) تحقق ذلك بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢

(٣) وذلك بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢.

(٤) وذلك بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١.

شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ؛ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ؛ قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨.

وقد صدرت قوانين حاولت إعادة التوازن المقتد بين السلطة والحرية في النظام الإجرائي المصري أهمها القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن ضمانات حريات المواطنين والقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ بشأن إلغاء محاكم أمن الدولة والقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٦ بشأن الحبس الاحتياطي. وعلى الرغم من هذه القوانين ، فإن الحاجة تبدو ملحة إلى وضع قانون جديد للإجراءات الجنائية ينال حظه من الدراسة والبحث والمناقشة يحقق الفاعلية في الإجراءات مع توفير الضمانات للأفراد في مواجهة السلطة.

- تقديم: نقسم هذا المؤلف إلى ثلاثة أقسام: فتناول في القسم الأول القواعد العامة في الدعوى الجنائية فنبين ماهية هذه الدعوى وكيفية تحريكها والقيود الواردة على تحريكها وأسباب انقضائها. وفي القسم الثاني نتناول مرحلة ما قبل المحاكمة ، فنبين تفصيلاً مرحلة الاستدلال والتحقيق الابتدائي ، والتصرف في الأوراق سواء بإحالتها إلى المحكمة المختصة أو بحفظها أو بإصدار أمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فيها. أما القسم الثالث فنبين فيه مرحلة المحاكمة من حيث الإجراءات المتبعة أمام المحاكم المختلفة في نظر الدعوى الجنائية وحقوق والتزامات الخصوم فيها والأحكام التي تصدر فيها وطرق الطعن المقررة.

القسم الأول

القواعد العامة فى الدعوى الجنائية

- **تعريف الدعوى الجنائية:** الدعوى الجنائية هى "مجموعة الإجراءات يحددها القانون وتستهدف الوصول إلى حكم قضائى يقرر تطبيقاً صحيحاً للقانون فى شأن وضع إجرامى معين"^(١). فجوهر الدعوى الجنائية هى ألفا مجموعة من الإجراءات ، وسبب اتخاذها هو وقوع الجريمة ، وهدفها هو فحص الوضع الإجرامى وصولاً لما إذا كان الفعل يشكل جريمة ، وتحصيل الأدلة عليها وتحديد المتهم بارتكابها انتهاء بالحكم فيها. وفحص الوضع الإجرامى يعنى استظهار حقيقة هذا الوضع وبحث الأدلة ، سواء ما كان منها فى مصلحة المتهم أم ضده ، فليس هدف الدعوى الجنائية هو إدانة المتهم ؛ بل الوصول إلى تطبيق صحيح للقانون ، ويستوى أن تكون نتيجة هذا التطبيق هى الإدانة أم البراءة ، فاجتماع تعينه ثبوتة من يستحق البراءة بقدر ما يعنيه إدانة من يستحق الإدانة^(٢).

- **خصائص الدعوى الجنائية:** تتميز الدعوى الجنائية بأنها دعوى عامة: فهى تباشر نيابة عن المجتمع ولحسابه وتهدف إلى إنزال العقاب بمن أحل بساكن المجتمع ، ومن ثم فهى تختلف عن الدعوى المدنية التى يباشرها المدعى للدفاع عن حقوقه الخاصة ، ومن ثم فهو يملك التنازل مع المدعى عليه ، بخلاف الدعوى الجنائية التى لا تقبل بحسب الأصل تنازلاً إلا فى الحالات الاستثنائية التى ينص الشارع فيها عليها. غير أنه فى بعض الحالات قد يجعل الشارع للصالح بين

(١) انظر فى هذا التعريف: الدكتور محمود نجيب حسن: رقم ٥٠ ص ٦٤.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسن: رقم ٥٠ ص ٦٤ ؛ الدكتور عوض محمد: قانون الإجراءات الجنائية ، دار المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٠ رقم ٢٢ ، ص ٢١.

المضروب والمتهم أثراً في انقضاء الدعوى الجنائية رغم وقوع الجريمة ، وذلك لأنه يراعى أن المساس الذى أحدثته المتهم ينال من حقوق المجنى عليه ، فضلاً عن أن الضرر الناجم عن الجريمة يتسم بضآلته ، وأن تفضيل مصلحة المضروب في هذه الحالات يجد سنده في جبر أثر الضرر الناتج عن الجريمة.

وقد رتب الشارع على عمومية الدعوى الجنائية أن النيابة العامة هي التي تختص دون غيرها بحسب الأصل بتحريكها ومباشرتها ، عدا بعض الاستثناءات التي لا تنال من القاعدة العامة (المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية).

- **حرية تحريك الدعوى الجنائية:** يترتب على عمومية الدعوى الجنائية هي أن النيابة العامة حرة في تحريكها ومباشرتها ، ولا يتوقف ذلك على قيد ما ، غير أنه استثناء من هذا الأصل فهناك حالات معينة أوجب فيها الشارع تقديم شكوى أو إذن أو طلب قبل تحريك الدعوى الجنائية أو قبل رفعها إلى القضاء ، وتمثل هذه القيود استثناء على الأصل العام. وتتميز الدعوى الجنائية أمثالا تتوقف على حدوث ضرر ناتج من الجريمة ، فالضرر ليس ركناً أو عنصراً في كل جريمة ، وإذا سببت الجريمة ضرراً ، فيصبح هناك دعويان الأولى جنائية والثانية مدنية يحق في الأخيرة للمضروب رفع دعواه أمام القضاء الجنائي.

- **الدعوى الجنائية والدعوى التأديبية:** الجريمة التأديبية هي إخلال شخص ينتمي إلى هيئة معينة بالواجبات التي يفرضها انتماءه إليها. وتفترض الجريمة التأديبية وجود قواعد تنظم سير عمل الهيئة التي ينتمي إليها الفاعل وتهدف إلى احترامها ونزاهتها. ومن أمثلتها: خروج الموظف العام على مقتضى الواجب في أعماله الوظيفية أو الظهور بمظهر يناهض كرامة الوظيفة^(١). وقد يخضع الموظف العام لنظام وظيفي خاص ، ومن أمثلة ذلك القضاة ورجال

(١) الفقرة الأولى من المادة ٧٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة.

السلك الدبلوماسي وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة وضباط الشرطة والجيش وغيرهم ، وفي هذه الأحوال يخضع المتهمون إلى هذه الهيئات إلى النظام الوظيفي الخاص بهم ، ويكمل النقص بالرجوع إلى القواعد الوظيفية العامة التي تسرى في حق كافة الموظفين العموميين. ولا تقتصر الجريمة التأديبية على من ينتمى إلى وظيفة عامة ؛ بل تسرى على كل شخص ينتمى إلى هيئة خاصة به ، حتى ولو لم يكن موظفاً عاماً ، ومن أمثلة ذلك أصحاب الحرف كالأطباء والمحامون والمهندسون والصيادلة. ويجوز أن يرتكب الجريمة التأديبية أيضاً الطلاب في الجامعات والمعاهد والمدارس ، إذ يخضعون لنظام خاص يسرى عليهم (١).

ويجوز أن يكون مصدر الدعوى التأديبية والجنائية فعل واحد ، وذلك إذا كان ما ارتكبه الجاني يشكل جريمة جنائية وإخلاقاً بواجبات الوظيفة في نفس الوقت ، ومثال ذلك قبول الموظف العام رشوة أو إضراره بأموال أو مصالح الجهة التي ينتمى إليها. وتستقل الدعوى التأديبية عن الدعوى الجنائية ، فبينما يختص القضاء الجنائي بالأولى ، فإن القضاء التأديبي يختص بالثانية. ولا يتوقف الحكم في أحدهما على الآخر ، وذلك بخلاف الحكم في الدعوى المدنية ، إذا كانت مترتبة على جريمة جنائية ، إذ تلزم المحكمة بإيقاف الفصل في الدعوى المدنية انتظاراً للفصل في الدعوى الجنائية بحكم بات. فإذا شكل الفعل مخالفة إدارية معاقب عليها جنائياً في ذات الوقت ، فإنه يجوز للنسابة العامة إقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم محاكمته على ما أسند إليه من فعل يكون في نفس الوقت مخالفة إدارية (٢).

(١) انظر في الفرق بين الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية مؤلفنا: شرح قانون العقوبات القسم العام

— دار النهضة العربية ، ٢٠٠٧ ، ص ١٦-١٧

(٢) نقض جلسة ١٤ مايو ١٩٥٥ مجموعة أحكام محكمة النقض ، ص ٦ ص ٥٢١.

- **تقسيم:** نقسم هذا القسم إلى ثلاثة أبواب: نتناول في الأول أطراف الدعوى الجنائية ، وفي الثاني تحريك الدعوى الجنائية ، وفي الثالث انقضاء الدعوى الجنائية بأسباب الانقضاء المختلفة.

الباب الأول

طرفا الدعوى الجنائية

- **تعريف:** طرفا الدعوى الجنائية هم: النيابة العامة ، والمتهم. وفيما يلي نخصص فصلاً لكل منهما.

الفصل الأول

النيابة العامة

- **تقسيم:** نقسم هذا الفصل إلى مبحثين نتناول في الأول تشكيل واختصاصات النيابة العامة وفي الثانية القواعد التي تحكم عمل النيابة.

المبحث الأول

تشكيل واختصاصات النيابة العامة

- **نظام النيابة العامة:** النيابة العامة في القانون المصرى هي سلطة تتولى بصفة أساسية أعمال التحقيق والاستدلال والالتزام في الدعوى الجنائية. ويقوم النائب العام بأداء وظيفة النيابة العامة لدى جميع المحاكم عدا محكمة النقض. وتشكل النيابة من النائب العام والنائب العام المساعد وعدد كاف من المحامين العامين ورؤساء النيابة ووكلاتها ومساعداتها ومعاونيها. ويجوز أن يقوم بأداء وظيفة النيابة من يعين لذلك من غير هؤلاء.

- **العلاقة بين أعضاء النيابة العامة:** يسود العلاقة بين أعضاء النيابة العامة علاقة التبعية و يقوم النائب العام بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة بمباشرة الدعوى الجنائية (المادة الثانية أ.ج) ويأتى النائب العام على رأس

أعضاء النيابة العامة ، وهم جميعاً تابعون له ولد حق الرقابة والإشراف عليهم . كما أن لأعضاء النيابة العامة سلطة رئاسية على بعضهم البعض بحسب تدرجهم الرئاسي . وقد نصت المادة (٢٦) من قانون السلطة القضائية المستبدلة بالقانون ١٤٢ لسنة ٢٠٠٦ على أن "رجال النيابة تابعون لرؤسائهم بترتيب درجاتهم ثم للنائب العام". وقد كان النص القديم يقرر التبعية لوزير العدل دون تحديد ما إذا كانت هذه التبعية تبعية قضائية أم إدارية.

وقد نصت المادة ١٢٥ من قانون السلطة القضائية على أن "أعضاء النيابة يتبعون رؤسائهم والنائب العام، ولوزير العدل حق الرقابة والإشراف الإداريين على النيابة وأعضائها".

- **اختصاصات النيابة العامة:** تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ولا ترفع من غيرها إلا في أحوال المبينة في القانون. ولا يجوز ترك الدعوى الجنائية أو وقفها أو تعطيل سيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون (المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية). وقد نصت المادة ٢٩ من قانون السلطة القضائية كذلك على أن "تمارس النيابة العامة الاختصاصات المخولة لها قانوناً، ولها دون غيرها الحق في رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك". وأهم هذه الاختصاصات:

١- إدارة أعمال الاستدلال: النيابة العامة هي رئيس الضبطية القضائية ، وقد نصت المادة ٢٢ من قانون السلطة القضائية على أن مأموري الضبط القضائي يكونون فيما يتعلق بوظائفهم تابعين للنيابة العامة. ويشارك النيابة العامة في الإشراف على مأموري الضبط في قيامهم بأعمالهم سلطات أخرى يتبع لها مأمورو الضبط ؛ غير أن للنيابة العامة دوراً مهماً في هذه المرحلة ، إذ من

سلطتها توجيه أعمال الاستدلال والإشراف عليها حتى تتحقق مسن الالتزام بأحكام القانون وتحول دون الافتئات على حقوق الأفراد وحررياتهم.

٢- مباشرة التحقيق الابتدائي: تختص النيابة العامة بمباشرة التحقيق الابتدائي ، وقد خولها القانون سلطة التحقيق الابتدائي المخولة لقاضى التحقيق وفقاً للمادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية. وتلتزم النيابة العامة في إجراء التحقيق بالموضوعية والحيادة ، فما يعينها هو الكشف عن الحقيقة ولو كانت في مصلحة المتهم. وعليها الموازنة بين الأدلة وصولاً لمدى ملائمة إحالة الدعوى الجنائية إلى القضاء.

٣- الإحالة إلى القضاء وتمثيل الاتهام: إذا رأت النيابة العامة أن الدعوى صالحة لإحالتها إلى القضاء وأن الأدلة الكافية لهذه الإحالة متوافرة الدعوى الجنائية فتقوم باتخاذ قرار الإحالة ، وذلك بحسب أحكام المحال إليها الدعوى. ويعد هذا الاختصاص هو الاختصاص الأصيل للنيابة العامة ، وهو ما عبرت عنه المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية بقولها "تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ، ولا ترفع من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون". وإذا أحيلت الدعوى الجنائية إلى القضاء ، فلا تملك النيابة سحبها ، ويجب على المحكمة أن تقضى فيها. ومباشرة النيابة بوظيفة الاتهام لا يعفيها مسن التحلى بواجب الموضوعية ، فالنيابة هي خصم شريف في الدعوى الجنائية ، لا يعنيه إدانة المتهم ، بقدر ما يعنيه الوصول إلى الحقيقة ، ولذلك فلها أن تطلب الحكم بالبراءة إذا وجدت أن الأدلة على الاتهام لم تكن صحيحة. ومن أعمال الاتهام الطعن في الأحكام ، سواء ضد المتهم أو لمصلحته.

٤- تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ في الدعوى الجنائية ، ويستوى في ذلك الأحكام السابقة على الفصل الموضوع أو الفاصلة فيه.

٥- رعاية مصالح عديمي الأهلية وناقصيها والغائبين والتحفظ على أموالهم
والإشراف على إدارتها وفقاً لأحكام القوانين المنظمة لذلك.

٦- الإذن لرجال السلطة العامة بالاتصال بالمحوسنين في السجون.

٧- إصدار الأوامر الجنائية في المخالفات وفي الجناح التي لا يوجب فيها القانون
الحكم بعقوبة الحبس وفي الحدود التي نص القانون عليها.

٨- إصدار قرارات وقفية في منازعات الحيازة جنائية كانت أم مدنية ، وما يثور
من منازعات بشأن حيازة منزل الزوجية. ووفقاً للمادة ٤٤ مكرر من قانون
المرافعات^(١) ، فإنه يجب على النيابة العامة متى عرضت عليها منازعة من

(١) وهذه المادة أضيفت بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ، وقد ورد بالمذكرة التوضيحية لمشروع
المادة ٤٥ مكرراً الواردة في المق " يشهد الواقع العملي تزايداً متتابعاً في منازعات الحيازة سواء
تلك التي تتعلق بأراضي زراعية أو باني ، ضاعفت من اهليتها حدة أزمة الاسكان ، وتبلغ هذه
المنازعات درجة الجريمة الجنائية في بعض الاحيان ، وتتوقف عند حدود الواقع المدني فقط في احيان
اخرى ، وكانت هذه المنازعات وتلك تعرض على النيابة العامة وتصدر فيها قرارات وقفية بمنح
الحيازة لأحد المتنازعين او ترك الامر على ما هو عليه وعلى الطرف المتضرر من قرارها ان يسلك
سبيل التقاضي امام المحاكم للنظام منه ، وقد ثار الخلاف في شأن تحديد المحكمة المختصة بنظر
النظام من قرار النيابة في هذا الشأن استبعاداً للجدل حول تحديد ما هيته هذا القرار ، وهل هو
قرار اداري فيختص بنظر النظام منه جهة القضاء الاداري ام هو قرار قضائي يندرج تحت ولاية
جهة القضاء العادي ، لقد اضحى الناس في حيرة من امرهم عندما يرغبون في رفع تظلماتهم
من تلك القرارات ، وعندما استشعر المشرع خطر ما ال اليه الواقع اصدر القانون رقم ٢٩ لسنة
١٩٨٢ الذي استحدث به المادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات ولكنه لم يتناول بالعلاج الا
جانب جزئي يتعلق بحالة جدية الاتهام بجريمة وقد كشف التطبيق العملي هذه المادة منذ صدورها
عن صعوبات كثيرة جعلت مسألة النظام من قرارات الحيازة اكثر عسراً مما كانت عليه قبل
صدورها ، فاصبح من المتعين على النيابة ان تحجب نفسها عن اصدار لقرارات وقفية في شأن
منازعات الحيازة المدنية البحتة التي لا تثير شبهة جريمة من جرائم انتهاك حرمة ملك الغير مع ان
هذه المنازعات في كثير من الاحيان تكون مشتملة بين اطرافها الى حد يوشك ان ينتقل بها الى -

منازعات الحيازة ، مدنية كانت أو جنائية ، أن تصدر فيها قرارا وقتيسا مسببا واجب التنفيذ فورا بعد سماع أقوال أطراف النزاع وإجراء التحقيقات اللازمة .
ويصدر القرار المشار إليه من عضو نيابة بدرجة رئيس نيابة على الأقل . وعلى النيابة العامة إعلان هذا القرار لذوى الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

منطق الجريمة اذا تركت دون حل وفق عاجل ، كما ان المشرع لم يحسم الخلاف الذى در بين جهتي القضاء من قرار النيابة الوقتي حول الحيازة اذا صدر من منازعة مدنية بحته ليست فيها شبهة اقام جنائي ، لهذه الاعتبارات مجتمعين ، فقد عاجل المشروع الامر على وجه يحسم الخلاف في شأن هذه المسائل ويسهل الامر على القضاء والمتنازعين في جلاء ووضوح ، فوضع تنظيمها جديدا لمنازعات الحيازة يكون مجاله قانون المرافعات المدنية والتجارية لنص في المادة الرابعة منه على اضافة مادة جديدة الى قانون المرافعات المدنية والتجارية برقم ٤٤ مكررا اوجب فيها على النيابة العامة متى عرضت عليها منازعة من منازعات الحيازة ان تصدر فيها قرار وقتيا واجب التنفيذ فورا ، سواء كانت مدنية بحته او جنائية ، فشمّل ذلك كافة منازعات الحيازة المدنية والجنائية ، واوكل صدور هذا القرار الذى يصدر بعد سماع اقوال اطراف النزاع وإجراء التحقيقات اللازمة الى عضو من اعضاء النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل وذلك حتى يكون لمصدر القرار الخبرة والدراية اللازمة لما تتسم به هذه المنازعات من أهمية خاصة ، ولا يمنع صدور هذا القرار المؤقت النيابة العامة من المبادرة الى رفع الدعوى الجنائية ، اذا شكلت هذه المنازعة جريمة من الجرائم ووجب اعلان هذه القرار لذوى الشأن خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدور ، الذين يكون قسم التظلم منه امام القاضى المختص بالامور المستعجلة بدعوى ترلع بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى في مهاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من يوم اعلانه به بحسبان ان القرار ان صدر من النيابة العامة في شأن منازعة جنائية فهو يتصل بجريمة من الجرائم تدخل في اختصاص جهة القضاء العادى ، كما ان القرار اذا صدر من النيابة العامة في شأن منازعة غير جنائية فان جهة القضاء العادى هو الاحق بنظر التظلم منه على اعتبار ان الحيازة متفرعة عن الملكية التى هي راس المنازعات المدنية وتصدر فيه احكامه حكما وقتيا اما بتأييد القرار او بتعديله او بالغائه ، وبديهي انه لا يمنع صدور الحكم في التظلم من رفع اية دعاوى سواء كانت مدنية او جنائية ، متعلقة بالحيازة او اصل الحق ، وهكذا فقد حسم المشروع النقاش الذى دار بين جهتي القضاء العادى والإدارى وجعله من اختصاص الجهة الاولى سواء كان قرار الحيازة الصادر من النيابة العامة مدنيا او جنائيا .

وفي جميع الأحوال يكون التظلم من هذا القرار لكل ذى شأن أمام القاضى المختص بالأمر المستعجلة ، بدعوى ترفع بالإجراءات المعتادة في ميعاد خمسة عشر يوما من يوم إعلانه بالقرار ، ويحكم القاضى في التظلم بحكم وقى بتأييد القرار ، أو بتعديله أو بإلغائه ، وله بناء على طلب المتظلم إن يوقف تنفيذ القرار المتظلم منه إلى أن يفصل في التظلم.

٩- إقامة الدعاوى التأديبية على القضاة وأعضاء النيابة العامة ومباشرتها أمام مجلس التأديب وإبداء الملاحظات عند نظر طلب إحالة القاضى إلى المعاش أو نقله إلى وظيفة أخرى لفقد أسباب الصلاحية.

١٠- الإشراف على السجون وغيرها من الأماكن التى تنفذ فيها الأحكام الجنائية أو المخصصة لحجز المعتقلين وذلك بزيارتها والإطلاع على دفاترها والاتصال بأى محبوس ومحيط النائب العام وزير العدل بما يبدو للنسبة العامة من ملاحظات في هذا الشأن^(١).

١١- عرض القضايا المحكوم فيها بالإعدام على محكمة النقض مشفوعة بمذكرات برأيها في هذه الأحكام.

١٢- تتولى النيابة العامة الإشراف على الأعمال المتعلقة بنقود المحاكم (المادة ٢٨ من قانون السلطة القضائية).

١٣- الإشراف على تحصيل وحفظ وصرف الغرامات وسائر أنواع الرسوم المقررة بالقوانين في المواد الجنائية والمدنية وكذلك الأمانات والودائع.

١٤- رفع الدعاوى المدنية في الأحوال التى نص عليها القانون ، والتدخل الوجوبى والجوازى في الحالات التى نص عليها فيها قانون المرافعات^(٢) .

(١) المادة ٢٧ من قانون السلطة القضائية.

(٢) المواد ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ من قانون المرافعات.

١٥- طلب الحكم بإشهار إفلاس التجار.

١٦- حضور الجمعيات العمومية للمحاكم وإبداء الرأى فى المسائل التى تتصل بعمل النيابة العامة ، وطلب دعوة الجمعية العمومية لأى محكمة للانعقاد.

- **ما يخرج عن اختصاص النيابة العامة:**

أولاً: عدم جواز سحب الدعوى الجنائية بعد إحالتها إلى القضاء:

لا يجوز للنيابة العامة أن تسحب الدعوى بعد إحالتها إلى القضاء أو تنازل عنها أو تعدل فى التهمة فيها، سواء ذلك بالنسبة لقضاء أول درجة أو كان بالنسبة لمحكمة الطعن. فإحالة الدعوى إلى القضاء تزول ولاية النيابة العامة ، ويلتزم القضاء بالفصل فيها ، ويعمل ذلك بعدم جواز التدخل فى شئون القضاء وباعتبارات الفصل بين السلطات. وتطبيقاً لذلك قضى بأن بإحالة الدعوى الجنائية إلى القضاء فلا يجوز للنيابة العامة التنازل عنها أو الرجوع فيها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون ولا يجوز لها أيضاً تعديل التهمة أو الوصف أو استبدال غيرها بما دامت الدعوى قد خرجت من يدها و دخلت فى حوزة المحكمة امتثالاً للأصل المقرر من الفصل بين سلطتى الإتهام و المحاكمة. وقصارى ما تملكه النيابة العامة هو أن تطلب من المحكمة تعديل التهمة أو الوصف و للأخيرة السلطة التقديرية فى ذلك فى حدود ما نص عليه القانون^(١).

- **ثانياً: لا يجوز الاحتجاج على النيابة العامة بموقف اتخذته فى**

الدعوى: لا يجوز الاحتجاج على النيابة العامة بموقف اتخذته فى الدعوى ، فلها أن تغير موقفها إذا كان من الجائز ذلك ، فإذا كانت قد طلبت الإدانة ، فلها أن تطلب البراءة إذا رأت جدارة التهم بذلك أو بالعكس ، وإذا كانت قد طلبت طلباً معيناً ، فإن لها أن تعدل عن طلبها ، كما لها أن تعدل عن إجراء اتخذته إذا

(١) نقض جلسة ١١ مايو ١٩٨٨ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٩ رقم ص ٦٨٥ .

تبين لها خطؤه ، ومثال ذلك أن تطلب من محكمة الجنح الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى باعتبارها جناية ، إذا تبين لها أنها أخطأت في إحالة الدعوى إليها وأنها في حقيقتها جناية. ولها أن تعدل عن أمر الحفظ المتخذ بناء على محضر جمع الاستدلال ، وأن تقوم بتحريك الدعوى الجنائية ، إذا رأت صواب ذلك^(١).

- **ثالثاً: عدم جواز التنازل عن حق الطعن في الأحكام:** فهذا الحق مقرر للنيابة بصفتها سلطة عامة لإصلاح أخطاء الأحكام ، وليس حقاً شخصياً لها. رابعاً: لا يجوز للنيابة العامة الامتناع عن تنفيذ الأحكام أو الأوامر الصادرة من القضاء ، فهي لا تملك ذلك ، وعدم تنفيذ أحكام وأوامر القضاء من شأنه أن يترتب المسؤولية الجنائية والمدنية والإدارية للمتنع.

- **هل يجوز للنيابة أن تعقد صلحاً مع المتهم؟**

أجاز القانون الصالح في بعض الجرائم ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية الناشئة عن هذه الجرائم. ولكن ينور التساؤل عن مدى جواز عقد النيابة العامة صلحاً مع أحد المتهمين نظير عدم تحريك الدعوى الجنائية ضده ، فما قانونية هذا الصلح ، وما أثره؟ ذهب رأى في الفقه إلى أنه لا يجوز للنيابة العامة أن تعقد مع المتهم صلحاً ببعض أو بغير عوض مقابل عدم تحريك الدعوى الجنائية ، وأنه يقع باطلاً كل اتفاق على ذلك ، ويكون تحريك الدعوى صحيحاً على الرغم من هذا الاتفاق^(٢).

وفي تقديرنا أنه لا يوجد في القانون ما يحول دون أن يكون هناك اتفاق بين النيابة العامة والمتهم على إزالة أثر الجريمة وتعويض الغنى عليه وجبر كافة

(١) الدكتور محمود نجيب حسن: رقم ٧٠ ، ص ٨٢-٨٣.

(٢) الدكتور محمد مصطفى القلبي ، أصول قانون تحقيق الجنايات (١٩٤٥) ص ٣٦ ، الدكتور

محمود نجيب حسن: رقم ٧٠ ، ص ٨٣.

الأضرار مقابل عدم تحريك الدعوى الجنائية ضده. وسند رأينا أن النيابة العامة لها سلطة ملائمة تحريك ورفع الدعوى الجنائية ، فإذا رأت أنه من غير الملائم رفعها مراعاة لاعتبارات موضوعية ، فإنها تملك ذلك. ويعد تعويض المضرور وجبر الضرر الناتج عن الجريمة أحد العناصر المهمة التي تستند إليها النيابة في تقدير ملائمة عدم رفع الدعوى الجنائية. غير أن المشكلة تتصل في تقديرنا بغياب الرقابة على سلطة النيابة العامة في إجراء هذا الصلح. وفي تقديرنا أنه يجب إجراء تعديل تشريعي يعرض الأمر على المحكمة المختصة لإقرار هذه الصلوة ، ولا سيما في الجرائم ذات الشأن.

- **تشكيل النيابة العامة:** تشكل النيابة العامة من النائب العام والنواب العامين المساعدين والعمامين العامين الأول والعمامين العامين ورؤساء النيابة ووكلائها ومساعديها ومعاونيها (المادة ٢٣ من قانون السلطة القضائية). ويجوز أن يقوم بوظيفة النيابة العامة من يعين من غير هؤلاء (الفقرة الثانية من المادة الثانية إجراءات). ومن أمثلة ذلك أنه كان يتدب للقيام بوظيفة وكلاء نيابة المرور بعض ضباط الشرطة، وعملاً فإنه يندر أن يعين أحد من غير أعضاء النيابة للقيام بوظيفة النيابة العامة. ويقوم بأداء وظيفة النيابة العامة لدى محكمة النقض نيابة عامة مستقلة تؤلف من مدير من قضاة محكمة النقض أو الاستئناف أو العمامين العامين على القل ، ويعاونه عدد كاف من الأعضاء من درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة على الأقل.

- **النائب العام:** يكون تعين النائب العام بقرار جمهوري من بين قضاة محكمة النقض أو قضاة محكمة الاستئناف أو من في درجائهم من رجسالم القضاء أو النيابة (المادة ١١٩ في فقرتها الأولى من قانون السلطة القضائية). ويكون التعيين في وظيفة النائب العام من بين رجال النيابة بطريق الترقيّة من الدرجة السابقة

مباشرة أو من بين رجال القضاء (المادة ١١٧ من قانون السلطة القضائية) ، ويعنى ذلك عدم جواز أن يعين نائباً عاماً من خارجه سلك النيابة العامة والقضاء. والنائب العام وحده هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية في مباشرة تحريك الدعوى الجنائية ومتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائي ولا يتنه في ذلك عامة تشتمل على سلطتي التحقيق والإتقان وتنسبط على إقليم الجمهورية برمتها وعلى كافة ما يقع منه من جرائم أيّاً كانت وله بهذا الوصف وباعتباره الوكيل عن الجماعة أن يباشر اختصاصاته بنفسه أو أن يكل - فيما عمدا الاختصاصات التي نيطة به على سبيل الإنفراد - إلى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانوناً معاونته أمر مباشرتها بالنيابة عنه ، وأن يشرف على شئون النيابة العامة بما له من رئاسة مباشرة قضائية وإدارية على أعضائها الذين يكونون معه في الواقع جسماً واحداً لا انفصام بين خلاياه^(١). ويعين النائب العام بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رؤساء محاكم الاستئناف أو قضاة محكمة النقض أو المحامين العامين الأول. ويشرف النائب العام على شئون النيابة العامة وله الرئاسة القضائية والإدارية على أعضائها^(٢). وقد سبق القول بأن النائب العام يباشر الدعوى العمومية بنفسه أو بواسطة باقي أعضاء النيابة العامة. ويجوز له أن يضيف اختصاصاً شاملاً للجمهورية على أعضاء النيابة المتخصصة في بعض أنواع الجرائم ، مثل نيابة الأموال العامة العليا ونيابة أمن الدولة العليا وغيرها. غير أن القانون قد أناط بالنائب العام بعض الاختصاصات الذاتية التي لا يشاركه فيها غيره ، وذلك لاعتبارات قدرها الشارع تتصل بحق الرقابة والإشراف المخولين للنائب العام على سائر أعضاء النيابة. وبالإضافة إلى

(١) نقض جلسة ١٥ نوفمبر ١٩٦٥ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٦ من ٨٦٥.

(٢) المادة ٧ من التعليمات العامة للنيابات - التعليمات القضائية - المسائل الجنائية ٢٠٠٧.

هذه الاختصاصات فإن النائب العام بموجب تعليمات إدارية منه قد قصر التصرف في بعض الدعاوى أو القرارات على نفسه. وفيما يلي نبين هذه الاختصاصات المخولة للنائب العام بموجب القانون:

- اختصاصات ذاتية للنائب العام بنص القانون:

يتميز النائب العام عن غيره من باقى أعضاء النيابة باختصاصات استثنائية خصه بها القانون ، لا يجوز أن يمارسها سواه ، إلا بتفويض منه وهذه الاختصاصات:

١- رفع الدعوى الجنائية ضد موظف عام أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجناية أو جنحة وقعت منه أثناء أو بسبب تأدية وظيفته ، وذلك فيما عدا الدعوى الناشئة عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ، وهى جرائم الامتناع عن تنفيذ قانون أو حكم قرار واجب النفاذ (المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية) ، ويجوز ذلك أيضاً للمحامى العام أو رئيس النيابة.

٢- استئناف الحكم الصادر في جناية أو جنحة في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت صدوره (المادة ٤٠٦ أ.ج) وله أن يقرر بالاستئناف في قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره.

٣- إلغاء الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من أعضاء النيابة العامة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره ؛ ما لم يكن قد طعن في هذا الأمر أمام محكمة الجنايات أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة وقضى برفض الطعن (المادة ٢١١ أ.ج).

٤- منع المتهم بإحدى جرائم الأموال العامة في حالة الاستعجال أو السضرورة من التصرف في أمواله أو إدارتها والتحفظ عليها ، على أن يعرض الأمر على

الحكمة المختصة خلال سبعة أيام من تاريخ صدور الأمر لتقرره أو لتعدله أو تلغيه (المادة ٢٠٨ مكرراً إجراءات).

٥- الإذن برفع الدعوى الجنائية في الجرائم التي تقع من المحامين أثناء تأدية أعمال مهنتهم وبسببها أثناء وجودهم في الجلسة أو بسبب إخلاله بنظام الجلسة أو أى أمر يستدعى محاسبته جنائياً ، ويجوز ذلك للمحامى العام الأول نيابة الاستئناف (المادة ٥٠ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣)

٦- طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة (المادتان ٤٤٢ ، ٤٤٣ إجراءات).

٧- اتخاذ الإجراءات الجنائية التي تتخذ ضد القضاة وأعضاء النيابة العامة من تقديم طلب للحصول على إذن من مجلس القضاء الأعلى للقبض على القاضي أو عضو النيابة العامة وحسبه احتياطياً أو اتخاذ إجراءات التحقيق معه أو رفع الدعوى الجنائية عليه في جنابة أو جنحة (المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية^(١)).

(١) تنص المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية على أن "في غير حالات التلبس بالجرم لا يجوز قبض على القاضي وحسبه احتياطياً إلا بعد الحصول على إذن من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩٤ وفي حالات التلبس يجب على النائب العام عند القبض على القاضي وحسبه أن يرفع الأمر إلى اللجنة المذكورة في حدود الأربع والعشرين ساعة التالية وللجنة أن تقرر أما استمرار الحبس أو الإفراج بكفالة أو بغير كفالة وللقاضي أن يطلب سماع أقواله أما اللجنة عند عرض الأمر عليها. وتحدد اللجنة مدة الحبس في القرار الذي يصدر بالحبس أو باستمراره وتراعى الإجراءات السالفة الذكر كلما رُوى استمرار الحبس الاحتياطي بعد انقضاء المدة التي قررتها اللجنة. وفيما عدا ما ذكر لا يجوز اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق مع القبض أو رفع الدعوى الجنائية عليه في جنابة أو جنحة إلا بإذن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب النائب العام.

٨- إقامة الدعوى التأديبية على القضاة بناء من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح وزير العدل أو رئيس المحكمة التي يتبعها القاضي ولا تقام الدعوى إلا بناء على تحقيق جنائي، أو بناء على تحقيق إداري يتولاه أحد نواب رئيس محكمة النقض أو رئيس محكمة الاستئناف يندبه وزير العدل أو رئيس المحكمة بالنسبة إلى القضاة ومن يعلوهم محكمة النقض أو بمحاكم الاستئناف، أو قاض من محكمة النقض أو من محكمة الاستئناف من إدارة التفتيش القضائي بالنسبة إلى الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضاة^(١).

٩- الطعن في الأحكام التي تصدر في الدعاوى التأديبية التي تصدر من مجلس تأديب القضاة وأعضاء النيابة العامة خلال مدة ثلاثين يوماً، وذلك أمام مجلس التأديب الأعلى (المادة ١٠٧ من قانون السلطة القضائية المستبدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦).

١٠- لا يجوز إحالة الدعاوى الجنائية الناشئة عن جرائم الإضرار العمدي وغير العمدي بالمال العام والتي يتهم فيها أعضاء مجالس إدارات الشركات الخاضعة لقانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، إلا بأمر من النائب العام أو من النائب العام المساعد أو من المحامي العام الأول.

١١- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالانتهاء من التحقيق إذا قضى على حبس المتهم ثلاثة شهور.

١٢- تقديم طلب الحصول على إذن الهيئة المشكل منها مجلس التأديب المختص للقبض على أى من أعضاء مجلس الدولة من درجة مندوب فما فوقها وحجسه احتياطياً، أو اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق معه.

(١) المادة ٩٩ من قانون السلطة القضائية المستبدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦.

١٣- الظعن فى الأوامر التى تصدر من هئات الفحص والتحقيق فى قضائيا
الكسب غير المشروع بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية وبالإجراءات
النصوص عليها فى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع.
١٤- الظعن بطريق النقض لمصلحة القانون فى الأحكام الانتهاية أيضاً كانت
الحكمة التى أصدرتها فى الأحوال المبينة فى المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات (١).
ولا يجوز الظعن فى هذه الحالات إلا من النائب العام أو من يفوضه بتوكيل
خاص ولذلك فالظعن من اعمامى العام الأول لدى محكمة الاستئناف لا يكون
مقبولاً (٢).

(١) تنص المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات للنائب العام أن يظعن بطريق النقض لمصلحة القانون فى
الأحكام الانتهاية - أى كانت المحكمة التى أصدرتها - إذا كان الحكم مبنيًا على مخالفة للقانون أو
خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله وذلك فى الأحوال الآتية: ١. الأحكام التى لا يميز القانون للخصوم
الظعن فيها . ٢. الأحكام التى فوت للخصوم ميعاد الظعن فيها أو نزلوا فيها عن الظعن. ويرفع هذا
الظعن بصحيفة يوقعها النائب العام . وتنظر المحكمة الظعن فى غرفة المشورة بغير دعوة الخصوم.
ولا يفيد الخصوم من هذا الظعن". ويلاحظ أنه ليس للظعن فى هذه الحالة مواعيد معينة ، إذ قد لا
يستبين سبب الظعن إلا بعد القضاء هذه المواعيد. المذكرة الإيضاحية للمادة ٢٥٠ مرافعات.
(٢) وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه لما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن الذى قرر
بالظعن بالنقض قلم كتاب المحكمة - تطبيقاً للمادة ٢٥٠ مرافعات - هو أحد رؤساء استئناف
القاهرة للأحوال الشخصية وهو الذى وقع على تقرير الظعن بتوكيل خاص موقع عليه من
اعمامى العام الأول لدى نيابة استئناف القاهرة للأحوال الشخصية ، وكانت الأوراق خلوا من
توقيع النائب العام على تقرير الظعن بما يبنى عن اعتماده له ، ومن ثم فإن التقرير يسر بالظعن
يكون قد صدر من غير ذى صفة ويعين القضاء بعدم قبول الظعن شكلاً . نقض جلسة ٣٠ مايو
١٩٧٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣٠ ص ٤٨٣

١٥- طلب رفع الحصانة عن أعضاء مجلسي الشعب والشورى طبقاً للمادتين ٩٩ ، ٢٠٥ من الدستور.

١٦- الأمر بالقبض على عضو هيئة قضايا الدولة ، أو حبسه احتياطياً أو رفع الدعوى الجنائية ضده إذا وقعت منه جريمة أثناء وجوده في الجلسة لأداء أعمال وظيفته أو بسببها ، ويجوز ذلك لأي من النواب العامين المساعدين أو المحامين العامين الأول لنوابات الاستئناف.

١٧- طلب الحصول على أمر محكمة استئناف القاهرة بالاطلاع على أية بيانات أو حسابات بنكية. فقد أجاز الشارع بنص المادة ٩٨ من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ، بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد للنائب العام أو لمن يفوضه من المحامين العامين الأول من تلقاء نفسه أو بناء على طلب جهة رسمية أو أحد من ذوي الشأن ، أن يطلب من محكمة استئناف القاهرة الأمر بالاطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن المنصوص عليها في المادة السابقة أو المعاملات المتعلقة بها إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في جناية أو جنحة قامت الدلائل الجدية على وقوعها.

١٨- النائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين الأول على الأقل أن يأمر مباشرة بالاطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن أو المعاملات المتعلقة بها إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات. وهي جرائم الإرهاب. ويلاحظ في هذه الحالة أن الأمر بالاطلاع يصدر من النائب العام دون الحصول على إذن محكمة الاستئناف كما هو الشأن بالنسبة للحالة السابقة.

- سلطات الإشراف المخولة للنائب العام:

للنائب العام سلطة إشرافية على الجانب الفني والإداري معاً ، فهي سلطة إدارية قضائية في نفس الوقت. وهذه السلطة تكون على أعضاء النيابة العامة جمعاً ، وكذلك على مأموري الضبط القضائي^(١). ومن أهم مظاهر هذه السلطة:

١- نقل أعضاء النيابة بدائرة المحكمة المعينين بها.

٢- نذب أعضاء النيابة خارج المحكمة المعينين بها مدة لا تزيد على ستة أشهر.

٣- نذب أحد رؤساء النيابة للقيام بعمل المحامي العام للنيابة الكلية لمدة لا تزيد على أربعة أشهر ، ويكون لرئيس النيابة في هذه الحالة جميع الاختصاصات المخولة قانوناً للمحامي العام.

٤- اقتراح تعيين محل إقامة أعضاء النيابة ونقلهم في دائرة النيابة الكلية المعينين بها . وله حق ندهم في غير دائرة المحكمة المعينين بها لمدة لا تزيد على أربعة أشهر^(٢).

٥- توجيه التنبيه لعضو النيابة الذي يخل بواجباته إخلالاً بسيطاً بعد سماع أقواله . ويكون التنبيه شفاهة أو كتابة.

(١) انظر في هذا الاختصاص المادة العاشرة من التعليمات العامة للنيابات ٢٠٠٧

(٢) تنص المادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية على أن "يكون تعيين محل إقامة أعضاء النيابة ونقلهم وندهم للعمل في غير النيابة الكلية التابعين لها بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح النائب العام، وللنائب العام حق نقل أعضاء النيابة بدائرة المحكمة المعينين بها وله حق ندهم خارج هذه الدائرة لمدة لا تزيد على أربعة أشهر، وله عند الضرورة أن ينذب أحد وكلاء النيابة للقيام بعمل رئيس نيابة لمدة لا تزيد على أربعة أشهر ويكون لوكل النيابة المتدب في هذه الحالة جميع الاختصاصات المخولة لـ :١- لرئيس النيابة. ولرئيس النيابة حق نذب عضو في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة.

٦- إقامة الدعوى التأديبية على أعضاء النيابة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب وزير العدل ، وللنائب العام وقف عضو النيابة الذى يجرى معه التحقيق إلى أن يتم الفصل فى الدعوى التأديبية (الفقرتان الأولى والثانية من المادة (١٢٩) من قانون السلطة القضائية).

٧- طلب النظر فى أمر أى من مأمورى الضبطية القضائية إذا وقعت منه مخالفة لواجباته ، أو تقصير فى عمله وكذلك رفع الدعوى التأديبية عليه.

- مدى جواز الطول محل النائب العام فى هذه الاختصاصات:

الاختصاصات الاستثنائية سالفة الذكر قررها القانون لمن يشغل منصب النائب العام أو من يحل محله ، فيمكن أن يباشرها النائب العام المساعد أو المحامى العام الأول إذا قام بعمل النائب العام كما لو خلا منصب النائب العام أو قام به عارض منعه من مواولة عمله. ولكن يثور التساؤل عن مدى أحقية باقى أعضاء النيابة فى تأدية هذه الاختصاصات؟: نفرق بين النائب العام المساعد والمحامى العام الأول والمحامى العام من جهة وبين سائر أعضاء النيابة العامة من جهة أخرى. فالأولون يحق لهم القيام بهذه الاختصاصات دون غيرهم ، وسند ذلك ما ينص عليه الشارع فى المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية من أن يكون لسدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين. فهذه المادة تقرر أن "كل محام عام هو نائب عام فى دائرته". فيجوز إذن هؤلاء القيام بالاختصاصات الاستثنائية التى ينفرد بها النائب العام. ويجوز أن يباشر هذه الاختصاصات عضو النيابة العامة ، ولكن بموجب تفويض خاص صادر من النائب العام ، ولا يقوم مقامه الخطاب

الصادر من المحامي العام إلى رئيس النيابة بالموافقة على رفع الطعن في الأمر بالآ وجه لإقامة الدعوى^(١).

- **أعضاء المكتب الفني للنائب العام:** المكتب الفني هو مكتب يشكل من أعضاء من النيابة العامة ملحق بمكتب النائب العام يختص بدراسة و متابعة و عرض المسائل القضائية و الفنية التي تحال إليه . لا يتمتع أعضاء المكتب الفني للنائب العام باختصاصات ذاتية نص عليها القانون ، وبعنى ذلك أنه ما لم يفوضهم النائب العام صراحة باختصاصات معينة أو يكلفهم القيام بعمل معين ، فإنه لا يجوز لهم اتخاذ أى إجراء من إجراءات الدعوى الجنائية. وتطبيقاً لذلك قضى بأن قرار إنشاء المكتب الفني المذكور لم يمنح أى من رئيسه و أعضائه سلطة القيام بأى إجراء من إجراءات التحقيق على مستوى أى مكان من أنحاء الجمهورية ، و من ثم فإن الإذن بالتفتيش الذى أصدره أحد أعضاء المكتب الفني المشار إليه بناء على إحالة محضر التحريات إليه من رئيس ذلك المكتب و دون أن يندب لذلك خصيصاً من صاحب الحق فى ذلك و هو النائب العام قد وقع باطلاً لصدوره من غير مختص بإصداره ، و يبطل تبعاً لذلك التفتيش الذى يجرى بناء عليه^(٢).

النائب العام المساعد: النائب العام المساعد يلى النائب العام مباشرة فى التدرج الوظيفى لأعضاء النيابة العامة ، وهو يعين بقرار من رئيس الجمهورية. وليس للنائب العام المساعد اختصاصات ذاتية نص عليها القانون ، إلا فى حالات قليلة ؛ غير أنه باعتباره أحد أعضاء النيابة العامة ، فإنه له ذات الاختصاصات المقررة لهم. وقد أصدر النائب العام بعض التفويضات التى تحدد

(١) نقض جلسة أول مارس ١٩٥٤ مجموعة أحكام النقض ، س ٥ رقم ١٢٨ من ٣٨٧.

(٢) نقض جلسة ٢٦ مارس ١٩٨٤ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣٥ رقم ٧٣ من ٣٤١.

الاختصاصات المقررة للنائب العام المساعد. وفي حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه يحل محله أقدم النواب العاملين المساعدين وتكون له جميع اختصاصاته (الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من قانون السلطة القضائية).

- المحامون العامون الأول لنيابات الاستئناف:

نصت المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية على أن "يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين". وجرى العمل على أن الخامي العام يدير إحدى النيابة الكلية التي تتبعها عدة نيابات جزئية ، بينما يتولى الخامي العام الأول إدارة النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف ، ويدخل في اختصاصه الإشراف على النيابة الكلية التي تقع في دائرة اختصاص محكمة الاستئناف التي يتولى إدارتها. ويشترك الخامي العام الأول في مجالس تأديب العاملين بالمحاكم وذلك في محكمة النقض وفي كل محكمة من محاكم الاستئناف.

- **المحامون العامون:** بموجب نص المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية سالف الذكر ، فإن الخامي العام يباشر في دائرته كافة الاختصاصات المخولة للنائب العام في تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها^(١) ، ولذلك يقال أن كل محام عام هو نائب عام في دائرته. ويجوز للمحامي العام مباشرة أى إجراء يدخل في الاختصاصات الاستئنافية للنائب العام بشرط الحصول على تفويض خاص منه مقصور على الإجراء الذى صدر بشأنه. وللمحامي العام في دائرة المحكمة المعين بها حق الرقابة والإشراف على أعضاء النيابة بهذه المحكمة. ويجوز للمحامي العام

(١) ولا يجوز أن يعين في وظيفة الخامي العام إلا من توافرت فيه شروط التعيين في وظيفة قضاة بمحاكم الاستئناف عدا شرط السن ويعتبر التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى (المادة ١٩٩ من قانون السلطة القضائية في فقرتها الأخيرة).

أن يندب عضو النيابة في دائرة للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة. ويكفي أن يكون التدب شغاه بشروط أن يكون له ما يفيد حصوله بأوراق الدعوى. وللمحامي العام رقابة إشرافية على الموظفين الإداريين للنسبة ، كما أنه يشارك في مجالس التأديب الخاصة بمؤلاء الموظفين وله حق إقامة الدعوى التأديبية عليهم.

- اختصاصات ذاتية للمحامي العام:

للمحامي العام اختصاصات ذاتية يباشرها في دائرة عمله لا يشاركه فيها غيره وأهمها: ١- رفع الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات بإحالتها مباشرة إلى محكمة الجنائيات أو محاكم أمن الدولة العليا طوارئ أو محكمة الأحداث ، وذلك بتقرير اتمام ترفق به قائمة بمؤدى أقوال الشهود.

٢- رفع الدعوى الجنائية على الموظفين أو المستخدمين العموميين أو رجال الضبط عن الجنب التي تقع منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها عدا جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من القضاء المنصوص عليها بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات ، ويجوز ذلك لرئيس النيابة.

٣- إصدار الأوامر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية في الجنائيات (المادة ٢٠٩ إجراءات).

٤- إلغاء الأوامر الجنائية التي يصدرها رؤساء النيابة أو وكلاء النيابة للخطأ في تطبيق القانون وذلك في ميعاد عشرة أيام من تاريخ صدورها^(١).

(١) تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢٥ مكرر من قانون الإجراءات الجنائية على " وللمحامي العام ولرئيس النيابة، حسب الأحوال، في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدور الأمر الجنائي، أن يأمر بتعديله أو بإلغائه وحفظ الأوراق والتقارير في الدعوى بأن لا وجه لإقامتها أو رفعها إلى المحكمة المختصة والسير في الدعوى الجنائية بالطرق العادية، ولا يجوز إعلان الأمر للخصوم قبل القضاء هذه المدة".

٥- إصدار قرارات وقتية مسببة في منازعات الحياة المدنية كانت أو جنائية ، ويجوز ذلك لرئيس النيابة.

- **رئيس النيابة:** يتولى رئيس النيابة إدارة إحدى النيابة الجزئية ، أو قد يباشر عمله في النيابة الكلية تحت رئاسة المحامي العام ، وفي هذه الحالة يعهد إليه باختصاصات يكون مصدرها المحامي العام نفسه.

ويجوز أن يباشر رئيس النيابة الاختصاصات الاستثنائية للنائب العام وذلك بتفويض كتابي منه يودع في الأوراق ويقتصر على الإجراء الذي صدر بسبب شأنه. ومن أهم اختصاصاته الذاتية: ١- رفع الدعوى الجنائية على الموظفين أو المستخدمين العموميين أو رجال الضبط عن الجنب التي تقع منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها عدا جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من القضاء المنصوص عليها بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات.

٢- إصدار الأوامر الجنائية في الجرائم التي نص القانون عليها (المادة ٣٢٥ مكرراً إجراءات)

٢- إلغاء الأوامر الجنائية التي يصدرها وكلاء النيابة للخطأ في تطبيق القانون في المواعيد المقررة.

٤- تمثيل النيابة العامة أمام محكمة النقض (م ٢٤ من قانون السلطة القضائية)

٥- التوقيع على أسباب الطعن بالنقض المرفوع من النيابة العامة.

- إصدار القرارات في منازعات الحياة سواء أكانت مدنية أم جنائية (المادة ٤٤ مكرراً من قانون المرافعات).

- **وكيل النيابة ومساعدوها:** يتولى وكيل النيابة التحقيق في كافة الدعاوى ، ويملك التصرف في قضايا الجنب والمخالفات إلا تلك التي أوجب فيها القانون صدور إذن برفعها ممن هو أعلى منه درجة. كما يقوم وكيل النيابة بتمثيل النيابة

أمام المحاكم المختلفة. ويمكن أن يباشر وكيل اختصاصه في دائرة نيابة جزئية أو نيابة كلية ، وفي الحالة الأولى يكون اختصاصه بالتحقيق والتصرف فيه مقيداً بحدود دائرة النيابة الجزئية ، أما إذا باشر عمله في النيابة الكلية ، فإن اختصاصه يتسع ليشمل النطاق المكاني للنيابة الكلية كلها والذي يشمل النيابات الجزئية التي تقع في دائرة النيابة الكلية. ويلاحظ أن هناك تفرقة بين سلطة وكيل النيابة في التحقيق وسلطته في الاتهام ، ففي الأولى فهو مقيد بحدود اختصاصه الإقليمي ، ولا يجوز له أن يتجاوزه وإلا عد العمل باطلاً ، ولذلك لو قام وكيل نيابة جزئية بإجراء يدخل في دائرة نيابة جزئية أخرى ، فإن العمل يقع باطلاً. أما إذا باشر وكيل النيابة سلطته باعتباره ممثلاً للاتهام ، فهذه السلطة يستمدّها من النائب العام مباشرة ، ومن ثم فهي لا تنقيد بحدود إقليمية معينة ، فيجوز لو قيل نيابة جزئية أن يمثل النيابة في دائرة أخرى، وهو تطبيقاً لمبدأ أن النيابة العامة وحدة لا تتجزأ. ويجوز لو قيل النيابة أن يدير نيابة جزئية ، ويقوم في هذه الحالة بتوزيع العمل على أعضاء النيابة ولهم الإشراف الإداري فقط عليهم ، ولعضو النيابة المدير السلطات الإشرافية على الموظفين الإداريين العاملين بالنيابة.

ويقصر القانون سلطة إصدار الأمر الجنائي على وكيل النيابة ، ولذلك ، فلا يجوز لمساعد النيابة إصدار مثل هذا الأمر (المادة ٣٢٥ مكرر من قانون الإجراءات الجنائية). وقد أجازت المادة ١٢١ من قانون السلطة القضائية للنائب العام أن يندب وكيل النيابة للقيام بعمل رئيس النيابة.

- **معاون النيابة:** يختص معاون النيابة كسائر أعضاء النيابة بأداء وظيفتها أمام المحاكم -عدا محكمة النقض- فيجوز لهم تمثيل النيابة أمام هذه المحاكم وإبداء الطلبات والمرافعة أمامها. ولا يملك معاون النيابة مباشرة إجراء من إجراءات التحقيق إلا بندب كتابي مسبق ويجوز أن يكون الندب شفويّاً ولكن

يجب في هذه الحالة أن تتضمن الأوراق ما يفيد حصوله^(١). ويجوز عند الضرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية بأكملها (المادة ٢٢ من قانون السلطة القضائية). وإذا كلف بتحقيق قضية برمتها ، فإن له أن يباشر كافة إجراءات التحقيق ، بما فيها استجواب المتهم ، ولا يختلف في هذه الحالة عن التحقيق الذي يجريه غيره من الأعضاء.

- **نيابة النقص:** تنشأ لدى محكمة النقص نيابة عامة مستقلة تقوم بأداء وظيفة النيابة لدى محكمة النقص. ويكون لها بناء على طلب المحكمة حضور مداوالات الدوائر المدنية والتجارية والأحوال الشخصية دون أن يكون لممثلها صوت محدود في المداوالات. وتؤلف من مدير يختار من بين قضاة النقص أو الاستئناف أو المحامين العامين يعاونه عدد كاف من الأعضاء في درجة محام عام أو رئيس نيابة. "ويكون ندب كل من المدير والأعضاء لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من مجلس القضاء الأعلى بناء على ترشيح رئيس محكمة النقص". (المادة ٢٤ من قانون السلطة القضائية).

- **تأديب أعضاء النيابة العامة:** للنائب العام أن يوجه تنبيهاً لعضو النيابة الذي يخل بواجباته إخلالاً بسيطاً بعد سماع أقواله، ويكون التنبيه شفاهاً أو كتابة. ولعضو النيابة العامة أن يعترض على التنبيه الصادر إليه كتابة بطلب يرفع خلال أسبوعين من تاريخ تبليغه إياه إلى مجلس القضاء الأعلى. وللمجلس إجراء تحقيق عن الواقعة التي كانت محلاً للتنبيه أو يندب لذلك أحد أعضائه بعد سماع أقوال عضو النيابة، وله أن يؤيد التنبيه أو يعتريه كأن لم يكن، ويبلغ قراره إلى وزير العدل ، ولا يجوز لمن أصدر التنبيه أن يشترك في نظر الاعتراض ويحل

(١) نقص ١٥ فبراير ٢٠٠٦ ، الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٦٧ق، لم ينشر بعد ، المستحدث من أحكام النقص - إصدار المكتب الفني ، ص ٢٦٦.

محله من يليه في الأقدمية. فإذا تكررت المخالفة ذاتها أو استمرت بعد صيرورة التنبيه نهائياً رفعت الدعوى التأديبية (المادة ١٢٦ من قانون السلطة القضائية). ويكون تأديب أعضاء النيابة بجميع درجاتهم مثل تأديب القضاة يكون من اختصاص مجلس يشكل من أقدم رؤساء محاكم الاستئناف من غير أعضاء مجلس القضاء الأعلى رئيساً، وعضوية أقدم قاضيين بمحكمة النقض وأقدم نائبي رئيس محكمة استئناف. وعند غياب الرئيس أو أحد الأعضاء أو وجود مانع لديه يحل محله الذي يليه في الأقدمية^(١). ويكون الطعن في أحكام هذا المجلس أمام مجلس أعلى يشكل من رئيس محكمة النقض وأقدم ثلاثة من رؤساء محاكم الاستئناف وأحدث ثلاثة نواب لرئيس محكمة النقض^(٢). والجزاءات التأديبية التي يحكم بها على أعضاء النيابة العامة هي ذاتها التي يجوز الحكم بها على القضاة^(٣)، وهي اللوم والعزل^(٤). وتتبع أمام مجلس التأديب القواعد والإجراءات المقررة لمحاكمة القضاة. وأحكام هذا الفصل لا تنس إلحاق في فصل أي عضو من أعضاء النيابة العامة أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية بغیر الطريق التأديبي وذلك بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى^(٥).

- **النيابة العسكرية:** يختص القضاء العسكري بنظر طائفة واسعة من الجرائم سيلي بيانها فيما بعد ، وتتولى النيابة العسكرية ذات الدور الذي تؤديه النيابة

(١) المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية المستبدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦.

وقد نصت المادة ١٢٧ من قانون السلطة القضائية على أن "تأديب أعضاء النيابة بجميع درجاتهم يكون من اختصاص مجلس التأديب المشار إليه في المادة ٩٨ من هذا القانون".

(٢) المادة ١٠٧ من قانون السلطة القضائية المستبدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦.

(٣) المادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية.

(٤) المادة ١٠٨ من قانون السلطة القضائية.

(٥) الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة ١٢٩ من قانون السلطة القضائية.

العامة في الدعوى الجنائية أمام القضاء العادى. وأعضاء النيابة العسكرية تابعون في أعمالهم للمدعى العام العسكرى. وللمدعى العام أن يكلف أحد أعضاء النيابة بالأعمال التي يختص بها بالذات أو بقسم منها(المادة ٢٧ من قانون القضاء العسكرى رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦). وقد نصت المادة ٢٩ من قانون القضاء العسكرى على أن "تباشر النيابة العسكرية التحقيق في الجرائم الآتية فور إبلاغهم ولها: ١- كافة جرائم القانون العام الداخلية في اختصاص القضاء العسكرى. ٢- الجرائم العسكرية المرتبطة بجرائم القانون العام. ٣- الجرائم العسكرية المحالة إليها من السلطات المختصة طبقاً للقانون".

وتمارس النيابة العسكرية بالإضافة إلى الاختصاصات المخولة لها وفق هذا القانون الوظائف والسلطات الممنوحة للنيابة العامة وللقضاة المتدربين للتحقيق ولقضاة الإحالة في قانون الإجراءات الجنائية (١). وتختص النيابة العسكرية برفع الدعاوى الداخلية في اختصاص القضاء العسكرى ومباشرتها على الوجه المبين في القانون (٢).

المبحث الثانى

القواعد التي تحكم عمل النيابة العامة

١- التبعية التدريجية

- **مدلول التبعية التدريجية:** تمنى التبعية التدريجية خضوع عضو النيابة العامة في ممارسته لعمله لسلطة رئاسية ، يحق لهذه السلطة أن تمارس عليه حق الرقابة والإشراف والتوجيه وتصحيح الأعمال المخالفة ومساءلته تأديبياً. وهناك فرق واضح بين النيابة العامة والقضاء ، فالقاضى لا يخضع لمبدأ التبعية التدريجية

(١) المادة ٢٨ من قانون القضاء العسكرى.

(٢) المادة ٣٠ من قانون القضاء العسكرى.

، ولا يجوز أن تكون هناك سلطة رئاسية تقوم بتوجيه القاضى أو أن تأمره بأن يتصرف على نحو معين ، إذ يعد ذلك تدخلاً فى عمله ومن ثم ينال من استقلاله. وللدلالة على الفرق بين عضو النيابة العامة والقاضى: فإنه بينما يملك الرئيس أن يأمر عضو النيابة باتخاذ تصرف معين ، فإن مثل هذا الأمر للقاضى ليس محظوراً فحسب ؛ بل ويشكل جريمة نص عليها الشارع فى المادة ١٢٠ من قانون العقوبات.

- الصلة بين تبعية النيابة العامة واستقلالها وصيانة الحرية:

هناك صلة وثيقة بين تحديد ما إذا كان أعضاء النيابة العامة يستقلون فى أدايتهم لوظيفتهم وبين فكرة التوازن بين السلطة والحرية: فإذا كان أعضاء النيابة العامة يستقلون فى أدايتهم لوظيفتهم ؛ فإن ذلك قد يبرر منحهم السلطات الواسعة فى المساس بالحرية. أما إن كانوا غير مستقلين، فإن منحهم مثل هذه السلطات الواسعة يكون أمراً محل نظر ، ويخل بفكرة التوازن.

- مدى استقلال أعضاء النيابة العامة فى القانون المصرى:

نص الشارع فى مادة (٢٦) من قانون السلطة القضائية المستبدلة بالقانون ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ على أن رجال النيابة تابعون لرؤسائهم بترتيب درجاتهم ثم للنائب العام". وقد كان النص قبل استبداله هو أن "رجال النيابة تابعون لرؤسائهم بترتيب درجاتهم ثم لوزير العدل". وقد نصت المادة (١٢٥) من قانون السلطة القضائية المستبدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ صراحة على أن "أعضاء النيابة يتبعون رؤساءهم والنائب العام، ووزير العدل حق الرقابة والإشراف الإداري على النيابة وأعضائها". وقد كانت المادة ١٢٥ سالفه الذكر تنص قبل استبدالها على أن "أعضاء النيابة يتبعون رؤسائهم والنائب العام وهم جميعاً يتبعون وزير العدل وللوزير حق الرقابة والإشراف على النيابة وأعضائها وللنائب العام حق الرقابة والإشراف على جميع أعضاء النيابة".

وقد أجاز الشارع للنائب العام أن يوجه تنبيهاً لأعضاء النيابة الذين يخلون بواجبهم إخلالاً بسيطاً ، كما أن رفع الدعوى التأديبية يكون من النائب العام وباقتراح من وزير العدل^(١).

ويؤخذ مما تقدم أن هناك إشرافاً رئاسياً إدارياً بالنسبة إلى أعضاء النيابة ، فالنائب العام يقوم بالإشراف على أعضاء النيابة جميعاً ، ويشرف النائبون العامون المساعدون على المحامين العامين وعلى رؤساء النيابة وأعضائها بدائرة محكمة الاستئناف التي يعملون بها ، وحق الإشراف محول للمحامي العام على أعضاء النيابة الذين يعملون في دائرة اختصاصه. ويتربط على حق الرقابة والإشراف توقيع الجزاء في حالة الخطأ ، وهو ما عناه الشارع في الفصل الثاني من الباب الثالث من قانون السلطة القضائية الذي يحمل عنوان "تأديب أعضاء النيابة"^(٢). وقد جرى التفسير الفقهي^(٣) والقضائي^(٤) على اعتبار أن إشراف

(١) المادة ١٢٦ من قانون السلطة القضائية . وقد نصت الفقرتان الأولى والثانية من مادة (١٢٩) من قانون السلطة القضائية المسبذلتين بالقانون ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ على أن "يقيم النائب العام الدعوى التأديبية من تلقاء نفسه، أو بناء على اقتراح وزير العدل.

وبجوز للنائب العام أن يوقف عن العمل عضو النيابة الذي يجري معه التحقيق، وتصرف له في هذه الحالة كالة مستحقته المالية، وذلك إلى أن يتم الفصل في الدعوى التأديبية".

(٢) الدكتور حسن صادق المرصفاوي: مرحلة ما قبل المحاكمة (تقرير مصر) دراسة منشورة ضمن مجلد الإجراءات الجنائية في النظم القانونية العربية والجنائية وحقوق الإنسان ، إعداد الدكتور محمود شريف بسيوني ، الدكتور عبد العظيم وزير ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٣٦٦.

(٣) الدكتور رءوف عبده: مبادئ الإجراءات الجنائية ، ص ٥١-٥٣ ؛ الدكتور حسن صادق المرصفاوي: المرصفاوي في قانون الإجراءات الجنائية ، ص ٤٦ ؛ الدكتور أحمد فتحى سرور: الوسيط ، ص ١٢٧ ؛ الدكتور عوض محمد عوض: مرحلة ما قبل المحاكمة (تقرير مصر) ، دراسة منشورة ضمن مجلد الإجراءات الجنائية في النظم القانونية العربية والجنائية وحقوق الإنسان ، سالف الذكر ، ص ٣٤١ ؛ الدكتور محمد عبد الغريب: المركز القانوني للنيابة العامة ، دراسة=

وزير العدل على أعضاء النيابة هو من قبيل الإشراف الإداري ، ومن ثم لا يملك اختصاصاً للتدخل في اختصاصات النيابة العامة ، ذلك أن عضو النيابة يعتبر "موظفاً عاماً من جهة ورجل قضاء من جهة أخرى" وأن اختصاص وزير العدل لا يعدو أن يكون متعلقاً بالصفة الأولى . وأنه ليس لوزير العدل أن يشارك عضو النيابة في اختصاصه أو أن ينتزعه منه ، ولا يجوز له أن يصدر أمراً ملزماً بالتصرف على نحو معين ، ويظل العمل صحيحاً ولو خالف الأمر الصادر من الوزير . وقد عدل الشارع نص المادة ١٢٥ من قانون السلطة القضائية بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ على نحو نص معه صراحة على أن إشراف وزير العدل لا يعدو أن يكون إشرافاً إدارياً على أعضاء النيابة العامة . وقد خلص الفقه إلى أن النيابة العامة تتمتع بالاستقلال في مواجهة السلطة التشريعية ، وأنه لا يجوز لهذه السلطة التدخل في شئونها أو التعرض لقضية تتولى تحقيقها ؛ وإثماً يجوز مساءلة وزير العدل عن أفعالها ، وذلك لما هو مقرر من مسئولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية^(٢) . ومن المستقر عليه في نظر الفقه والقضاء المحسرى أن النيابة العامة على الرغم من قيامها بعمل الاتهام الذي له الجانب التنفيذي ؛ فإنها تعتبر شعبة أصيلة من شعب السلطة القضائية بالنظر إلى غلبة

=مقارنة ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، دار الفكر العربي ١٩٧٩ ، رقم ١٠٤ ، ص ١٨٥ الدكتور محمد زكى أبو عامر: رقم ١٣٧ ، ص ٣٥١ وأيضاً ص ٣٥٥ ؛ الدكتور سليمان عبد المنعم: أصول الإجراءات الجزائية، ص ١٩٧ .
(٢) وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن رئاسة وزير العدل لأعضاء النيابة العامة رئاسة إدارية محضة لا يترتب عليها أى أثر قضائى . نقض جلسة ٩ يناير سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٦ ، رقم ١٦٦ ، ص ٨٦٥ . وانظر أيضاً القرار التفسرى الصادر من المحكمة العليا بتاريخ أول إبريل سنة ١٩٧٨ رقم ١٥ ، س ٨ .
(٣) الدكتور محمد عبد الغريب: المركز القانونى للنيابة العامة ، رقم ٦٦ ، ص ١١٣ .

الطابع القضائي على عملها^(١). وقد خلط بعض الفقه بين تعبير "السلطة القضائية" وبين تعبير "القضاء" ، فاعتبر أعضاء النيابة العامة جزءاً من السلطة القضائية وأنه تتوافر فيهم صفة "القضاة المستقلين"^(٢).

وفي تقديرنا أن هذا الرأي محل نظر ، ذلك أن النيابة العامة وإن كانت تعتبر جزءاً من السلطة القضائية ؛ إلا أن أعضائها لا يعتبرون من القضاة ، ذلك أن

(١) الدكتور محمود نجيب حسني : رقم ٧٣ ، ص ٨٦ ؛ الدكتور أحمد فتحي سرور : الوسيط ، ص ١٢٧ ؛ الدكتور محمد عبد الغريب : رقم ٦٧ ، ص ١١٦ ورقم ١٢٦ ، ص ٢٣٧. وانظر نقض جلسة ٩ يناير سنة ١٩٦١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٢ رقم ٧ ، ص ٥٨.

(٢) الدكتور محمد عبد الغريب : المركز القانوني للنابة العامة ، رقم ١٠٢ ، ص ١٨١ ؛ الدكتور سليمان عبد النعم : أصول الإجراءات الجزائية ص ١٧٥ ، ويقول في الهامش "أما كونها (النابة العامة) جهازاً قضائياً فهو أمر لا شك فيه لحمة وسدى: أليست تتكون النيابة العامة من قضاة ، وتدخل عصباً في تشكيل المحاكمة ، وتصدر أوامر وقرارات قضائية؟.

وفي تقديرنا فإن هذه المبررات ليست حاسمة على أن أعضاء النيابة لقضاة فمن ناحية فإن قانون السلطة القضائية قد حدد المقصود بتعبير القضاة بالمعنى الدقيق ، ولم يجعل أعضاء النيابة قضاة أو في حكمهم ، إلا أنه أجاز أن يعين قضاة من بين أعضاء النيابة إذا توافرت بالي شروط تعيينهم. ومن ناحية أخرى فإن وجود النيابة في تشكيل المحاكمة ليس له علاقة بتحديد طبيعتها القانونية ، ذلك أن مبررات وجودها هدله وجود عصم إجرائي يتولى وظيفة الإقام أمام المحاكمة ، ولا شك في النيابة - في كافة الأنظمة الإجرائية - تتولى وظيفة الإقام أمام المحاكمة ، ولم يقل أحد أن أعضائها من القضاة حال مباشرة وظيفة الإقام. كما أن هناك بعض الأشخاص أو الجهات الذين يعبر حضورهم ضرورياً لصحة انعقاد المحاكمة ، دون أن يعتبر هؤلاء من القضاة. ومثال ذلك حضور = الإحصائي الاجتماعي جلسات محاكمة الحدث وتقديمه تقرير ، وحضور أحد المهندسين جلسات الطعن في أوامر الإزالة والهدم. والقول كذلك بأن أعضاء النيابة من القضاة لكونهم يصدرون أوامر وقرارات قضائية ، فإن ذلك مردود عليه بأن العبرة في تحديد وصف القضاء لا تستند فقط إلى المعيار الموضوعي للقرارات الصادرة ، ذلك أن هناك عدة مجالس ولجان إدارية ذات اختصاص قضائي ، دون أن يصدق على أعضائها وصف القضاء.

قاعدة التبعية التدريجية التي تسود عمل النيابة والرقابة الفنية والإدارية التي يباشرها النائب العام ومن يفوضهم على مرؤسهم تجعل من العسير قبول فكرة أن أعضاء النيابة هم قضاة بالمعنى الدقيق للكلمة. وفضلاً عن ذلك فإن النيابة لا تملك سوى طلب توقيع الجزاء ، غير أنها لا تملك حق توقيعه ، إلا في حالات استثنائية لا تؤثر على القاعدة^(١).

ويرى جانب من الفقه -بحق- إن تبعية أعضاء النيابة للنائب العام ، وإن كانت تلتقي مع وظيفة الاتهام ؛ إلا أن هذه التبعية لا تتفق مع وظيفة التحقيق الابتدائي ولا مع سلطة إصدار الأوامر الجنائية ، ذلك أن التحقيق الابتدائي يقتضي من القائم به استقلالاً كاملاً باعتباره المرحلة التي يتم فيها تمحيص الاتهام والتأكد من جديته ، وباعتباره أيضاً هو المرحلة التي يتخذ فيها إجراءات ماسة بالحرية الشخصية. وأن استقلال النيابة العامة يفترض استقلال أعضائها في أداء أعمالهم القضائية ، "لأن الرئاسة الإدارية تفسد مضمون العمل مهما تقيّد نطاقهما القانوني بحسن أدائه ، فالتبعية الرئاسية لها أثر نفسي غير محدود ، وتحد من قدرة المرؤسين على الاستقلال برأيهم والتأني عن التأثير بتعليمات رؤسائهم فيما

(١) ولعل هذه الاعتبارات هي التي دفعت جانب من الفقه إلى القول بأن النيابة العامة تعتبر شعبة من السلطة الإدارية ذات حيدة قضائية. انظر في ذلك الدكتور رمسيس همام: الإجراءات الجنائية تاصيلًا وتحليلًا ، أوليات القانون الجنائي الإجرائي ، دراسة مقارنة ، ١٩٧٧ ، رقم ٧٨ ، ص ٢٠٠. بينما ذهب البعض الآخر من الفقه إلى القول بعدم تبعية النيابة للسلطة التنفيذية لأن هذه السلطة لا شأن لها باقتضاء حق الدولة في العقاب ، كما أن النيابة ليست جزء من السلطة القضائية لأنها تدعى فقط بحق الدولة في العقاب ، ولا يمكن اعتبار من يدعى نيابة عن غيره بحق من الحقوق ، كحق العقاب أنه جزء من السلطة التي تقضي في هذا الحق. ويخلص هذا الرأي إلى أن النيابة تعد هيئة إجرائية وظيفتها اقتضاء حق الدولة في العقاب وتنوب عن الدولة كشخص معنى. الدكتور عبد الفتاح الصفي: حق الدولة في العقاب ، رقم ٩٦ ، ص ١٩٩-٢٠٠.

يتعلق بمضمون العمل القضائي. وكيف يتطهر المرءوسون من هذا الأثر والسلطة الإدارية للرؤساء قد تنطوى على معاني التبعية والطاعة. كما أن هذه السلطة الرئاسية تملك انتزاع التحقيق الابتدائي من يد إلى أخرى وفقاً لمشيئتها^(١). وفي تقديرنا أن الاعتبارات السابقة تجعل من الأدق اعتبار النيابة العامة شعبة أصيلة من شعب العدالة ؛ غير أن أعضائها ليسوا من القضاة.

- تقيد أعضاء النيابة بأوامر النائب العام وصلته بأعمال التحقيق:
اختلف الفقه في شأن مدى تقيد أعضاء النيابة بأوامر النائب العام إلى اتجاهين: الأول يرى أنهم مقيدون بأوامر الإقام دون التحقيق ، والثاني يرى أنهم مقيدون بهذه الأوامر في جميع الحالات.

- الاتجاه الأول: أعضاء النيابة مقيدون بأوامر الاتهام دون التحقيق أو المرافعة: من المتفق عليه فقهاً وقضاء أن مخالفة أعضاء النيابة العامة لأوامر النائب العام في الإقام تستتبع بطلان تصرف عضو النيابة لخروجه على حدود وكالته عن النائب العام ، فضلاً عن مسئوليته الإدارية^(٢). وقد ذهب الفقه^(٣)

(١) الدكتور أحمد فتحي سرور: الشرعية الإجرائية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، ص ٢٩٢-٢٩٣.

(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى: ص ٦١ ؛ الدكتور رءوف عبيد: مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، ، ، ١٩٨٢، ص ٥٠ ؛ الدكتور أحمد فتحي سرور: ص ١٢٨.

(٣) الدكتور محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية رقم ٦٠، ص ٧٠-٧١ ؛ الدكتور رءوف عبيد، ص ٤٩ ؛ الدكتور أحمد فتحي سرور: الوسيط، ص ١١٨ ؛ الدكتور فوزية عبد الستار: الإجراءات الجنائية، رقم ٤٧، ص ٦٣-٦٤ ؛ الدكتور رمسيس همام، رقم ٧٧، ص ٣٠٢ ؛ ١٨٥ الدكتور محمد زكي أبو عامر: رقم ١٣٨، ص ٣٥٧، ٣٥٩ ؛ الدكتور محمد عبد الغريب: المركز القانوني للنيابة العامة، رقم ٢٦٤، ص ٥٠٨، ص ٥١٢ ؛ الدكتور آمال عفمان: شرح قانون الإجراءات الجنائية، ١٩٩١، رقم ٢٢٤، ص ٣٦٢.

والقضاء^(١) في غالبته إلى التفرقة بين أعمال الاتهام وأعمال التحقيق: فاعتبر أن ما يقوم به عضو النيابة من أعمال بالمخالفة لأوامر رؤسائه يعد باطلاً في الأولى؛ بينما لا يطل في الثانية، وذلك تأسيساً على أن عضو النيابة يستمد سلطته في أعمال الاتهام من النائب العام؛ بينما يستمد سلطته في أعمال التحقيق من القانون نفسه^(٢) (٣).

- الاتجاه الثاني: أعضاء النيابة مقيدون بأوامر النائب العام في الاتهام والتحقيق: يرى هذا الرأي أن أعضاء النيابة العامة يباشرون التحقيق الابتدائي باسم النائب العام الذي يملك إصدار أوامر لهم فيه؛ بل له أن يحل

(١) وقد قضت محكمة النقض أنه "إذا كانت النيابة العمومية لا تنجزاً بعمل أعضائها النائب العمومي فيعتبر العمل الذي يصدر من كل منهم كأنه صادر منه؛ إلا أن ذلك لا يصدق إلا على النيابة العمومية بصفتها سلطة اتهام، أما النيابة بصفتها سلطة تحقيق فقد قولت هذه السلطة استثناء وحلت فيها محل قاضي التحقيق لاعتبارات قدرها الشارع يجب أن يعمل كل عضو في حدودها مستمداً حقه لا من رئيسه؛ بل من القانون نفسه. هذا هو المستفاد من نصوص القانون في مجموعها، وهذا هو الذي تلمه طبيعة لإجراءات التحقيق باعتبارها من الإجراءات القضائية البحتة التي لا يتصور أن يصدر أي قرار أو أمر بناء على توكيل أو إنباء؛ بل يجب كما هو الحال في الأحكام أن يكون من أصدرها قد أصدرها من عنده هو باسمه هو، ومن نقض نفسه. نقض ٢٢ يولييه ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية، ج ٥، ص ٦٨١.

(٢) انظر المادة ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية.

(٣) ويلاحظ أن إصدار النائب العام لكتاب دوري لأعضاء النيابة يوجه فيه الخطأ لهم بأن يطلبوا من قضاء الحكم تأجيل الدعوى الجنائية في قضائها معينة إلى أجل غير مسمى، لا يقصد محكمة الموضوع في الاستجابة لهذا الطلب، فلها أن تمضي في نظر الدعوى الجنائية وأن تفصل فيها. نقض جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام محكمة النقض، ص ٨، رقم ٢٩١، ص ٩٥٢. الدكتور حسن صادق المصفاوي: المصفاوي في قانون الإجراءات الجنائية مع تطورات التشريعية ومذكراته الإيضاحية وأحكام النقض في حسين عاماً، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٩، ص ٤١.

محل العضو الذى يقوم بالتحقيق. وأن هذه النظرة ترجع إلى نص الشارع ذاته فى المادة الثانية من قانون الإجراءات الجنائية والتي خصت النائب العام بمباشرة الدعوى الجنائية بنفسه أو بواسطة غيره^(١). ويضيف أنصار هذا رأى إلى ذلك أنه من خلال الممارسة ورقابة التفتيش القضائى أمكن خلق اتجاهات موحدة وعرف قضائى واحد أصبح من العسر الخروج عليه ، وكذلك الأمر بالنسبة للاختصاصات الأخرى^(٢). وإذا كان رأى الغالب فى الفقه يرى أن خضوع أعضاء النيابة لأوامر النائب العام ينتهى إذا ما رفعت السدعوى إلى القضاء ، فيكون هم أن يترافعوا فى الجلسة بما تمليه عليه ضمايرهم^(٣). فإن رأياً آخر فى الفقه يرى أن هذا المبدأ ليس له من تطبيق من الناحية الواقعية ، وأنه لا يمكن التذرع به للتخلص من القيود الرئاسية على أعضاء النيابة ، فحرية الكلمة لا يمكنها أن تتجاوز القيود المكتوبة^(٤).

- تقدير الرايين السابقين: أعضاء النيابة العامة لا يملكون الخروج على أوامر رؤسائهم فى جميع الأحوال:

فى تقديرنا أن الاتجاه الأول الذى يرى تقييد أعضاء النيابة العامة بسلطات رؤسائهم فى الاقمام دون التحقيق والمرافعة هو اتجاه محل نظر للأسباب الآتية: فمن ناحية فإن قاعدة التبعية التدريجية التى يتصف بها البناء الوظيفى للنيابة

(١) الدكتور محمد مصطفى القلى ، ص ٢١ ، ٢٦ ؛ الدكتور أحمد فتحى سرور : ص ١٢٨ ؛ الدكتور حسن صادق المصفاوى: أصول الإجراءات الجنائية ، ص ٦١-٦٢.

(٢) الدكتور أحمد فتحى سرور: ص ١٢٩.

(٣) الدكتور محمود محمود مصطفى: ص ٦١ ؛ الدكتور رؤوف عبيد: ص ٥١ ؛ الدكتور فوزية عبد الستار: رقم ٤٧ ، ص ٦٤ ؛ ١٨٥ ؛ الدكتور محمد زكى أبو عامر: رقم ١٣٨ ، ص ٣٥٩.

(٤) الدكتور أحمد فتحى سرور: الوسيط فى الإجراءات الجنائية ص ١٢٨.

العامة تجعل من غير الجائز مخالفة الأوامر الصادرة من صاحب الوظيفة الأعلى في التسلسل الرئاسي. يستوى في ذلك أن يكون العمل الذي يقوم به عضو النيابة هو من قبيل أعمال الاقمام أو التحقيق.

ومن ناحية ثانية فإن أن الحجة المستمدة من أن أعضاء النيابة يستمدون سلطتهم في أعمال التحقيق من نصوص القانون مباشرة وليس من النائب العام هي حجة - في تقديرنا - محل نظر ، ولا تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الفقه عليها ، لأن ما يقوم به أعضاء النيابة في مجموعه سواء أكان من أعمال الاقمام أو التحقيق هو مستمد من نصوص القانون ولا يتصور سوى ذلك.

ومن ناحية ثالثة فإنه يتفرع عن مبدأ التبعية التدريجية في القانون المصري عدة نتائج مهمة تحول دون تقرير هذا الاستقلال: فيجوز للسلطة الرئاسية لمعضو النيابة أن تقرر سحب التحقيق منه بأكمله ، ويجوز لها أن تبدل الخقق بغيره بأن تعهد بإجرائه لأحد الأعضاء الآخرين.

كما أنه يجوز للسلطة الرئاسية أن تصدر أمراً بالعدول عما اتخذته وكيل النيابة من قرارات تتصل بالتحقيق. ومن المعهود عليه عملاً أن يأمر رئيس النيابة أو المحامي العام بإخلاء سبيل المتهم الذي حبس احتياطياً ، أو أن يسأمر باستيفاء التحقيق على نحو معين كالأمر بإجراء معاينة أو سماع شاهد أو القبض على متهم. ولم يثر شك في أن السلطة الرئاسية تملك ذلك.

وتتعد نتائج التبعية التدريجية إلى نقل وكيل النيابة ذاته ، فيمكن أن يصدر النائب العام قراراً بنقل من يتولى التحقيق في قضية معينة إلى خارج دائرة نيابته الكلية ، ويمكن للمحامي العام أن يجري نقلاً لوكيل النيابة في حدود دائرة النيابة الكلية. ورأى الفقه المصري الذي يميز بين أعمال التحقيق وأعمال الاقمام على الرغم مما حاول الاستناد إليه من حجج قانونية ، فهو - في تقديرنا - لا يلتزم مع الواقع:

فمن النادر أن يخالف أعضاء النيابة سلطة رؤسائهم سواء تعلق الأمر بعملهم أو تحقيق. بل إن التفرقة بين العاملين من الزاوية العملية يكاد ألا يفتن إليها أعضاء النيابة ، فهم يباشرون التحقيق والالتزام باعتبارهما عملاً متكاملًا ، وليس باعتبار أن مصدر السلطة فيهما مختلف.

ومن ناحية أخرى فإنه إذا كان الرأى الغالب فى الفقه يرتب نتيجة مؤداها بطلان عمل وكيل النيابة إذا خالف أمر رئيسه فى الالتزام دون التحقيق ، فإن هذه النتيجة على الرغم من أهيتها ليست لها من الناحية الواقعية أهمية كبيرة ، فقد سبق أن ذكرنا أن النائب العام بمقدوره سحب القضية وإبدال وكيل النيابة ونقله وإلغاء أوامره سواء المتعلقة منها بالتحقيق أو الالتزام وأن يوجهه إلى إجراء التحقيق على نحو معين ؛ بل إن من حقه أن يقوم باتخاذ أمر بالآ وجهه لإقامة الدعوى لعدم الأهمية لأسباب يقدرها وبالمخالفة لاعتقاد وكيل النيابة المحقق. ومن حق النائب العام كذلك أن يأمر باستبعاد مذكرة وكيل النيابة من الأوراق والى حوت لرأى مخالف لما يراه. ويترتب على مخالفة تعليمات النائب العام وأوامر الرؤساء قيام المسؤولية التأديبية لعضو النيابة وتعريضه للتحقيق معه وتوجيه بعض الجزاءات التأديبية له.

- التعليمات العامة للنيابة لم تفرق فى الأوامر الرئاسية بين أداء وظيفة التحقيق الابتدائى وإداء وظيفة الالتزام؛

على الرغم من أن محكمة النقض ومن أيدها من الفقه المصرى تجعل من النيابة العامة حال مباشرتها للتحقيق الابتدائى فى مركز قاضى التحقيق ومن ثم تتمتع باستقلال مماثل له ؛ فإن التعليمات العامة للنيابات لا تساعد على هذا التصور. والملاحظ فى هذه التعليمات كثرة القيود والأعباء على عاتق أعضاء النيابة العامة وتعددتها دون تمييز بين وظيفة التحقيق والالتزام: فقد اضطردت نصوص التعليمات العامة للنيابات النص على أن "يشرف النائب العام على شئون النيابة

العامة وله الرئاسة القضائية والإدارية على أعضائها" (المادة ٧ من التعليمات الصادرة سنة ٢٠٠٧). ولقد قيد النائب العام إجراء التحقيق مع أفراد القوات المسلحة والشرطة وإحامين بمجموعة من القيود التي تحد من صلاحيته كفقاض للتحقيق^(١). من ذلك على سبيل المثال ما تنص عليه المادة ٥٥٨ من هذه التعليمات من أنه إذا ورد للنياية بلاغ ضد أحد ضباط الشرطة لأمر وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ، فعليها أن تبادر بسؤال الشاكي أو شهوده ثم ترسل الأوراق إلى المحامي العام أو رئيس النياية الكلية لاستطلاع الرأى فى سؤال المشكو فى حقه ، والاستمرار فى التحقيق وفقاً لما يبين من جديدة الشكوى. وهذا التوجيه لعضو النياية الذى يفترض أنه يقوم بعمل قاضى التحقيق ينطوى إلى مساس باستقلاله حيث أنه لا يسوغ له سؤال ضابط الشرطة إلا بعد إذن المحامي العام واستمراره فى التحقيق أو عدم استمراره هو رهن برأى المحامي العام^(٢). ومن القيود أيضاً أنه إذا رأى عضو النياية الخقق القبض على ضابط شرطة أو حبسه احتياطياً فيجب عليه أن يستطلع رأى المحامي العام ، قبل اتخاذ هذا الإجراء ، ويجب على المحامي العام أن يستطلع رأى المحامي العام الأول كذلك (المادة ٥٦٢ من التعليمات).

ويرى جانب من الفقه ورجال القضاء بحق أن "هذه الوصاية الكثيفة التي تفرض على قاضى التحقيق ممثلاً فى عضو النياية تنال من استقلاله وتشل حركته وتقلل من شأنه ومن الأعمال التي يقوم بها ؛ بل وتشكك فى كفاءته وقدرته على مباشرة عمله. وإلى جانب ذلك فإنها لا شك تخالف أصول القانون وصحيح

(١) المواد ٥٥٧ وما بعدها من التعليمات العامة للنيابات ، الكتاب الأول - التعليمات القضائية.

(٢) الدكتور عماد النجار: فى تسير إجراءات التقاضى ، مجلة القضاة الدورية ، السنة الرابعة ،

ع ١ ، يناير - يونيه ١٩٨٩ ، ص ٢٤.

أحكامه... وأن ما يخص له أعضاء النيابة من رقابة زادت طبقاً وتنوعت
وبالت كثيفة قاسية من رئيس النيابة إلى الخامي العام إلى الخامي العام الأول إلى
النائب العام المساعد وأخيراً إلى النائب العام ، وأن هذه الطبقات الكثيفة من
الإشراف والمراجعة والتوجيه في مجال التحقيق لا تجعل للمحقق الفعلي إلا دوراً
ثانوياً ولا تجعل منه قاض للتحقيق بالمعنى الصحيح ؛ وإنما مجرد منفذ لمسئلة
الموجهين والمشرفين ، ويقلص فكرة قاضي التحقيق من أساسها^(١).

ومن ناحية أخرى فإن هذه القيود في حقيقتها مخالفة لنصوص قانون الإجراءات
الجنائية ذاته: فالشارع قد أوجب على عضو النيابة أن ينتقل فور إبلاغه بوجود
محبوس بصفة غير قانونية إلى الخلل الذي به هذا المحبوس وأن يقوم بالتحقيق فوراً
ويأمر بالإفراج عنه^(٢) ، كما أن على أعضاء النيابة أن يقوموا بزيارة السجون
وأماكن الحجز وأن يتأكدوا من عدم وجود مقبوض عليه أو محبوس بدون وجه
حق^(٣). وكأثر للوصاية الكثيفة من التعليمات والأوامر الرئاسية لا يستطيع

(١) المستشار الدكتور عماد النجار: ص ٢٥.

(٢) تنص المادة ٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أن "لكل مسجون الحق في أن يقدم في أي
وقت لمأمور السجن شكوى كتابية أو شفاهية . ويطلب منه تبليغها للنياة العامة وعلى المأمور
قبولها وتبليغها في الحال بعد إبقاها في سجل يعد لذلك في السجن . ولكل من علم بوجود محبوس
بصفة غير قانونية ، أو في محل غير مخصص للحبس أن يخطر أحد أعضاء النيابة العامة - وعليه
بمجرد علمه أن ينتقل فوراً إلى الخلل الموجود به. المحبوس وأن يقوم بإجراء التحقيق وأن يأمر
بالإفراج عن المحبوس بصفة غير قانونية وعليه أن يحرر محضر بذلك.

(٣) تنص المادة ٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن "لكل من أعضاء النيابة العامة ورؤساء
وكلاء المحاكم الابتدائية والاستئنافية زيارة السجون العامة والمركزة الموجودة في دائر
اختصاصهم . والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية ، وهم أم يظلموا على دساتر
السجن وعلى أوامر القبض والحبس وأن يأخذوا صوراً منها وأن يتصلوا بأي محبوس ويسمعوا =

أعضاء النيابة تطبيق هذه النصوص ، إذ يجب على عضو النيابة الحصول على إذن احمى العام قبل قيامه بتفتيش الحجز أو السجن. والنتيجة التى تترتب على ذلك أن النصوص التى تحمى الحريات الفردية شبه معطلة ، فلا يستطيع أعضاء السلطة المنوط بهم حمايتها أداء دورهم الذى رسمه له الدستور والقانون. ويلاحظ أن مخالفة عضو النيابة لهذه التعليمات تؤدى إلى تعرضه نفسه إلى التحقيق الإدارى رالى توقيع جزاء تأديبى عليه ، فضلاً عن نقله من محل عمله أخذاً بالسلطة التقديرية للنائب العام فى ذلك. ويلاحظ أنه من الوجهة الموضوعية ، فإن امتناع عضو النيابة عن تنفيذ ما تأمر به القوانين يثير التساؤل عن توافر جريمة الامتناع عن تنفيذ أمر أو قانون ، وقد جرمت بعض التشريعات المقارنة كالقانون الفرنسى فعل الامتناع عن إنماء الحرمان غير المشروع للحرية ^(١) (المادة ٤٣٢-٥ من قانون العقوبات) والمركب من شخص يعد من الأمناء على السلطة العامة أو المكلف بخدمة فى مرفق عام ، ويتوافر لديه العلم -أثناء ممارسته لوظيفته أو خدمته أو بسببها -بحرمان شخص من حريته على نحو غير مشروع ، بأن يتمتع عمداً عن وضع نهاية لذلك الحرمان غير المشروع ، أو مباشرة إجراءات التحقيق الضرورية وذلك إن كان يملك السلطة ، أو بالامتناع عن التدخل لدى السلطات المختصة ، إذا لم تكن لديه السلطة على وضع نهاية لذلك الحرمان ^(٢).

- القيمة الحقيقية للتفرقة بين أعمال التحقيق والانتهاام - الإجراءات غير القابلة للإلغاء: على الرغم من انتفاء استقلال أعضاء النيابة تجاه

«من أى شكوى يريد أن يبديها هم ، وعلى مدير وموظفى السجن أن يقدموا لهم كل مساعدة خصوصهم على المعلومات التى يطلبونها».

(١) "L'omission de mettre fin à une privation de liberté illégale".

(٢) VÉRON (Michel): Droit pénal spécial , éd. Masson , 1994, p.247.

رؤسائهم من الناحية الواقعية سواء في أدائهم لأعمال التحقيق الابتدائي وبين مباشرتهم لوظيفة الاقمام ، فإنه يبدو في تقديرنا أن هناك قيمة قانونية للتفرقة بين الأمرين ، وذلك بما يمكن أن نطلق عليه في تقديرنا "بإجراءات التحقيق غير القابلة للإلغاء". فإذا كان من المتفق عليه أن أعمال الاقمام يلتزم فيها أسضاء النيابة بأوامر رؤسائهم ، ومن ثم يبطل العمل المتخذ بالمخالفة لهذه الأوامر ؛ فإن أعمال التحقيق لا تبطل بمجرد صدورها بالمخالفة لأوامر النائب العام ؛ ولكنه يستطيع أن يأمر بإلغاء الأمر المتخذ بالمخالفة لما أصدره. غير أنه في تقديرنا- فإن هذه القاعدة يرد عليها قيد مهم هو مدى قابلية العمل للإلغاء: ففي طائفة من أعمال التحقيق يمكن إلغاء ما صدر بشأنها من قرارات دون أن يلحق البطلان هذه القرارات ، ومنها على سبيل المثال الأمر بالقبض على المتهم أو حبسه احتياطياً ، ففي هذه الحالة يجوز للسلطة الرئاسية أن تتخذ قراراً بإلغاء ما أصدره وكيل النيابة من قرار بالأمر بها. غير أن بعض أعمال التحقيق الأخرى لا يجوز المساس بما اتخذ فيها من قرارات ، ذلك أن مجرد القيام بها يؤدي في تقديرنا إلى استنفاد سلطة التحقيق بشأنها ، ولا يجوز لأي جهة كانت المساس بها ؛ وإلا عد مساساً بقيمة الدليل في الدعوى وإخلالاً بالعدالة. ومن أمثلة الإجراءات غير القابلة للإلغاء : القيام بالمعاينة ؛ مناظرة جثة المجرى عليه ؛ استجواب متهم ؛ سماع أقوال شاهد. فلا يجوز في هذه الصور جميعاً اتخاذ قرار بإلغاء ما تم من إجراءات أو باستبعادها من الأوراق. وفي نطاق القرارات غير القابلة للإلغاء يبدو في تقديرنا انجال الحقيقي للتفرقة بين أعمال التحقيق والاقمام: فبينما تبطل أعمال الاقمام المتخذة بالمخالفة لأوامر الرؤساء أو يمكن إلغاؤها ؛ فإن أعمال التحقيق لا تبطل كقاعدة ؛ وإنما يجوز اتخاذ قرار بإلغاء ما

اتخذ منها ؛ غير أنه يرد على ذلك في تقديرنا قيد مهم هو أنه لا يجوز إلغاء من تم اتخاذه من قرارات التحقيق لا تقبل الإلغاء بحسب طبيعتها.

٢- الوحدة

- **مدلول وحدة النيابة العامة:** تعنى وحدة النيابة العامة عدم تجزئتها ، واعتبارها سلطة واحدة فلا يوجد ما يمنع من اشتراك عدد من أعضاء النيابة في التحقيق والاقحام في قضية واحدة ، وإذا صدر العمل من أحد أعضاء النيابة اعتبر أنه صادر من النيابة في مجموعها ، بل يعتبر وكأنه صادر من النائب العام نفسه. ويختلف عمل القضاء عن عمل النيابة العامة في تطبيق قاعدة الوحدة ، فينما يسود عمل النيابة هذه القاعدة ، فإنه لا وجود لها في علم القاضي ، فلا يجوز أن يشترك في المداولة والحكم غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً (المادة ١٦٧ من قانون المرافعات) ، وتعلل هذه التفرقة بأن عمل النيابة ليس له درجة خطورة عمل القضاء.

- **نتائج الوحدة:** يترتب على تطبيق قاعدة الوحدة جواز اشتراك أكثر من عضو نيابة في دعوى واحدة ، فيجوز أن يأمر بالتفتيش عضو وأن يقوم باستجواب المتهم عضو آخر ، وأن يتصرف في الدعوى عضو ثالث وهكذا. ويترتب على قاعدة الوحدة أن الخطأ في ذكر اسم وكيل النيابة الحاضر في الجلسة لا يؤدي إلى البطلان ، متى كانت النيابة العامة ممثلة في الجلسة أيًا كان شخص من حضر تلك الجلسة (١). وتتقيد قاعدة الوحدة بقواعد الاختصاص النوعي والمكاني: فالأعمال التي احتجزها القانون لبعض أعضاء النيابة لا يجوز

(١) وقضى بأنه "متى كان الطاعن لا يدعى أن النيابة لم تكن ممثلة في جلسة المحاكمة ، فـلا أهمية لإغفال إسم وكيل النيابة في محضر الجلسة ما دام الحكم قد دون إسمه صراحة". نقض جلسة ١١ نوفمبر ١٩٥٢ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤ ص ١٢٥.

لسواهم القيام بها ، وتطبيقاً لذلك يبطل العمل الذى يقوم به عضو النيابة ، إذا كان القانون قد احتجز هذا الإجراء للنائب العام دون سواه ، فبغير تفويض كتابي مودع فى ملف الدعوى لا يستطيع عضو النيابة القيام بهذا الإجراء. وكذلك الشأن، فلا يستطيع أن يمثل النيابة العامة أمام محكمة النقض عضو يقل درجته عن رئيس نيابة. وتمثل قواعد الاختصاص المكاني قيماً على قاعدة الوحدة ، إذ يتحدد هذا الاختصاص بمكان وقوع الجريمة أو محل إقامة المتهم أو مكان القبض عليه (المادة ٢٩٧ إجراءات) ، ويترتب على ذلك أنه إذا انتفت معايير الاختصاص كلها لم يعد من سلطة عضو النيابة أن يباشر الإجراء إذا كان لا يدخل فى اختصاصه المكاني. كذلك الشأن فإن اختصاص عضو النيابة يتحدد بدائرة معينة لا يستطيع أن يتجاوز اختصاصه بحسب الأصل ، وإلا وقع العمل باطلاً. وهناك بعض الاستثناءات التى سنعرض لها فيما بعد كالضرورة الإجرائية وحالات الارتباط ، إذ يجوز أن يمتد الاختصاص فى هذه الحالات خارج النطاق المكاني لعمل عضو النيابة.

٣- الاستقلال

- استقلال النيابة عن القضاء: القاعدة الأصولية تقضى بالفصل بين سلطات الاتهام والتحقيق من جانب ، وبين سلطة الحكم من جانب آخر. وعلة ذلك أن اجتماع هذه السلطات فى يد واحدة يؤدى إلى انتفاء الحيادة وإلى الاستبداد والتحيز ضد المتهم ، ولذلك فإن القاعدة التى تسود الصلة بينهما هو الاستقلال. وعلى الرغم من ذلك فإن سير الإجراءات فى السدعوى الجنائية يوجب أن تكون هناك صلة بين النيابة العامة وبين القضاء ، وفيما يلى نسين حدود ذلك:

١- النيابة العامة جزء أساسي في تشكيل القضاء الجنائي: لا يعد تشكيل المحكمة الجنائية صحيحاً وبالتالي لا تعد إجراءاتها صحيحة إلا إذا كانت النيابة العامة ممثلة في الدعوى. وقد نصت المادة ٢٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: "يجب أن يحضر أحد أعضاء النيابة العامة جلسات المحاكم الجنائية، وعلى المحكمة أن تسمع أقواله وتفصل في طلباته". ويلاحظ أن سماع طلبات النيابة يعنى أن لها صفة الخصم من الدعوى، ولذلك لا يجوز للمحكمة أن تستمع لشهادة عضو النيابة الحاضر في الدعوى، إذ لا يجوز الجمع بين صفة الشاهد والخصم، وتطبيقاً لذلك يبطل الحكم إذا كانت المحكمة قد استعمت إلى شهادة القائم بأعمال النيابة بعد أن طلب عقاب المتهم، ذلك أن مركز النيابة العامة قد أصبح خالياً وقت أداء الشهادة (١).

- حق النيابة في إبداء طلباتها أمام القضاء: من المقرر أن للنيابة العامة حرية بسط آرائها أمام القضاء في الدعوى الجنائية، ولا يكون للمحاكم الحق في الحد من هذه الحرية، متى كانت النيابة قد التزمت ما يقضى به النظام وحقوق الدفاع وأصول المنطق الدقيق.

- عدم تقيد القضاء بطلبات النيابة: من المقرر أن لمحكمة غير مقيدة برأى النيابة ولا بطلباتها بل لها الحرية المطلقة في تقدير ظروف الدعوى المطروحة أمامها وتكوين رأيها فيها بحسب ما يؤدي إليه اعتقادها. ومن القواعد اصولية أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذى تبسغه النيابة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى السليم، ولذلك يجوز للمحكمة أن تستبعد وصف الاتجار وتقضى بإدانة المتهم

(١) نقض ٢٧ مايو ١٩٥٠ مجلة الاستقلال، ص ٤، ص ٤٠٦

عن حيازة مخدر بغير قصد من القصد ، أو أن تستبعد نية القتل وتقضى بإدانة المتهم عن ضرب أفضى إلى موت^(١). وإذا فوضت النيابة الرأى للمحكمة و صدر الحكم خالياً من الإشارة إلى هذا التفويض فلا يصح أن يتخذ ذلك سبباً لنقضه ، لأنه مهما يقال من أنه يحسن أن يكون الحكم مشتملاً على بيان كل مجريات الدعوى و ما يقع فيها من تطورات فإن إغفال مثل هذا التفويض الذى لا ترتبط به المحكمة أى إرتباط و لا شأن له بجوهر الحكم لا يعيبه^(٢). ولا سبيل للنيابة العامة إن لم ترتض بما انتهى إليه القاضى سوى الطعن فى حكمه على النحو الذى نص عليه القانون.

- **عدم جواز تدخل القضاء فى عمل النيابة العامة:** ليس للقضاء أن يتدخل فى عمل النيابة العامة ، فليس له أن يقوم بعمل يدخل فى اختصاصها أو أن يكلفها بأن تصرف على نحو معين. وإذا كان القانون يحول النيابة سلطة ملائمة تحريك الدعوى الجنائية ، فليس للقضاء أن يصادر سلطتها التقديرية فى ذلك ، ولذلك لا يجوز للمحكمة أن تأمر النيابة برفع دعوى على شخص أو أن تكلفها بإجراء تحقيق فى دعوى مرفوعة أمامها ، ذلك أن هذه التحقيق النهائى

(١) وتطبيقاً لذلك قضى بأنه " إذا كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة التى كانت مطروحة بالجلسة وهى نقل نيات الحشيش المخدر ، هى بذاتها التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجليد الذى دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفاً مشدداً للمقوبة ، دون وأن يتضمن إسناد الواقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف الصحيح الذى نزلت إليه المحكمة فى هذا النطاق حين اعتبرت نقل المخدر - الذى هو من قبيل الحيازة أو الإحراز - مجرداً من أى قصد لم يكن يستلزم تبييه الدفاع ويكون ما ينهه الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله " . نقض ٣ ديسمبر سنة ١٩٩٨ مجموعة أحكام النقض ، س ٤٩ رقم ١٩٧ ص ١٣٨٩ .

(٢) نقض جلسة ٢٩ فبراير ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، ص ٤٦٧ .

هو من اختصاص المحكمة ومتى رفعت الدعوى إليها فلا يجوز لها أن تعهد به لأي جهة أخرى. وعلة ذلك أن القاضى الذى يفصل فى الدعوى يجب أن يكون قد اشترك فى تحقيقها بنفسه وسمع أوجهة دفاع الخصوم.

ويلاحظ أن هناك فرقاً بين أن تندب المحكمة النيابة لإجراء تحقيق تكميلى ، بين قيام النيابة العامة من تلقاء نفسها بإجراء هذا التحقيق: فإذا ندبت المحكمة النيابة لإجراء هذا التحقيق ، كان هذا الندب باطلاً ، وبطل كل ما أسفر عنه هذا التحقيق ، لأنه بإحالة الدعوى تكون ولاية سلطة التحقيق قد زالت وانتقلت إليها ولا يجوز لها أن تعيد الدعوى ثانية إلى النيابة ، ويكون بطلان هذا التحقيق متعلقاً بالنظام العام لاتصاله بقواعد التنظيم القضائى ، فلا يصح هذا البطلان رضاء المتهم أو المدافع به^(١). أما إذا كان التحقيق التكميلى قد قامت به النيابة العامة دون ندب ومن تلقاء نفسها ولضرورة إجرائية . فإن عليها فى هذه الحالة أن تقدم ما أجرته من تحقیقات إلى المحكمة. وتطبيقاً لذلك نصت المادة ٢٩٢ من التعليمات العامة للنيابات على أنه: "إذا حدث بعد صدور الأمر بإحالة القضية إلى المحكمة ما يستوجب إجراء تحقیقات تكميلية فعلى النيابة العامة بحسبانها صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الابتدائى إجراء تلك التحقيقات وتقديم المحضر إلى المحكمة". ومن أمثلة ذلك أن يطرأ بعد تقديم الدعوى إلى المحكمة ما يعد جريمة جديدة ، منشئها الجريمة الأصلية المنظورة أمام المحكمة ، ففي هذه الحالة يجب على النيابة تحقيق هذه الوقائع وتقديمها إلى المحكمة لتضمنها إلى التحقيقات المنظورة أمامها^(٢). وتطبيقاً لذلك قضى بأن التحقيق الذى لا تملك النيابة إجراؤه هو الذى يكون متعلقاً بذات المتهم الذى

(١) نقض جلسة ١٦ مايو ١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٢ رقم ١١٠ من ٥٨١ .

(٢) المادة ٢٩٣ من التعليمات العامة للنيابات - التعليمات القضائية.

قدمته للمحاكمة و عن الواقعة نفسها ، لأنه بإحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاء الحكم تكون ولاية سلطة التحقيق قد زالت ، أما إذا كان التصرف خاصاً بمتهم آخر ساهم في وقوع الحادث فإن النيابة العامة بعد تقديم الدعوى للمحكمة - بل من واجبها - تحقيق ما يطرأ أثناء سيرها لما ترى فيه جريمة جديدة و لو كان منشؤها الدعوى المنظورة (١).

- **عمل النيابة ضروري لعمل القضاء:** تقضى قاعدة الفصل بين سلطة الاتهام والحكم أن قضاء الحكم لا يجوز له أن يجمع بين الصفتين ، فليس للقضاء أن يحرك أو يباشر الدعوى الجنائية ؛ بل يجب عليه أن ينتظر النيابة العامة للقيام بذلك ، وما لم تدخل الدعوى حوزة المحكمة فلا تستطيع نظرها موضوعها أو الحكم فيها. وعمل النيابة هو الذي يحدد نطاق الدعوى أمام القضاء ، فهو الذي يحدد حدودها من حيث الأشخاص والوقائع المرفوعة بها الدعوى ، ولذلك فلا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور ، ولا يجوز الحكم على غير المتهم المقام عليه الدعوى (المادة ٣٠٧ إجراءات).

- **عدم جواز لوم أو تجريم أعمال النيابة:** لا يجوز للقضاء لوم أو تعيب تصرفات النيابة ، سواء أكان ذلك شفوياً أثناء المحاكمة أم كتابياً في أسباب الحكم ، وإذا تضمنت أسباب الحكم ما يفيد هذا التجريم فإنه يكون معيماً ويجب حذف العبارات التي تضمنت ذلك (٢). ويلاحظ أنه لا يجب المبالغة في

(١) نقض جلسة ٢٦ مارس ١٩٦٣ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٤ رقم ٨٤ ص ٢٣٥ .

(٢) وتطبيقاً لذلك قضى بحذف العبارة التي سطرها الحكم المطعون فيه من أن النيابة قد أسرفت في الاتهام ولى حشد التهم وكيدها للمتهمين . نقض جلسة ١٦ مايو ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٣٤٢ ص ٤٩٢ .

تطبيق القاعدة . ذُنت أن استقلال النيابة العامة لا يخرج أعمالها عن نطاق رقابة القضاء ، ولذلك لا يعد تعريضاً قول المحكمة أنه يجب استبعاد شهود الإثبات الذين قدمتهم النيابة لأهم ليسوا محل ثقة أو استبعاد الدليل المستمد من التفتيش لوقوعه باطلاً^(١) . وإذا رأت المحكمة أن في مسلك النيابة العامة ما يعيب ، فلها أن تسلك أحد سبيلين: الأول أن ترفض طلبات النيابة مؤسسة الرفض على أسس موضوعية ، بعيداً عن أى لوه أو تحريج . والسبل الثاني أن يتجه القاضى بملاحظاته إلى رؤساء العضو الممثل للنيابة مراعيّاً السرية ، حفاظاً على الاحترام الذى يجب توفيره للنيابة العامة^(٢) .

٤- الرد والتنحي والمسئولية

- **الرد والتنحي:** من المقرر أن أعضاء النيابة العامة فى حضورهم جلسات المحاكمة الجنائية ليسوا خاضعين كالقضاة لأحكام الرد و التنحي لأنهم فى موقفهم و هم يمثلون سلطة الإتهام فى الدعوى لا شأن لهم بالحكم فيها بل هم بمثابة الخصم فقط فالتنحي غير واجب عليهم و الرد غير جائز فى حقهم^(٣) . ولذلك نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤٨ إجراءات على أنه "لا يجوز رد

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى: رقم ٤٦ ، ص ٧٢ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى: رقم ٨٤ ، ص ٩٤-٩٥ .

نقض جلسة ١٢ يناير ١٩٥٤ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٤٦٠ ص ٦٠٣ .

(٣) نصت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن: "يمنع على القاضى أن يشترك فى نظر الدعوى إذا كانت الجرمية قد وقعت عليه شخصياً ، أو إذا كان قد قام فى الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائى أو بوظيفة النيابة العامة أو المدافع عن أحد الخصوم أو أدى فيها شهادة أو باشر عملاً من أعمال أهل الخبرة . ويمنع عليه كذلك أن يشترك فى الحكم إذا كان قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة أو أن يشترك فى الحكم فى الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً منه" .

اعضاء النيابة العامة ولا مأموري الدبط القضائي". وتطبيقاً لذلك قضى بأنه لا يبطل المحاكمة أن يكون ممثل النيابة في الجلسة قد أدلى بشهادته في التحقيقات التي أجريت في شأن الواقعة. ولما كان الطاعن لا يدعى سماع كروسي الإتهام في أي وقت أثناء نظر الدعوى لتأدية لشهادة فيها ، فإن ما ينصاه من بطلان تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه يكون غير سديد^(١). وقد انتقد الفقه بحق هذه القاعدة تأسيساً على أن عضو النيابة وإن كان لا يتولى عمل القضاء ، إلا أنه يؤدي عملاً يتطلب ضمانات قضائية ، وهو التحقيق الابتدائي الذي يتطلب حيادة ونزاهة وموضوعية. ومن جهة أخرى فإنه ليس من الصحيح وصف النيابة بأنها خصم ، وإنما هي سلطة تستهدف التطبيق الصحيح للقانون سواء أكان ذلك التطبيق ضد مصلحة المتهم أم في مصلحته ، وإذا خول المتهم رد ممثل النيابة لوجود صلة قرابة أو صداقة تجمعهم وانحى عليه ويحتمل أن تثر في تصرفات ، فإن الرد هنا لا يرد على النيابة كسلطة اتهام أو تحقيق ؛ وإنما يرد على ممثلها لحسب^(٢).

- **مسئولية أعضاء النيابة العامة:** القاعدة أن أعضاء النيابة لا يسألون عن أخطائهم في مباشرة الاتهام أو التحقيق ، فلا تجوز مطالبتهم بتعويضات عما يتخذونه ضد المتهم من إجراءات ماسة بحريته ، أو عن رفعهم الدعوى عليه ولو أخطأوا التقدير وحكم ببراءته. وعلة هذه القاعدة أن تهديد أعضاء النيابة بمسئوليتهم عما يقومون به من أعمال يدعوهم إلى التردد ، وسينال من قدرهم على التصرف ويلحق في النهاية بالمصلحة العامة ضرراً جسيماً.

(١) نقض جلسة ٨ فبراير سنة ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، ص ١٧ من ١١٢.

(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى: رقم ٤٧ ، ص ٧٢-٧٣ ؛ الدكتور محمود نجيب حسني: رقم ٨٦ ، ص ٩٦-٩٧.

وما يقوم به عضو النيابة من أعمال التحقيق والاقام يسرى عليه المادة ٦٣ من قانون العقوبات التي تقرر سبب إباحة للموظف العام متى توافرت شروط هذه الإباحة. ويلاحظ أن الإباحة تمتد كذلك إلى الأقوال الشفوية التي تصدر من عضو النيابة بجلسة المحاكمة ، فلا يسأل عن جريمة سب أو قذف. غير أن عضو النيابة يسأل مدنياً مثله مثل القاضي ، وقد يسأل جنائياً أيضاً إذا وقع منه في عمله غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهني جسيم (المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات). ولا ترفع الدعوى المدنية على عضو النيابة إلا بطريق المخاصمة (المادة ٤٩٥ مرافعات) ، وهو طريق يتسم بإجراءات صعبة المهدف منها حماية أعضاء القضاة.

الفصل الثاني المتهم

- من هو المتهم:

المتهم هو كل شخص تثور ضده شبهات معينة لارتكابه فعلاً مجرمًا ، فيترتب على ذلك التزامه بالخضوع للإجراءات التي يحددها القانون والتي تستهدف تحييص هذه الشبهات وتقدير قيمتها ، ثم تقرير الإدانة أو البراءة عنها^(١). وهناك فرق بين تعبير المتهم والمحكوم عليه: فالمتهم هو الشخص الذي مازالت الإجراءات تتخذ بشأنه ولم يتأكد موقفه بعد بحكم بالإدانة أو بالبراءة. أما المحكوم عليه فهو المتهم الذي صدر بشأنه حكم بالإدانة ، أي كان مضمونه ، و يترتب على هذا التحديد أن المتهم هو الذي يستفيد من قرينة البراءة لا المحكوم عليه.

(١) الدكتور محمود نجيب حسي: رقم ٨٨ ، ص ٩٧ .

- **وجوب توجيه الاتهام لشخص معين:** لا يوجه الاتهام إلا إلى شخص معين ، فإذا لم يعرف هذا الشخص ، فلا يمكن توجيه اتمام إليه ولا يجوز في هذه الحالة إحالة الدعوى إلى المحاكمة. وإذا لم يعرف المتهم فإن ذلك لا يحول دون القيام بإجراءات التحقيق الابتدائي ، فهذه الإجراءات في حقيقتها تستهدف معرفة مرتكب الجريمة ، غير أنه إذا لم يتوصل هذا التحقيق لتحديد هذا الشخص ، فلا يجوز في هذه الحالة إحالة الدعوى الجنائية إلى القضاء ، لأن هذه الإحالة يجب أن تكون ضد شخص محدد. فإذا تبين أن المتهم قد مات قبل رفع الدعوى أو قبل صدور الحكم البات ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بوفاة. ولكن لا يشترط لاعتبار الشخص متهماً أن يعرف باسمه ، بل يكفي أن يكون معيناً بذاته ، فلا يحول دون رفع الدعوى الجنائية والحكم فيها امتناع انتهم عن بيان اسمه ، وكل ما يشترط هو أن يتم تعيين المتهم في هذه الحالة تعييناً كافياً في أمر الإحالة أو التكليف بالحضور (١).

ولا يوجه الاتهام إلا لشخص طبيعي ، فهذا الشخص هو الأهل لتحمل المسؤولية الجنائية ، فأوامر قانون العقوبات ونواهي لا توجه إلا لشخص طبيعي. وعلة ذلك أنه في مجال المسؤولية الجنائية فلا يوجد مسؤولية الافتراضية ، فلا يمكن أن يكون الشخص مسئولاً عن عمل غيره. وتختلف قواعد المسؤولية الجنائية عن المسؤولية المدنية ، فهذه الأخيرة تفر بفكرة المسؤولية الافتراضية عن الغير ، كما تجيز رفع الدعوى المدنية بالتعويض على ممثل الشخص المعنوي ، أو حتى على

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى: رقم ٩٧ ، ص ١٢٧ والمماش.

هذا الشخص دون تحديد^(١). ولا ينال من وجوب توجيه الاتهام إلى شخص معين ما تنص عليه بعض التشريعات من إقرار بفكرة مسئولية الشخص المعنوى ، كقانون التوقيع الإلكتروني^(٢) ، وقانون غسل الأموال^(٣) ، وقانون حماية البيئة^(٤) . فإن هذه المسئولية لا تعنى أن يوجه الاتهام إلى الشخص المعنوى دون تحديد ، بل يجب تحديد شخص المسئول الإدارة الفعلية لهذا الشخص والسؤال يسأل عن واجب الإخلال بالواجبات المفروضة عليه.

- **وجوب تحديد دور المنتقم فى الجريمة:** لا يكفي أن للاتهام وقوع الجريمة ؛ بل يجب أن يحدد بدقة دور المتهم فى ارتكاب هذه الجريمة ، وهذا الدور لا يعدو أن يكون إحدى صورتين: الأولى أن يكون فاعلاً أصلياً ، والثانية أن يكون شريكاً فى الجريمة بإحدى صور الاشتراك المقررة. وإذا انتفى عن المتهم صفة

(١) انظر فى مدى دستورية النصوص التى تقرر المسئولية الجنائية عن فعل الغير: الدكتور أشرف توفيق شمس الدين: الركن المعنوى فى الجريمة فى القضاء الدستورى ، مجلة الدستورية التى تصدرها المحكمة الدستورية العليا ، العدد ١٤ ، أكتوبر ٢٠٠٨ .

(٢) أخذ قانون التوقيع الإلكتروني رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ مبدأ المسئولية الجنائية للشخص المعنوى ، إذ نصت المادة ٢٤ منه على أنه "يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتبارى المخالف بذات العقوبات المقررة عن الأفعال التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، إذا كان إخلاله بالواجبات التى تفرضها عليه تلك الإدارة قد أسهم فى وقوع الجريمة مع علمه بذلك. ويكون الشخص الاعتبارى مسئولاً بالنضمام عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات إذا كانت المخالفة قد ارتكبت من أحد العاملين به باسم ولصالح الشخص الاعتبارى".

(٣) نص الشارع فى الفقرة الأولى من المادة ١٦ من قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ على أنه "فى الأحوال التى ترتكب فيها الجريمة بواسطة شخص اعتبارى يعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتبارى المخالف بذات العقوبات المقررة عن الأفعال التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون إذا ثبت علمه بما وكانت الجريمة قد وقعت بسبب إخلاله بواجبات وظيفته".

(٤) المادة ٧٢ من قانون حماية البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

الفاعل أو الشريك، فقد صفته كمتهم. ولم يعد من الجائز إحالته إلى المحكمة الجنائية، كما أنه لا يجوز لها الحكم عليه بالإدانة. وقد قدمنا أن قواعد المسؤولية الجنائية تقضى بوجوب تأسيس هذه المسؤولية على خطأ الشخصى، فلا وجود للمسئولية عن عمل الغير فى القانون الجنائى، وذلك بخلاف القانون المدنى الذى يعرف إلى جوار المسؤولية عن الفعل الشخصى، المسؤولية عن عمل الغير، ويلتزم الشخص فى هذه الحالة بتعويض الضرر الذى ينشأ من فعل هذا الغير. ولكن هذه المسؤولية ليس لها محل فى نطاق القانون الجنائى، إذ لا يعرف هذا القانون إلا المسؤولية الشخصية الخالصة، ولا يتصور أن يتهم شخص أو أن يقضى بإدائته فى جريمة ليس فاعلاً فيها أو شريكاً^(١).

- الأهلية الإجرائية للمتهم: القاعدة هى عدم جواز اتخاذ الإجراءات ضد شخص لا توافر له الأهلية الإجرائية، وعلة ذلك أن هذه الإجراءات تفترض مشاركة المتهم فيها وعلمه بعناصر التهمة التى توجه إليه وإلمامه بالأدلة والقرائن المقدمة ضده وقدرته على مناقشتها والدفاع عن نفسه، وبعض هذه العناصر لا يمكن معرفته إلا من خلال المتهم نفسه، ولذلك كان اتخاذ هذه الإجراءات يفترض توافر قدرأ من الإمكانيات الذهنية والنفسية فى المتهم^(٢). وقد قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أن " المتهم هو صاحب الشأن الأول فى الدفاع عن نفسه فيما هو مسند إليه، فلا تسوغ محاكمته إلا إذا كان فى مكانه هو أن يتولى بذاته هذا الدفاع وأن يسهم مع محاميه - الموكل أو المنتدب - فى تخطيط

(١) انظر الدكتور اشرف توفيق شمس الدين: المسؤولية الجنائية والركن المعنوى للجريمة فى القضاء الدستورى، مجلة الدستورية التى تصدرها المحكمة الدستورية العليا العدد ١٤، ٢٠٠٨، وعلى

موقع المحكمة على شبكة الإنترنت: www.hccourt.gov.eg

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى: رقم ٩٤، ص ١٠١-١٠٢.

أسلوب دفاعه و مرايمه و هو متمتع بكامل ملكاته العقلية و مواهبه الفكرية^(١). والأهلية الإجرائية للمتهم تتميز عن أهلية المسؤولية الجنائية: فمقد يرتكب مجنوناً الجريمة ، ثم يبرأ بعد ارتكابها ، وفي هذه الحالة ، فسلان مسؤليته الجنائية تنتفى لأنه لم يكن أهلاً وقت ارتكاب الفعل لها ، غير أن أهليته الإجرائية تكون متوافرة و يجوز اتخاذ الإجراءات في مواجهته. وعلى العكس فقد تتوافر أهلية المسؤولية الجنائية وقت ارتكاب الفعل ، ثم يطرأ بعد ذلك ما يجعل الشخص لا تتوافر لديه الأهلية الإجرائية ، ومثال ذلك أن يطرأ جنون أو عاهة عقل بعد ارتكاب المتهم الجريمة. وفي هذه الحالة توقف الإجراءات حتى يعود المتهم لرشده. وقد نصت المادة ٣٣٩ إجراءات على أنه "إذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده". ويلاحظ أن عاهة العقل يجب تفسيرها تفسيراً واسعاً يشمل كافة الحالات التي تنتفى فيها قدرة الشخص على الفهم والكلام ، وتطبيقاً لذلك يدخل في هذه

(١) نقض جلسة ٤ يونه ١٩٧٨ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٩ رقم ١٠٣ ص ٥٤٦ . وقد قالت المحكمة إنه " كان لزماً على المحكمة ما دامت قد اطمانت - على ما أوضحت عنه فيما تقدم بيانه - إلى التقارير الطبية المتعلقة بحالة الطاعنة الصحية واللاحقة على رفع الدعوى الذى يستفاد منه أن الكشف الطبى على الطاعنة أثناء وجودها بمصحة للأمراض العصبية و النفسية أثبت أنها تعاني من علامات اكتئابية مع بعض الظواهر التحولية النفسية في هيئة اضطراب وظيفى في الذاكرة و الإحساسات الخاصة والعامة ، كان عليها أن تثبت - عن طريق المختص فنياً من أن هذا الذى تعاني منه الطاعنة لا يعد عاهة في عقلها تجعلها غير قادرة على الدفاع عن نفسها إبان محاكمة ، و لا يعفى المحكمة من القيام بواجبها هذا كون الطاعنة قد مثلت بسين يسديها و معها محامون تولوا الدفاع عنها في موضوع الجرائم التي دينت بها و ذلك لما هو مقرر من أن المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه فيما هو مسند إليه ، فلا تسوغ محاكمته".

الحالات إصابة المتهم بتصلب في شرايين المخ يجعله غير قادر على الفهم والكلام^(١). ويجوز في هذه الحالة لقاضى التحقيق أو للقاضى الجزئى كطلب النيابة العامة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، إذا كانت الواقعة جناية أو جنحة عقوبتهما الحبس ، إصدار الأمر بحجز المتهم فى أحد امحال المعدة للأمراض العقلية إلى أن يتقرر إخلاء سبيله". ويلاحظ أن وقف الإجراءات في مرحلة التحقيق لا يحول ذلك دون اتخاذ إجراءات التحقيق التى يرى أنها مستعجلة أو لازمة^(٢). وإذا كانت الدعوى منظورة أمام المحكمة ، وثبت أن المتهم غير أهل إجرائياً بسبب جنون أو عاهة عقل ، فإن على المحكمة أن تؤجل نظر الدعوى لآجال بعيدة أو لأجل غير مسمى ، وعلى النيابة في هذه الحالة أن توالى الاستعلام عن شفاء المتهم من الجهة التى أودع فيها للعلاج ، حتى يمكن محاكمته قبل انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة^(٣).

- **مركز المتهم من حيث الحقوق والواجبات:** المتهم هو خصم في الدعوى ، وهو يستمد هذه الصفة من القانون مباشرة. ويعنى ذلك أن له حقوقاً ، ولكنه في المقابل عليه بعض الالتزامات. ويترتب على تقرير صفة الخصم للمتهم أن يكون له الحق في إبداء الطلبات والدفع والطعن في كل قرار يمس بهذه الحقوق. ويترتب عليها أيضاً أنه يلتزم بما يفرضه القانون عليه من التزامات. ويعمل هذا المركز القانوني أنه بوقوع الجريمة وتوافر الشبهات في شخص معين على ارتكابها ، فإن هذه الشبهات تبرر المساس بحرية هذا الشخص ، ولكن هذا المساس يرتبط بأمرين: الأول أن قدر هذا المساس يرتبط بقوة الشبهة وتحولها إلى

(١) نقض جلسة ٢٩ أكتوبر ١٩٨٦ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٣٧ رقم ١٥٥ ص ٨٠٤.

(٢) المادة ٣٤٠ إجراءات والمادة ١٣٢٧ من التعليمات العامة للنيابات.

(٣) المادة ١٣٢٨ من التعليمات انعام للنيابات.

أدلة تكفى للالتزام. والثاني أن هذا المتهم بفرض قوة الأدلة التي ترجح احتمال إدانته مازال في نظر القانون بريئاً لم تتأكد إدانته بعد ، وهو ما يعنى أن المساس بحريته يجب أن يراعى هذا الأصل ، وأن يكون بالقدر اللازم فقط لاستكمال التحقيقات وكشف الحقيقة. ويجب ملاحظة أن هناك تدرجاً في الشبهة السق تحيط بالمتهم ، وبقدر هذا التدرج ، بقدر ما يجوز معه المساس بحرية المتهم. فبينما تكفى الدلائل الأولية في توجيه التهمة واتخاذ بعض الإجراءات المناسبة بحرية الشخص كتسجيل مراسلاته والأمر بالقبض عليه ؛ فإن حبسه احتياطياً يستوجب توافر حد أعلى من هذه الدلائل يرقى بها إلى مستوى الدلائل الكافية ، كما أن إحالة المتهم للمحاكمة يستوجب أن تصل هذه الدلائل لمستوى تعتبر معه أدلة يحتمل معها القضاء بإدانة المتهم لو أنه أحيل للمحاكمة. وإذا كان المتهم بريئاً ، وكان كفالة حق المجتمع في ملاحقة مرتكب الجريمة يقتضى المساس بحريته ، فإن هذا المساس يجب أن يكون بالقدر المناسب وألا يتجاوز ذلك الحد ، وأن تعطى للمتهم الضمانات الكافية التي تجعل له الحق في الدفاع عن نفسه وفي تبصيره بالأدلة التي تثور حوله وأن يتاح له الحق في تفنيدها ، ويقتضى ذلك بالضرورة أن يكون من حقه الاستعانة بمحام يحضر معه التحقيقات وإجراءات المحاكمة ، وألا يفصل بين المتهم ومحاميه ؛ بل إن القانون قد أوجب على النيابة العامة في الجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس وجوباً ندب محام لحضور التحقيق قبل استجواب المتهم ، إن لم يكن له مدافع ، وللمحامى الحق في إثبات دفاعه وطلباته بمحضر التحقيق^(١). ومن الحقوق المخولة للمتهم حقه في الإنكار

(١) نصت المادة ١٢٤ المستبدلة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ على أنه لا يجوز للمحقق في الجنايات وفي الجنح المعاقب عليها بالحبس وجوباً أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره ممن المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور، عدل حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الجوف من ضياع الأدلة=

وفي قول غير الحقيقة ، دون أن يكون ذلك مشكلاً لجريمة شهادة زور أو تضليل العدالة أو جريمة تزوير في أوراق رسمية. ولذلك فإن المتهم الذى ينتحل اسماً وهمياً خيالياً في محاضر التحقيقات لا يشكل فعله تزويراً ، إذ لا يعدو أن يكون ضرباً من ضروب الدفاع ، غير أنه لو كان هذا الاسم المنتحل يخص شخصاً حقيقياً ليتستر وراء هذا الاسم ليقعه في الاتهام بدلاً منه ، فسيان ذلك يشكل جريمة تزوير في أوراق رسمية ، إذ خرج المتهم عن دائرة حقه في الدفاع لينال بالضرر شخصاً آخر^(١). ومن حقوق المتهم أن يكون آخر من يتكلم حتى يتاح له القول الأخير في تنفيذ ما يوجه إليه من أوجه اتهام^(٢) ، كما أن من حقه الاطلاع على التحقيقات ، وأن يعلن بالقرارات التى تتخذها المحكمة في غيابه.

كما أن الإجراءات الماسة بحرية المتهم ترد على استثناء هو أنه برئ ، ولذلك يجب التشدد فيها بحيث لا تنفرد سلطة واحدة بها ، وإلا أصبح مجرد الاتهام حكماً بغير قضاء. ومن أمثلة ذلك أن القانون يجيز للنيابة العامة حبس المتهم احتياطياً، غير أن مد مدة هذا الحبس يكون بمعرفة قاض. وإذا تجاوزت مدة الحبس مدة معينة كان مده من محكمة أعلى. وكذلك الشأن في وضع هواتف المتهم تحت المراقبة ، إذ لا يكون ذلك إلا بأمر يصدر إلى النيابة العامة من قاض.

على النحو الذي يدينه المحقق في المحضر. وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير لدى قلم كسب المحكمة أو إلى مأمور السجن، أو يحضر به المحقق، كما يجوز غامبه أن يتولى هذا الإعلان أو الإخطار. وإذا لم يكن للمتهم محام، أو لم يحضر محاميه بعد دعوته، وجب على المحقق، من تلقاء نفسه، أن يندب له محامياً. وللمحامي أن يثبت في المحضر ما يعن له من دفوع أو طلبات أو ملاحظات".

(١) انظر نقض جلسة ٢١ مايو ١٩٦٢، مجموعة أحكام محكمة النقض، س ١٣ رقم ١٢٥ ص

٤٨٩ ، نقض ١٧ يناير ١٩٨٣ س ٣٤ ، رقم ١٧ ، ص ١٠٢.

(٢) المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأخيرة.

ويتحمل المتهم التزامات معينة أهمها التزامه بالخضوع لإجراءات القبض والتفتيش سواء لشخصه أو مسكنه وخضوعه لأمر الحبس الاحتياطي ، والتزامه بالخضوع للفحص الطبي ، سواء بفحص جسمه للوقوف على الآثار التي تفسد التحقيق به ، أو أخذ عينة من بصرته الوراثية لتحليلها أو فحصه عقلياً ونفسياً للتأكد من خلوه من العاهات والأمراض النفسية والعقلية. كما يلتزم المتهم بعدم الفرار، إذا كان قد أدخل سبيله بضمان أو بغير ضمان. وإذا صدر حكم بات بالبراءة أو أمر بالإلا وجه لإقامة الدعوى الجنائية تلتزم النيابة العامة بنشره في صحيفتين واسعتي الانتشار^(١).

(١) تنص المادة ٣١٢ (مكرراً) من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ "تلتزم النيابة العامة بنشر كل حكم بات ببراءة من سبق حبه احتياطياً، وكذلك كل أمر صادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة الحكومة، ويكون النشر في الخاتين بناء على طلب النيابة العامة أو المتهم أو أحد ورثته وبموافقة النيابة العامة في حالة صدور أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى. وتعمل الدولة على أن تكفل الحق في مبدأ التعويض المادي عن الحبس الاحتياطي في الخاتين المشار إليهما في الفقرة السابقة ولقا للقواعد والإجراءات التي يصدر بها قانون خاص".

الباب الثانى

تحريك الدعوى الجنائية

- المقصود بتحريك الدعوى الجنائية:

تحريك الدعوى الجنائية هو الإجراء الذى تبدأ به الدعوى الجنائية وينقلها من حالة السكون إلى الحركة. ومن هذه الإجراءات إجراءات التحقيق بمعناه الدقيق وإجراءات رفع الدعوى إلى المحكمة الجنائية. ويعد من الإجراءات التى تتحرك بها الدعوى الجنائية: فتح تحقيق من النيابة العامة ؛ الأمر بالقبض على المتهم ؛ استجواب المتهم ؛ سماع شاهد من النيابة أو قاضى التحقيق ؛ انتداب النيابة أحد مامورى الضبط القضائى للقيام بعمل من أعمال التحقيق ؛ ندب النيابة خبير كمهندس المرور أو الطبيب الشرعى ولو لم يكن هناك تحقيق مفتوح ؛ الإذن بتفتيش شخص أو مسكن المتهم ؛ تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجناح من أجل جنحة أو مخالفة ، إذ يعد ذلك تحريكاً للدعوى الجنائية ولو لم يسبقه تحقيق ؛ إقامة المدعى المدنى دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية يعد تحريكاً للدعوى الجنائية ؛ تصدى محكمة الجنايات أو محكمة النقض لواقعة لم ترفع بشأنها الدعوى يعد تحريكاً للدعوى بشأنها. وقد ذهب الفقه وأحكام القضاء إلى أن أعمال الاستدلال لا تعد من إجراءات الدعوى الجنائية ومن ثم فهى إجراءات أولية تمهد للدعوى الجنائية ؛ غير أنها تخرج عنها ولا تعتبر من الإجراءات التى تتحرك بها الدعوى الجنائية. وسوف يلى تقدير هذه الوجهة عند الحديث عن أعمال الاستدلال.

- **مباشرة الدعوى الجنائية:** مباشرة الدعوى الجنائية أو استمالتها يعنى كافة الإجراءات التى تبدأ من تحريك الدعوى الجنائية وتتجه صوب صدور حكم بات فيها. ويعنى ذلك أن تعبير استعمال الدعوى أوسع من تحريك الدعوى ،

فالاستعمال يتضمن تحريكاً للدعوى. ومن أمثلة إجراءات استعمال الدعوى: إجراءات التحقيق الابتدائي ؛ المرافعة أمام المحكمة الجنائية ؛ إبداء الطلبات أمام القضاء ؛ الطعن في الأحكام. وإذا كان يشارك النيابة العامة جهات وأشخاص أخرى في تحريك الدعوى الجنائية كالمدعى بالحق المدني ومحكمة الجنايات في الحالات التي يجوز فيها التصدي ؛ فإن استعمال الدعوى الجنائية هو مقصور على النيابة العامة دون سواها. فإذا رفع المدعى المدني دعواه المدنية أمام القضاء الجنائي ، أدى ذلك إلى تحريك الدعوى الجنائية ؛ غير أنه بمجرد تحريكها ، فلا يكون له شأن باستعمالها ، وإنما يكون ذلك للنياية العامة فحسب.

الفصل الأول

قيود تحريك الدعوى الجنائية

- ماهية هذه القيود: القاعدة هي أن النيابة العامة لها الحرية في تحريك الدعوى الجنائية ؛ غير أن القانون قد قيد سلطتها في ذلك بقيود معينة تمثل عقبة إجرائية يجب أن ترتفع حتى تسترد النيابة سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية. وهذه القيود هي الشكوى والإذن والطلب ، وسوف نتناول كل قيد منهم في فصل مستقل.

- الطبيعة القانونية لهذه القيود: تمثل هذه القيود عقبات إجرائية تحول دون تحريك الدعوى الجنائية ، وجزاء عدم ارتفاعها أن يعلق الباب أمام المحكمة لنظر الموضوع ، ويكون الحكم الصادر فيها هو حكم بعدم القبول ، لا بالبراءة. وهذه القيود من النظام العام ، فيجب على المحكمة أن تتحقق من استيفائها من تلقاء نفسها ، وعليها أن تقضى بعدم القبول حتى ولو قبل المتهم المحاكمة. ويترتب على اتصال هذه القيود بالنظام العام أن كافة إجراءات الدعوى التي تتخذ قبل ارتفاعها تعد باطلة بطلاناً مطلقاً يتعلق بالنظام العام ، ولا يسدى

تقديم الشكوى أو الطلب إلى تصحيحها فيما بعد^(١) ؛ غير أن السطّان لا يتصرف إلى أعمال الاستدلال . إذ هي كما قدمنا ليست من إجراءات الدعوى الجنائية.

- **الفروق بين هذه القيود:** أهم هذه الفروق هي أن الشكوى يجوز أن تكون كتابية أو شفاهية ؛ بخلاف الطلب الذى يجب أن يكون كتابة. وتصدر الشكوى عن المجنى عليه وهو فى الغالب فرد ؛ أما الطلب والإذن فيصدران عن سلطة عامة. ولا يتقيد الطلب والإذن بمدة سقوط ؛ بخلاف الشكوى إذ أوجب الشارع تقديمها خلال ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبتركبها. ولا تسرى على الطلب والإذن أحكام السقوط بالوفاة ، خلافاً للشكوى التى ينقضى الحق فى تقديمها بوفاة المجنى عليه ، ويجوز التنازل عن الشكوى والرجوع فى الطلب ؛ غير أن الإذن لا يجوز الرجوع فيه. ولا يجوز فى جرائم الشكوى القبض على المتهم فى حالة التلبس إلا إذا صرح بذلك مقدم الشكوى بخلاف الإذن والطلب (المادة ٩ إجراءات).

المبحث الأول

الشكوى

- **تعريف الشكوى وعلتها:** الشكوى هي تعبير المجنى عليه فى جرائم محددة عن رغبته فى تحريك الدعوى الجنائية ضد مرتكبها ، وتقدم إلى النيابة العامة أو إلى مأمور الضبط القضالى. وعلة الشكوى أن المجنى عليه فى بعض الجرائم هو أقدر من النيابة العامة على تقدير ملائمة اتخاذ إجراءات تحريك الدعوى الجنائية. وقد يكون ذلك راجعاً إلى الحفاظ على اعتبارات عائلية معينة كما هو الحال فى السرقة بين الأصول والفروع وبين الأزواج والزنا. وقد يكون ذلك راجعاً إلى

(١) نقض جلسة ١١ يناير ١٩٨١ ، مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٣٢ رقم ٤ ص ٤٥.

تفضيل الشارع شعور المجنى عليه في جرائم القذف والسب والذي قد يؤدبه ترداد ألفاظ السباب والقذف أثناء سير الإجراءات ، فرأى الشارع أنه أن المجنى عليه في هذه الحالة هو الأجدد على تقدير ملائمة تحريك الدعوى (١).

أولاً: نطاق الشكوى

- **نص قانوني:** نصت المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: "لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفوية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص الى النيابة العامة أو الى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، من قانون العقوبات ، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون. ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبها ما لم ينص القانون على غير ذلك".

- **جرائم الشكوى واردة على سبيل الحصر:** الجرائم التي تتطلب فيها الشارع شكوى لتحريك الدعوى الجنائية فيها هي استثناء على الأصل العام الذي يجعل للنياية العامة سلطة تحريك الدعوى الجنائية دوت قيد ، ولذلك فإن هذه الجرائم واردة على سبيل الحصر ، فلا يجوز الإضافة إليها. وهذه الجرائم هي: سب موظف عام أو شخص ذات صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة العامة (المادة ١٨٥ ع) ؛ زنا الزوجة (المادة ٢٧٤ ع) ؛ ارتكاب أمر محل بالحياء مع امرأة في غير علانية (المادة ٢٧٩ ع) ؛ جريمة عدم قيام أى من الوالدين أو الجددين بتسليم ولده الصغير أو ولد ولده إلى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء أو أى من الوالدين أو الجددين قام بخطف الصغير بنفسه أو بواسطة غيره ممن هم بمقتضى قرار من

(١) الدكتور محمود نجيب حسن: رقم ١١٤ ، ص ١١٩-١٢٠.

القضاء حق حضائته أو حفظه ، ولو كان ذلك بغير تحايل أو إكراه (المادة ٢٩٢ع) ؛ جريمة امتناع من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع نفقة زوجته أو أقاربه أو أصدقائه أو أجرة حضانة أو روضة أو مسكن وامتنع عن الدفع رغم قدرته عليه مدة ثلاثة أشهر بعد التنبيه عليه (المادة ٢٩٣ع) ؛ جريمة القذف (المادة ٣٠٣ع) ؛ جريمة السب (المادة ٣٠٦ع) ؛ ؛ جريمة العيب أو الإهانة أو القذف أو السب المرتكب بطريق النشر في الجرائد أو المطبوعات طعنًا في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات (المادة ٣٠٨ع).

وبعد أن أورد الشارع نصوص هذه الجرائم في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية سألغة الذكر أردف قائلاً "وفي الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون". ومن أمثلة هذه الحالات الأخرى ما تنص عليه المادة ٣١٢ من قانون العقوبات من أنه لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية في جنح السرقات بسين الأصول والفروع والأزواج إلا بناء على طلب المجنى عليه.

ويتربط على أن جرائم الشكوى واردة على سبيل الحصر أن قضى بأن جريمة إعطاء شك بدون رصيد ليست من الجرائم التي حصرها المشرع ويتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى من المجنى عليه^(١). وقضى بأن جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها بمقتضى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست في عداد جرائم الشكوى^(٢). ولا تعتبر كذلك جريمة إهانة محام بسبب أو أثناء

(١) نقض ٤ إبريل ١٩٧٦ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٧ رقم ص ٣٩٣.

(٢) نقض جلسة ١١ يولي، ١٩٧٨ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٢٩ رقم ١١٢ ص ٥٨٧.

تأدية عمله (١) ، ولا جرميناً تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار والتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة السكنية في الموعد المحدد من جرائم الشكوى(٢).

- جواز القياس في جرائم الشكوى لاتحاد العلة لاعتبارات معينة:

الأصل عدم جواز تطبيق قيد الشكوى على جريمة لم ينص الشارع على وجوب تقديم شكوى لتحريك الدعوى الجنائية الناشئة عنها. غير أن القضاء قد مسد تطبيق قيد الشكوى بطريق القياس إلى جرائم النصب وخيانة الأمانة والإتلاف التي ترتكب بين هؤلاء لاتحاد العلة على الرغم من عدم ورود نص يجعل القيد مطبقاً فيها. ويلاحظ أن القضاء لم يخالف مبدأ الشرعية ، إذ أن القياس المحظور هو الذى يكون في نصوص التجريم والعقاب ، وليس في النصوص الإجرائية.

ووجهة القضاء تشكل استثناء لا يجوز تطبيقه على غيره من الحالات ، إذ راعى في الاعتبارات الأسرية واعتبارات المنطق القانونية التي تجعل جريمة السرقة متوقفة على شكوى لوجود نص ؛ بينما جريمة النصب أو خيانة الأمانة أو الإتلاف لا يجوز فيها ذلك على الرغم من أن هذه الجرائم الأخيرة أقل جسامه من السرقة ، فميد قيد الشكوى ليشملها. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تضع قيداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بما يجعله متوقفاً على طلب الجنى عليه ، كما تضع حداً لتنفيذها الحكم النهائي على الجاني بتحويل الجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أى وقت

(١) وهي الجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادتين ١٣٣ / ١ من قانون العقوبات ٥٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة ليست من عداد الجرائم التي يتوقف رفع السدوى بشأنها على شكوى. نقض ٣١ مارس ١٩٩٨ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٩ ص ٥٠٠.

(٢) نقض ٢٧ فبراير ١٩٩٤ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٥ ص ٣٢٠.

يشاء ، و إذ كانت الغاية من كل من هذا الحد و ذلك القيدين الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الأواصر العائلية التي تربط بين الجنى عليه و الجاني ، فلزم أن ينسب أثرهما إلى جريمة التهديد لوقوعها كالسرقة إضراراً بمال من ورد ذكرهم بذلك النص^(١). وقد قاست المحكمة كذلك الإلتلاف على السرقة بين الأصول والفروع ، فقضت بنقض حكم قضى بإدانة أم عن واقعة سرقة وإلتلاف سند تنازل لإبنتها عن عقار ، وذلك تأسيساً على أن جريمة الإلتلاف تخرج عن جرائم الشكوى ، وأن تنازل الجنى عليه فيها لا ينتج أثره^(٢).

- تعدد الجريمة التي تتطلب تقديم شكوى بأخرى لا تتطلب ذلك :

قد تعدد جريمة يتطلب فيها القانون تقديم شكوى بأخرى لا يتطلب فيها القانون ذلك. والتعدد قد يكون معنوياً ، وقد يكون مادياً.

- التعدد المعنوي بين الجريمة وأخرى لا تتطلب تقديم شكوى :

يقوم التعدد المعنوي بفعل واحد يؤدي إلى توافر جريمتين ، كأن يرتكب الجاني الزنا علانية ، فتقوم جريمة الزنا وجريمة الفعل الفاضح العلني ، أو أن يتهم شريك الزوجة الزانية بالزنا وبدخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه.

(١) نقض جلسة ١٦ يونه سنة ١٩٧٤ مجموعة أحكام القضاء ، س ٢٥ رقم ١٢٧ ص ٥٩٦.

(٢) إذ ما كانت العلة مما أورده الشارع من قيد بالمادة ٣١٢ من قانون العقوبات ، إنما هو الحفاظ على الروابط العائلية التي تربط بين الجنى عليه والجاني ، فلزم أن ينسب أثرهما على جريمة الإلتلاف لوقوعها كالسرقة إضراراً بحق أو مال من ورد ذكرهم بذلك النص ، ولا يقدح في ذلك أن يكون سند التنازل المنسوب إلى الطاعة إلتلافه ، كان تحت يد الغير ، ما دام أثره - وفق الثابت فيه و على ما جاء بمجدونات الحكم المدعون عليه - مقصوراً على العلاقة بين الطاعنة و الجنى عليها في خصوص تنازل الأولى للثانية عن نصف العقار مقابل مبلغ نقدي ، و لم يدع من كان في حوزته أن فعل الطاعنة إصابة بضرر ما. نقض ٢١ ديسمبر ١٩٨٣ ، مجموعة أحكام النقض س ٣٤ رقم ٢١٤ ص ١٠٧٥.

في هذا الفرض فإن قضاء النقص مستقر على امتداد قيد الشكوى إلى الفعل بأوصافه جميعاً. فإذا ارتكب الزنا علانية فلا يجوز تحريك الدعوى الجنائية عن الفعل الفاضح ، ووجهة المحكمة في ذلك أن التعرض للفعل الفاضح سيضمن حتماً الخوض في جريمة الزنا وهو ما لا يجوز إلا إذا قدم الزوج الجنى عليه شكواه^(١) . وإذا ارتكب شريك الزانية فعلة في منزل الزوج ، فلا يجوز البحث في جريمة دخول المنزل بقصد ارتكاب الجريمة ، لأن ذلك سيؤدي إلى بحث جريمة الزنا ، وهو غير جائز قبل تقديم الشكوى من الزوج الجنى عليه^(٢).

- لا محل لتطلب الشكوى في حالة التعدد المعنوي إذا لم تقع الجريمة ابتداءً: تقتضى علة الشكوى أن تتحقق الجريمة التي يتطلب القانون تقديمها لتحريك الدعوى الجنائية فيها ، أما إن لم تقع الجريمة ، فلا محل لبحث قيد الشكوى. ويلاحظ أن جرائم الشكوى من الجناح التي لا يعاقب على الشروع فيها إلا بنص خاص ، فإن وقف فعل الجاني عند البدء في التنفيذ ، فلا يشكل ذلك جريمة. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه إذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع ، فلا حاجة لشكوى الزوج كى ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد - وهو شكوى الزوج - إلا في حالة تمام جريمة الزنا^(٣).

- التعدد المادي بين جريمة الشكوى وأخرى لا تتطلب ذلك:

القاعدة هي أن تقييد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية هو أمر إستثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره و قصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة

(١) نقض جلسة ٨ ديسمبر ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٠ رقم ٢٠٤ ص ٩٩٢ .

(٢) نقض جلسة ٦ مارس ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ٩٧ ص ١٤٨ .

(٣) نقض ١٣ فبراير ١٩٦١ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٢ رقم ٣٣ ص ٢٠٦ .

إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها ، أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها و التي لا تلزم فيها الشكوى. وتطبيقاً لذلك قضى بأن جريمة الاشتراك في تزوير عقد الزواج التي سبق أن أدين عنها المتهم ، مستقلة في ركنها المادى عن جريمة الزنا التي إقم بها ، وأنه يجوز للنياية العامة في هذه الحالة تحريك الدعوى الجنائية عن الزنا^(١). وإذا اعتادت الزوجة ممارسة الدعارة وأدارت مزلأً للدعارة جاز إقامة الدعوى عليها ، حتى ولو لم يقدم زوجها شكوى من أجل جريمة الزنا المرتبطة بالجريمتين السابقتين^(٢).

- **من له حق التقدم بالشكوى:** صاحب الحق في تقديم الشكوى هو المجنى عليه (المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية) ، فإذا قدمت من سواه ، كانت غير مقبولة. ولذلك ، فلا تقبل الشكوى من المضرور ، إذا كان شخصاً مختلفاً عن المجنى عليه. وإذا كان المجنى عليه شخصاً معنوياً ، فإنه يجب في هذه الحالة أن تقدم الشكوى من ممثله القانوني. وإذا تعدد المجنى عليهم ، فإن تقديم الشكوى من أحدهم يكفي لتحريك الدعوى الجنائية (المادة الرابعة من قانون الإجراءات الجنائية). ويعنى ذلك أن النياية العامة تسترد سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية إذا قدمت الشكوى من أحد المجنى عليهم ، ويتحقق هذا الأثر ولو كان باقى المجنى عليهم غير راغب في تقديم الشكوى.

- **أهلية تقديم الشكوى:** أهلية الشكوى هي بلوغ المجنى عليه سن الخامسة عشرة من عمره ، فإن لم يبلغ هذه السن أو كان مصاباً بعاهة في عقله ، تقدم

(١) نقض ٨ ديسمبر ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٠ رقم ٢٠٤ ص ٩٩٢.

(٢) نقض جلسة ١٥ فبراير ١٩٦٥ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٦ رقم ٢٨ ص ١٢٤.

الشكوى ممن له الوصاية عليه. وإذا كانت الجريمة واقعة على المسال تقبل الشكوى من الوصى أو القيم (المادة الخامسة من قانون الإجراءات الجنائية).

ويلاحظ أن العبرة في توافر سن أهلية الشكوى هي بتوافر هذه الأهلية وقت تقديمها ، وليس وقت ارتكاب الجريمة. وتطبيقاً لذلك فإن وقعت الجريمة على محنى عليه يقل عن الخامسة عشرة من عمره ، ثم بلغ هذه السن بعدها ، وجب تقديم الشكوى منه ، ويسرى ذات الحكم في حال أن كان المحنى عليه مصاباً وقت وقوع الجريمة بعاهة في عقله ، ولكنه برأ منها بعد ذلك.

والعلة من اشتراط توافر أهلية الشكوى هو عدم قدرة المحنى عليه صغير السن أو الذى به عاهة عقلية على تقدير الأمور. ولذلك فإن انتفاء وجود عاهة العقل لدى المحنى عليه يجعل أهلية الشكوى متوافرة ولو كان محجوراً عليه لسفه أو إفلاس أو كان محكوماً عليه بعقوبة جنائية أو كان موضوعاً تحت الحراسة.

وإذا كانت الجريمة متعلقة بالمال كجرائم السرقة وخيانة الأمانة بين الأصول والفروع ، فإن تقديم الشكوى يكون من الولي على المال كالوصى أو القيم ، وليس من ولي النفس. وإذا تعارضت مصلحة المحنى عليه مع مصلحة من يمثله ، أو لم يكن له من يمثله ، تقوم النيابة العامة مقامه (المادة السادسة من قانون الإجراءات الجنائية). ويتحقق هذا التعارض إذا وقعت الجريمة من ممثل المحنى عليه ذاته أو أن يكون هو المستول عن تعويض أضرارها أو أن تكون الشبهات قد ثارت حوله للتستر على المساهمين فيها ، كما تقدم الشكوى من النيابة العامة إذا لم يكن للمحنى عليه من يمثله ابتداءً (١).

- **الوكالة في تقديم الشكوى:** وإذا قدم محامى المدعى بالحق المدعى صحيفة الإدعاء المباشر دون أن يصدر له توكيل خاص منه ، فإن ذلك لا ينال من صحة

(١) الدكتور محمود نجيب حسني: رقم ١٢٣ ، ص ١٢٩.

تحريك الدعوى الجنائية ، وعلة ذلك ذلك أن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط الوكالة الخاصة إلا في حالة تقديم الشكوى و لا يسحب حكمها على الإدعاء المباشر^(١).

- **ضد من تقدم الشكوى:** تقدم الشكوى ضد الجاني أيأ كان دوره ، فيجوز أن يكون فاعلاً أو شريكاً في الجريمة. وإذا تعدد المتهمون وكانت الشكوى مقدمة ضد أحدهم ، تعتبر أنها مقدمة ضد الباقيين (المادة الرابعة من قانون الإجراءات الجنائية). وقد أخذ الشارع بذلك بقاعدة عينية الشكوى ، فتقديمها ضد أحد المتهمين ، يرفع العقبة الإجرائية أمام النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية ضد جميع المتهمين. ويترتب على هذه القاعدة أنه لا يجوز للمجنى عليه أن يقرر رغبته تقديم شكواه ضد أحد المتهمين أو بعضهم دون البعض ، إذ ليس من سلطته قصر الشكوى أو العفو عن بعض المتهمين.

ومن الجائز أن تقتصر الشكوى على بيان الفعل دون ذكر شخص من تقدم ضده ، ويعنى ذلك أن مقدمها يترك للسلطات المختصة التحرى عن مرتكب الفعل. وقد يتحقق ذلك في الحالات التي لا يعلم فيها المجنى عليه بشخص مرتكب الجريمة أو ألا يكون واثقاً من تحديد هويته.

- **بشكل الشكوى:** لم يحدد الشارع شكلاً للشكوى فيجوز أن تكون كتابية أو شفاهية ، ويستوى لدى القانون اللغة التي تكتب بها أو الصياغة التي تفرغ فيها^(٢) ، متى كانت دالة على إرادة مقدمها في تقديمها. وقد أوجب الشارع تقديم الشكوى إلى النيابة العامة أو مأمور الضبط القضائي ، فلا تعد الشكوى

(١) نقض ٢٩ مارس ١٩٧٦ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٧ رقم ٧٩ ص ٣٦٩ : نقض

١٨ ديسمبر ١٩٩٢ س ٤٣ ، ص ١١٦٨ .

(٢) المذكور محمود نجيب حسي: رقم ١٢٥ ، ص ١٣١ ؛

إذا قدمت إلى غير هؤلاء ، كما لو قدمها المجنى عليه إلى الرئيس الإداري للمتهم. وإذا قدمت الشكوى إلى النيابة العامة أو مأمور الضبط القضائي ، كانت كافية ، ولو كان من قدمت له غير مختص مكانياً بالعمل ، ذلك أن علة تقديم الشكوى تكون متحققة في هذا الفرض ، إذ أفصح المجنى عليه عن رغبته في تحريك الدعوى الجنائية في المدة المقررة ، وعدم اختصاص من قدمت له لا يؤثر في صحتها ، إذ أن إعمال قواعد الاختصاص ستؤدي إلى إحالة الشكوى إلى المختص مكانياً بها. ولا يشترط في الشكوى أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو حتى جمع إستدلالات من مأموري الضبط القضائي^(١) .

وإذا قام المدعى بالحق المدني بإقامة دعواه المدنية أمام القضاء الجنائي من خلال استعماله حق الادعاء المباشر اعتبر ذلك بمثابة شكوى منه ، ولكن يشترط أن يكون المدعى بالحق المدني هو صاحب الحق في الشكوى ، كما يجب تقديمها في المدة المقررة ، وإلا اعتبرت غير مقبولة^(٢).

- **مدة الشكوى:** نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبها ما لم ينص القانون على غير ذلك".

وبترتب على تقديم الشكوى بعد هذه المدة عدم قبولها. وعلة اشتراط هذه المدة هو رغبة الشارع في استقرار الأوضاع ، وألا تكون الشكوى أداة لتهديد المتهم أو ابتزازه أو التشكيل به ، كما أن سكوت المجنى عليه طوال هذه المدة دون تقديم الشكوى ما يعد بمثابة نزول عن الحق في تقديمها. وعلم المجنى عليه بالجريمة ومركبها الذي يبدأ به سريان مدة الثلاثة أشهر يجب أن يكون علماً يقينياً لا

(١)نقض ٦ فبراير ١٩٥٦ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٧ رقم ٤٧ ص ١٣٨ .

(٢)نقض ٦ فبراير ١٩٥٦ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٧ رقم ٤٧ ص ١٣٨ .

ظلياً و لا إفتراضياً فلا يجرى الميعاد في حق المجنى عليه إلا من اليوم الذي ثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني والعبرة بعلم المجنى عليه لا بعلم وكيله. وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا كان المدعى بالحق المدنى قد قرر في صحيفة دعواه أنه ما علم بواقعة السب إلا في يوم تقديمه لصحيفة دعواه المباشرة لقللم الكتاب و كان لا دليل في الأوراق على أن المدعى بالحق المدنى قد علم بالجريمة وبمركبها علماً يقينياً في تاريخ معين سابق على يوم تقديمه لصحيفة دعواه المعلنه للمتهم ، وكان لا وجه لترتيب علم المدعى بالحق المدنى على علم وكيله لأنه ترتيب حكيمى يقوم على الإفتراض (١) ، فالعبرة هى بعلم المجنى عليه ، لا بعلم وكيله. وإذا قام المدعى بالحق المدنى برفع دعواه المباشرة في جريمة من جرائم الشكوى في الميعاد ، فإن تصحيح شكل الدعوى بتسمية المتهم باسمه الحقيقي بدلاً من اسم الشهرة المرفوع به الدعوى لا يبطل تحريك الدعوى الجنائية ، وتكون الشكوى قد قدمت في الميعاد (٢). وتبدأ مدة الشكوى من تاريخ تقديم صحيفة الدعوى المباشرة إلى النيابة العامة. لا من تاريخ إعلانها (٣). وهذه المدة تقتصر على جرائم الشكوى ، ولا تمتد إلى الجرائم التى يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها

(١) نقض ٢٩ مارس ١٩٧٦ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٧ رقم ٧٩ ص ٣٦٩ .
(٢) ولغضت محكمة النقض بأنه إذا كان الطاعنان لا يجازيان في أن المدعى بالحق المدنى قد أقام دعواه المباشرة قبل الطاعنين خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية وأعلنت صحيفته إلهيم ليه فإن قيامه من بعد تصحيح شكل الدعوى إلى التسمى باسمه الحقيقي دون إسم الشهرة الذى حركت به لا يبطل صحيفتها ولا ينفى عنها أنها قد أعلنت في الميعاد القانونى - لذلك - ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعهما بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية يكون دافعاً ظاهر السبطلان ، .

نقض ١٥ مارس ١٩٩٧ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٤٨ رقم ٤٥ ص ٣١٣ .

(٣) نقض ٢٧ / ١٠ / ١٩٨٧ ، مجموعة أحكام النقض ، مكتب في ٣٨ ص ٨٥٨ .

على إذن أو طلب. وإذا كانت هناك دعوى مدنية مرفوعة تبعاً للدعوى الجنائية التي قضى فيها بعدم قبولها لمضى مدة الثلاثة أشهر اللازمة لتلقيها ، فإن على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الدعوى المدنية ، لا أن تقضى برفضها ، إذ يجوز للمدعى بالحق المدني أن يقوم برفع دعواه المدنية أمام المحكمة المدنية المختصة متى كانت مدة تقادم الدعوى المدنية لم تنقض بعد^(١) (٢). وإذا سقط حق المجنى عليه في الشكوى لفوات مدة الثلاثة أشهر ، فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى معدوماً ولا يجوز لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات باطلاً^(٣). والعبرة ببدء علم المجنى عليه بالجريمة وليسو تراخت نتيجتها أو تعددت أفعالها وتتابعت ، وتطبيقاً لذلك قضى بأن الأصل في جريمة الزنا أن تكون وقتية لأن الركن المادي المكون لها وهو الوطء فعل مؤقت على أنها قد تكون متتابعة الأفعال كما إذا إرتبط الزوج بامرأة أجنبية يزني بها أو ارتباط أجنبي بالزوجة لغرض الزنا وحينئذ تكون أفعال الزنا المتتابعة في رباط زمني ومتصل جريمة واحدة في نظر الشارع ما دام قد انتظمها وحدة المشروع الإجرامي ووحدة الجاني والحق المعتدى عليه . ولما كان القانون قد أجرى ميعاد

(١) نقض ١١ يناير ١٩٦٥ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٦ رقم ١١ ص ٤٥ .

(٢) نص المادة ١٧٢ من القانون المدني على أن: ١ - تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بمحدث السطر وبالشخص المسؤول عنه . وتسقط هذه الدعوى ، في كل حال ، بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع . ٢ - على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة ، فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية .

(٣) نقض ٢٧ إبريل ١٩٩٥ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٦ رقم ١١٥ ص ٧٧٦ .

السقوط من تاريخ العلم بالجريمة فإن مدة الثلاثة أشهر تسرى حتماً من يوم العلم بمبدأ العلاقة الآتية لا من يوم انتهاء أفعال التابع (١)

- التفرقة بين تقديم المبنى عليه شكواه إلى جهات الضبط في الميعاد وعلمه من خلال تحقيق بالجريمة:

إذا تقدم المبنى عليه بشكوى خلال الثلاثة أشهر إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي وتراخى تحقيق شكواه أو التصرف فيها إلى ما بعد فوات هذه المدة فيجوز له في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق الإدعاء المباشر لأنه يكون قد حفظ حقه من السقوط بتقديمه الشكوى في الميعاد وأبان عن رغبته في السير فيها فضلاً عن أنه يصح أن يتحمل مغبة إعمال جهة التحقيق أو تباطؤها (٢). والحالة السابقة تختلف عن علم المبنى عليه بالجريمة بمناسبة تحقيق تجريه النيابة العامة أو محضر جمع استدلال يقوم به رجال الضبط القضائي ، إذ تبدأ المدة في هذه الحالة من تاريخ علمه. وتطبيقاً لذلك فإن تقديم المتهم بلاغاً يتهم فيه المبنى عليه بواقعة غير صحيحة تشكل جريمة كما لو أقممه بالرشوة

(١) نقض ٩ مايو ١٩٨٥ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٦ رقم ١١٢ ص ٦٣١.

(٢) لما كان ذلك ، وكان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة إلى المدعية بالحقوق المدنية تقدمت بشكواها ضد الطاعنين إلى قسم شرطة الوهة في يوم حدوث الواقعة موضوع الدعوى الراهنة حيث تم سؤال الطرفين ثم أحيلت أوراق إلى النيابة العامة التي تولت التحقيق مقتصرة في ذلك على والقي السرقة و الإتلاف و ملتفتة عن واقعة السب التي تضمنتها الشكوى أيضاً و إنتهت بقرارها إلى قيد قضي السرقة و الإتلاف ضد مجهول و التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل ، و قد أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها المائلة بالطريق المباشر بصحيفة أعلنت قانوناً للطاعنين. لما كان ذلك ، فإن قيام المدعية بالحقوق المدنية بتقديم شكواها في الميعاد القانوني قد حالت دون سقوط حقها في إقامة دعواها المباشرة.

نقض ٢١ يناير ١٩٧٩ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٠ رقم ٢٣ ص ١٣٠.

مثلاً^(١) ، فإن مدة الثلاثة أشهر تبدأ من يوم علم المجنى عليه بهذا الاتهام ، ولذلك فإن انتظاره لقرار النيابة نتيجة التحقيق في هذه الواقعة مدة ثلاثة أشهر يفقده الحق في الشكوى ، فالتاريخ الذي تحسب منه مدة الشكوى هو تساريخ علم المجنى عليه ، لا قرار النيابة العامة بالتصرف في التحقيق^(٢) .

- سلطة النيابة العامة قبل تقديم الشكوى: القاعدة العامة عدم جواز اتخاذ أى إجراء: القاعدة العامة هي التي نصت عليها المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية " وفي جميع الأحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى أو الحصول على إذن أو طلب من المجنى عليه أو غيرة لا يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها إلا بعد تقديم هذه الشكوى أو الحصول على هذا الإذن أو الطلب " . ومفاد هذا النص أنه لا يجوز — تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدأ تسييرها

(١) " مفاد ما ورد في الفقرة الثانية من هذه المادة أن مدة الثلاثة أشهر إنما تبدأ من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة و مرتكبها وليس من تاريخ النصرف في البلاغ أو الشكوى موضوع الجريمة . و إذا خالف القانون الحكم المطعون فيه هذا النظر واحتسب تلك المدة من تاريخ صدوره الحكم بسراءة المدعى بالحق المدني من قيمة الرشوة التي أسندها إليه الطاعن ، ورفض الدفع بعدم قبول البدعوى الجنائية عن جريمة القذف على هذا الأساس و قضى بقبولها ورتب على ذلك قبول الدعوى المدنية عن تلك الجريمة فإنه يكون قد جانب صحيح القانون . نقض ٩ نوفمبر ١٩٨٣ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٤ رقم ١٨٤ ص ٩٢٧ .

(٢) وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض " إذا كان الحكم المطعون فيه قد احتسب المدة المذكورة من تاريخ صدور قرار الإتهام من النيابة العامة في قضية أخرى و عدم ثبوت جرمية السب العلى التي رفعت عنها الدعوى المائلة ضد الطاعن بطريق الإدعاء المباشر ، فإنه يكون قد جعل لبدابة سريان مدة سقوط الحق في الشكوى واقعة أخرى خلاف واقعة العلم بالجريمة و بمرتكبها التي نص عليها القانون . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معطلاً في تطبيق القانون متعيناً نقضه " . نقض ٢٧ فبراير ١٩٩١ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٢ رقم ٦٠ ص ٤٢٧ .

أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل تقديم الشكوى أو الحصول على الأذن أو الطلب من الجهة التي ناطها القانون به فإذا ما حركت الدعوى الجنائية سواء بتحقيق أجرته النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق أو برفع الدعوى الجنائية أمام القضاء قبل تمام الاجراء الذي تطلبه القانون كانت هذه الاجراءات باطلة بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام لإتصالة بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها وتبطل إجراءات التحقيق كافة ما تعلق منها بشخص المتهم كالقبض عليه أو حمله أو ما لم يكن منها ماساً بشخصه كسؤال الشهود^(١).

- استثناء بعض الجرائم من قاعدة عدم جواز التحقيق:

نص الشارع في الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية سالفه الذكر على أنه في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ من قانون العقوبات وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من القانون المذكور إذا كان الجاني عليه فيها موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة وكان ارتكاب الجريمة بسبب أداء الوظيفة أو الخدمة العامة يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها دون حاجة إلى تقديم شكوى أو طلب أو إذن". ومفاد النص السابق أنه في جرائم سب أو قذف أو الطعن في عرض أو خدشاً لسمعة عائلة موظف عام أو شخص ذات صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة العامة ، فإنه يجوز في هذه الحالة اتخاذ إجراءات التحقيق فقط دون أن يكون من حق النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية إلا بعد تقديم الشكوى أو الطلب. وعلة ذلك أن الاعتداء على الموظف العام في هذه الحالة يتصل بوظيفته اتصالاً وثيقاً ، فهو بمثابة اعتداء على الوظيفة

(١) نقض جلسة ١٥ يونيه ١٩٩٣ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٤ رقم ٩١ ص ٦٠٢.

ذاتاً ، ويستوجب ذلك اتخاذ إجراءات التحقيق دون أن تغل يد النيابة العامة على تقديم شكوى أو طلب.

- **التلبس بجريمة من جرائم الشكوى:** لا تعتبر الدعوى قد بدأت بسأى إجراء آخر تقوم به سلطات الإستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة ، إذ أن إجراءات الإستدلال أياً كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية ؛ بل هي من الإجراءات الأولية التي تسلس لها سابقة على تحريكها والتي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق و تحريماً للمقصود في خطاب الشارع بالإستثناء وتحديداً لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لشئونها، ولا يملك هذه الدعوى غير النيابة العامة وحدها. وقد نصت المادة ٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٩ لفقرة ثانية من هذا القانون فإنه إذا كانت الجريمة التلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها و يجوز في هذه الحالة أن تكون الشكوى لمن يكون حاضراً من رجال السلطة العامة ". ودلالة هذا النص أنه يقتصر تطبيق على الشكوى فقط دون الإذن والطلب ، فيجوز لرجال الضبط القبض على المتهم واتخاذ كافة إجراءات التحقيق هذه قبل تقديم الإذن أو الطلب^(١).

(١) نقض ٢ نونبر ١٩٨٦ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٧ ص ٨١٢.
من المقرر أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي المعدل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن " لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، أو لقواعد المنفعة له ، أو إتخاذ إجراء فيها ، فيما عدا مخالفة المادة ٢ " إلا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينييه ". إلا أن الخطاب فيها - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - موجه من الشارع إلى -

- انقضاء الحق فى الشكوى: ينقضى الحق فى الشكوى بوفاة المجنى عليه أو بتنازله عنها. وفيما يلي نبين هذين السببين.

١- وفاة المجنى عليه: نصت المادة السابعة من قانون الإجراءات الجنائية على أن "ينقضى الحق فى الشكوى بموت المجنى عليه. وإذا حدثت الوفاة بعد تقديم الشكوى ، فلا تؤثر على سير الدعوى". وإذا توفى المجنى عليه قبل تقديم وكيله أو من يمثل تقديم الشكوى ، سقط الحق فى تقديمها ، لأن هذا الحق شخصى مقصور على المجنى عليه دون سواه ، وتسقط النيابة عنه بوفاة ؛ أما إذا حدثت

النيابة العامة بصفتها السلطة صاحبة الولاية فى الدعوى الجنائية، باعتبار أن أحوال الطلب كثيراً من أحوال الشكوى أو الإذن المنصوص عليها فى المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية، إن هى إلا قيود على حريتها فى تحريك الدعوى الجنائية، إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد على قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب، إليه، إلى غيرها من جهات الاستدلال ، و الدعوى الجنائية لا تتحرك إلا بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة التحقيق، سواء بنفسها أم بمن تندب له لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم، ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال إذ أنه من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أياً كان من مباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية، بل هى من الإجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الأذن، رجوعاً إلى حكم الأصل فى الإطلاق، وتحريماً للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد معنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح ، دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوتها، إذ لا يملك تلك الدعوى - فى الأصل - غير النيابة وحدها. و إذ كان ذلك، وكانت الواقعة كما أوردتها الحكم المطعون فيه - على السياق آنف الذكر - من شأنها أن تجعل الجريمة فى حالة تلبس فإن الإجراءات التى قام بها مأمور الضبط القضائى، من قبض تفتيش و سؤال للمتهم، تعد من إجراءات الاستدلال المخولة له قانوناً، ولا تعتبر من إجراءات تحريك الدعوى الجنائية التى تتوقف مباشرتها على طلب من الوزير المختص أو من نيابه. نقض ١٥ أكتوبر سنة ١٩٨٦ ، مجموعة أحكام النقض، س ٣٧ ص ٧٦٨.

الوفاء بعد تقديم الشكوى ، فلا يؤثر ذلك في صحة تحريك الدعوى الجنائية. وإذا توفى مثل المجنى عليه قبل تقديم شكواه ، فإنه يجوز للمجنى عليه أن يقدم شكواه عن طريق ممثل آخر. ولا تجوز الفضالة في تقديم الشكوى ، كما لا يصح بطلان تحريك الدعوى الجنائية إجازة المجنى عليه اللاحقة ، متى كانت قد قدمت ممن لا يملك الحق في تقديمها^(١). وقد استثنى الشارع جريمة الزنا من القواعد المقررة في حالة وفاة مقدم الشكوى ، إذ نصت الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " وإذا توفى الشاكي ، فلا ينتقل حقه لدى التنازل إلى ورثته إلا في دعوى الزنا ، فلكل واحد من أولاد الزوج الشاكي من الزوج المشكوك منه أن يتنازل عن الشكوى وتنقضى الدعوى". والعلة من استثناء جريمة الزنا هي الرغبة في الستر وعدم الفضيحة والحفاظ على سمعة العائلات.

٢- التنازل:

يعنى التنازل رغبة المجنى عليه في أن يوقف الإجراءات التي بدأت إثر تقديم شكواه. ويسرى على هذا التنازل القواعد المقررة في تقديم الشكوى ذاتها ، فيصح فيه أن يكون شفاهة أو كتابة ، كما يمكن تقديمه إلى مأمور الضبط القضائي أو النيابة العامة أو أمام المحكمة. ومتى صدر التنازل ممن يملكه قانوناً ، فإنه لا يجوز الرجوع في التنازل ولو كان ميعاد الشكوى ما زال ممتداً ، لأنه لا يجوز الرجوع للدعوى الجنائية بعد انقضاءها ، "إذ الساقط لا يعود"^(٢) ، وإذا

(١) الدكتور محمود نجيب حسني: رقم ١٢٣ ، ص ١٣٠.

(٢) نقض ٢١ ديسمبر ١٩٨٣ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٤ رقم ٢١٤ ص ١٠٧٠.

أدى التنازل قبل رفع الدعوى الجنائية ، ثم عدل الجنى عليه عنه ، فلا يجوز للنيابة العامة تحريك الدعوى في هذه الحالة ، إذ تكون قد انقضت بالتنازل (١).

- **جواز التنازل إلى حين صدور حكم بات:** نصت المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية على أن لمن قدم الشكوى أن يتنازل عنها في أى وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل. والمقصود بعبارة الحكم النهائي هو الحكم البات الذى استنفذ طريق الطعن بالنقض. ويعنى ذلك أن باب التنازل عن الشكوى يظل مفتوحاً حتى انقضاء استنفاد هذا الطريق. وإذا حصل التنازل أمام مأمور الضبط ، فإن على النيابة أن تصدر أمراً بحفظ الأوراق ، أما إن تم أثناء التحقيق وقبل إحالة الدعوى إلى المحكمة ، فإن على النيابة أن تأمر بالآلا وجه لإقامة الدعوى الجنائية. أما إذا تمت الإحالة إلى المحكمة المختصة ، فإن التنازل عن الشكوى أمامها يوجب عليها أن تقضى بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل(٢). ولا يجوز لها أن تقضى في هذه الحالة

(١) وقضت محكمة النقض بأنه لما كان وكيل الزوج الجنى عليه في جريمة الزنا قد تنازل - قبل رفع الدعوى الجنائية - عن شكوى هذا الزوج، و ذلك بمجلسة.... لدى نظر أمر مد الحبس الإحتياطي للطاعنين و بموجب توكيل خاص أثبت بحضور الجلسة، ثم عدل الزوج عن التنازل بالجلسة التالية في اليوم من الشهر ذاته. لما كان ذلك وكان التنازل عن الشكوى من صاحب الحق فيها يترتب عليه بحكم الفقرة الأولى من المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية إنقضاء الدعوى الجنائية، ومضى صدر هذا التنازل ممن يملكه قانوناً يتعين إعمال الآثار القانونية له، كما لا يجوز الرجوع فيه و لو كان ميعاد الشكوى ما زال ممتداً، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بالتنازل قبل رفعها من النيابة العامة، دون أن ينال من الإنقضاء العدول عن التنازل اللاحق **لخصوله.** نقض ٨ أكتوبر ١٩٨٦ مجموعة أحكام النقض س ٣٧ رقم ١٣٥ ص ٧١٠.

(٢) * لما كان ذلك وكان الثابت بحضور الجلسة أن المدعى بالحقوقي المدني تنازل عن شكواه وطلب إثبات تركه الدعوى المدنية فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بباييد الحكم المستأنف القاضي بإدانة الطاعن يكون قد خالف القانون لما يتعين معه تصحيحه والحكم بانقضاء الدعوى=

بالإدانة (١) ، ولو شملت حكمها بإيقاف التنفيذ ، بل إنه لا يجوز لها القضاء بالبراءة ، ذلك أن الشكوى تعد عقبة إجرائية تغل يد المحكمة عن نظير الموضوع.

- جواز التنازل في بعض الجرائم بعد صدور الحكم البات:

الأصل أن التنازل بعد صدور الحكم البات لا ينتج أثره ، غير أن الشارع قد خرج على هذه القاعدة في حالتين: الأولى هي جريمة زنا الزوجة ، إذ أجاز لنزوح أن يطلب وقف تنفيذ الحكم الصادر ضد الزوجة بالإدانة برضائه معاشرهما (المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات) والحالة الثانية هي جريمة السرقة بين الأصول والفروع والأزواج ، إذ يجوز للمجنى عليه أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت شاء (المادة ٣١٢ من قانون العقوبات). وينسحب أثر هذا التنازل كذلك على التبديد والنصب والإتلاف الواقع بين الأصول والفروع والأزواج (٢).

الجنائية بالتنازل" نقض ١٣ ديسمبر ١٩٩٦ مجموعة أحكام النقض ، س ٤٧ رقم ٢١١ ص ١٤٦٢ .

(١) وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالعقوبات رغم تنازل المجنى عليه فإنه يكون قد صدر على خلاف ما تقضى به أحكام القانون ، لما يعمى معه نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى الجنائية والحكم بإنقضائها بتنازل المجنى عليه عن دعواه. نقض ٦ فبراير ١٩٩٢ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٣ رقم ٢٠ ص ١٩٥ .

(٢) وكان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر في ١٩٩٨/١٢/١٦ بإدانة الطاعن بجريمة تهديد منقولات زوجته ، ولقد استشكل في هذا الحكم ومثلت الزوجة المجنى عليها بجملة ١٩٩٨/١٢/٢٣ وألصحت عن تصالحها مع زوجها الطاعن ، لقضى في الإشكال بوقف التنفيذ ربما يقضى في هذا الطعن ، وكان هذا الدور قد ترتب عليه أثر قانون هو انقضاء الدعوى احدية عملاً بمحكم المادة ٣١٢ سالف الذكر ، فإنه يعمى نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة والقضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية . لما كان ما تقدم ، وكان ما أُلصحت عنه المجنى =

- التنازل فى حال تعدد المجرى عليهم وتعدد المتهمين:

فى حالة تعدد المجرى عليهم لا يعتبر التنازل صحيحاً إلا إذا صدر من جميع من قدموا الشكوى. والتنازل بالنسبة لأحد المتهمين يعد تنازلاً بالنسبة للباقيين^(١).

وقد استثنى الشارع جريمة الزنا من أحكام التنازل فاكفى أن يتم التنازل بعد وفاة الزوج من أى ولد من أبنائه ، فلا يلزم أن يصدر التنازل فى هذه الحالة من جميع الأبناء (الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة إجراءات).

وتطبيق هذه القواعد يفترض التفرقة بين وضعين: الأول أن يكون هناك تعدد فى الجناة ، ثم صدر التنازل لأحدهم فقط ، والثانى أن الجريمة المرتكبة تتطلب صفة خاصة فى فاعلها هى التى جعلت الشارع يتطلب فيها شكوى.

ففى جرائم الشكوى التى لا تتطلب صفة خاصة فى فاعلها كالسب والقذف والاعتداء على حرمة المسكن ، فإن تنازل المجرى عليه بالنسبة لأحد المتهمين يؤدى إلى التنازل بالنسبة لباقي المتهمين بقوة القانون حتى ولو قصر المجرى عليه تنازله بالنسبة لهم فقط. وتطبيقاً لذلك قضى بأنه لما كان الثابت أن المدعين بالحق المدنى تنازلوا عن إقام المتهمة التى كانت دعوى اللجنة المباشرة قد رفعت عليها مع المتهم الآخر من أجل قمة السب والقذف ، فإن من مقتضى ذلك إمتداد أثر هذا التنازل إلى المتهم الآخر بحكم القانون أسوة بالمتهمة الثانية ، وذلك أياً كان السب فى هذا التنازل ، مما يبنى عليه إنقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لكلا المتهمين^(٢).

عليها من تصالحها مع زوج الطاعن ، يعنى نزولها عن ادعائها بالحقوق المدنية ، مما يصح معه الحكم فى الدعوى المدنية غير ذى موضوع. ويتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل .

نقض جلسة ١٢ يولييه ٢٠٠٦ الطعن رقم ١٠٣٦ - لسنة ٦٩ لم ينشر بعد

(١) الفقرتان الثانية والثالثة من المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية .

(٢) نقض جلسة ١٧ نوفمبر ١٩٥٣ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٥ رقم ٣٠ ص ٩٠.

والأصل أن تنازل الزوج عن شكواه بالنسبة للزوجة كان يوجب عدم إعمال
أثر هذا التنازل بالنسبة للشريك ؛ غير أن القضاء قد استقر على أن جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضي التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلاً أصلياً وهى الزوجة وبعد الثاني شريكاً وهو الرجل الزاني فإذا محت جريمة الزوجة وزالت آثارها بسبب من الأسباب فإن التلازم الذهني يقتضى محو جريمة الشريك أيضاً لأنها لا يتصور قيامها مع إنعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة وإلا كان الحكم على الشريك تأليماً غير مباشر للزوجة التي غدت بمنأى عن كل شبهة إجرام ، كما أن العدل المطلق لا يستتبع بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية لأن إجرام الشريك إنما هو فرع من إجرام الفاعل الأصلي . والواجب في هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذي تمتنع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات^(١).

والوضع الثاني أن يكون التنازل في جرائم الشكوى التي تطلبت لاعتبارات معينة صفة في فاعليها ، ومثالها السرقة بين الأصول والفروع وبين الأزواج ،
وهنا يثور التساؤل عن أثر التنازل الذي يبدي من الجنى عليه بالنسبة لباقي الفاعلين؟ فعلى سبيل المثال إذا تعدد الجناة في السرقة وكان أحدهم فقط هو الذى له صفة الأصل أو الفرع أو الزوج ، فهل ينتج التنازل بالنسبة للجاني الذى له هذه الصفة أثراً بالنسبة للباقيين ممن لا يحملون هذه الصفة كما لو ساهم مع الأبن شخص من الغير في سرقة أبيه؟ هذا التنازل لا ينتج هذا الأثر بالنسبة

(١) نقض جلسة ١٠ إبريل ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ١٠٥ ص ١٥٨

نقض ٦ نوفمبر ١٩٩٥ س ٤٦ ، ص ١١٥٦ نقض ١٧ نوفمبر ٢٠٠٥ الطعن رقم ٧٥٨٦

لسنة ١٩٩٦ لم ينشر بعد ، المستحدث من أحكام النقض إصدار المكتب الفنى ص ١٧٣ .

للغير ، لأن قيد الشكوى هنا يقتصر على الأبن مراعاة لاعتبارات معينة لا تتحقق بالنسبة للغير ، إذ أن النيابة العامة لم تكن مقيدة بقيد ما في تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لهذا الغير^(١).

ومن ناحية أخرى فإنه من المقرر أنه إذا توافرت ظروف خاصة في أحد الفاعلين ، فهي تقتصر على من توافرت فيه ولا تمتد أثرها إلى غيره من المساهمين ، ويمكن تطبيق هذه القاعدة لاتحاد العلة على الحالة السابقة.

- **وجوب بيان ما يفيد تقديم الشكوى في الحكم:** يجب على المحكمة أن تبين في حكمها في جريمة من جرائم الشكوى ما يفيد تقديم هذه الشكوى ، ويعد هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها حكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه لا يغني عن بيان تقديم الشكوى بالحكم ما تبين من أن الزوج قد تقدم إلى مأمور القسم بالشكوى عن جريمة الزنا وأصر على رفع الدعوى الجنائية عنسها في تحقيق النيابة العامة^(٢). والدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والدعوى المدنية التابعة لها تأسيساً على فوات مدة الثلاثة أشهر التي يجب أن يقدم المصنف عليه فيها شكواه هو دفع جوهري يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له وتمحصه وتقول كلمتها فيه ، وإلا كان حكمها باطلاً للقصور في التمهيد^(٣).

(١) الدكتور مأمور محمد سلامة: ص ١٣٦-١٣٧

(٢) نقض ٨ ديسمبر ١٩٥٩ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٠ رقم ٢٠٤ ص ٩٩٢.

(٣) نقض ٢٧ إبريل ١٩٩٥ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٦ رقم ١١٥ ص ٧٧٦ .

المبحث الثانى الإذن

- **تعريف الإذن:** هو إفصاح الجهة التى ينتمى إليها المتهم عن أنه لا مانع لديها من اتخاذ الإجراءات الجنائية ضده ، وهو ما يعنى أنها تحققت من أن ههنا الإجراءات لا تنطوى على كيد أو تعسف ضد الشخص الذى ينتمى إليها . وأهم حالتين للإذن هما الحصانة البرلمانية والحصانة القضائية .

ويترتب على اتخاذ الإجراءات الجنائية بالمخالفة لقواعد الحصانة أثراً مهماً هو بطلان هذه الإجراءات وما نتج عنها من أدلة . وهذا البطلان متعلق بالنظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ودون طلب . وجزاء رفع الدعوى الجنائية دون استيفاء الإذن برفع الحصانة هو عدم قبول هذه الدعوى ، وهو حكم شكلى يقتصر على القضاء بعدم القبول دون أن يمتد لبحث موضوع الدعوى ، ولذلك فهو لا يجوز حجة تمنع معاودة رفع الدعوى ثانية ، إذ يجوز للنياية العامة إعادة تقديم الدعوى ثانية إلى القضاء بعد استيفاء تقديم هذا الإذن . ولا يجوز التنازل عن الحصانة ، بل يجب صدور الإذن برفعها من الجهة التى ينتمى إليها صاحبها . غير أنه لا يوجد ما يحول دون أن يطلب صاحب الحصانة من تلك الجهة إصدار الإذن برفع الحصانة ، وذلك لإتاحة الفرصة له لدحض ما يثور بشأنه من شبهات .

- **التفرقة بين تقييد رفع الدعوى الجنائية بإذن عضو معين من النيابة العامة وبين حالات الإذن:**

هناك حالتان أوجب فيهما الشارع أن يكون رفع الدعوى الجنائية بمعرفة شخص أو أشخاص معينين من أعضاء النيابة العامة ، وترتب على رفع الدعوى الجنائية من غيرهم أن تكون غير مقبولة ، ولا يجوز للمحكمة الفصل فى موضوعها

لوجود قيد يعلق باتصال المخكمة بموضوع الدعوى ، وهو كما قدمنا من النظار : العام. والحالة الأولى نصت عليها المادة ٨ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية^(١) على أنه لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً (أ) من قانون العقوبات، إلا من النائب العام أو المحامي العام". والجرائم المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً عقوبات سالفه المذكر هي تسبب الموظف العامة بخطئه في إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة بأن كان ذلك ناشئاً عن إهمال في أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة استعمال السلطة. والأصل أن هذه الجريمة في صورتها البسيط جنحة ، ولذلك فإنه يمكن رفعاً من أى عضو من أعضاء النيابة ؛ غير أن الشارع قصر رفعها على النائب العام أو المحامي العام.

والحالة الثانية نصت المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "فيما عدا الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجنائية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها". والجرائم المنصوص عليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات والتي تتعلق باستعمال الموظف سلطته الوظيفية في وقف تنفيذ القوانين أو الأحكام أو الامتناع عمداً عن تنفيذ الأحكام والقوانين الصادرة من القضاء. وهناك فرق بين ما نص عليه الشارع في الحالتين السابقتين وبين ما نص عليه من وضع قيود لتحريك الدعوى الجنائية؛ ففي الحالتين السابقتين ، فإن الشارع لا

(١) مضافة بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .

يورد قيداً على النيابة العامة في تحريك ورفع الدعوى وإنما يحسده اختصاصاً وظيفياً للنائب العام والمحامي العام ورئيس النيابة لا يثبت لغيرهم من أعضاء النيابة العامة. ذلك أن بعض القيود الإجرائية كالإذن والطلب إنما هي عوائق إجرائية يختص بإزالتها جهات أو أفراد لا اختصاص لهم بتحريك أو رفع الدعوى. أما إذا حدد القانون أعضاء معينين من بين أعضاء النيابة العامة لمباشرة إجراء من الإجراءات بصدد نوع معين من الجرائم فنكون بصدد الاختصاص الوظيفي ولسنا بصدد القيود الإجرائية على حرية النيابة العامة، ومن ثم يجوز اتخاذ جميع إجراءات التحقيق الماس منها وغير الماس بشخص المتهم، وذلك من قبل أي عضو من أعضاء النيابة العامة المختص بالتحقيق دون اشتراط الحصول مقدماً على إذن النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة. وتطبيقاً لذلك قضى بأن صدور الإذن بالتسجيل والضبط والتفتيش من وكيل النيابة قبل حصوله على ندب من المحامي العام في جريمة من الجرائم التي يتطلب رفعها الحصول على إذن منه لا بطلان فيه^(١).

١- الحصانة البرلمانية

- **مضمون الحصانة البرلمانية:** نصت المادة ٩٩ من الدستور على أنه "لا يجوز في غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس. وفي غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس. ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من إجراء". ونصت المادة ٩٨ من الدستور على أن "لا يؤاخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء في أداء أعمالهم في المجلس أو في لجانه".

(١) نقض جلسة ١٩ فبراير ٢٠٠١ مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٥٢ ص ٢٩٢.

وعلى الرغم من أن النص الأول يقرر حصانة إجرائية تمتد إلى جريمة من الجرائم التي يرتكبها عضو مجلس الشعب أو الشورى ، فإن النص الثاني يقرر سبب إباحة عن نوع من الجرائم هي الجرائم القولية والكتابية التي ترتكب من العضو النيابي بمناسبة عمله^(١). وفي حين أن للنص الأول طبيعة إجرائية ؛ فإن للنص الثاني بتقريره سبب إباحة ، طبيعة موضوعية ، إذ يحو عن هذه الأفعال صفة التجريم ، إذا التزم حدود استعمال حقه. غير أن النصين -رغم اختلاف طبيعتهما- يلتقيان في الأثر ، فلا يجوز تحريك الدعوى الجنائية أو القبض على عضو مجلس الشعب والشورى إلا بإذن المجلس.

- **علة الحصانة**: وترجع العلة في تقرير هذه الحصانة الإجرائية إلى الرغبة في حماية المجالس البرلمانية وأعضائها إزاء الكيد المحتمل من السلطة التنفيذية ، كما تعد هذه الحصانة -من ناحية أخرى- ضماناً لاستقلال السلطة التشريعية وتمكيناً لها لمباشرة عملها ، وإخلولة دون أن يقبض على العضو في حال بينه وبين أداء عمله ، ولا يكون مهدداً على نحو دائم باتخاذ الإجراءات الجنائية ضده. ومن ثم كان تقرير هذه الحصانة محققاً للمصلحة العامة ، وليس ميزة لعضو البرلمان ، وهو ما يتسق مع النظرة التي تجعل من هذه الحصانة متصلة بالنظام العام ، ولا يقبل التنازل عنها^(٢).

(١) وتنص الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من الدستور الفرنسي الصادر في ١٤ أكتوبر ١٩٥٨ على أنه : "لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية قبل عضو البرلمان ولا القبض عليه ولا محاكمته بسبب الآراء أو الأفكار التي يبدئها أو التصويت في ممارسته لوظائفه". الدكتور أحمد شوقي عمر أبو خطوة : المساواة في القانون الجنائي (١٩٩١) رقم ٨٥ ص ١٤٩-١٥٩ والهامش؛ الدكتور عبد العظيم مرسى وزير : الجوانب الإجرائية لجرائم الموظفين والقائمين بأعباء السلطة العامة، دراسة في القانونين المصري والفرنسي (١٩٨٧) رقم ٢٧ ص ٧٢.

(٢) الدكتور عبد العظيم وزير ، رقم ٢٧ ، ص ٧٤-٧٥.

المادة بشخص عضو مجلس الشعب إذ ان الدستور قصد التأكيد على عدم جواز اتخاذ اجراء من اجراءات التحقيق مع عضو مجلس الشعب ؛ أما ما عدا ذلك من الاجراءات غير المادة بعضو مجلس الشعب فيظل محكوما بعموم نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة سالفة البيان فلا يجوز اتخاذها الا بعد صدور الاذن بها من المجلس. والقول بغير ذلك يؤدي الى ضياع الغاية التي تغياها الشارع من قيد الاذن وهي حماية شخص عضو مجلس الشعب. وأن الاجراء الذي يجب الحصول على إذن قبل القيام به هو اجراء التحقيق الذي تجريره النيابة العامة دون غيرها من إجراءات الاستدلال^(١).

ثم عادت محكمة النقض في حكم لاحق فأخذت بوجهة جمهور الفقه من جواز اتخاذ الإجراءات غير المادة بشخص عضو المجلس ، والحجة التي استندت إليها المحكمة هي أنه لا يجوز لتشريع أدنى هو نص المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية أن يقيد نص الدستور ، وأنه لو كان الشارع الدستوري أراد حظر عدم اتخاذ الإجراءات غير المادة بالعضو لكان قد نص على ذلك^(٢).

٤- **من حيث الزمن:** العبرة في توافر الحصالة هي بوقت توافر الصفة النيابة ، والعبرة كذلك بتوافر هذه الصفة وقت الإجراء لا بوقت ارتكاب الجريمة: فقد ترتكب الجريمة قبل اكتساب الصفة النيابة ، وفي هذه الحالة لا يجوز اتخاذ الإجراءات المادة بالعضو إلا بعد استاذان المجلس. وإذا كان المجلس في دور الانعقاد ، فإنه يجب الحصول على الإذن من المجلس النهائي ، أما إذا كانت الإجراءات تتخذ بين دورى الانعقاد ، فإن الإذن في هذه الحالة يصدر من رئيس

(١) نفى ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٣ الطعن رقم ٢٠٤٩١ - لسنة ٧٢ ق ، المستحدث من احكام النقض - المكتب الفني ، ص ١٠١.

(٢) نفى ١٨ مايو ٢٠٠٦ الطعن ١٣١٩٦ لسنة ٧٦ ق لم ينشر بعد ، المستحدث ص ١٠٤.

المجلس ، على أنه يجب إخطار المجلس بما اتخذ من إجراء (المادة ٩٩ من الدستور). غير أن الشارع لم يعلق صحة الإذن الصادر من رئيس المجلس على إقرار المجلس بعد إخطاره به. ولذلك يبقى الإذن وما اتخذ من إجراءات صحيحاً حتى ولو اعترض المجلس بعد انعقاده على إصدار رئيسه للإذن.

- دور المجلس النيابي في نظر طلب رفع الحصانة:

يقتصر دور المجلس النيابي على التحقيق مما إذا كانت الإجراءات المطلوب اتخاذها خالية من شبهة الكيد والتعسف السياسي فحسب. ومن المتفق عليه فقهاً بأنه لا يجوز للمجلس التصدي لقرار مدى صحة الاتهام ، ولا أن يقدر الأدلة المطروحة في الدعوى الجنائية ، ومدى احتمال صدور حكم بالإدانة فيها ، لأن هذا من اختصاص سلطة التحقيق والمحاكمة ، وليس من عمل المجلس (١). وفي تقديرنا فإنه لا يمكن الأخذ بهذا الاتجاه على إطلاقه ، لأن تقدير مدى توافر الكيد أو التعسف السياسي يرتبط بالضرورة بتقدير الأدلة المطروحة في الدعوى ومدى جديتها ، ويلاحظ أن النيابة العامة لا تتأثر القضاء من حيث الاستقلال ، إذ يسود عمل أعضاء النيابة مبدأ التبعية التدريجية ، ويجعلهم يخضعون لأوامر رؤسائهم. ولذلك فإنه يجب في تقديرنا أن يتولى التحقيق في الجرائم التي يسهم فيها أحد أعضاء المجالس النيابية قاضٍ للتحقيق ، وأن تبادر النيابة إلى طلب نذب هذا القاضي طبقاً للإجراءات التي نص عليها القانون في ذلك ، لأن نذب هذا القاضي أدهى للحيلة ، ورفعاً عن مظنة التأثر في عمل المجلس النيابي.

وإذا صدر الإذن برفع الحصانة لم يعد من الجائز الرجوع فيها ، فلم يتحول الدستور المصري حتى سحب الإذن بعد صدوره ، بخلاف الدستور الفرنسي

(١) الدكتور محمود نجيب حسني: رقم ١٥٠ ، ص ١٥٠ ، الدكتور محمود محمود مصطفى: رقم

٧٢ ، ص ١٠٩ ، الدكتور عوض عمد ص ١٢٠.

الذى أجاز وقف حبس عضو البرلمان إذا طلب المجلس الذى يتبعه ذلك (المادة ٢٦ فى فقرتها الرابعة). وقد سبق القول بأن صدور الإذن من رئيس المجلس فى غير دور الانعقاد ، لا يجوز للمجلس سحبه أو إلغائه ، لأن المادة ٩٩ من الدستور استعملت تعبير "إخطار" المجلس ، وهو ما يختلف عن إقرار التصرف الذى يكون بقاءه معلقاً على موافقة الجهة التى تملك الحق فى ذلك.

- استثناء حالة التلبس من أحكام الحصانة:

لا يجوز فى غير حالة التلبس بجرمة اتخاذ أى إجراء ماس بالحرية الشخصية لعضو المجلس النيابى إلا بإذن سابق من هذا المجلس. وتعتمد هذه الحصانة ولو كانت الجريمة المراد اتخاذ الإجراء الماس بالحرية بسددها منقطعة الصلة بالعمل البرلماني^(١). وتطبيقاً لذلك لا يجوز القبض على عضو البرلمان أو استجوابه أو حبسه احتياطياً بغير الحصول على الإذن السابق . ويتربط على عدم الحصول على هذا الإذن بطلان الإجراء ومن ثم صيرورته غير مشروع ، ولا يؤثر فى عدم مشروعيته رضا العضو به أو تنازله عن حصانته صراحة أو ضمناً. ولا يؤثر فى عدم المشروعية أن يكون العضو مطعوناً فى صحة عضويته ؛ إذ ليس لهذا الطعن أثر واقف^(٢) . ويتمتع أعضاء المجالس البرلمانية بالحصانة من الإجراءات الماسة بالحرية واستثناء حالة التلبس من حظر اتخاذ الإجراءات الماسة بحرمة العضو النيابى الشخصية يبرره أن حالة التلبس تتطلب السرعة فى اتخاذ كافة الإجراءات قبل ضياع معالم الجريمة ؛ ولأن مظنة الكيد والخطأ فى التقدير ضعيفة الاحتمال^(٣).

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى: رقم ١٤٧، ص ١٤٨، الدكتور عبد العظيم وزير، رقم ٣٠، ص ٧٧.

(٢) الدكتور عبد العظيم وزير، رقم ٣١، ص ٧٨.

(٣) الدكتور أحمد شوقى أبو خطوة، رقم ٨٥، ص ١٩٨.

٢- الحصانة القضائية

- المساس بالحرية الشخصية لرجال القضاء ومن في حكمهم:

نصت المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية على أنه: "في غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز قبض على القاضي وحسبه احتياطياً إلا بعد الحصول على إذن من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩٤ وفي حالات التلبس يجب على النائب العام عند القبض على القاضي وحسبه أن يرفع الأمر إلى اللجنة المذكورة في حدود الأربع والعشرين ساعة التالية وللجنة أن تقرر أما استمرار الحبس أو الإفراج بكفالة أو بغير كفالة وللقاضي أن يطلب سماع أقواله أما اللجنة عند عرض الأمر عليها. وتحدد اللجنة مدة الحبس في القرار الذي يصدر بالحبس أو باستمراره وتراعى الإجراءات السالفة الذكر كلما رُوى استمرار الحبس الاحتياطي بعد انقضاء المدة التي قررتها اللجنة. وفيما عدا ما ذكر لا يجوز اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق مع القبض أو رفع الدعوى الجنائية عليه في جنابة أو جنحة إلا بإذن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب النائب العام. ويجري حبس القضاة وتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية بالنسبة لهم في أماكن مستقلة عن الأماكن المخصصة لحبس السجناء الآخرين". وقد انتقل اختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩٤ إلى مجلس القضاء الأعلى^(١).

- مضمون الحصانة:

تقتصر الحصانة على جرائم الجنايات والجناح دون المخالفات، ويعمل ذلك ببساطة المخالفات، وعدم خطورتها. ويجب التفرقة في هذا الصدد بين الإذن بإجراء التحقيق مع القاضي وبين الإذن بالقبض عليه وحسبه احتياطياً، كما يجب التفرقة بين القبض حال التلبس بالجريمة، والقبض في غير توافر التلبس.

(١) وذلك بموجب القانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن تعديل قانون السلطة القضائية.

- الإذن بالتحقيق مع القاضى لا يغنى عن الإذن بالقبض عليه وحسبه احتياطياً: لا يغنى الحصول على إذن بالتحقيق مع القاضى عن الإذن الخاص بالقبض عليه وحسبه احتياطياً. وذلك لأن الفقرة الرابعة من المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية قد استوجبت الحصول على إذن من (مجلس القضاء الأعلى) قبل اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى، فى حين أن الفقرة الأولى من هذه المادة حظرت القبض على القاضى أو حبسه احتياطياً إلا بإذن المجلس، فالجمع بين الفقرتين يؤدى إلى القول بأن الإذن النصوص عليه فى الفقرة الأولى يغاير الإذن المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة؛ وإلا كان نص الفقرة الأولى تزييداً من الشارع. وبذلك يكون القبض والحبس الاحتياطى من الإجراءات التى يأمر بها المجلس بناء على طلب النائب العام^(١). وعلى الرغم من أن الشارع المصرى لم يبين مدة الحبس الاحتياطى التى يجوز لمجلس القضاء الأعلى أن يأمر بها أو أن يمد الحبس إليها؛ فإن إعمال القواعد العامة يوجب القول بأن هذه المدة لا ينتهى أن تتجاوز المدة المسموح بها للقاضى الجزئى، على أن يمارس المجلس بعد استنفاذها اختصاص محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة فى مد الحبس الاحتياطى^(٢).

- عدم جواز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق قبل صدور الإذن: على الرغم من أن المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية سألقة الذكر قد أوجبت صدور الإذن فى حالة القبض على القاضى أو حبسه احتياطياً، أى الإجراءات الماسة بشخصه دون غيرها من إجراءات لا تمس بحريته؛ فإن القضاء قد استقر على تطبيق القاعدة العامة الواردة فى المادة التاسعة من قانون

(١) الدكتور عبد العظيم وزير، رقم ١٠٣، ص ٢٧٤.

(٢) الدكتور أحمد فتحى سرور: الوسيط فى قانون الإجراءات الجنائية، ص ٤٢٧.

الإجراءات الجنائية والتي لا تجزأ اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق إلا بعد صدور الإذن والطلب ، والجمع بين ما نص عليه الشارع فى قانون السلطة القضائية وقانون الإجراءات الجنائية يوجب عدم اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق إلا بعد صدور هذا الإذن به. وإلا أدى ذلك إلى إهدار علة ما نص عليه الشارع من حصانة لرجال القضاء ومن فى حكمهم. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن ماعدا الإجراءات الماسة بشخص القاضى يظل محكوماً بعموم نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية فلا يجوز اتخاذها إلا بعد صدور الإذن بها ، لأن الشارع لم يرد الخروج على أحكامها. وأنه إذا كانت النيابة العامة قد حركت الدعوى الجنائية قبل أحد أعضاء النيابة العامة بالتحقيق الذى أجرته بسؤال الضابط المبلغ وما تلاه من إجراءات تحقيق أخرى تمت بغير صدور إذن من اللجنة المختصة فإن هذا التحقيق يعد باطلاً ويجب عدم التعويل عليه فى الحكم بالإدانة^(١). وقضى بأن ما قام به المحامى العام المنتدب هو مجرد اثبات اقوال المبلغة لمأمور الضبط والتحرير التى اجراها والى على اثرها عرض الامر على النائب العام لاستصدار الاذن اللازم لمباشرة التحقيق ولم تسفر هذه الاجراءات عن دليل استند اليه الحكم فى قضائه ومن ثم فهى اجراءات تحضرية لا تستطيل الى الاذن الصادر من مجلس القضاء الاعلى بمباشرة الاجراءات بالبطالان وتكون اجراءات التحقيق التالية لصدور هذا الاذن قد تمت صحيحة^(٢).

(١) نقض ٧ يناير ١٩٩٢ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٣ رقم ٣ ص ٩٣.

(٢) نقض ٧ مايو ٢٠٠٠ الطعن رقم ٣٢٢١٨ - لسنة ٦٩ المستعند - المكتب الفنى ص

- **التلبس بالجريمة:** يجب التفرقة بين تلبس القاضى بالجريمة ، وعدم تحقق ذلك: فإذا ضبط القاضى متلبساً بالجريمة ، جاز القبض عليه وحسبه احتياطياً ولكن يجب فى هذه الحالة رفع الأمر إلى مجلس القضاء الأعلى فى خلال الأربع وعشرين ساعة التالية ، وللمجلس فى هذه الحالة أن يقرر إما استمرار حبس القاضى أو الإفراج عنه بكفالة أو بغير كفالة. أما إذا لم تكن الجريمة فى حالة تلبس فلا يجوز القبض على القاضى أو حبسه احتياطياً إلا بعد الحصول على إذن مجلس القضاء الأعلى. وفى هذه الحالة تسرى القواعد التى سبق بيانها والتى تقضى بوجود استئذان مجلس القضاء الأعلى بالنسبة لإجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية فى الجنائيات والجناح.

- **نطاق الحصانة من حيث الأشخاص:** يستفيد من هذه الحصانة جميع القضاة ، أى كانت درجاتهم أو المحاكم التى يعملون بها ، بل ويستفيد القاضى حتى ولو كان فى إجازة أو إعاره أو ندب ، إذ أنه لا يفقد فى هذه الحالات صفته القضائية. وتسرى هذه القواعد على أعضاء النيابة العامة (١) ومجلس الدولة من درجة النائب فأعلى (٢) وأعضاء المحكمة الدستورية العليا (٣).

(١) وذلك وفقاً للمادة ١٣٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

(٢) وذلك وفقاً للمادة ٩١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة ، وفى تقديرنا فإن قصر الحصانة على من هم الأفعال درجة النائب فأعلى هو محل نظر ، ذلك أن الاعتبارات التى قدرها الشارع المصرى لتقرير الحصانة تتوافر لغيرهم من دون النائب ، فضلاً عن هذا النص معيب لإخلاله بالمساواة بين أعضاء مجلس الدولة من جهة وأعضاء النيابة العامة الذين لم يقصر الشارع الحصانة بالنسبة لهم على درجة معينة من جهة أخرى .

(٣) ينص قانون المحكمة الدستورية العليا فى الفقرة الثانية من المادة ٢٠ على : "أنه تسرى فى شأن أعضاء المحكمة جميع الضمانات والمزايا والحقوق المقررة بالنسبة لقضاة محكمة النقض وفقاً لقانون السلطة القضائية". ويلاحظ أن المحكمة الدستورية قد تضم فى عضويتها أشخاصاً ليسوا من

- الوقت الذى تتوافر فيه الحصانة القضائية: العبرة فى توافر الحصانة القضائية هى بتوافر الصفة وقت الإجراء ، ويعنى ذلك تلازماً زمنياً بين الصفة والإجراء ، فيجب أن يشغل منصب القاضى وقت الإجراء ، وتتوافر هذه الصفة ولو تم وقفه عن عمله مؤقتاً ، إذ أنه مازال فى نظر القانون شاغلاً للوظيفة. ويرجع هذا التلازم بين الصفة والإجراء إلى أن علة الحصانة القضائية هى حماية القاضى الدعوى الجنائية فإن فقد هذه الصفة ، فلا مبرر للحصانة. وتطبيقاً لذلك فإنه إذا توافرت صفة وقت ارتكاب الجريمة ، غير أنها انقضت بالاستقالة أو بغيرها ، فإنه يصح فى هذه الحالة اتخاذ الإجراءات دون الحصول على إذن ، إذ لم يعد يرسى عليه لفظ القاضى ، فيصح كالموظف الذى زالت عنه صفته الوظيفية^(١).

- الخروج على قواعد الاختصاص المكانى: وفقاً لما نصت عليه المادة ٩٥ من قانون السلطة القضائية على أنه استثناء من أحكام الاختصاص العامة بالنسبة إلى المكان يعين مجلس القضاء الأعلى بناء على طلب النائب العام المحكمة التى يكون لها أن تفصل فى الجنايات أو الجنح التى تقع من القضاة ولسو كانت غير متعلقة بوظائفهم. تبدو أن العلة من ذلك هو ألا تكون المحكمة التى كان القاضى يعمل بها هى المختصة بنظر الدعوى ، حتى تتوافر شبهة التأثير على القضاء ، وصوناً لكرامة القضاء من أن يحاكم القاضى أمام جمهور الخاضعين لقضائه. غير أن هذا النص لا يميز تشكيل محكمة خاصة لنظر هذه السدادوى.

١- القضاة أصلاً أو كانوا من القضاة السابقين (المادة الرابعة من قانون المحكمة الدستورية العليا) ، ويترتب على ذلك امتداد القواعد الإجرائية الخاصة إلى غير القضاة من أعضاء المحكمة. السدكتور عبد العظيم وزير: رقم ٤٥ ص ١١٣.

(١) نقص جلسة ٢٣ ديسمبر ١٩٨٥ مجموعة أحكام النقض ، س ٣٦ رقم ٢١٤ ص ١١٥٧.

وتنظر هذه المحكمة الجرائم المرتبطة وتخص كذلك بمحاكمة المساهمين في الجريمة. ويلاحظ أنه لا وجه لإعمال القواعد الاستثنائية الخاصة بالاختصاص المكاني إذا كان القاضى قد فقد صفته كقاض بتقديم استقالته وصدور قرار وزير العدل باعتباره مستقila ، وذلك إذا كان ذلك قبل صدور امر بإحالة المدعى إلى القضاء^(١).

المبحث الثالث الطلب

- **تمهيد:** نصت المادة الثامنة من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: "لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ إجراءات فيها إلا بناء على طلب كتابى من وزير العدل فى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٨١ ، ١٨٢ من قانون العقوبات ، وكذلك فى الأحوال الأخرى التى ينص عليها القانون". ونصت المادة التاسعة فى فقرتها الأولى على أنه "لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ إجراءات فيها فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٨٤ من قانون العقوبات إلا بناء على طلب كتابى من الهيئة أو رئيس المصلحة المختصة عليها". وعلى الرغم من أن هذه النصوص قد وردت فى شأن تحريك الدعوى الجنائية ، فإن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد مد تطبيقها إلى الدعوى التأديبية بالقدر الذى تتلائم مع طبيعة هذه الدعوى^(٢).

(١) نقض ٧ مايو ٢٠٠٠ الطعن رقم ٣٢٢١٨ - لسنة ٩٩ المستحدث - المكتب الفنى ص ١٠٨.

(٢) جرى قضاء التأديب على الرجوع إلى أحكام قانون الإجراءات الجنائية و إختيار ما ينسجم منها مع طبيعة القضاء التأديبى ، وأنه لما كان نص المادة ٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى على لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ إجراءات فيها فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة -

- تعريف الطلب وعلمه: الطلب يعنى إفصاح سلطة عامة عن رغبتها في تحريك الدعوى الجنائية عن جريمة تدخل في اختصاص هذه السلطة. وعلة الطلب أن السلطة العامة التي وقعت الجريمة التي تطلب القانون تقديم طلب فيها هي الأقدر على ملائمة تحريك الدعوى الجنائية ومدى مساس هذه الجرائم بالسياسة التي تتولى جهة الإدارة تنفيذها ومدى تأثيرها على توجه السياسة العامة التي تتبناها الدولة. وهي اعتبارات قد يكون لها جانب اقتصادي ومالي وسياسي واجتماعي وقد لا تحسن جهات التحقيق والادعاء تقديرها ، ففضل الشارع أن يعهد بملاءمة اتخاذ الإجراءات الجنائية بشأن هذه الجرائم إلى هذه السلطات العامة من خلال ما يقدم من طلب. ويلاحظ أن ملائمة طلب تحريك الدعوى الجنائية يتسم بطابع موضوعي ، ويستهدف تحقيق المصلحة العامة ، وليس تحقيق مصلحة شخصية لفرد أو جماعة.

- تمثيل الطلب عن الشكوى والإذن: أفصح الشارع في المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الإجراءات الجنائية عن قصده من تقييد حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية في صور ثلاث: الشكوى ، وقصد بها حماية صالح المجنى عليه الشخصي ؛ وأما الطلب فهو يصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها مجنئاً عليها أو بصفتها أمينة على مصالح الدولة العليا ، والإذن ، وقد أريد به حماية شخص معين ينتسب إلى إحدى الهيئات التي قد يكون في ريع الدعوى

= ١٨٢ عقوبات البناء على طلب من الهيئة أو رئيس المصلحة المجنى عليها ، فإن أغفل الحصول على الطلب من شأنه أن يلحق البطلان بإجراءات التحقيق والمحاكمة ، وأن الدلالة المستخلصة من حكم المادة ٩ إجراءات جنائية هي بلقاء التي يتعين إستخلاصها من حكم المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، لأن كلا من النصين يقطع بأنهما ينصرفان إلى مدلول واحد ومفهوم واحد هو تعليق صحة التحقيق و المحاكمة على شرط صدور الطلب. المحكمة الإدارية العليا جلسة ٨ إبريل ١٩٨٦ ، مجموعة الأحكام س ٣١ رقم ٢١٠ ص ١٥٤٩.

عليه مساس بما لها من استقلال . كما أن الطلب ينصرف إلى الجريمة ذاتها فينطوى على تصريح باتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمركبها ؛ أما مباشرة الإجراءات قبل شخص معين و إسناد التهمة إليه ورفع الدعوى عليه فهي إجراءات تالية ولا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة. و يترتب تفريعاً على ما تقدم أن تحديد شخص المتهم يعد بياناً جوهرياً في الإذن ، أما الطلب فإنه يكفي لصحته إشماله على البيانات التي تحدد الجريمة ذاتها التي صدر من أجلها تحديداً كافياً دون اعتبار لشخص من يسفر التحقيق عن إسنادها إليه و رفع الدعوى عنها قبله.

- **حالات الطلب:** الجرائم التي نص الشارع عليها في المادتين ٨ ، ٩ من قانون الإجراءات الجنائية سالفتي الذكر هي جرائم: العيب بإحدى طرق العلانية في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية (المادة ١٨٩ ع) ؛ العيب بإحدى طرق العلانية في حق ممثل لدولة أجنبية معتمد في مصر بسبب أمور تتعلق بأداء وظيفته (المادة ١٨٢ ع) ؛ إهانة أو سب مجلس الشعب أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة (المادة ١٨٤ ع). وقد نصت المادة الثامنة من قانون الإجراءات الجنائية على الإشارة إلى الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون. وقد أوردت التشريعات المالية والضريبية والنقدية نصوصاً توجب فيها تقديم طلب في الجرائم التي تنص عليها. وفيما يلي نشير إلى أهم هذه التشريعات التي تضمنت هذه النصوص.

- **التشريعات المالية والضريبية:** نصت المادة ٣٢ من قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بناء على طلب كتابي من الوزير المختص أو من يفوضه.

ونصت المادة ١٣٧ من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على أنه "لا يجوز رفع الدعوى الجنائية عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أو اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق إلا بناء على طلب كتابي من الوزير".^(١) ومن الأمثلة كذلك ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٦٩ مكرر من قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ المضافة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠٠٨ من

(١) ومن أمثلة هذه الجرائم ما نصت عليه المادة ١٣٢ من هذا القانون بقولها "يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل محاسب مقيد بمجدول المحاسبين والمراجعين اعتمد إقراراً ضريبياً أو وثائق أو مستندات مزيفة له إذا ارتكب أحد الأفعال الآتية: ١- إخفاء وقائع علمها أثناء تأدية مهمته ولم تفصح عنها المستندات التي شهد بصحتها متى كان الكشف عن هذه الوقائع أمراً ضرورياً لكي تعبر هذه الحسابات والوثائق عن حقيقة نشاط الممول. ٢- إخفاء وقائع علمها أثناء تأدية مهمته تتعلق بأي تعديل أو تغيير في الدفاتر أو الحسابات أو السجلات أو المستندات وكان من شأن هذا التعديل أو التغيير الإيهام بقلّة الأرباح أو زيادة الخسائر. وفي حالة العود يحكم بالسجن والغرامة معاً. وما نصت عليه المادة ١٣٣ من أنه يعاقب كل مولٍ قُرب من أداء الضريبة بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة تعادل مثل الضريبة التي لم يتم أدائها بموجب هذا القانون أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويعتبر الممول متهرباً من أداء الضريبة باستعمال إحدى الطرق الآتية: ١- تقديم الإقرار الضريبي السنوي بالاستناد إلى دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مصطنعة مع علمه بذلك أو تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بالدفاتر أو السجلات أو الحسابات أو المستندات التي أحفظها. ٢- تقديم الإقرار الضريبي السنوي على أساس عدم وجود دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت لديه من دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات أحفظها. ٣- الإلتفاف العمد للسجلات أو المستندات ذات الصلة بالضريبة قبل انقضاء الأجل المحدد لتقادم دين الضريبة. ٤- اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع منه أو غيرها من المستندات لإيهام المصلحة بقلّة الأرباح أو زيادة الخسائر. ٥- إخفاء نشاط أو جزء منه مما يظنع للضريبة. وفي حالة العود يحكم بالسجن والغرامة معاً. وفي جميع الأحوال تعتبر جريمة الفهر من أداء الضريبة جريمة مخلة بالشرف والأمانة.

أنه لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بناء على طلب من رئيس الهيئة.

ومن هذه التشريعات أيضاً قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ،
والتي توجب المادة ٣٧ منه عدم إحالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون
إلى النيابة العامة إلا بقرار من وزير المالية أو من ينيبه ، ولا بعدم جواز رفع
الدعوى الجنائية إلا بناء على طلبه.

وقد أوجبت كذلك المادة ٤٥ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار
ضمانات وحوافز الاستثمار على عدم جواز رفع الدعوى الجنائية في الجرائم
النص عليها إلا بناء على طلب كتابي من الجهة الإدارية المختصة.

ونصت المادة ١٣٩ من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون البنك
المركزي والجهاز المصرفي والنقد على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ
أى إجراء من إجراءات التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون
والقرارات الصادرة تنفيذاً له ، وفي المادتين ١١٦ ، ١١٦ مكرراً (أ) من
قانون العقوبات في نطاق تطبيق أحكام هذا القانون إلا بناء على طلب من
محافظ البنك المركزي أو طلب من رئيس مجلس الوزراء.

وبهذا النص أناط الشارع بمحافظ البنك المركزي سلطة تحريك الدعوى الجنائية
في الجرائم السابقة ، بعد أن كانت هذه السلطة مخولة لوزير الاقتصاد والتجارة
الخارجية ، وكان رأى محافظ البنك المركزي استشارياً للوزير فحسب الذى
كان يلتزم بأخذ رايه دون التقيد به^(١).

(١) وقد تار التساؤل في ظل النص السابق حول ما إذا كان رأى محافظ البنك المركزي يمكن
إبدائه شفاهة لوزير الاقتصاد ؛ أم أنه لابد أن يكون كتابياً؟. وقد انتهت محكمة جنابات القاهرة
في حكمها في القضية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٩٧ جنابات الأزبكية أن القانون لم يوجب شكلاً =

- **شكل الطلب:** اشترط الشارع أن يكون الطلب كتابياً ، فلا يكفي أن يكون شفويّاً حتى ولو قام المحقق بإثباته في الأوراق. وعلى الرغم من أنه لا توجد صيغة معينة للطلب ، إلا أنه يجب أن تكون عبارته دالة على طلب الجهة التي أصدرته في تحريك الدعوى الجنائية ، وإذا كان الطلب يحوى عادة اسم المتهم ، فإن عدم ذكر هذا الاسم ، لا يعيب الطلب ، ذلك أن للطلب طبيعة عينية على ما سنرى فتمتد إلى كافة المتهمية الذين ساهموا في الجريمة ولو لم تكن امساؤهم

معيناً لكي يبدى محافظ البنك المركزى رأيه. وقد أبدت محكمة النقض ما ذهبت إليه حكم محكمة جنات القاهرة وأضافت أن إلزام الوزير المختص بأخذ رأى محافظ البنك المركزى لا يعدو أن يكون تنظيماً للعمل في علاقة الوزير المختص بمحافظ البنك المركزى ، وهو لا يقيد النيابة العامة بعد أن عادت لها حريتها بالطلب المقدم لها من الوزير المختص. انظر حكم محكمة النقض جلسة ١٦ يناير ٢٠٠٣ الطعن رقم ٣٩٦١٨ لسنة ٧٢ ق ، لم ينشر بعد ، ص ٣٩ من الحكم.

ونظر نقداً هذه للوجهة سالفة الذكر : الدكتور جميل عبد الباقي الصهر: تعليق على الحكم الصادر في القضية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٩٧ مرجع سابق ، ص ٩. ويقول أيضاً أن محافظ البنك المركزى هو الأقدر لئلا على بيان ما إذا كان التقصير من المسئول بالبنك عندما فتح الضمان وأعطى القرض ، أم أن التقصير كان من المفترض الذى عجز عن السداد . انظر المرجع السابق ص ١٢. ولي تقديرنا أن هذا النقد محل نظر ، ذلك أن طلب وزير الاقتصاد هو الذى ترفع به الدعوى الجنائية في الجرائم التي نص عليها الشارع ، ومن ثم يجب أن يكون هذا الطلب كتابة. أما أخذه رأى محافظ البنك المركزى فلم يكن إلا دور استشارى للأخير يمكن إبداءه بكافة الطرق حتى ولو كان استشارياً. ويختلف هذا الدور الاستشارى دور النيابة العامة في تقديم رأيها في قضايا الأحوال الشخصية ، فتلتزم المحكمة باستطلاع رأى النيابة ، غير أن هذا الرأى يجوز إبداءه بكافة الطرق ، ومن بينها إبداءه شفاهة من عضو النيابة الذى يحضر جلسة المحاكمة. كما يلاحظ أن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية هو جهة فنية أيضاً ، إذ يتبعها جانب كبير من القطاع المالى والاقتصادى في الدولة ، فضلاً عن أن الوزير يعمل من خلال أجهزة فنية تعمل على إبداء النصيحة والإرشاد له. كما أن بعض الوقائع يبدو فيها الأمر جلياً في انطوائه على أدلة واضحة على ارتكاب الجرائم الماسة بالمال العام.

محددة في الطلب. غير أنه يجب أن ينطوى الطلب على ذكر الواقعة التي تشكل الجريمة موضوع الطلب، وعلة ذلك هي أنه يجب التحقق من كونها من الجسائم التي يستوجب الشارع تقديم طلب بشأنها، وكذلك للتأكد من انصراف الطلب إليها بعينها دون غيرها من وقائع. ويجب أن يحمل الطلب اسم الموقع عليه وصفته الوظيفية، وذلك للتحقق من صفته في تمثيل الجهة التي ينسب إليها هذا الطلب. وأخيراً يجب أن يحمل الطلب تاريخ إصداره. وأهمية هذا البيان الأخير هو أنه يرسم الحد الفاصل من حيث صحة الإجراءات فيما يتخذ قبله منها وما يتخذ بعده. ويجوز تقديم الطلب في أى وقت حتى تساريخ انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم، وهو يختلف بذلك عن الشكوى التي تستوجب تقديمها خلال مدة معينة من تاريخ العلم بالجريمة وبعترتها.

- **وقت تقديم الطلب:** لم ينص الشارع على ميعاد يتعين فيه تقديم الطلب وإلا سقط الحق في تقديمه كما بصدد الشكوى وذلك نظراً لاختلاف طبيعة الشكوى كحق شخصي يتعلق بشخص المحق عليه عن الطلب الذي هو ممكنه في يد المختص لتقدير ملاءمة رفع الدعوى مما تتطلبه المصلحة العامة للدولة و لذلك إذا كان المشرع قد خشي أن يسوء المحق عليه إستعمال حقه في الشكوى إذا أطلقها من قيد المدة فإن هذا التخوف بالنسبة للطلب لا يوجد ما يبرره نظراً لأن المختص بالطلب يقدر الأمور تقديرأ موضوعياً وليس شخصياً و لذلك فحقه في التقدم بالطلب غير مقيد بوقت معين فيجوز له تقديم الطلب من وقت وقوع الجريمة دون أى قيد زمنى. غير أن حق المختص في التقدم بهذا الطلب يجد قيداً عاماً و هو الخاص بتقادم الدعوى الجنائية بمعنى أنه يجب أن يتقدم بالطلب قبل حلول التقادم المسقط للدعوى العمومية فإذا سقطت الجريمة بالتقادم أو سقطت الدعوى الجنائية بمضى المدة، فلا يجوز التقدم بالطلب و إذا

قدم بعد هذا التاريخ لا ينتج أدنى أثر^(١). وتطبيقاً لذلك قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية الناشئة عن جريمة من الجرائم التي نص عليها قانون الضرائب لمضى ثلاثة أشهر من تاريخ علم مصلحة الضرائب بالجريمة ، والسق يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على طلبها ، وعلة ذلك أن تقرير الطلب يهدف إلى حماية مصلحة الخزنة العامة و التي تتمثل في التيسير على المصلحة في اقتضاء حقوقها من الممولين الخاضعين لأحكام الضرائب مع قيام حسن التفاهم بينها وبينهم ، و أن هذه الحالات تغاير حالات الشكوى المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لأن الأولى تمس الجريمة فيها الصالح العام بينما تمس الثانية صالح الجني عليه الشخصي^(٢).

- **التعدد بين جرائم الطلب وغيرها:** الأصل المقرر أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية و مباشرة طبقاً للقانون و أن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من نص الشارع. وترتب على تطبيق هذه القاعدة نتيجتان: الأولى أنه إذا تطلب الشارع تقديم طلب في شأن جريمة ، فلا يجوز امتداده لجريمة أخرى لا يتطلب فيها القانون ذلك ، وهو ما يعنى أن تفسر نصوص الطلب تفسيراً ضيقاً لأنها تشكل استثناء على مبدأ حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية. والثانية: أنه إذا شككت أفعال الجاني جرائم متعددة كان أحدها فقط يتطلب القانون تقديم طلب من أجل تحريك الدعوى الجنائية ، فإن عدم تقديم هذا الطلب لا يحول دون تحريك الدعوى الجنائية عن الجرائم الأخرى ، حتى ولو كان هناك ارتباط لا يقبل التجزئة بينها. وفي واقعة نسبت النيابة للمتهم أنه جلب إلى داخل البلاد مواد

(١) نقض جلسة ٩ مايو ١٩٨٩ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٠ رقم ٩٤ ص ٥٧٠ .

(٢) نقض جلسة ١٣ إبريل ١٩٥٤ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٥ رقم ١٧٥ ص ٥١٧ .

قضى بأنه بعد ضبط المتهمة أثناء قيامها بمحاولة قريب سبائك الذهب عند اجتيازها الدائرة الجمركية ، طلب مدير جمرک القاهرة رفع الدعوى الجنائية قبلها عن جريمة التهريب الجمركى ، فباشرت النيابة العامة التحقيق أثر صدور ذلك الطلب ، فكشف التحقيق عن جريمة إستيراد الذهب على خلاف الأحكام المقررة فى شأن السلع المنوعة وجريمة إستيراده بقصد الإتجار فيه حالة أن ذلك مقصوراً على شركات و هيئات القطاع العام أو تلك التى يساهم فيها القطاع العام ، فإن التحقيق الذى أجرته النيابة فى هاتين الجريمتين اللتين تكشفنا عرضاً بمناسبة التحقيق فى جريمة التهريب الجمركى يكون صحيحاً^(١).

٢- أثر تقديم الطلب بالنسبة للاشخاص: إذا قدم الطلب ، فإن له طابعاً عينياً بالنسبة لشخص المتهم ، ويعنى ذلك أن تسترد النيابة العامة حريتها فى اتخاذ إجراءات التحقيق والاقتحام ، فيجب التفرقة بين صدور الطلب ، وبين مباشرة الإجراءات بعد ذلك قبل شخص معين وإسناد التهمة إليه ورفع الدعوى عليه ، فهى إجراءات تالية ولا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة^(٢).

«على الوقائع المحددة التى كانت معلومة وقت صدره دون ما يكشف التحقيق منها عرضاً لتخصيص بغير محصر و إلزام بما لا يلزم . والقول بغير ذلك يؤدى إلى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلباً آخر الأمر الذى تتأدى منه العدالة الجنائية حملاً خصوصاً إذا تراءت الوقائع مكونة حلقات متشابكة فى مشروع جنائى واحد . ولا يغسر من هذا النظر أن تكون الدعوى الجنائية لم ترفع عن الجريمة التى صدر بشأنها الطلب بل رفعت عن جرائم أخرى مما يتوقف رفع الدعوى بما على طلب من جهة أخرى ما دامت هذه الجرائم قد تكشفنا عرضاً أثناء تحقيق الجريمة الأولى التى صدر الطلب بشأنها صحيحاً».

(١) نقض ٢٦ أكتوبر ١٩٧٥ ، مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٦ رقم ١٤١ ص ٦٣٠ .

(٢) نقض ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢٤٤ ص ١٢٠١ .

فتملك النيابة توجيه التهمة لشخص دون من ورد اسمه في الطلب ، ولها أن تحرك الدعوى الجنائية ضد آخرين إضافة إلى من ورد اسمه في الطلب .
بل إن الطلب يصح ولو لم يتضمن تحديد شخص المتهم على الإطلاق ، وتطبيقاً لذلك قضى بأنه يكفي لصحة الطلب الصادر عن واقعة الدعوى إشماله على البيانات المحددة للجريمة دون لأن يلزم أصلاً تعيين من صدر باتخاذ الإجراءات قبله و دون أن يؤثر في صحته عدم النص فيه على المسنون عن الجريمة التي صدر من أجلها و هل وهو المتهم أو الشركة لأن هذا البيان غير جوهري في الطلب^(١).

- جواز اتخاذ إجراءات الاستدلال دون إجراءات التحقيق والمحاكمة :

إذا ورد النص على عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء من إجراءاتها قبل تقديم طلب ، فإن ذلك الخطاب موجه من الشارع إلى النيابة العامة بصفتها السلطة صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية ؛ غير أنه لا ينصرف إلى غيرها من سلطات الاستدلال . والدعوى الجنائية لا تتحرك إلا بالتحقيق الذي تجرّبه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمسندته لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى متى نظر القضاء- أنها قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال لإجراءات الاستدلال أيما كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن . وتطبيقاً لذلك فإن ضبط الجريمة التي يتوقف تحريك الدعوى الجنائية عليها على طلب في حالة تلبس تجعل الإجراءات التي قام بها مأمور الضبط القضائي من قبض وتفتيش من إجراءات الاستدلال

(١) نقض جلسة ٢٥ أكتوبر ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض ، س ١٦ رقم ١٤١ ص ٧٤٣ .

ولا تعتبر من إجراءات تحريك الدعوى الجنائية التي تتوقف مباشرة على طلب من الوزير المختص أو من ينيبه ، وتكون صحيحة بهذا الوصف^(١).

أما أنه لا يجوز - تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى أجراء - من إجراءات بدء تيسيرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل تقديم الشكوى أو الحصول على إذن أو الطلب من الجهة التي ناطها القانون به فإذا ما حركت الدعوى الجنائية سواء بتحقيق أجرته النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق أو برفع الدعوى الجنائية وإذا اتخذت إجراءات التحقيق قبل تقديم الطلب ، فإن كل ما يتصل بها يكون باطلاً مطلقاً ، سواء ما كان منها متصلاً بشخص المتهم كالقبض عليه أو حبسه أو ما لم يكن منها ماساً بشخصه كسؤال الشهود. كما تبطل إجراءات رفع الدعوى وما يتم اتخاذه من إجراءات أمام القضاء ، وهذا البطلان يتعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة أن تقتضى به من تلقاء نفسها^(٢).

- النصوص الخاصة التي تكفي بصدور طلب قبل رفع الدعوى هل تجب اتخاذ إجراءات التحقيق؟: قد ينص الشارع في تشريع خاص على

(١) نقض جلسة ٥ ديسمبر ٢٠٠١ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٥٢ ص ٩٥٢.

وقضت محكمة النقض بأنه لما كانت الإجراءات التي قام بها ضابط قسم مكافحة جرائم الأموال العامة بالإسكندرية قد تمت في حالة التعامل بالنقد الأجنبي ، فإنها تكون قد حصلت إستناداً إلى الحق المخول أصلاً لرجال الضبط القضائي لما لا يرد عليه قيد الشارع في توفيقها على الطلب ، و كان الطاعن لا يجادل في أن النيابة العامة لم تجر أية تحقيقات في الدعوى سواء بنفسها أو بمن تنديه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي و أن رفع الدعوى الجنائية أمام المحكمة كان بعد صدور الطلب المنصوص عليه في القانون لأن ما ينهه الطاعن على الحكم يكون على غير أساس. نقض جلسة ٢٧ أكتوبر ١٩٨٨ مجموعة أحكام النقض ، س ٣٩ رقم ص ٩٥٧.

(٢) نقض ٧ يناير ١٩٩٢ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٣ رقم ص ٩٣.

وجوب تقديم طلب قبل رفع الدعوى الجنائية ، وهنا يثور التساؤل هل يجوز في هذه الحالة اتخاذ الإجراءات السابقة على رفع الدعوى ؛ ومن بينها إجراءات التحقيق والالتزام في الجرائم التي شملها هذا النص الخاص ، أم أن الشارع بنصه ذلك يعنى انصراف قصده إلى رفع الدعوى فقط؟.

عرض الأمر على محكمة النقض بمناسبة نص المادة ١٢٤ مكرراً من لقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك^(١) والتي نصت على أنه "واستثناء من أحكام المادة ١٢٤ من هذا القانون لا يجوز رفع الدعوى العمومية في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة إلا بناء على طلب من وزير المالية أو من ينيه". وقد انتهت المحكمة إلى عدم جواز اتخاذ إجراءات التحقيق والالتزام رغم وجود هذا النص الذي يقتصر على حظر رفع الدعوى الجنائية إلا في حالة تقديم الطلب. وكان سند محكمة النقض في قضائها أنه ليس في صياغة نص المادة ١٢٤ مكرراً سالف الذكر ما يفيد تخصيص عموم نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية بقصر قيد الطلب على رفع الدعوى العمومية ، إذ أن المشرع قصد بما نص عليه بالألا يجوز رفع الدعوى إلا بناء على الطلب هو التأكيد على عدم جواز إتخاذ إجراءات رفع الدعوى إلا بعد إستصدار الطلب أما عدا ذلك من إجراءات التحقيق ومنها الأذن بالتفتيش فيظل محكوماً بعموم نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة سالفة البيان فلا يجوز إتخاذها إلا بعد صدور الطلب من المختص. والقول بغير ذلك يؤدي إلى ضياع الغاية التي تغياها الشارع من قيد الطلب وهي حماية لسلامة إجراءات التحقيق كما أن عدم النص صراحة في المادة ١٢٤ مكرر - سالفة البيان - على جواز إتخاذ إجراءات التحقيق السابقة على المحاكمة دون طلب من الوزير المختص أو

(١) مضافة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠، ومستبدلة بالقانون ٩٥ لسنة ١٠٠٥

من ينيه يعنى أن الشارع لم يرد الخروج على الحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الاجراءات الجنائية. وقد انتهت المحكمة إلى بطلان إجراءات تفتش منزل المتهمين المأذون به من النيابة العامة والذى اسفر عن ضبط البضائع محل الجريمة لصدور الأمر به وتنقله قبل صدور الطلب من مدير الجمرك (١).

- سرعان احكام التنازل عن الشكوى على الطلب -إحالة:

أجاز الشارع فى المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية التنازل عن الشكوى ، وفى هذه الحالة تسرى أحكام التنازل السابق بيانها ، وذلك بالقدر الذى تلائم فيه مع طبيعة الطلب. ونحيل إلى ما سبق ذكره عن الحديث عن التنازل عن الشكوى.

- وجوب بيان الحكم ما يفيد تقديم الطلب:

يجب أن يتضمن الحكم بياناً صريحاً بتقديم الطلب فى أسبابه ، وعلية ذلك أن الطلب يتعلق بإجراءات رفع الدعوى الجنائية ، وهى من النظام العام ، ولذلك تعد الإشارة إلى ما يفيد تقديم الطلب من البيانات الجوهرية السقى يجب أن يتضمنها حكم الإدامة ، وإلا كان قاصراً ، ولا يعنى عن ذكر هذا البيان وجود الطلب ضمن أوراق الدعوى ، متى كانت أسباب الحكم قد خلت مما يفيد تقديمه (٢).

(١) نقض جلسة ١٥ يونيه ١٩٩٣ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٤ رقم ٩١ ص ٦٠١.

(٢) نقض جلسة ٢٤ إبريل ١٩٧٧ مجموعة أحكام النقض ، س ٢٨ رقم ١٠٨ ص ٥٠٦.

الفصل الثانى

الادعاء المباشر

- **تعريف الادعاء المباشر:** الادعاء المباشر هو أحد طرق رفع السدعوى الجنائية ، وبه يحق للمضرور من الجريمة أن يدعى مدنياً أمام المحكمة الجنائية فتتحرك الدعوى الجنائية تلقائياً تبعاً لرفع الدعوى المدنية. والأصل أن تحريك الدعوى الجنائية يقتصر على النيابة العامة، وليس للمضرور إلا أن يقيم دعواه المدنية ، دون أن يمتد ذلك إلى تحريك الدعوى الجنائية. ولكن الشارع قد خرج على هذه القاعدة بتحويل المدعى المدنى حق إقامة دعواه المباشرة أمام القضاء الجنائى.

- **علة الادعاء المباشر:** إذا كانت النيابة العامة تتولى بحسب الأصل تحريك الدعوى الجنائية ، فإن الادعاء المباشر يمثل نوعاً من الرقابة على سلطة النيابة فى تحريك الدعوى الجنائية. فإذا تقاعست النيابة أو أمرت بحفظ الأوراق أو أساءت سلطتها فى تحريك الدعوى الجنائية أو اختلف تقديرها عن تقدير المضرور ، فإن الشارع قد تحول هذا المضرور بصفته مدعياً مدنياً حق تحريك الدعوى الجنائية تلقائياً ودون تدخل من النيابة العامة. والشارع يهدف بذلك إلى أمرين: الأول هو تحقيق المصلحة العامة بإيجاد رقابة على سلطة النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية ، والثانى هو تحقيق المصلحة الشخصية للمدعى بالحق المدنى فى أن تعرض دعواه على القضاء الجنائى ليقول كلمته فيها.

ولكن على الرغم من ذلك ، فإن الادعاء المباشر قد يساء استعماله على نحو يهدد الأبرياء بملاحقتهم أمام القضاء الجنائى دون رقابة من سلطات التحقيق أو الإحالة ، وقد يؤدى ذلك إلى رفع دعاوى الكيدية أو التشهير بالآخرين. كما أن الادعاء المباشر لا يتضمن مرحلة الاستدلال والتحقيق فى الدعوى ، وهى

مرحلة مهمة لجميع الأدلة وتمحيصها لعرضها على سلطات التحقيق ، ثم القضاء . ولذلك . فإن الدعوى المباشرة قد تجعل الدعوى الجنائية غير مستوفية العناصر وغير مكتملة الأركان ، وقد تخلو من الدليل اللازم للحكم فيها ، مما يلقي بالمزيد من العبء على القاضي الذى يلتزم بتحقيق الدعوى وصولاً للحكم فيها . وهذه الاعتبارات حرص الشارع على تقييد نطاق الدعوى المباشرة وقصرها على بعض الجرائم ، فضلاً عن أن إساءة استعمال الحق في الادعاء المباشر قد يعرض صاحبه لخطر الملاحقة بتهمة البلاغ الكاذب والقذف والسب ، إذا توافر لديه سوء النية .

- السند القانوني للادعاء المباشر: نصت المادة ٧٠ من الدستور على أنه : " لا تقام الدعوى الجنائية إلا بأمر من جهة قضائية ، فيما عدا الأحوال التى يحددها القانون " . وبقر هذا النص القاعدة الأصولية والى تجعل إقامة الدعوى الجنائية من جهة قضائية كقضى التحقيق وقضاء الإحالة قبل إلغائه والنيابة العامة ؛ غير أن الدستور استثنى من هذه القاعدة الحالات التى يحدد القانون ، ومن بين هذه الحالات الادعاء المباشر . إذ نصت المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن "تحال الدعوى إلى محكمة الجناح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية .

ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور إذا حضر بالجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة .

ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى إلى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها في الحالتين الآتيتين:

(الاولى) إذا صدر أمر من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى ولم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية الأمر فى الميعاد أو استأنفه فأيدته محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة.

(الثانية) إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجرمية وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها فى المادة ١٢٣ من قانون العقوبات.

ونصت المادة ٢٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أن: "يكون تكليف الخصوم بالحضور أمام المحكمة قبل انعقاد الجلسة يوم كامل فى المخالفات، وبثلاثة أيام كاملة على الأقل فى الجنح، غير مواعيد مسافة الطريق، وذلك بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية.

وتذكر فى ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التى تنص على العقوبة. ويجوز فى حالة التلبس، وفى الحالات التى يكون فيها المتهم محبوسا احتياطيا فى إحدى الجنح، أن يكون التكليف بالحضور بغير ميعاد، فإذا حضر المتهم وطلب إعطاءه ميعادا لتحضير دفاعه تأذن له المحكمة بالميعاد المقرر بالفقرة الأولى".

- صاحب الحق فى الادعاء المباشر: صاحب الحق فى الادعاء المباشر هو المدعى بالحقوق المدنية ، وهو كل من أصابه ضرر مباشر من الجريمة. ولا بد أن يرتبط الضرر بالفعل المكون للجريمة بعلاقة السببية ، ويعنى ذلك أن يكون هذا الفعل هو الذى أحدث الضرر. وهناك فرق بين تعبير المضور ، وتعبير الجنح عليه ، وإذا كان فى الغالب أن يتحد الإثنان ، إلا أنه فى بعض الحالات قد يختلفا ، وفى هذه الحالة ، فإن العبرة هى بالمضور ، لا بالجنح عليه. فالذى له الحق فى الادعاء المباشر هو المضور ، وليس الجنح عليه. وتطبيقاً لذلك فإن مستأجر

مال المسروق أو صاحب الحق في الانتفاع عليه ووالد الفتاة التي اغتصبت أو هتك عرضها وأولاد القتل وزوجه ، كل هؤلاء لهم الحق في الادعاء المباشر ، على الرغم من أن أحدهم ليس المحنى عليه^(١). وإذا لم يترتب على الجريمة ضرر ، فإن الادعاء المباشر غير جائز ، وتطبيقاً لذلك ، فإنه لا يحق للساكن أن يرفع دعوى مباشرة ضد المالك لأنه أقام البناء بدون ترخيص ، أو أن يقوم المحنى عليه في شروع في سرقة أو نصب برفع الدعوى المباشرة ، إذ لم يترتب على هذه الأفعال ضرر ما. وللشخص المعنوي الحق في أن يرفع الدعوى المباشرة ، وذلك عن طريق ممثله القانوني ، وتطبيقاً لذلك يجوز للممثل القانوني للشركة أن يرفع جنحة مباشرة باسمها على المتهم في جريمة خيانة الأمانة ارتكبت على أموالها^(٢). ولا يجوز للمضروب من الجريمة حواله حقه في الإدعاء المباشر ، فلا يجوز للمضروب في سرقة أن يحيل حقه إلى الغير ليرفع الدعوى المباشرة ، وعلة ذلك أنه لم ينشأ عن الجريمة ضرر مباشر وشخصي للمحال إليه الحق.

- **المركز القانوني للمدعى المدني:** الادعاء المباشر هو وسيلة لتحريك الدعوى الجنائية ، ولذلك فإن المدعى المدني يتقيد بكل ما يقيد تحريك هذه الدعوى ، فإذا كان القانون يتطلب تقديم إذن أو طلب ، فإن الدعوى تكون غير مقبولة إذا حركت قبل استيفاء هذا القيد. ولكن سبق القول بأنه إذا رفع المدعى المدني دعواه المباشرة في جريمة يتطلب القانون تقديم شكوى فيها ، فإن ذلك يعد بمثابة شكوى ، كما لا يلزم في هذه الحالة رفع الدعوى بتوكيل خاص ، إذ أن هذا التوكيل لا يسرى إلا في حالة تقديم الشكوى إلى سلطات الضبط

(١) الدكتور محمود نجيب حسني: رقم ١٨٢ ص ٧٧ ، الدكتور مأمون سلامة: ص ٢٢٢-٢٢٣ ،

الدكتور عبد الرؤوف مهدي (٢٠٠٦) ، ص ٨٠٩.

(٢) نقض ١٩ مارس ١٩٦٣ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٤ رقم ٤٣ ص ٢٠٢.

والتحقيق. وإذا رفع المدعى المدنى دعواه مباشرة أمام القضاء الجنائى تحركت الدعوى الجنائية تلقائياً ، ويعنى ذلك أن هناك دعوتين الأولى جنائية والثانية مدنية ، وبتحريك الدعوى الجنائية كأثر لرفع الدعوى المدنية يكون دور المدعى المدنى فى الدعوى الجنائية قد انتهى ، فليس له الحق فى المطالبة بتوقيع العقوبة على المتهم ، ويقتصر دوره على طلب الحكم بالتعويض المدنى فحسب.

وعلى الرغم من أن لا شأن للمدعى المدنى بالدعوى الجنائية ؛ إلا أن الدفاع الذى يديه فى دعواه المدنية يفيد المحكمة فى الدعوى الجنائية. وتفسير ذلك أن طلب التعويض يستند إلى الجريمة المسندة إلى المتهم ، ويعنى ذلك أن أساس الدعوتين واحد وهو الفعل المجرم. وقد يكتفى المدعى المدنى بطلب تعويض رمزى مؤقت، إذ قد لا يعنيه التعويض فى حد ذاته ؛ وإنما يكون طلب هذا التعويض هو الوسيلة لتحريك الدعوى الجنائية فحسب. وإذا كان لا يوجد ما يحول دون أن يطلب المدعى المدنى تعويضاً ثانياً أمام القضاء الجنائى ؛ فإن الغالب من الحالات أن يقتصر على طلب تعويض مؤقت يتجاوز غالباً النصاب الانتهايى لسلطة المحكمة الجزئية^(١) ، وعلة ذلك هى أن يكون فى مقدوره الطعن بالاستئناف على الحكم الصادر فى الدعوى المدنية إن لم يكن فى صالحه.

- **شروط الادعاء المباشر:** يشترط للادعاء المباشر أن تكون الدعوتين المدنية والجنائية مقبولتين ، وأن تكون الجريمة من الجرائم التى أجاز القسانون تحريك الادعاء المباشر فيها.

(١) تنص المادة ٤٢ من قانون المرافعات فى فقرتها الأولى على أن "تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائياً فى الدعواوى المدنية والتجارية التى لا تتجاوز قيمتها أربعين ألف جنيه ويكون حكمها إنتهايى إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه". وهى معدلة بالقانونين ١٨ لسنة ١٩٩٩ ، ٧٦ لسنة ٢٠٠٧.

- أولاً: أن تكون الدعوى المدنية مقبولة: الادعاء المباشر يقوم إذا تم رفع الدعوى المدنية مباشرة أمام القضاء الجنائي ، وهو ما يفترض وجود دعوى مدنية مقبولة ترفع أمام المحكمة الجنائية ، فإذا كانت الدعوى غير مقبولة ، كان الادعاء المباشر غير مقبول بالتبعية. فيشترط في تحريك الدعوى بالطريق المباشر أن يكون من تولى تحريكها قد أصابه ضرر شخصي و مباشر من الجريمة ؛ وإلا كانت دعواه تلك غير مقبولة في شقيها المدني والجنائي. وقد نصت المادة ٢٥١ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز الادعاء بالحقوق المدنية وفقاً لأحكام هذا القانون إلا عن الضرر الشخصى المباشر الناشئ عن الجريمة والحقق الوقوع ، حالاً أو مستقبلاً. فإذا تبين للمحكمة أن المدعى لم يصبه ضرر شخصي من الجريمة كان على المحكمة في هذه الحالة أن تقضى بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية. وتطبيقاً لذلك لا يعد ضرراً شخصياً ناتج عن جريمة لنصب ، طلب التعويض المستند إلى المنافسة غير المشروعة للسلعة التي قام المتهم بالنصب بتقليدها على غرار السلعة التي ينتجها المدعى المسدق ، إذ أن المنحى عليهم في هذه الحالة هم من اشترى السلعة المقلدة ، إذ هم الذين وقع عليهم ضرر مباشر من الجريمة^(١). وإذا سلم شخص مبلغاً من المال على سبيل الوكالة لتسليمه إلى ثالث فخان الأمانة واحتلس المبلغ لنفسه ، فلا يجوز للشخص الذي كان سيسلم إليه المبلغ رفع الدعوى المباشرة ، لأنه لم يصبه ضرر بمباشر من الجريمة ، إذ أن هذا الضرر قد أصاب مالك المال ، وتكون المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية وتكون الدعوى الجنائية غير مقبولة في هذه الحالة^(٢). وإذا تبين للمحكمة أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى

(١) نفس حصة ٢٣ ديسمبر ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ رقم ١٧١ ص ٣١٧.

(٢) الدكتور عبد الرؤوف مهدي: ص ٨٣٠.

الجنائية هي منازعة تجارية بحثة تدور حول حق المدعى بالحقوق المدنية في التعويض عن الأهمال والتقصير في تحصيل قيمة الشيكين المظهرين للبنك تظهيرا توكيلا وقد البست ثوب جريمة التبيد على خلاف القانون فان القضاء بالبراءة هذا السبب يلزم عنه الحكم بعدم الاختصاص بالفصل في الدعوى المدنية (١).

ولا تكون الدعوى المدنية مقبولة إذا انتفت الصفة التي تجعل للشخص الحق في رفع الدعوى المدنية. وتطبيقاً لذلك فإنه إذا كان تظهير الشيك للمدعى المسدق كان تظهيراً توكيلاً ، غير ناقل للملكية الشيك ، فإنه لا يكون له صفة المضرور من عدم وجود رصيد ، وإنما تكون هذه الصفة للمستفيد (٢).

وقد تكون الدعوى المدنية غير مقبولة إذا كان التكليف بالاحضور باطلاً ، إذ بهذا التكليف تتصل المحكمة بالدعوى. وقد أجاز الشارع الاستغناء عن تكليف المتهم بالاحضور إذا حضر بالجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحكمة (الفقرة الثانية من المادة ٣٢٣ إجراءات). وتوجيه التهمة في هذه الحالة الاستثنائية يكون من النيابة العامة ، لا من المدعى بالحق المدني (٣). ويلاحظ ان

-
- (١) نقض ٩ مايو ٢٠٠٤ ، الطعن رقم ٧١٠٩ - لسنة ٦٧ ق- المنعقد ص ١٣٦
- (٢) نقض ٢٧ يولييه ١٩٨٩ مجموعة أحكام النقض ، س ٤٠ ص ٦٨٠ نقض ٢٩ ديسمبر ١٩٩٣ ، س ٤٤ ، ص ١٢٧٩. وفي هذا الحكم قضت محكمة النقض بأنه " لما كان ذلك ، و كان المدعى بالحقوق المدنية " ليس إلا وكيلأ في قبض قيمة الشيك لحساب المظهر " المستفيد " فإنه ينحصر عنه وصف المضرور في جريمة إصدار شيك بدون رصيد المقامة بما الدعوى الماثلة بالطريق المباشر ، إذ بعد المستفيد هو من حقه ذلك الضرر ، وليس البنك لمدعى . و إذ كان ذلك ، و كان البنك آنف الذكر على ما يبين من المفردات المضمومة ، قد قام الدعوى بالطريق المباشر بوصفه أصيلاً منتصباً عن نفسه و ليس وكيلأ عن المستفيد من الشيك فإن دعواه في شقها المدني تكون غير مقبولة مما يترتب عليه عدم قبول الدعوى في شقها الجنائي أيضاً ، و إذ إنعزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ".
- (٣) نقض جلسة ٥ إبريل ١٩٨٤ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٥ ردم ٨٥ ص ٣٩٠.

أوجه البطالان المتعلقة باجراءات التكليف بالحضور وميعاده ليست من النظام العام ، فإذا حضر المتهم بنفسه أو بوكيل عنه ، فليس له ان يتمسك بهذا البطالان ، وإنما له طبقاً لما تنص عليه المادة ٣٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ان يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه واعطائه ميعاداً لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى^(١).

وتكون الدعوى المدنية غير مقبولة إذا سبق للمدعى المدنى اللجوء إلى القضاء المدنى بطلب الحكم بالتعويض الناشئ عن الجريمة ، فلا يجوز له بعد ذلك أن يعود ليرفع ذات الدعوى أمام المحكمة الجنائية ، ولكن يشترط أن يكون موضوع الدعوى المرفوعة أمام القضاء المدنى هو ذات موضوع الدعوى التى يعيد المدعى المدنى رفعها أمام القضاء الجنائى.

كما تكون الدعوى المدنية غير مقبولة إذا أقيمت أمام محكمة جنائية غير مختصة بها وتكون الدعوى غير مقبولة إذا كانت قد أقيمت من غير ذى صفة كما لو أقيمت من الوصى أو القيم على المضرور بعد انتهاء صفته لعزله أو بلوغ الصغير سن الرشد أو زوال قوامته أو أقامها الوكيل متجاوزاً حدود وكالة^(٢).

والتظهير التوكيلى لا يجعل للمظهر إليه صفة فى الادعاء المباشر: وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه لا صفة للبنك المظهر إليه الشيك تظهيراً توكيلىاً فى إقامة دعوى عن جريمة إعطاء شيك بغير رصيد التى أقامها البنك المظهر إليه الشيك ، إذ أنه يجب الحكم فى هذه الحالة بعدم قبول الدعين المدنية والجنائية^(٣).

(١) نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٩٧، مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٤٨ ص ١٢٢٥.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسن: رقم ١٨٩ ، ص ١٨٥-١٨٦.

(٣) نقض جلسة ٢١ نوفمبر ١٩٩٦ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٧ ص ١٢١٤.

- هل للمظهر إليه الشيك صفة فى رفع الدعوى المباشرة:

متى صدر الشيك حامله أو صدر لأمر شخص معين أو اذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية. ويؤدى تظهيره إلى نقل ملكية قيمته الى المظهر اليه ويخضع لقاعدة تظهيره من الدفع. مما يجعل العلاقة فى شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذى حرر الشيك لأمره ؛ وإنما يتعداه الى المظهر اليه الذى يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره ولا يحول تظهير الشيك دون وقوع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . بل نفع الجريمة فى هذه الحالة على المظهر اليه طالما انه قد اصحابه ضرر ناشئ منها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا^(١) .

وبلاحظ أن المظهر إليه فى هذه الصورة هو الخفى عليه الذى نالته الجريمة بالضرر ، ومن ثم يكون من حقه رفع الدعوى المباشرة ، والمتهم فى هذه الدعوى هو الشخص الذى أصدر الشيك. وأما بالنسبة للمظهر ، فلم يكن فعله مشككاً لجريمة إصدار شيك بدون رصيد ، إذ استقر قضاء محكمة النقض على أن عمل المظهر ليس اشتراكاً مع الساحب ؛ إلا إذا ثبت تحقق هذا الاشتراك وقت ارتكاب الجريمة ، وليس إصداراً جديداً للشيك ؛ غير أنه يجوز اعتبار الواقعة نصاً إذا توافرت شروطها^(٢) غير أن الشارع نص فى الفقرة الثانية من المادة

(١) نقض أول مارس ٢٠٠٤ ، الطعن رقم ٢٤٤٤٠ - لسنة ٦٧ لم ينشر بعد المستحدث من أحكام النقض - المكتب الفنى ، ص ١٣٤ .

(٢) وقد قضت محكمة النقض بأنه "من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بغير رصيد هي جريمة الساحب الذى أصدر الشيك فهو الذى خلق أداة الوفاء ووضعها فى التداول وهي تستم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له رصيد قابل للسحب تقديراً بأن الجريمة إنما تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك ، ومن ثم فإن التظهير الحاصل من المستفيد أو الحامل لا يعتبر بمثابة إصدار للشيك فلا يقع مظهره تحت طائلة جريمة إصدار شيك بدون رصيد ولو كان يعلم وقت التظهير بأن الشيك ليس له مقابل وفاء لدى المسحوب عليه"

٥٣٤ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ على أنه "يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل من ظهر لغيره شيكاً تظهيراً ناقلاً للملكية أو سلمه شيكاً مستحق الدفع خامله مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء يفسى بكامل قيمته أو أنه غير قابل للصرف" (١). وتطبيق هذا النص يجعل من الجائز تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر ضد مظهر الشيك ، إذا كان عالماً بعدم وجود أو كفاية الرصيد.

- **ثانياً: أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة:** يجب أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة حتى تقبل الدعوى المدنية ، بحسبان الأخير تابعة للأولى ولا تقوم بمفردها أمام محكمة القضاء الجنائي. وإذا كانت الدعوى الجنائية معلقة على قيد كالإذن أو الطلب ، فإنه يجب ارتفاع هذا القيد حتى تكون الدعوى مقبولة ، أما الشكوى فإن رفع الدعوى المباشرة من المجنى عليه خلال مدة الثلاثة أشهر يتضمن بطريق اللزوم تقديمه للشكوى.

"كما أن المظهر لا يعتبر شريكاً للساحب لأن الجريمة تمت وانتهت بإصدار الشيك وهو عمل سابق على التظهير اللهم إلا إذا ثبت أنه اشترك معه -بأي طريق من طرق الاشتراك - في إصداره على هذه الصورة على أن عدم العقاب على التظهير بوصفه جريمة شيك بغير رصيد لا يحول دون العقاب عليه باعتباره نصيباً متى ثبت في حق المظهر أن كان هذه الجريمة". نقض جلسة ١١ يناير ١٩٩٦ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٧ ص ٦٤ ، نقض ١٥ يناير ٢٠٠٦ الطعن رقم ٥٢٦٢٥ - لسنة ٧٥ ق لم ينشر بعد ، المستحدث - المكتب الفني ، ص ١٦٨.

ويلاحظ أن الشارع قد تدخل بتجريم فعل المظهر بالقانون ١٧ لسنة ١٩٩٩ بشأن التجارة، على النحو الوارد بالمتن.

(١) وقد سرى تطبيق نصوص جرائم الشيك اعتباراً من أول أكتوبر ٢٠٠٥ ، وذلك بموجب القانون ١٥٨ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل نص المادة الأولى من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.

وإذا كان القانون يشترط شرطاً معيناً لرفع الدعوى الجنائية ، فإنه يجب استبعاد هذا الشرط حتى تكون الدعوى مقبولة ، ومثال ذلك أنه يلزم في رفع الدعوى المباشرة ضد الموظف العام لامتناعه عن تنفيذ قانون أو قرار أو حكم أن يتم إعلانه قبل رفع الدعوى بشمانية أيام (المادة ١٢٣ من قانون العقوبات) ، ويترتب على عدم القيام بهذا الإعلان عدم قبول الدعوى. ولكن عدم الحصول على إذن نقابة المحامين بقبول الوكالة في قضية مرفوعة ضد محام لا يبطل تحريك الدعوى الجنائية ، إذ لا يعدو ذلك مجرد مخالفة مهنية لا تستتبع تجريد العمل الإجرائي الذي قام به محامي المدعى بالحق المدني من آثاره القانونية^(١).

وتكون الدعوى الجنائية غير مقبولة إذا أصدرت النيابة العامة أو قاضي التحقيق أمراً بالآلا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ولم يبلغ في خلال الثلاثة أشهر التالية لصدوره من النائب العام ، إذ يكون للمدعى المدني الحق في الطعن في هذا القرار ؛ أما الأمر بحفظ الأوراق ، فلا يقيد المدعى المدني في رفع دعواه المباشرة. وأما إذا لم يكن هذا الأمر قد أعلن ، فإنه يحق للمدعى المدني الطعن فيه بالطرق المقررة لإلغائه. وتكون الدعوى الجنائية غير مقبولة إذا رسم القانن طريقاً معيناً لتحريكها ، مثل الجرائم التي ينسب إلى القضاة ومن في حكمهم ارتكابها ، إذ رسم قانون السلطة القضائية طريقاً معيناً لإقامة الدعوى الجنائية ضدهم.

- تولى النيابة العامة التحقيق وعدم انتهائها منه :

إذا تولت النيابة العامة التحقيق ، فإن التساؤل يثور عن مدى حق المدعى المدني في رفع دعواه المباشرة إلى القضاء الجنائي ، فهل تعد الدعوى غير مقبولة في هذه الحالة ، أم أن من حقه رفع دعواه؟. ينجم قضاء محكمة النقض إلى عدم جواز تحريك المدعى المدني للدعاء المباشر إذا كانت النيابة العامة قد تولت التحقيق ،

(١) نقض ٢٩ مارس ١٩٧٦ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٧ رقم ٧٩ ص ٣٦٩.

وسند هذه الوجهة أن الدعوى الجنائية موكول أمرها بحسب الأصل إلى النيابة العامة تحريكها كما تشاء ، أما حق المدعى بالحقوق المدنية في ذلك فقد ورد على سبيل الاستثناء ، فإذا كانت النيابة لم تجر تحقيقاً في الدعوى ولم تصدر قراراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فإن حق المدعى بالحقوق المدنية يظل قائماً على اعتبار أنه لا يصح أن يتحمل إهمال جهة التحقيق أو تباطؤها ؛ أمّا إذا كانت النيابة العامة قد استعملت حقها الأصل في تحريك الدعوى الجنائية وباشرت التحقيق في الواقعة ولم تنته منه بعد فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن ينتزعها منها باللجوء إلى الطريق الإدعاء المباشر ، ولا تجوز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين (١). وقد اعتبرت محكمة النقض وجود تحقيق مفتوح تجريه النيابة العامة أو النيابة العسكرية في الدعاوى السرى تدخل في اختصاص القضاء العسكري سبباً لعدم قبول الادعاء المباشر (٢).

(١) نقض ٢٠ مايو ١٩٩٨ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٩ رقم ٩٧ ص ٧٤٣ .
(٢) وقد قضت محكمة النقض بأن " من المقرر أن النيابة العسكرية عنصر أصلي من عناصر القضاء العسكري وتمارس السلطات الممنوحة للنيابة العامة بالنسبة للدعاوى الداخلة في اختصاص القضاء العسكري . وكان الطاعن لا يدعى عدم اختصاص القضاء العسكري بالدعوى محل الطعن المائل ولم يازع في صحة ما أورده الحكم من أن رفعه الدعوى بالطريق المباشر إما كان بعدد أن حركت النيابة العسكرية الدعوى الجنائية بإجراء تحقيق في الواقعة ، وكان يشترط اللجوء إلى طريق الادعاء المباشر ألا يكون هناك تحقيق مفتوح ما زال قائماً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى العمومية لسابقة الفصل فيها وعدم قبول الدعوى المدنية - وهو في حقيقته حكم بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية - لتحريك الدعوى بالطريق المباشر بعدد أن كانت النيابة العسكرية قد حركت الدعوى الجنائية بإجراء تحقيق في الواقعة لم تكن قد انتهت منه بعد ولصدور أمر منها مازال قائماً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى في التحقيق الذي أجرته عن ذات الواقعة موضوع الدعوى المائلة يكون قد وافق صحيح القانون " . نقض جلسة ١٠ مايو ١٩٩٨ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٩ رقم ٨٦ ص ٦٨٠ .

وفى تقديرنا أنه وإن جاز اعتبار التحقيق الذى تجريه النيابة العامة عقبة إجرائية تحول دون الادعاء المباشر ؛ إلا أنه لا يوجد فى القانون ما يضمن الرقابة على سلطة النيابة العامة فى مدة إجراء هذا التحقيق. فإطالة أمد التحقيق الابتدائى بغير مبرر ، لا يخضع لرقابة القضاء ، كما أن المدعى بالحق المدنى يتمتع عليه عرض دعواه أمام القضاء بطريق الادعاء المباشر ، كما أن ليس من حق الطعن فى إطالة التحقيقات دون مبرر ، لأن القانون لم يحوله الحق فى ذلك ، إلا فى حالة صدور أمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية. ولا يكون للمدعى المدنى فى هذه الحالة إلا التظلم من إطالة مدة التحقيق إلى السلطة الرئاسية للمحقق.

- ثالثاً: أن تكون من الجرائم التى يجوز الادعاء المباشر فيها:

أجاز الشارع الادعاء المباشر فى الجنىح والمخالفات ؛ غير أنه لم يجر ذلك فى الجنائيات. وعلة ذلك أن التحقيق فى الجنائيات وجوبياً ، والادعاء المباشر لا يفترض سبق إجراء هذا التحقيق ، كما أن الجنائيات تنسم بالخطورة وجسامة العقوبات التى يتعرض لها المتهم ، وليس من الملائم تحويل المدعى المدنى حق تحريك دعواه المباشرة فيها. وإذا كانت الواقعة جنحة ، ولكن يختص بنظرها محاكم الجنائيات ، وهى الجنىح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنىح المضرة بأفراد الناس وغيرها من الجرائم الأخرى التى ينص القانون على اختصاصها بها (المادة ٢١٦ من قانون الإجراءات الجنائية). وهذا الحكم مستفاد من نص المادة ٢٣٢ سالف الذكر التى نصت على أن يكون التكليف بالحضور من المدعى المدنى فى المخالفات والجنىح ، دون تحديد ، وهو ما يشمل الجنىح السابقة التى تختص بنظرها محاكم الجنائيات. وقد حاول الشارع تحقيق التوازن فى الجنائيات ، بأن نص على حق المدعى المدنى فى الطعن على

لقرار الصادر من النيابة العامة بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية^(١). وقد أجرى الشارع تعديلاً مهماً على المادة ١٦٧ في فقرتها الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية ، وذلك بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠٧ نص فيه على أن "وعلى غرفة المشورة عند إلغاء الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى أن تعيد القضية معينة الجريمة والأفعال المكونة لها ونص القانون المنطبق عليها وذلك لإحالتها إلى المحكمة المختصة".

- استبعاد بعض الجرائم من نطاق الادعاء المباشر: أخرج الشارع بعض الجرائم من عداد الجرائم التي يجوز فيها الادعاء المباشر ، وذلك لاعتبارات خاصة ، وهذه الجرائم هي:

١-: الجرائم التي ترتكب بالخارج: نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون العقوبات على أن " لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة او فعل في الخارج الا من النيابة العمومية". وعلة هذا الاستثناء أن الجريمة التي تقع

(١) تنص المادة ١٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلا إذا كان الأمر صادراً في قيمة = موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات. وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلا إذا كان صادراً في قيمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات. ويحصل الطعن بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد عشرة أيام من تاريخ إعلان المدعى بالحقوق المدنية بالأمر. ويرفع الطعن إلى محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة في مواد الجنايات وإلى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في مواد الجنح والمخالفات ، ويتبع في رفعه والفصل فيه الأحكام المقررة في شأن استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق .

بالخارج يحتاج كشف الحقيقة فيها إلى تقدير سلطة التحقيق ، وليس من الملائم تحريك الدعوى الجنائية مباشرة عن هذه الجرائم. وهذه الحالات هي:

١- كل من يرتكب في الخارج فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في مصر (المادة ٢ أولاً من قانون العقوبات).

٢- ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية (ثانياً) من قانون العقوبات في الخارج والتي يسرى عليها مبدأ العينة.

٣- ارتكاب مصري في الخارج جنابة أو جنحة ثم عودته لمصر طبقاً لمبدأ شخصية النص الجنائي.

٤- الجرائم التي تقع على السفن أو الطائرات التابعة لمصر وتكون خارج إقليم الدولة ، وهنا يسرى عليها قانون العقوبات المصري طبقاً لقانون العلم أو قانون الجنسية ، وفي هذه الحالة قد يسرى القانون الأجنبي المطبق على الإقليم الذي تواجد به السفينة أو الطائرة.

وتطبيقاً لذلك فإنه إذا قام المضرور من الجريمة في جريمة شيك بدون رصيد أعطى في الخارج بتحريك دعواه المباشرة أمام القضاء الجنائي الوطني ضد الجاني الذي عاد إلى مصر ، فإن الدعوى تكون قد رفعت بغير الطريق السدي لقرره القانون ، ويكون اتصال المحكمة بما معدوماً ، ويتعين معه القضاء بعدم قبولها ، ذلك أن النيابة العامة هي التي تستقل وحدها برفع الدعوى الجنائية عن هذه الجرائم^(١). ويلاحظ أنه إذا كان لا يجوز الادعاء المباشر في الجرائم السالفة

(١) وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه وكان من المقرر انه اذا اقيمت الدعوى العمومية على متهم من لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون العقوبات من انه لا يجوز اقامة الدعوى العمومية على من يثبت ان المحاكم الاجنبية برأته مما اسند اليه او انها حكمت عليه نهائياً واستوى عقوبته فان اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون =

الذكر والمرتكبة في الخارج فإنه يظل للمضروب من هذه الجرائم الحق في الادعاء المدنى أمام جهات التحقيق وأمام المحكمة في حالة رفع الدعوى من النيابة العامة ، ولذلك يحق للمدعى المدنى أثناء التحقيق أن يطعن على قرار النيابة العامة بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية أمام غرفة المشورة. وإذا ارتكبت جريمة من الجرائم التى يختص القانون المصرى بالخارج ولم يكن لمرتكبها محل إقامة في مصر ولم يقبض عليه فيها تختص بنظر الدعوى محكمة جنايات القاهرة إذا كانت الجريمة جنائية ومحكمة عابدين الجزئية إذا كانت جنحة (م ٢١٩ إجراءات).

٢- الدعوى المنظورة أمام محاكم الأحداث: نصت المادة ١٢٩ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ على أنه "لا تقبل الدعوى المدنية أمام محكمة الأحداث". وعلة هذا الحكم هو إتاحة الفرصة لمحكمة الأحداث في التفرغ للقضية التى يتهم فيها حدث بارتكاب جريمة أو فى حصال وجوده فى إحدى حالات التعرض للانحراف ، لما يستلزمه بحث هذه القضايا عناية خاصة وما تختص به من إجراءات كوجوب الاطلاع على ملف الحدث وتقارير الاختصاصيين والاستماع إلى تقرير المراقب الاجتماعى.

«معدوما قانونا ولا يحق لها ان تعرض لموضوعها فان هى فعلت كان حكمها وما بنى عليه معدوم الاثر ولذا يتعين عليها القضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار ان باب المحكمة موصود دونها الى ان تنوافرها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها وهو امر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبصحة اتصال المحكمة بالواقعة ليجوز ابدائه فى اية مرحلة من مراحل الدعوى بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها. نقض ٢٩ فبراير سنة ٢٠٠٠ ، الطعن رقم ١٧١٣٨ سنة قضائية ٦٤ ، لم ينشر بعد.

٣- المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة: حظر الشارح الادعاء

المباشر أمام المحاكم العسكرية^(١) ، وكذلك محاكم أمن الدولة طوارئ^(٢) .
وعلة ذلك أن خطورة الدعاوى الجنائية التي تنظرها هذه المحاكم تتطلب تفرغاً
وتخصّصاً ، يتنافى مع الادعاء مدنياً أمامها . فضلاً عن ذلك ، فإنه لا اختصاص
للقضاء العسكري بحسب الأصل بالدعاوى المدنية ، ولذلك ، فلا يكون من
الملائم أن يعمد إلى القاضي العسكري بنظر دعوى التعويض المرفوعة تبعاً
للدعوى الجنائية ، إذ ستحتاج للخبرة اللازمة لنظر هذه الدعاوى .

٤- جرائم الجلسات التي يرتكبها محام أثناء تأديته واجبه أو

بسببه : أوجب الشارح في المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون المحاماة لسنة ١٧
لسنة ١٩٨٣ ، في حالة أن وقع من المحامي أثناء تواجده بالجلسة لأداء واجبه أو
بسببه إخلال بنظام الجلسة أو ما يستدعى مؤاخذه جنائياً أو نقابياً ، أن يأمر
رئيس الجلسة بتحرير مذكرة بما حدث ويحيلها إلى النيابة العامة ، ولا يجوز
القبض على المحامي أو حبسه احتياطياً في هذه الحالة ، ولا يكون رفع الدعوى
الجنائية إلا من النائب العام أو من ينوب عنه من المحامين العامين الأول . ويعنى
ذلك ، أن الادعاء المباشر من أجل جريمة وقعت من محام على آخر أثناء إحدى
الجلسات يكون غير مقبول^(٣) .

(١) تنص المادة ٤٩ من قانون القضاء العسكري رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على أن : "لا يقبل الادعاء
بالحقوق المدنية أمام المحاكم العسكرية ، إلا ألما تقضي بالرد والمصادرة وفقاً لأحكام هذا القانون" .

(٢) المادة ١١ من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

(٣) وقد قضت محكمة النقض في هذه الواقعة بأنه من المقرر أنه إذا كانت الدعوى الجنائية قد
أقيمت على المتهم من لا يملك رفعها قانوناً ، فإن اتصال المحكمة بهذه الدعوى يكون معدوماً قانوناً
ولا يحق لها أن تعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت فإن حكمها وما بقى عليه من الإجراءات يكون
معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية إذا رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوعها وتفصل فيه .

٥- الدعاوى الموجهة ضد الموظف العام بسبب يتصل بوظيفته:

لا يجوز الادعاء المباشر ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط جرمية وقعت منه أثناء تأديته وظيفته أو بسببها ، على أنه يستثنى من ذلك الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات (١) . وعلة استبعاد الادعاء المباشر في هذه الحالة هي حماية الموظف من الاقحام المتسرع أو الكيدى لفعل آتاه أثناء مباشرته لاختصاصه. وقد أراد الشارع كذلك أن يوفر الطمأنينة واهدوء للموظف أثناء مباشرته لوظيفته . ولذلك فقد قصر رفع الدعوى في هذه الحالة على النيابة العامة. وإذا انقطعت صلة الجريمة بعمل الموظف ، فإنه يجوز في هذه الحالة الادعاء المباشر فيها.

- مدى دستورية استثناء الموظفين العموميين من الادعاء المباشر: طعن بعدم دستورية المادة ٣٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تحظر الادعاء المباشر ضد الموظفين العموميين ، والمحكمة الدستورية العليا قضت برفض الطعن تأسيساً على أن " تنظيم الشارع في قانون الإجراءات الجنائية للحق في الإدعاء المباشر ، وهو حق ورد على خلاف الأصل المقرر بنص المسادة ٧٠ من الدستور التي لا تجيز رفع الدعوى الجنائية إلا بأمر من جهة قضائية فيما عدا الأحوال التي يحددها القانون ، قد وازن بين إطلاق الحق في هذا الإدعاء من

، بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء بعدم قبول الدولة إعتباراً بأن بسبب المحاكمة موصد دوماً إلى أن يوافقها الشروط التي فرضها المشرع لقبولها ، وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، فيجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ، ويجوز الدلع به في أي حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض. نقض جلسة ٣٠ إبريل ١٩٩٥ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٦ رقم ١٩٨ ص ٧٨٩ .

(١) الفقرة الثانية من المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية.

جهة ، وضرورة تقيده من جهة أخرى بما يكفل للقائمين على شئون الوظيفة أو الخدمة العامة أداء الأعمال التي تتصل بها دون تردد يقعد بهم عن السهوض بتبعاتها ، أو يحملهم على التراخي فيها أو التصل منها ، بما يعطل قدرتهم على إتخاذ القرار الملائم في شأن الأعمال التي يتولونها^(١).

- جواز الادعاء المباشر في جرائم تعطيل تنفيذ القوانين والقرارات والأحكام: استثنى الشارع الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات والتي تتعلق باستعمال الموظف سلطته الوظيفية في وقف تنفيذ القوانين أو الأحكام أو الامتناع عمداً عن تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من القضاء^(٢). ويجب في هذه الحالة أن يقوم طالب التنفيذ بإصدار الموظف المختص المطلوب إليه التنفيذ لتحديد مبدأ مهلة الثمانية أيام الممنوحة له للتنفيذ خلالها والتي يستحق بإنقضائها العقاب إذا امتنع عمداً عن التنفيذ والحكمة السلي

(١) المحكمة الدستورية العليا جلسة ٧ مارس ١٩٩٨ ، مجموعة الأحكام ص ٨ ، ج ٢ ص ١٢٠٣. وقد قالت المحكمة في حكمها " ... وأن ضمان الحق في الإدعاء المباشر للرجوع على القائمين بالعمل العام لتعويض الأضرار الناجمة عما ارتكبه من جرائم أثناء تأدية وظائفهم أو بسببها ، قد يثير مخاوفهم من المسؤولية الشخصية عنها ، وعلى الأخص كلما كان تجريدهم تفرصاً بقصد التطاول على سمعتهم بين ذويهم ، أو عائداً إلى شهوة الانتقام التي يعتنقها ضلّان شخصية مستعرة لا تطفئها موازين الاعتدال ، أو جوحاً لا تبصر فيه يكون به الإدعاء المباشر تشبيهاً منفصلاً عن التقييم الموضوعي للعمل العام ... "

(٢) نص المادة ١٢٣ من قانون العقوبات على أنه يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة . كذلك يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي امتنع عمداً عن تنفيذ حكم أو أمر مما ذكر بعد مضي ثمانية أيام من إذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخل في اختصاص الموظف .

استهدفها المشرع من سبق إعلان السند التنفيذي إلى المدين تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من قانون المرافعات هي إعلانه بوجوده وإخطاره بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين وتخويله إمكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية^(١). كما يجب أن يكون تنفيذ القانون أو الأمر أو الحكم داخلياً في اختصاص الموظف العام^(٢). ويلاحظ أن المقصود بالموظف العام هو الموظف العام بمعناه الدقيق ، ويرجع ذلك إلى علة النص من كون هذا الموظف يستخدم سلطته في وقف تنفيذ القوانين والامتناع عن تنفيذ الأحكام. ولذلك لا يعتبر موظفاً عاماً العاملون في المؤسسات الخاصة ولو كان يساهم في مالها شخص عام ، كما لا يعتبر العاملون في قطاع الأعمال العام ولا المؤسسات الصحفية من قبيل الموظفين العموميين في تطبيق هذا النص^(٣).

- السلطة التي يقبل الادعاء المباشر إمامها: لا يجوز الادعاء المباشر إلا أمام القضاء ، فلا يجوز أن يكون أمام النيابة العامة أو أمام قاضي التحقيق ، فإذا قدم أمامهما اعتبر بلاغاً ، وليس ادعاء مباشراً تتحرك به الدعوى الجنائية. ويجب التفرقة بين الادعاء المباشر بالمعنى الذي سبق بيانه والذي يعد وسيلة لرفع

(١) نقض جلسة ١٩ مارس ١٩٧٨ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٩ رقم ٥٥ ص ٢٩١ .
(٢) من المقرر أيضاً أن جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم أو امر قضائي لا تتمتع إلا إذا كان الحكم أو الأمر الممنوع عن تنفيذه مستوفياً لجميع شرائطه الشكلية والموضوعية بمحاسبته سندا نفيدياً قابلاً للتنفيذ ومؤدى ذلك أن مناط العقاب على عدم تنفيذ الأحكام بالنسبة للموظف العمومي المخصص بتنفيذها يقتضي بدء التحقيق من استيفاء تلك الأحكام لشرائطها التي عناها القائلون وأذ كان الحكم المطعون فيه لم يبين ماهية الحكم الصادر لصالح المدعى بالحق المدني والذي امتنع المطعون ضده عن تنفيذه وما إذا كان بمكنته القيام بالتنفيذ من عدمه حال اختصاصه. نقض ٣ مارس ٢٠٠٤ الطعن رقم ٧١٤٥ - لسنة ٦٥٥ المستحدث - المكتب الفني ص ٤٤ .
(٣) انظر على سبيل المثال نقض ٢٣ مارس ١٩٨٨ مجموعة أحكام النقض س ٣٩ ص ٤٨١ .

الدعوى الجنائية ، وبين الادعاء مدنياً: فالادعاء المدنى يجوز أن يبدى أمام مأمور الضبط القضائى فى مرحلة جمع الاستدلالات ، كما يجوز أن يبدى فى مرحلة التحقيق الابتدائى ، بل إنه جائز أمام القضاء الجنائى أثناء نظره الدعوى الجنائية ، حتى ولو كانت جنائية (١). والادعاء المدنى يمكن أن يبدى بطلب بوجهه إلى المتهم أو المسئول عن الحقوق المدنية بالجلسة. أما الادعاء المباشر الذى تتحرك به الدعوى فهو لا يجوز أن يبدى إلا بوسيلة معينة هى رفع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى فى جنحة أو مخالفة ، لتحرك الدعوى الجنائية تبعاً لذلك.

- **إجراءات الادعاء المباشر:** نصت المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "تحال الدعوى إلى محكمة الجنح و المخالفات بناء على ... تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية. ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور إذا حضر بالجلسة ووجهت إليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة". ومفاد ذلك النص أن الادعاء المباشر يكون بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجنائية ويتم ذلك بإعلان صحيفة الدعوى المباشرة للمتهم. وقد ورد فى النص السابق أنه يجوز الاستغناء عن التكليف بالحضور إذا حضر المتهم بالجلسة ووجهت له النيابة

(١) تنص المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقسم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار بالقتال باب المرافعة طبقاً للمادة ٢٧٥ ، ولا يقل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية. وبحصل الإدعاء مدنياً بإعلان المتهم على يد محضر، أو بطلب فى الجلسة المنظورة فيها الدعوى، إذا كان المتهم حاضراً، وإلا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بإعلان المتهم بطلبته إليه. فإذا كان قد سبق قبوله فى التحقيق بهذه الصفة، فإحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية. ولا يجوز أن يترتب على تدخل المدعى بالحقوق المدنية تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية والا حكمت المحكمة بعدم قبول تدخله".

التهمة وقبل المحاكمة ؛ غير أن هذا الطريق مقصور على الدعاوى التى تقوم
النيابة العامة بتحريكها ، وليس على الدعاوى المرفوعة بطريق الادعاء المباشر .
وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن "حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة
عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعى بالحقوق المدنية ، و أن
الدعوى الجنائية التى ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية و دعواه المدنية
التابعة لها المؤسسة على الضرر الذى يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تنعقد
الخصومة بينه و بين المتهم وهو المدعى عليه فيهما إلا عن طريق تكليف
بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً وما لم تنعقد الخصومة بالطريقة التى رسمها
القانون فإن الدعوى الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين (١) .

ويلاحظ أن هناك استثناء نصت عليه المادة ٢٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية
قد تقرر بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ يجوز للمتهم أن يحرك دعوى البلاغ
الكاذب ضد المدعى بالحق المدنى بدون تكليف بالحضور ، على ما سيلي بيانه
عند الحديث عن إساءة استعمال الادعاء المباشر . وتكليف المتهم يكون بالحضور
أمام المحكمة قبل انعقاد الجلسة بيوم كامل فى المخالفات ، وبثلاثة أيام
كاملة على الأقل فى الجرح ، غير مواعيد مسافة الطريق ، وذلك بناء
على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية . وتذكر فى ورقة
التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التى تنص على العقوبة (المادة ٢٣٣
إجراءات فى فقرتها الأولى والثانية) . وتعلن ورقة التكليف بالحضور
لشخص المعلن إليه ، أو فى محل إقامته ، بالطرق المقررة فى قانون المرافعات
فى المواد المدنية والتجارية . وإذا لم يؤد البحث إلى معرفة محل
إقامة المتهم ، يسلم الإعلان للسلطة الإدارية التابع لها آخر محل كان

(١) نقض جلسة ٥ إبريل ١٩٨٤ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٥ رقم ٨٥ ص ٣٩٠ .

يقيم فيه فى مصر. ويعتبر المكان الذى وقعت فيه الجريمة آخر محل إقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك. ويجوز فى مواد المخالفات إعلان ورقة التكليف بالحضور بواسطة أحد رجال السلطة العامة ، كما يجوز ذلك فى مسود الخرج التى يعينها وزير العدل بقرار منه بعد موافقة وزير الداخلية (المادة ٢٣٤ إجراءات). وتسرى القواعد المطبقة على إعلان ورقة التكليف بالحضور على إعلان الدعوى المباشرة. ويجب أن تكون صحيفة الدعوى المباشرة موقعة من محام ، متى كانت قيمة التويض المطلوب يتجاوز الخمسين جنيهاً ، إذ رتب المادة ٥٨ من قانون انضمام ١٧ لسنة ١٩٨٣ جزاء البطلان على عدم حصول هذا التوقيع ، ويجب على المحكمة فى هذه الحالة أن تقضى بعدم قبول الدعوى. وتبدأ إجراءات الدعوى المباشرة بأن يتقدم المدعى المدنى أو وكيله إلى النيابة المختصة بصحيفة دعواه المباشرة ، وفى هذه الحالة يتم التأشير على هذه الصحيفة من عضو النيابة بقيدها وتحديد جلسة لنظرها.

والأصل أنه لا دور للنياية العامة فى الادعاء المباشر ، إذ أن تحريك الدعوى المباشرة يتوقف على إرادة المدعى المدنى. غير أن التعليمات العامة للنيابات قد نصت فى المادة ١٠٨٧ مكرراً منها على "أنه إذا رأى العضو المدير للنياية أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى المباشرة ذات أهمية خاصة كأن يكون موضوعها ماساً بمصلحة عامة أو لطبيعة مركز المتهم أو المدعى بالحق المدنى ، فإن عليه فى هذه الحالة أن يرسل صورة الصحيفة مشفوعة بمذكرة مبينة بما تاريخ الجلسة إلى المحامى العام للنياية الكلية الذى يرسلها إلى المحامى العام الأول لنياية الاستئناف المختصة إن كان لذلك مبرراً ، فإذا كان المتهم وزيراً أو محافظاً أو

بشغل وظيفة معادلة أو أحد أعضاء مجلسي الشعب أو الشورى تعين إرسائها عن طريق المحامي العام الأول إلى المكتب الفني للنائب العام^(١) .

وهذه الإجراءات لا تعطل إجراءات الادعاء المباشر ، ولا تحول دون اتخاذها ، فهي لا تعدو أن تكون مجرد إحاطة بموضوع دعوى منظورة أمام القضاء ومرفوعة بطريق الادعاء المباشر . ولا يجوز لعضو النيابة العامة أن يرسل أصل صحيفة الدعوى المباشرة في الحالات السابقة إلى رؤسائه الدعوى الجنائية إذ أن هذه الصحيفة بمجرد إعلانها أصبحت في حوزة المحكمة ، كما لا يجوز له أن يعنى التأشير بقيدها في السجلات وتحديد جلسة لنظرها على الحصول على موافقة هؤلاء الرؤساء ، إذ يعد ذلك مخالفاً للقانون ، ذلك أن الشارع لم يجعل للنيابة العامة أدنى سلطة في تحريك الدعوى المباشرة ، ومن ثم لا يجوز تعطيل هذا التحريك أو تأخير إجراءاته لأي سبب من الأسباب.

- آثار الادعاء المباشر: إذا أعلنت صحيفة الدعوى المباشرة إعلاناً صحيحاً ، فإن ذلك يؤدي إلى اتصال المحكمة بالدعويين المدنية والجنائية ودخولهما في حوزتها . ويرتب التزامها بالفصل فيهما. وإذا لم تكن النيابة العامة قد باشرت التحقيق في الواقعة ، فإن تحريك الادعاء المباشر يرتب زوال سلطة النيابة في مباشرة هذا التحقيق ، ويكون ما تتخذه من إجراءات بعد هذا التحريك قد وقع باطلاً ، ويكون ما تصدره النيابة العامة من قرار بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية لا حجية له تحول دون رفع الادعاء المباشر^(٢).

وبدخول الدعويين حوزة المحكمة ينتهي دور المدعى المدني بالنسبة للدعوى الجنائية ، فدوره يقتصر فقط على تحريكها ، أما مباشرتها فتكون للنيابة العامة

(١) التعليمات العامة للنيابات - القسم الأول التعليمات القضائية ٢٠٠٧ ، ص ٢٩٦ .

(٢) نقض جلسة ٩ فبراير ١٩٧٦ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٧ رقم ٣٧ ص ١٨٣ .

مثل سائر الدعاوى الجنائية التي تنظرها. ويقتصر دور المدعى المدني على دعواه المدنية ، ويكون له فيها مركز الخصم ، فيحق له تقديم الطلبات والدفع وأوجه الدفاع ، كما له أن يظعن في الحكم الصادر فيها.

وتخضع الدعوى المدنية المرفوعة بطريق الادعاء المباشر للقواعد العامة التي تسرى على الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي ، والتي سيلي بيانها ، ومن بيه هذه القواعد أنه إذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك الانقضاء على الدعوى الجنائية المرفوعة معها (المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية). وتطبيقاً لذلك ، فإنه إذا توفى المتهم أثناء المحاكمة ، انقضت الدعوى الجنائية ، ولكن الدعوى المدنية تستمر بعد اختتام ورثته. وإذا صدر حكم في الدعوى الجنائية ، فليس للمدعى المدني ان يقوم بالظعن فيه ، وإنما يقتصر على الحكم الصادر في الدعوى المدنية ، وإذا صار الحكم الجنائي باتاً بعدم ظعن النيابة العامة عليه ، فإن ظعن المدعى بالحق المدني يبقى وحده أمام محكمة الظعن^(١).

- أثر الحكم بترك الدعوى المدنية في الادعاء المباشر: الأصل أنه إذا قام المدعى المدني بترك دعواه المدنية ، في أى حالة كانت عليها الدعوى ، اقتصر ذلك الترك على الدعوى المدنية ، ولا أثر له على الدعوى الجنائية (المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية) ، فتفصل فيها المحكمة ، وتقتصر على إثبات ترك المدعى المدني لدعواه المدنية. غير أن الشارع قد نص على حكم خاص بالترك إذا كانت الدعوى مرفوعة بطريق الادعاء المباشر فنصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٠ إجراءات سالفة الذكر على أنه "ومع ذلك إذا كانت الدعوى قد رفعت بطريق الادعاء المباشر فإنه يجب في حالة ترك الدعوى المدنية

(١) نقض جلسة ٢٢ مارس ١٩٧١ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٢ رقم ٦٥ ص ٢٧١.

واعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دعواه ، الحكم بترك الدعوى الجنائية ما لم تطلب النيابة العامة الفصل فيها^(١) . وترتب على الحكم بترك الدعوى الجنائية سقوط حق المدعى نفسه في الادعاء مدنيا عن ذات الفعل أمام المحكمة الجنائية .

- إساءة استعمال الحق في الادعاء المباشر: نصت المادة ٢٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن "للمتهم أن يطالب المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذى لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه إن كان لذلك وجه ، وله كذلك أن يقيم عليه لذات السبب الدعوى المباشرة أمام ذات المحكمة بتهمة البلاغ الكاذب إن كان لذلك وجه ، وذلك بتكليفه مباشرة بالحضور أمامها ، ويجوز الاستغناء عن هذا التكليف إذا حضر المدعى بالحقوق المدنية الجلسة ووجه إليه المتهم التهمة وقبل المحاكمة" . وحق المتهم في إقامة دعوى البلاغ الكاذب ضد المدعى المدنى قد تقرر بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ ، وكان الأمر يقتصر على حق المتهم في طلب التعويض إذا تبين للمحكمة تحقق الكيد والتعمد في استعمال المدعى المدنى لحقه في الادعاء المباشر . وقصد الشارع بتحويل المتهم الحق في رفع دعوى البلاغ الكاذب أن يحقق التوازن بين المدعى المدنى وبين المتهم: فتحريك الدعوى الجنائية في حالة الادعاء المباشر يكون من المدعى المدنى دون رقابة من جهات التحقيق ، وقد ينطوى على الرغبة في الكيد من المتهم والشهير به وزج اسمه في دعاوى مرفوعة أمام القضاء ، فضلاً عن احتمال الحكم عليه غيابياً ، وتكيدته نفقات كبيرة في سبيل الدفاع عن نفسه . ومن جهة أخرى فإن إجازة الادعاء المباشر دون ضوابط ، يؤدي إلى كثرة عدد الدعاوى الواهية المرفوعة أمام المحاكم بهذا الطريق ، والذي يشكل عبأ على القضاة والجهات المعاونة له .

(١) هذا الحكم أدخل على المادة ٢٦٠ قانون الإجراءات الجنائية بالقانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ .

وإتاحة رفع دعوى البلاغ الكاذب أمام نفس المحكمة التي تنظر الدعوى المباشرة يجعل للخصمين مركزاً متساوياً ، وإن لم تكن الدعوى المباشرة تستند إلى أساس سليم وحجج مقبولة ، فسيكون المدعى المدنى معرضاً للحكم عليه بعقوبة البلاغ الكاذب ، فضلاً عن التعويض. وقد حرج الشارع على القواعد التي تجعل توجيه التهمة هو عمل من الأعمال التي تختص بها النيابة العامة ، فأجاز أن يتم توجيه التهمة في هذه الحالة من المتهم ، ولكنه أوجب أن يقبل المدعى المدنى المحاكمة عن تهمة البلاغ الكاذب. ويقتصر هذا الاستثناء على الدعوى الناشئة عن جريمة البلاغ الكاذب دون غيرها من جرائم ، لأن ذلك يشكل استثناء لا يتوسع في تفسيره. غير أن بمقدور المتهم أن يقوم بتحريك دعوى مباشرة عن الجرائم الأخرى ويكون فيها في مركز المدعى المدنى ، وفي هذه الحالة تضاف إلى الدعوى الأصلية ويفصل فيهما بحكم واحد دون أن تفقد الدعوى الجديدة استقلالها. وموقف المدعى المدنى بعد توجيه التهمة لا يخرج عن ثلاثة فروع : الأول أن يقبل صراحة المحاكمة عن جريمة البلاغ الكاذب ، والثاني أن يرفض صراحة ذلك ، والثالث أن يبدى دفاعاً في التهمة التي وجهها له المتهم ، وفي هذه الحالة ، فإن ذلك يعد قبولاً ضمناً بالمحاكمة ، ذلك أن عدم قبول المحاكمة يعد عقبة إجرائية ، تسقط بالكلام في الموضوع ، إذا يجوز أن يستفاد منها القبول الضمني للمحاكمة. ولا يجوز أن ترفع دعوى البلاغ الكاذب في هذه الحالة أمام محكمة ثاني درجة ، لأن ذلك سيؤدي إلى تفويت درجة من درجات التقاضي على المدعى بالحق المدنى الذي سيكون في مركز المتهم في هذه الدعوى ، وهو ما لا يجوز. وإذا وجهت تهمة البلاغ الكاذب على النحو السابق ، التزمت المحكمة بالفصل في الدعوى الأصلية ودعوى البلاغ الكاذب بحكم واحد.

الفصل الثالث

تحريك الدعوى الجنائية من القضاء

- **تقسيم:** نقسم هذا الفصل إلى مبحثين: نتناول في الأول التصدى ، وفي الثاني جرائم الجلسات.

المبحث الأول

التصدى

§ ١- مدلول التصدى وعلته

- **مدلول التصدى:** التصدى هو سلطة المحكمة حين تنظر في دعوى معينة في أن تحرك دعوى ثانية ذات صلة بالأولى^(١). ويعنى ذلك أن يكون للقضاء حق تحريك دعوى جنائية لم يسبق تحريكها من النيابة العامة أو من المدعى بالحق المدنى^(٢). والتصدى هو استثناء على الأصل العام الذى يحصر وظيفة القضاء فى الحكم فى دعوى حركتها أمامه سلطة أخرى مختصة بالانهاج ، كما أنه استثناء من قاعدة استنثار النيابة العامة - بحسب الأصل - بسلطة تحريك المدعى الجنائية^(٣). ويترتب على تقرير الحق فى التصدى أن يباشر القضاء على سبيل

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون الإجراءات الجنائية ، (١٩٨٧) ، رقم ١٦٣ ، ص ١٤٨ ؛ الدكتور محمد عبد الغريب ج ١ ، رقم ٩٥٣ ، ص ٩٩٢ .

(٢) الدكتور عمر السعيد رمضان : مبادئ قانون الإجراءات الجنائية ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، (١٩٨٥) ، رقم ٦٢ ، ص ١٣٧-١٣٨ .

(٣) الدكتور جلال ثروت : نظم الإجراءات الجنائية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية (١٩٩٧) ، رقم ٦٧ ، ص ٨٨ ؛ الدكتور محمد زكى أبو عامر: قانون الإجراءات الجنائية ، دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية (١٩٨٤) ، رقم ١٤٢ ، ص ٣٧١ .

الاستثناء وظيفته تخالف اختصاصه الأصلي هي الاتهام^(١). وقد نشأ حق المحكمة في التصدى في واقع الأمر في ظل النظام التقني . الذي كان يجمع بين سلطات التحقيق والاتهام والحكم كلها في يد القاضي ، ويجوز له اتخاذ مبادرة تحريك الدعوى الجنائية وتحقيقها والحكم فيها من تلقاء نفسه. ولم يعد النظام التقني على إطلاقه مطبقاً في التشريعات المعاصرة ، وإنما ساد المبدأ الاتهامي - على الأقل في مرحلة الحكم- والذي يستند على الفصل بين سلطتي الاتهام والحكم ، فحيث لا يوجد اتهام لا توجد محاكمة ، فالاتهام شرط من شروط الدعوى الجنائية ، وهو ضرورة لنظر الدعوى الجنائية أمام القضاء للفصل فيها.

- هل يشكل التصدى استثناء على مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والحكم؟ يذهب الرأي الغالب في الفقه المصري إلى أن التصدى يشكل استثناء على مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والمحاكمة في الدعوى الجنائية ، الذي يجعل تحريك الدعوى الجنائية بيد سلطة الاتهام ، بينما يعهد إلى القضاء بسلطة الحكم فيها^(٢). بل ويذهب بعض الفقه في هذا الاتجاه إلى القول بأن التصدى يشكل إخلالاً بأصول المحاكمات الجنائية ، والتي توجب عدم محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور ، وأن

(١) الدكتور محمود نجيب حسي : رقم ١٦٣ ، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى ، شرح قانون الإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية ، (١٩٨٨) ، رقم ٨١ ، ص ١٠٩ ؛ الأستاذ أحمد عثمان حزاوي : موسوعة التعليقات على مواد قانون الإجراءات الجنائية ، دار النشر للجامعات المصرية ، (١٩٥٣) ، ص ١١٧ ؛ الدكتور رءوف عبيد : - مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري ، الطبعة السابعة عشرة ، دار الجيل للطباعة (١٩٨٩) ، ص ١٠٢ ؛ الدكتور عمر السعيد رمضان : رقم ٦٢ ، ص ١٣٨ ؛ الدكتور سليمان عبد النعم : رقم ٦٥ ، ص ١١٠ ؛ الدكتور عبد الحكم لوده : محكمة جنائيات ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، (١٩٩٢) رقم ٣٢٧ ، ص ٢٨٤ - ٢٨٥.

الشارع قد خرج على هذا الأصل المقرر بنصه على الحق في التصدى. وأن في التصدى خروج على المبدأ المقرر من أنه لا تجتمع صفتي الخصم والحكم في يد واحدة^(١). في حين ذهب رأى آخر إلى إن الحق في التصدى لا يشكل استثناء على مبدأ الفصل بين سلطتي الاقحام والحكم ؛ ذلك أن السلطة التي خولها الشارع للمحكمة في التصدى تقتصر على تحريك الدعوى الجنائية دون أن تمتد إلى الحكم فيها ، فتحصر سلطة المحكمة في هذه الحالة في الاقحام الذي تنحرك به الدعوى الجديدة ، دون أن يمتد إلى الحكم فيها. بل أن المحكمة لا تثلك أن تجرى تحقيقاً في الدعوى الجديدة بنفسها ، فإن فعلت ذلك كان حكمها باطلاً بطلاناً متعلقاً بالنظام العام^(٢). وإذا كان الشارع قد أجاز أن تندب المحكمة أحد أعضائها لإجراء التحقيق في الدعوى الجديدة ، فإن هذا التحقيق لا يباشر باسم المحكمة ، ولا يكون تحت إشرافها ، فهو لا يعدو أن يكون تحقيقاً ابتدائياً يختلف عن التحقيق النهائي الذي تجريه المحكمة من خلال هيئتها مكتملة أو أحد أعضائها. ولذلك فإنه لا يكون صحيحاً القول بأن التصدى يشكل استثناء على مبدأ الفصل بين سلطتي الاقحام والحكم ، فالفصل ما يزال مقررراً ، ذلك أن المحكمة تقتصر في مباشرة سلطتها على الاقحام وتحريك الدعوى الجنائية فحسب^(٣).

(١) الدكتور سليمان عبد النعم : رقم ٦٥ ، ص ١١٠ ، غير أنه يذكر في موضع آخر أن حق التصدى لا يحقق الجمع بين سلطتي الاقحام والحكم ، رقم ٧٠ ، ص ١١٦ .

(٢) نقض ١٩ مارس ١٩٨١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣٢ ، رقم ٤٤ ، ص ٢٦٠ .

(٣) الدكتور محمود نجيب حسني : رقم ١٦٣ ، ص ١٤٩ ؛ الدكتور أحمد عبد العزيز الألفي : مذكرات في الإجراءات الجنائية ، مكتبة النصر بالزقازيق ، (١٩٩٢) ، رقم ١٥٢ ، ص ٣١٠ -٣١١ . وقد ذهبت بعض أحكام محكمة النقض إلى أن التصدى يعد استثناء على مبدأ الفصل بين

- المدلول الصحيح لمبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والحكم
وصلته بالحق في التصدي: في تقديرنا أنه لا يصح النظر إلى مبدأ الفصل بين السلطات في الدعوى الجنائية على أنه فصل مطلق ، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى الاستبداد والتحكم وإلى المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم ، وهو نقيض علة تقرير مبدأ الفصل بين السلطات. وفي تقديرنا أن المدلول الحقيقي لمبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والحكم لا يستبعد أن تراقب السلطة الأخرى ، وأن توقفها عند اللزوم ، وأن تتعاون معها وتم دورها في ذات الوقت. بل أن الشارع الفرنسي الذي تبني مبدأ الفصل بين السلطات قد أجاز للمدعى المدني أن يلجأ إلى القضاء طالباً إلغاء الأمر بالآ وجه الذي أصدرته سلطة التحقيق ، وأجاز الطعن أمام غرفة الاتهام في القرارات التي يصدرها قاضي التحقيق ، ومع ذلك لم يثر شك في أن هذه الرقابة لا تنطوي على مساس بمبدأ الفصل بين السلطات. ومدلول مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق الابتدائي من ناحية وبين سلطة الحكم من ناحية أخرى يقتضي ألا تجتمع هاتين السطتين في يد واحدة وفي دعوى واحدة ، فلا يجوز لسلطة التحقيق والاتهام أن تجمع بين سلطتها وبين سلطة الحكم ، ولا يجوز للقضاء أن يجمع بين سلطة الحكم وبين سلطة التحقيق والاتهام. ويعني ذلك أن المدلول الذي يجب أن يسود في تحديد مبدأ الفصل بين السلطات هو مدلول موضوعي ، مؤداه عدم استئثار سلطة بواحدة بوظيفتي الاتهام والحكم. وأما المدلول الشكلى لمبدأ الفصل بين السلطات ، والذي يعهد بكل سلطة إلى جهة مختلفة ، فهو ينطوي على تضيق في مدلول المبدأ دون علة واضحة ، بل إن هذا المدلول قد يؤدي إلى المساس

سلطتي الاتهام والمحاكمة . نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٧ ، رقم ٢٩٧ ، ص ٩٦٠ نقض ٢٣ مايو س ١٧ ، رقم ١٢٧ ، ص ٦٨٩ .

بالعدالة في بعض الحالات. ذلك أنه لا يتعارض في تقديرنا- مع مبدأ الفصل بين السلطات أن تتصدى المحاكم الجنائية لوقائع أو متهمين لم تحرك بشأنهم الدعوى ، لأن ذلك يكفل حسن سير العدالة وينطوي على إسباغ قدر من الرقابة على سلطة الاتهام. غاية الأمر أنه إذا تصدت المحكمة لهذه الوقائع والأشخاص ، فإنه يكون محظوراً عليها أن تجمع بين سلطتي الاتهام والحكم فيها. وإذا كان الشارع المصري قد ألزم هذه الحدود ولم يخرج عليها ، فإنه يكون في هذه الحالة قد ألزم بمبدأ الفصل بين السلطات ولم يخالفه. نخلص مما تقدم أن خطة الشارع المصري لا تنطوي على مخالفة مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والحكم ، بل أنها تتضمن قدراً من التوازن في السلطات ، بعد أن عهد الشارع بسلطات واسعة للنسابة العامة في الدعوى الجنائية.

- مبدأ عينية الدعوى الجنائية وشخصيتها: الأصل أن التحقيق الابتدائي يهدف إلى الكشف عن الحقيقة ، ولذلك فهو لا يتقيد بمحدود ما مستمدة من الوقائع أو الأشخاص ، فيجوز لسلطة التحقيق أن تضيف إلى الواقعة الأصلية موضوع التحقيق ما تراه من وقائع جديدة تظهر لها أثناء التحقيق ، ويستوى في ذلك أن تكون مرتبطة بها أو مستقلة عنها. كما يجوز لها أن توجه الاتهام إلى من تشاء من أشخاص ، وهي في ذلك غير مقيدة بمن بدأت التحقيق معه. وإذا كانت هذه هي القاعدة في مرحلة التحقيق الابتدائي ، فإنها ليست كذلك في مرحلة الحكم. فالقاعدة الأصلية تقضي بأنه متى دخلت الدعوى الجنائية حوزة القضاء ، فإن سلطته تنحصر في نظر الوقائع المرفوعة بها الدعوى ومحاكمة المتهمين بارتكابها^(١). وأنه لا يجوز للمحكمة أن تمد سلطتها إلى أفعال لم ترفع بها الدعوى ولا يجوز لها أن تحاكم أشخاص من غير المتهمين في

(١) الدكتور أحمد فتحي سرور : الوسيط ، رقم ٣٨٢ ، ص ٧١٥.

الدعوى. ومفاد ذلك أن المحكمة إذا تبين لها من نظر الدعوى أن هناك وقائع لم ترفع عنها الدعوى ، أو أن هناك متهمين كان يجب رفع الدعوى عليهم ، فسلًا تمثلك -كقاعدة عامة- ، سوى لفت نظر النيابة العامة إلى ذلك دون أن تتعرض المحكمة إلى هذه لوقائع أو الأشخاص ، ودون أن تكون النيابة العامة ملزمة بوجهة نظر المحكمة في وجوب تحريك ورفع الدعوى بالنسبة لما أغفلته من وقائع أو متهمين^(١). وكل خروج على عينية الدعوى يتطوى على نسبة جريمة جديدة إلى المتهم ، وكل مساس بشخصية الدعوى يتضمن توجيه الاتهام إلى شخص لم ترفع عليه الدعوى من سلطة الأقدم. وإذا كانت هذه هي القاعدة المقررة ، فإنه يرد عليها بعض الاستثناءات وأهمها حالات التصدى ، التى يجوز فيها للمحكمة أن تحرك الدعوى الجنائية من تلقاء نفسها بالنسبة لوقائع ومتهمين غير الذين رفعت بشأنهم الدعوى المنظورة أمامها. وهى من أثار النظام التقبى والسدى بمقتضاه كان يعتبر كل قاض هو نائب عام ، ومن ثم يحق له التعرض للوقائع التى تظهر له أثناء نظر الدعوى ، ولو لم تكن الدعوى قد رفعت بها ، وكذلك إدخال جميع الأشخاص الذين يرى مذهبهم فى الواقعة المطروحة^(٢).

- **علة تقرير الحق فى التصدى:** علة التصدى هى تحويل القضاء سلطة الرقابة على النيابة العامة إذا ما اتضح له حال مباشرته وظيفته تقاعسها أو تقصيرها فى أداء وظيفتها ، بأن لم تقم بتوجيه الاتهام على النحو الذى كان يتعين

(١) الدكتور مأمون محمد سلامة : الإجراءات الجنائية فى التشريع المصرى (١٩٩٨) ، ص ٢٣٥ ،
قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه وأحكام القضا ، (١٩٨٠) ، ص ١٢٩ ؛ الدكتور
أحمد عبد العزيز الألفى : رقم ١٥٢ ، ص ٣٠٨ ؛ الدكتور محمد عبد الغريب : شرح قانون
الإجراءات الجنائية ، ج ١ ، رقم ١٥٣ ، ١٩٢ ؛ الدكتور عبد النعم العوضى : ص ٢٠١ .
(٢) الدكتور مأمون سلامة : ص ٢٣٥-٢٣٦ ؛ الدكتور أحمد الألفى : رقم ١٥٢ ، ص ٣١٠ .

عليها أن توجه بها^(١). وإذا كانت النيابة العامة تملك السلطة التقديرية في توجيه الاتهام ، فإن التصدى بهذه المثابة يعد نوعاً من الرقابة على سلطة النيابة التقديرية في تحريك الدعوى الجنائية ، ويرمى إلى عدم إساءة استخدامها هذه السلطة^(٢). ويعد حق التصدى قيماً على استنثار النيابة العامة لسلطة الاتهام قرره الشارع لمصلحة العدالة ، وذلك إذا وجدت المحكمة أن النيابة قد أهملت أو أغفلت رفع الدعوى الجنائية على متهمين في نفس الجريمة المرفوع بها الدعوى أمامها أو في جريمة أخرى متصلة بها^(٣). ويهدف الحق في التصدى في حالاته المختلفة تمكين القضاء من صيانة كرامته وحفظ هيئته ، وذلك بالتصدي للأفعال التي تنال من هذه الهبة أو تتضمن تأثيراً في قضائه. كما يهدف التصدى أيضاً إلى تمكين القضاء من أداء وظيفته في استخلاص الحقيقة في الدعوى كاملة ، وذلك بالحيلولة دون تقديم النيابة العامة الدعوى في ناقصة أو مبتورة أو مشوهة ، الأمر الذي لا يمكنه من الفصل في الدعوى على نحو صحيح^(٤). وقد راعى الشارع أيضاً اعتبارات تتعلق بهيبة محكمة الجنايات ومحكمة النقض ، ومدى ما

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى ، رقم ٨١ ، ص ١٠٩ ؛ الدكتور محمود نجيب حسني : رقم ١٩٣ ، ص ١٤٩ ؛ الأستاذ أحمد عثمان حمزاوي : ص ١١٧ ؛ الدكتور عمر السعيد رمضان : رقم ٦٢ ، ص ١٣٨ ؛ الدكتور أحمد الألفي : رقم ١٥٢ ، ص ٣٠٩ ؛ الدكتور عادل قسوة : الموجز في شرح قانون الإجراءات الجنائية ، (١٩٨٢) ، رقم ١١٥ ، ص ٢٠٢ .

(٢) الدكتور دؤوف عبد : ص ١٠٣ ؛ الدكتور جلال ثروت : رقم ٦٧ ، ص ٨٨ ؛ الدكتور أحمد عبد العزيز الألفي : رقم ١٥٢ ، ص ٣٠٩ .

(٣) الدكتور توفيق الشاوي : فقه الإجراءات الجنائية الجزء الأول ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية (١٩٥٤) رقم ٥٨ ، ص ٧٧ .

(٤) الدكتور توفيق الشاوي رقم ٥٨ ، ص ٧٧ ؛ الدكتور محمود نجيب حسني : رقم ١٦٤ ، ص ١٤٩ ؛ الدكتور عادل قسوة ، رقم ١١٥ ، ص ٢٠٢ .

يتوافر في تشكيهما من كفاية . الأمر الذى لا يتناسب معه التفاضى عن الوقائع التى لم ترفع بها الدعوى أو عن المتهمين الذين ترى إدخالهم بترك الأمر لسلطة النيابة التقديرية^(١) . ويهدف تخويل القضاء الجنائى للحق فى التصدى فى بعض حالاته إلى ضمان نزاهة المحاكمة والحفاظ على سلطة المحاكم ، كما تهدف أيضاً إلى توفير جو من الطمأنينة يسود سير الدعوى الجنائية ، وبحول دون المساس بأصناف الدعوى أو الشهود . غير أن التوفيق بين حماية العدالة الجنائية من تأثير الإعلام وبين الحق فى التعبير يثير قدراً كبيراً من الصعوبة ، وقد يختلف التطبيق بحسب كل مجتمع .

- الرأى القائل بأن علة التصدى ليست إسباغ الرقابة على سلطة الاتهام : ذهب رأى فى الفقه إلى أن إسباغ الرقابة على سلطة النيابة العامة التقديرية فى تحريك الدعوى الجنائية ليست هى علة تقرير الحق فى التصدى ، ذلك أنه قد لا يتصل علم النيابة ابتداء بالوقائع أو المتهمين الذين ترى المحكمة إقامة الدعوى الجنائية بشأنهم ، ويتم الكشف عنها لأول مرة أمام محكمة الموضوع ، بما يعنى أنه لا يوجد ثمة تقصير ينسب إلى النيابة فى هذه الحالة . وإذا كان الشارع قد قصر سلطة المحكمة فى التصدى على تحريك الدعوى الجنائية ، فإنه يجوز للنيابة بعد إتمام التحقيق الابتدائى حرية التصرف فى هذا التحقيق ، ولها إصدار قرار بالآلا وجه لإقامة الدعوى ، ومن ثم لا تتوافر الرقابة على سلطة النيابة فى هذه الحالة^(٢) . وفى نظر هذا الرأى فإن علة تقرير الحق فى التصدى هى رغبة الشارع فى تحرى العدالة وتحقيقها على أوسع نطاق ، لأن من شأن

(١) الدكتور مأمون محمد سلامة : الإجراءات الجنائية ، ص ٢٣٦ .

(٢) الدكتور حسن صادق المصفاوى : أصول الإجراءات الجنائية ، رقم ٥٣ ، ص ١٢٥-١٢٦ .

١ الدكتور محمد عبد الغريب : شرح قانون الإجراءات الجنائية ، رقم ١٥٥ ، ص ١٩٤ .

الالتفات عن وقائع أو متهمين لم تتخذ الإجراءات بشأنهم أن يؤدي إلى إهدار الثقة في العدالة ، وأن حسن السياسة الجنائية وصالح المجتمع يقتضيان وجوب تقرير هذا الحق^(١).

- **تقرير هذا الرأي:** في تقديرنا أن الرأي سالف الذكر هو محل نظر ، ذلك أن الحق في التصدي يكفل دون شك رقابة على سلطة الاتهام ، غير أن هذه الرقابة ليست هي علة التصدي فحسب ، كما أنها قد لا تكون رقابة تامة. وتفصيل ذلك أن تقرير الحق في التصدي ينطوي على تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة لوقائع أو أشخاص لم تحركها النيابة العامة بالنسبة لهم. ويستوى أن يكون ذلك هو إهمال النيابة العامة أو تقاعسها عن أداء وظيفتها ، ويبدو أهمية ذلك بالنسبة للوقائع ذات الطابع السياسي أو التي يتهم فيها أحد رجال السلطة العامة.

ومن ناحية أخرى فإن التصدي يكفل الرقابة على خطأ النيابة العامة في الواقع والقانون كما أنه يكفل رقابة على خطأها في التقدير ، فقد ترى النيابة خطأ أن الواقعة الجديدة لا تشكل جريمة أو أنها تتوافر بها سبب من أسباب الإباحة أو مانع من موانع المسؤولية أو العقاب ، ومن ثم تنتهي إلى عدم تحريك الدعوى الجنائية لهذا السبب. وقد يكون عدم تحريكها الدعوى الجنائية راجعاً إلى الخطأ في التقدير ، كما لو رأت أن وقائع الدعوى وأدلتها لا تكفي لتكوين الاتهام. في هذه الصور وغيرها فإن الحق في التصدي يكفل في هذا الجانب دون شك الرقابة على سلطة الاتهام. ومن ناحية أخرى فإن علم سلطة الاتهام بأن المحكمة المخالفة إليها الدعوى سوف تقوم بمراجعة الاتهام وأنه بمقدورها أن تصدى لها أغفلته سيجعلها تتوخى الحرص ، وأن تبذل غايةها في سبيل ألا ينسب إليها

(١) الدكتور حسن صادق المصفاوي : أصول الإجراءات الجنائية ، منشأة المعارف بالإسكندرية (بدون تاريخ للطبعة) ، رقم ٥٣ ، ص ١٢٦.

تقصر في واجبها. وأخيراً فإن علة الحق في التصدي ليست فقط إلباغ الرقابة على سلطة الاتهام ، وإنما أيضاً حسن سير العدالة والحفاظ على هيئة المحاكم الجنائية واحترامها. وهى جوانب أخرى تشكل مع الرقابة على سلطة الاتهام علة تقرير هذا الحق ، ذلك أنه من المقرر أن القاعدة القانونية الواحدة قد تحمى مصلحة واحدة أو مصالح مختلفة.

- التمييز بين التصدي وحق المحكمة فى تعديل الوصف وإضافة الظروف المشددة: طبقاً للقواعد العامة ، فإن لجميع المحاكم الجنائية سلطة تقدير وقائع الدعوى تقديرأ كاملاً ، وإعطائها وصفها القانونى الصحيح ، بل وإضافة ظروف مشددة جديدة يكون التحقيق قد تناولها وسئل عنها المتهم ، ولكن سلطة الاتهام قد أغفلتها عند قيد الواقعة ووصفها ، ومن المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تضيف إلى المتهم فعلاً إجرامياً غير الذى رفعت به الدعوى وورد بوثيقة الاتهام. كما أنها تتقيد بالأشخاص الذين رفعت عليهم الدعوى دون غيرهم. ويشترط فى التصدى ألا تكون الوقائع الجديدة ، من طائفة الوقائع التى يمكن للمحكمة إضافتها وفقاً للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ؛ كما لو كانت ظروفأ مشددة يمكن للمحكمة إضافتها ، ولا تعد جريمة جديدة (١). إذ أن إضافة هذه الظروف لا يعد خروجأ على حدود الدعوى العينية أمام محكمة الموضوع. ويستوى أن تكون هذه الوقائع منسوبة إلى جميع من رفعت

(١) والظروف المشددة التى يمكن للمحكمة إضافتها ، ولا يعد ذلك خروجأ على قاعدة عينية الدعوى بالتطبيق للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية تشمل نوعين من الظروف ، الأولى الظروف المشددة بالمعنى الدقيق سواء أكانت وقائع منسوبة للمتهم كحمل السلاح أو الكسر أو الصور ، أو كانت ظروف حال أحاطت بارتكاب الجريمة كظروف الليل أو العسود ، أو كانت ظروفأ نفسية مثل سبق الإصرار. والثانية الظروف المشددة بالمعنى الواسع التى تشمل كل واقعة تكون مع الهممة وجه الاتهام الحقيقى ، وتدخل فى الحركة الإجرامية التى أتاها المتهم.

الدعوى عليهم أو إلى بعض منهم. أما التصدى فهو أوسع نطاقاً ، إذ يسمح للمحكمة أن تضيف إلى الاتهام وقائع جديدة ، ولو لم يكن التحقيق قد تناولها أو سئل عنها أحد على الإطلاق^(١).

§ ٢- نطاق الحق فى التصدى وآثاره

- **تمهيد:** نص الشارع المصرى على الحق فى التصدى فى المواد من ١١ إلى ١٣ من قانون الإجراءات الجنائية. فنص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : "إذا رأت محكمة الجنايات فى دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم أو وقائع أخرى غير المسندة إليهم أو أن هناك جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، فلها أن تقيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص بالنسبة لهذه الوقائع ، وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقاً للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون. وللمحكمة أن تندب أحد أعضائها للقيام بإجراءات التحقيق ، وفى هذه الحالة تسرى على العضو المنتدب جميع الأحكام الخاصة بقاضى التحقيق. وإذا صدر قرار فى نهاية التحقيق بإحالة الدعوى إلى المحكمة وجب إحالتها إلى محكمة أخرى ، ولا يجوز أن يشترك فى الحكم فيها أحد القضاة الذين قرروا إقامة الدعوى. وإذا كانت المحكمة لم تفصل فى الدعوى الأصلية ، وكانت مرتبطة مع الدعوى الجديدة ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، وجب إحالة القضية كلها إلى محكمة أخرى. وتنص المادة ١٢ على أن: "للدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند نظر الموضوع بناء على الطعن فى المرة الثانية حق إقامة الدعوى طبقاً لما هو مقرر بالمادة السابقة". وتنص المادة ١٣ على أن : "لمحكمة الجنايات أو محكمة النقض فى حالة نظر الموضوع إذا وقعت أفعال من شأنها الإخلال بأوامرها أو بالاحترام

(١) الدكتور مأمون محمد سلامة : ص ١٢٣٩ الدكتور رءوف عبيد : ص ١٠٥ .

الواجب لها أو التأثير في قضائها أو في الشهود ، وكان ذلك في صدد دعوى
منظورة أمامها أن تقيم الدعوى الجنائية على المتهم طبقاً للمادة ١٩١ .

- **أثار الطابع الاستثنائي للتصدي:** القضاء حين يباشر حقه في التصدي ،
فإنه يكون قد باشر وظيفة غريبة على اختصاصه وهي الاقحام . و يترتب على هذا
الطابع الاستثنائي للتصدي أنه يجب تفسير النصوص الخاصة به تفسيراً ضيقاً ،
ويتعين حصر نطاق التصدي في الحالات التي نص عليها الشارع فحسب ، فلا
يجوز التوسع في تفسيرها أو الإضافة إليها أو القياس عليها^(١) .

- **سلطة المحكمة التقديرية في مباشرة الحق في التصدي:**

استخدم الشارع في نصوص المواد التي تقرر الحق في التصدي ألفاظاً تدل على
أن استخدام هذا الحق جوازيّاً للمحكمة ، وليس وجوبياً عليها^(٢) .
و يترتب على ذلك أنه قد توافر جميع شروط التصدي ، ولكن لا تستخدم
الحكمة حقها فيه على الرغم من ذلك ، وتترك الأمر للنياية^(٣) . كما أن المحكمة
لا تنترم بإجابة طلب أحد من الخصوم بالتصدي ، حتى وإن توافرت لهذا الخصم
مصلحة في التمسك به^(٤) . ويعلل هذا الطابع الجوازي للتصدي أن جوهر هذا

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى : رقم ١٦٣ ، ص ١٤٩ ؛ الدكتور مسامون محمد سلامة :
الإجراءات الجنائية ، ص ٢٣٩ ؛ وأيضاً قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه ، ص ١٢٩ ،
الدكتور عبد الحكم فودة ، رقم ٣٢٧ ، ص ٢٨٤ .

(٢) نفى ١٩ يونيو سنة ١٩٦١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٢ ، رقم ١٣٨ ، ص ٧١٦

(٣) الدكتور توفيق المشاوى : رقم ٦١ ، ص ٨٠ ؛ الدكتور أحمد عبد العزيز الألفى : رقم ١٥٢ ،
ص ٣١٠ ؛ الدكتور عبد الحكم فودة ، رقم ٣٢٧ ، ص ٢٨٥ .

(٤) نفى ٣ إبريل ١٩٧٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣٠ ، رقم ٤٠ ، ص ٩٦٠ .

الدكتور محمود نجيب حسنى : رقم ١٦٥ ، ص ١٥٠ ؛ الدكتور عبد الحكم فودة ، رقم ٣٣٨ ،
ص ٢٩٣ .؛ الدكتور حسن صادق المرصفاوى : المرصفاوى في قانون الإجراءات الجنائية مع

الحق هو قيام المحكمة بتحريك الدعوى الجنائية أى مباشرة سلطة الاتهام فيها ، ومباشرة الاتهام يفترض إتاحة سلطة التقدير لمن تقرر له. ومن ناحية أخرى فإن الاعتبارات التى تجبر التصدى هى بطبيعتها تقديرية ، وتقدير ما إذا كانت النية العامة قد أساءت استخدام سلطتها أو تقاعست فى أداء واجبها فى تحريك الدعوى الجنائية ، أو ما إذا كان هناك ثمة مساس باحترام القضاء هو أمر فى حقيقته ذو طابع تقديرى^(١).

- المحاكم صاحبة الحق فى التصدى: لم يمنح الشارع المصرى المحاكم جميعاً حق التصدى للاتهام على غير جرائم الجلسات ، بل قصره على المحاكم الأعلى درجة فى الترتيب القضائى ، وهى محاكم الجنايات ومحكمة النقض فى دائرتىها الجنائية عند نظرها للموضوع بناء على رفع الطعن إليها مرة ثانية^(٢). وقد نصت على هذه الحالة المادة ١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بقولها "للدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند نظر الموضوع بناء على الطعن فى المرة الثانية حق إقامة الدعوى طبقاً لما هو مقرر بالمادة السابقة". وقد خول الشارع بهذا النص سلطة التصدى للدائرة الجنائية بمحكمة النقض إذا كانت تنظر فى الموضوع بناء على الطعن بالنقض للمرة الثانية. إذ تنص المادة ٤٥ من قانون حالات إجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه "إذا طعن مرة ثانية فى الحكم الصادر من المحكمة أمالة إليها الدعوى تحكم محكمة النقض فى الموضوع ، وفى هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة فى المحاكمة عن الجريمة التى وقعت". وعلة

تطورات التشريع ومذكراته الإيضاحية وأحكام النقض فى حين عام ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، (١٩٨١) ، رقم ١٧٤ ، ص ٧٤.

(١) الدكتور محمود نجيب حسن : رقم ١٦٥ ، ص ١٥٠.

(٢) الدكتور توفيق الشاوى : رقم ٥٩ ، ص ٧٧ ، الدكتور أحمد الألفى : رقم ١٥٢ ، ص ٣١٠.

النصدي في هذه الحالة أنه حين تنظر محكمة النقض في الموضوع فهي تتحول إلى محكمة جنائيات ، ومن ثم ينبغي أن تخول السلطات المقررة لمحكمة الجنائيات (١). أما عند نظرها الطعن لأول مرة ، فإنها تقتصر على مراقبة صحة التطبيق القانوني الصادر عن محكمة الموضوع ، بحسبها محكمة قانون. ويهدف النصدي في هذه الحالة تمكين محكمة النقض من وضع الدعوى في نطاقها الحقيقي ، وتفادي القصور الذي شاب عمل النيابة العامة حين حركت الدعوى (٢). وفضلاً عن ذلك فإن محكمة النقض لا تنظر في حالة الطعن للمرة الأولى إلا في مسائل القانون ، ومن ثم لا يتاح لها بحث الموضوع وما إذا كان هناك وقائع أو أشخاص آخرون لم تحرك بشأنهم الدعوى (٣). ولم يمنح الشارع المصري الحق في النصدي للمحاكم الجزئية أو محاكم الجناح المستأنفة ، وعلة ذلك بساطة الجرائم التي تطرح عليها ؛ ولأن من حق المدعى بالحق المدني أن يحرك الدعوى الجنائية أمامها

(١) وقد جاء في تقرير لجنة الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ في التعليق على المادة ١٢ من قانون الإجراءات الجنائية - أصلها المادة ٢٨ من المشروع - أن "اللجنة رأت أن محكمة النقض بطبيعتها وظيفتها ليست محكمة موضوع لتبين توافر شبهات موضوعية تدعو إلى إدخال أشخاص آخرين أو وقائع أخرى في الدعوى ، فلا محل لتحويلها حق إقامة الدعوى الجنائية ، إلا إذا اختصت بنظر الموضوع بناء على قبول الطعن في المرة الثانية ؛ فإنها تتقلب حينئذ إلى محكمة جنائيات عادية ، غير أن حكمها يكون غير قابل للطعن ، وفي هذه الحالة يجب ألا تنظر الدعوى بنفسها بعد إقامتها ، بل يجب أن تشكل المحكمة من قضاة آخرين غير الذين قرروا إقامة الدعوى ، وقد عدلت المادة بما المعنى". الأستاذ أحمد عثمان حزاوي : ص ١٢٠.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسني : رقم ١٦٩ ، ص ١٥٣.

(٣) الدكتور محمود محمود مصطفى ، رقم ٨٢ ، ص ١١١.

مباشرة ، وذلك إذا كانت الواقعة جنحة أو مخالفة ، أما إذا كانت جنية ، فإن حقه في الإبلاغ عنها يظل قائماً^(١).

- هل يتوافر الحق في التصدي لمحكمة النقض عند نظرها طلب إعادة النظر؟ لا يثور شك في أن حكمة النقض حال نظرها موضوع الدعوى بناء على طلب إعادة النظر ، حق التصدي في الحالات المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، والتي تتصل بالتصدي للأفعال الماسة باحترام المحكمة وسير العدالة ، إذ أن الشارع قد نص على تسافر ههنا الحق حكمة النقض عند نظر الموضوع ، ولم يقيد ذلك بأن يكون نظر الموضوع بناء على الطعن بالنقض لثاني مرة ، كما فعل في المادة ١٢ من قانون الإجراءات الجنائية. ومن ثم يثور التساؤل حول توافر الحق في التصدي حكمة النقض في حالة ظهور وقائع أو أشخاص لم ترفع بشأنهم الدعوى والمنصوص عليها في المادتين ١١ ، ١٢ من قانون الإجراءات الجنائية حال نظرها موضوع الدعوى بناء على طلب إعادة النظر طبقاً للمادة ٤٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية^(٢). ذهب رأى في الفقه إلى أن محكمة النقض تملك في حالة نظـر

(١) الدكتور حسن صادق المرصاوي : أصول الإجراءات الجنائية ، رقم ٥٤ ، ص ١٢٦؛

الدكتور محمد عبد الغريب : شرح قانون الإجراءات الجنائية ، ج ١ ، رقم ١٥٨ ، ص ١٩٥.

(٢) وتنص المادة ٤٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية على : "تفصل محكمة النقض في الطلب بعد سماع أقوال النيابة العامة أو الخصوم وبعد إجراء ما تراه لازماً من التحقيق بنفسها أو بواسطة من تنده لذلك ، فإذا رأت قبول الطلب تحكم بإلغاء الحكم وتقضي ببراءة المتهم إذا كانت السراة ظاهرة ، وإلا فتحيل الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ، مشكلة من قضاة آخرين للفصل في موضوعها ، ما لم تر إجراء ذلك بنفسها. ومع ذلك إذا كان من غير الممكن إعادة المحاكمة ، كما في حالة وفاة المحكوم عليه أو عتبه أو سقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة ، تنظر محكمة النقض في موضوع الدعوى ، ولا تلغى من الحكم إلا ما يظهر لها عطله".

موضوع الدعوى بناء على طلب إعادة النظر الحق في التصدى ، ذلك أن ضابط توافر هذا الحق هو نظر محكمة النقض لموضوع الدعوى^(١). في حين ذهب رأى آخر إلى أنه لا يتوافر لمحكمة النقض الحق في التصدى في الحالات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ سالفتي الذكر ، ذلك أن طلب إعادة النظر هو طريق استثنائي ، فيجب أن يقدر بقدره ، فضلاً عن أن المادة ١٢ إجراءات نص استثنائي لا يجوز القياس عليه^(٢).

- **تقدير آراء الفقه:** في تقديرنا أن هذا الرأي الأول الذي يذهب إلى تحويل محكمة النقض هذا حق التصدى حال نظرها لموضوع الدعوى بناء على طلب إعادة النظر ، - هذا الرأي - وإن كان يتفق مع علة تقرير الحق في التصدى ، غير أنه قد يتعارض مع صريح نص المادة ١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، والتي تنص على أن "للدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة الثانية حق إقامة الدعوى ...". ذلك أن هذا النص يدل بوضوح على أن الحالة التي خول فيها الشارع محكمة النقض حق التصدى هي حالة الطعن بالنقض للمرة الثانية ، ولم يعد الشارع تطبيق هذه المادة إلى حالة نظر محكمة النقض للموضوع بناء على طلب إعادة النظر. وإذا كان التصدى هو استثناء على القاعدة العامة التي لا تقرر للمحاكم الحق في تحريك الدعوى الجنائية ، فإن هذا الاستثناء يجب أن لا يتوسع فيه ، وأن يقتصر على الحالات

(١) الدكتور جمال الدين العطفي: الحماية الجنائية للخصومة من تأثير النشر (١٩٦٤) ، رقم ٧٢ ، ص ٨٧ ؛ الدكتور محمود نجيب حسني : رقم ١٦٩ ، ص ١٥٣ ؛ الدكتور أحمد عبد العزيز الألفي : رقم ١٥٤ ، ص ٣١٦ .

(٢) الدكتور أحمد فاضل سرور : هامش ص ٧٢٤ ؛ الدكتور مأمون محمد سلامة : الإجراءات الجنائية ، ص ٣٣٧ ؛ الدكتور محمد عبد الغريب : شرح قانون الإجراءات الجنائية ، رقم ١٦٢ ، ص ٢٠٢-٢٠٣ ؛ الدكتور محمد زكي أبو عامر : رقم ١٤٣ ، ص ٣٧٤ .

التي ورد فيها نص تشريعي ، وهو ما لا يتوافر في هذه الحالة. نخلص مما تقدم إلى أن الرأي الذي يجعل محكمة النقض الحق في التصدي عند نظر الموضوع بناء على طلب إعادة النظر وإن كان يتفق مع على التشريع ، إلا أن النص التشريعي لا يؤيده.

§ ٣ - شروط التصدي

- **حصر هذه الشروط:** يشترط لتوافر الحق في التصدي أن تكون هناك دعوى جنائية منظورة أمام محكمة الجنايات أو النقض ، وأن تكون المحكمة قد اتصلت اتصالاً صحيحاً بها ، وأن يكون تحريك الدعوى الجديدة جائزاً ، وأن تتوافر إحدى الدلائل الكافية للاقحام ، كما يشترط أن تتوافر إحدى حالات التصدي التي نص الشارع عليها.

- **وجود دعوى جنائية منظورة أمام محكمة الجنايات أو النقض:**

يفترض التصدي أن تكون المحكمة ناطرة في دعوى معروضة أمامها ، وأحيلت إليها بالطرق المقررة ، أي أن تكون قد حركت أمامها من سلطة الاقحام وأدخلت في حوزتها بناء على ذلك ، ثم تكشف المحكمة من الوقائع أو الأشخاص ما يقتضي تحريك دعوى ثانية^(١). ويعني ذلك وجود علاقة وثيقة بين هذه الدعوى وبين الدعوى التي أغفلتها النيابة أو أهملتها يبرر تدخل القضاء لسد هذا النقص^(٢). ويستوى في هذه الدعوى أن تكون جنائية أو جنحة ، فقد أعطى الشارع الاختصاص بالتصدي لمحكمة الجنايات ، ولو كانت ناطرة في

(١) الدكتور محمود نجيب حسني : رقم ١٦٦ ، ص ١٥٠ ؛ الدكتور رؤوف عبيد : ص ١٠٣ .

(٢) الدكتور توفيق الشاوي : رقم ٦٠ ، ص ٧٨ .

جئحة اختصت بنظرها استثناء^(١)، كما أنه أجاز لها الفصل في الجئحة المرفوعة إليها بعد تحقيقها ، متى كانت اتصلت بالدعوى اتصالاً صحيحاً.

- أن تكون المحكمة قد اتصلت بالدعوى الأصلية اتصالاً صحيحاً:

يشترط أن يكون اتصال المحكمة بالدعوى الأصلية قد تم صحيحاً ، وهو ما يقتضى أن تكون هذه الدعوى قد رفعت صحيحة بحيث يمكن للمحكمة أن تصدر حكماً فيها. وإذا لم تتصل المحكمة بالدعوى اتصالاً صحيحاً ، فإن ذلك يعنى أنها لم تدخل في حوزتها ، ومن ثم لم يكن من الجائز أن تصدر حكماً فيها. وتطبيقاً لذلك ، فإنه إذا كان رفع الدعوى الأصلية باطلاً ، فلا يجوز للمحكمة في هذه الحالة التصدى للدعوى الجديدة^(٢). ولا يلزم أن يكون اتصال المحكمة بموضوع الدعوى هو لأول مرة ، فيجوز لمحكمة الجنائيات عند نظرها لموضوع الدعوى الجنائية بناء على النقض والإحالة أن تصدى لموضوع الدعوى الجنائية بالنسبة لمتهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم أو بالنسبة لوقائع غير المسندة إليهم أو كانت هناك جنابة أو جئحة مرتبطة بالتهمة المحالة إلى محكمة الجنائيات. أما بالنسبة لمحكمة النقض فقد قصر الشارع حقها في التصدى في الفروض السابقة على حالة النقض في المرة الثانية^(٣).

- أن تكون الدعوى المعروضة هي مصدر علم المحكمة بالدعوى

الجديدة - رأى الفقهاء: لم ينص قانون تحقيق الجنائيات على وسيلة معينة لتحقيق علم المحكمة بالدعوى الجديدة ، فيجوز تحقيق هذا العلم بمناسبة نظره دعوى مطروحة أمامها أو بناء على شكوى اجنى عليه أو أن تكون قد وصلت إلى

(١) الدكتور رؤف عبيد : ص ١٠٤ ؛ الدكتور محمود نجيب حسنى : رقم ١٦٨ ، ص ١٥٢ .

(٢) الدكتور عبد الحكيم فوده ، رقم ٣٤٢ ، ص ٢٩٨ .

(٣) الدكتور مأمون محمد سلامة : الإجراءات الجنائية ، ص ٢٣٧-٢٣٧ .

علمها بأى طريق^(١)، غير أن الفقه المصرى فى ظل النصوص الحالية يجمع على وجوب أن يكون مصدر علم المحكمة بوجود الدعوى الجديدة محل التصدى هو الدعوى الأصلية المعروضة عليها ، وأنه يغلب أن تفصح الأوراق عن وجود هذه الدعوى ، غير أنه يجوز أن تتكشف المحكمة توافرها مما دار فى جلسات المحاكمة من أقوال شفوية ومرافعات ، وأنه لا وجه للتصدى إذا علمت المحكمة بالوقائع عن طريق آخر^(٢)، واشترط أن تكون الدعوى المنظورة هى مصدر علم القاضى يرجع فى حقيقة الأمر إلى القاعدة المقررة من أنه لا يجوز للقاضى القضاء بعلمه الشخصى ، فلا يجوز له استخدام الحق فى التصدى لواقعة علم بها بصفة شخصية ولم يكن بمناسبة نظره الدعوى الأصلية^(٣).

- **تقدير وجهة الفقه:** فى تقديرنا فإن ما يجمع عليه الفقه المصرى من وجوب أن تكون الدعوى الأصلية هى مصدر علم القاضى بالواقعة الجديدة ، مما طوته أوراقها أو ما دار بجلسات المحاكمة فيها ، هى وجهة محل نظر ولا تستقيم مع النصوص التى قررها الشارع للتصدى. وتفصيل ذلك أن الشارع قد نص فى المادة ١٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أن للمحكمة فى حالة وقوع أفعال من شأنها الإخلال بأوامرها أو بالاحترام الواجب لها أو التأثير فى قضائها أو فى الشهود أن تحرك الدعوى الجنائية فى هذه الحالة ، وهذه الأفعال قد لا تطوئها الأوراق أو تظهر من الأقوال الشفوية بجلسات المرافعة ، فمنها على سبيل المثال

(١) الأستاذ على زكى العرابى: رقم ١٧٨ ، ص ١٣٩.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى: رقم ١٦٦ ، ص ١٥٠ ، الدكتور رءوف عبيد: ص ١٠٣ ،

الأستاذ أحمد عثمان حمزاوى: ص ١١٧ ، الدكتور عمر السعيد رمضان، رقم ٦٢ ، ص ١٣٨ ؛

الدكتور جلال ثروت: رقم ٧٠ ، ص ٩٠ ؛ الدكتور عبد الرءوف مهدى: رقم ٤٤٠ ، ص

٧٠٥ ، الدكتور عادل قورة: رقم ١١٦ ، ص ٢٠٤.

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى: رقم ١٦٦ ، ص ١٥٠.

نشر مقالات تتضمن الإساءة إلى المحكمة أو التأثير في قضائها أو على الشهود فيها ، فمصدر هذا الفعل في هذه الحالات ليس أوراق الدعوى أو ما دار فيها ، وإنما مصدره هو فعل يخرج عن نطاق الدعوى المعروضة على المحكمة. ولذلك فإن ضابط علم المحكمة في هذه الحالة يمكن أن يكون شخصياً ، وفي تقديرنا أن الضابط الصحيح الذى يلتقى مع نصوص التشريع وعلة تقرير التصدى ، هو أن ترتبط الدعوى الجديدة بالدعوى المعروضة برابطة السببية ، بحيث لا يتصور أن ينشأ العلم بالدعوى الجديدة إذا لم تعرض الدعوى الأصلية على المحكمة ، ويستوى في ذلك أن يكون الفعل سبب الدعوى الجديدة قد كشفت عنه الأوراق أو نشأ أثناء المرافعة أو أن يكون قد وقع خارجهما.

- نوع الدعوى الأصلية المنظورة أمام المحكمة:

سبق أن ذكرنا أنه يشترط أن تكون هناك دعوى منظورة أمام المحكمة ، وهو ما يثير التساؤل عن نوع الدعوى الأصلية المنظورة أمام المحكمة ، وهل يلزم أن تكون دعوى جنائية أم أنه يمكن أن تكون دعوى مدنية؟.

نفرد في حالات التصدى بين الحالة المنصوص عليها في المادتين ١١ ، ١٢ وبين الحالة المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

لفي الأولى فإن علة تقرير الحق في التصدى هو تكملة نقص أو قصور في دعوى قائمة ، وذلك بإضافة الوقائع أو الأشخاص الذين أغفلت النيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية في شأنهم ، وهو ما يفترض أن تكون هذه الدعوى جنائية ، ولذلك فإن الحق في التصدى في هذه الحالة لا يتوافر إذا كانت الدعوى المدنية منظورة وحدها أمام القضاء الجنائي. أما حالات التصدى الواردة في المادة ١٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن علة تقريها هي حسن سير الخصومة وحماية الاحترام الواجب للمحكمة وضمان حيدها والحيولة دون التأثير على قضائها ،

وهذه العلة تتحقق في الدعاوى الجنائية والمدنية على حد سواء ، ومن ثم تتوافر هذه الحالات إذا كانت الدعوى المدنية هي المنظورة وحدها أمام المحكمة^(١).

- يجب أن يكون تحريك الدعوى الجديدة جائزاً: يهدف التصدى إلى الرقابة على إساءة النياية العامة لسلطتها التقديرية بالتقاعس عن تحريك الدعوى الجنائية أو تقصيرها فيها ، ولا يكون هناك محل لذلك إلا إذا كانت هذه الدعوى مازالت قائمة ولم يطرأ عليها سبب من أسباب الانقضاء. فلا مجال للتصدي إذا كانت الدعوى الجديدة قد انقضت بمضى المدة أو بالفعو الشامل أو صدر فيها حكم بات. فلا يجوز للمحكمة بمنااسبة نظرها للدعوى المدنية الناشئة عن جريمة أن تصدى للدعوى الجنائية التي عرض لها سبب من أسباب السقوط أو الانقضاء ، ذلك أنه من المقرر أن الدعوى المدنية لا تتأثر بهذه الأسباب طبقاً للمادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية^(٢). ويجب أن يكون تحريك الدعوى الجنائية في الدعوى الجديدة غير معلق على قيد إجرائي كتقديم شكوى أو طلب ، وإذا كان الشارع قد حول المحاكم في جرائم الجلسات حق تحريك الدعوى والحكم فيها ، ولو كانت معلقة على قيد إجرائي ، فإنه لا يجوز مع ذلك قياس التصدى على جرائم الجلسات. وسبب ذلك اختلاف علة التشريع في الحالتين ، فضلاً عن أنه يجب التحرز في تفسير النصوص المتعلقة بجرائم الجلسات لما لها من طبيعة استثنائية ، لا تجيز القياس عليها.

(١) الدكتور أحمد فحى سرور : رقم ٣٨٨ ، ص ٧٢٤ ؛ الدكتور محمود نجيب حسنى : رقم

١٦٦ ، ص ١٥١ ؛ الدكتور محمد عبد الغريب : رقم ١٦٥ ، ص ٢٠٥ .

(٢) الدكتور مأمون محمد سلامة : الإجراءات الجنائية ، ص ٢٣٧ ؛ الدكتور محمد عبد الغريب :

شرح قانون الإجراءات الجنائية ، ج ١ ، رقم ١٥٩ ، ص ١٩٨ .

- يجب أن تكون الدعوى الجديدة لم يتم تحريكها: إذا كانت علة

التصدى هو تدارك النقص أو القصور في عمل سلطة الاتهام ، وصيانة كرامة المحكمة عن طريق تمكينها من تحريك الدعوى الجنائية عن الأفعال التي تمس هيبتها ، فإن هذه العلة لا تتحقق إذا كانت الدعوى الجديدة قد تم تحريكها ، سواء من النيابة العامة أو من المدعى بالحق المدني^(١) ، وكانت مازالت محركة أثناء نظر الدعوى الأصلية. ولا محل للتصدى إذا كانت النيابة العامة قد شرعت في تحقيق الدعوى أو كانت قد اتخذت إجراء لتحريكها غير أنه لم يتم التصرف فيها بعد. ويستوى أن تكون النيابة العامة قد فعلت ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المحكمة أو شكوى الجنى عليه^(٢). ولكن مجرد سبق تحريك الدعوى لا يكفي لسلب المحكمة حقها في التصدى: فقد يكون قد سبق للنيابة تحريك الدعوى ، غير أنه قد صدر فيها أمر بالحفظ ، ولـ هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تتصدى لها وأن تعيد تحريك الدعوى فيها.

- مدى جواز إلغاء الأمر بالأوجه الصادر فى الدعوى الجديدة استنادا إلى استعمال الحق فى التصدى:

إذا صدر أمر بالأوجه لإقامة الدعوى ، فإن قوة هذا الأمر هي قوة موقوتة ، فإذا توافرت دلائل اتهام جديدة جاز إلغاء هذا الأمر والعودة إلى التحقيق مرة ثانية^(٣). ويثور التساؤل حول ما إذا تبين للمحكمة أثناء نظر الدعوى الأصلية

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى : رقم ١٦٦ ، ص ١٥١.

(٢) الدكتور توفيق الشاوى : رقم ٦١ ، ص ٨١.

(٣) وقد نصت المادة ١٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن "الأمر الصادر من قاضى التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى يمنع من العودة إلى التحقيق ، إلا إذا ظهرت أدلة جديدة قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية. وبعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والمحاضرين والأوراق الأخرى التى لم تعرض على قاضى التحقيق أو غرفة الاتهام ، ويكون من شأنها تقوية =

أن هناك ما يبرر إلغاء الأمر بالألا وجه الصادر في الدعوى الجديدة ، فهل تملك هذا الحق؟ ، كما يفور التساؤل عما أوجه الشارع في المادة ١٩٧ إجراءات من عدم جواز العودة إلى التحقيق في حالة صدور الأمر بالألا وجه من قاضي التحقيق . إلا بناء على طلب النيابة العامة ؟. ذهب رأى في الفقه إلى أنه لا محل للتصدي إذا كان قد جرى في شأن الواقعة محل هذه الدعوى تحقيق انتهى إلى صدور قرار بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فيها^(١)، بل ويشترط بعض أنصار هذا الرأي لإمكان إلغاء الأمر بالألا وجه أن تظهر الدلائل الجديدة قبل التصدي ، وأن يتم إلغاء هذا الأمر بواسطة جهة التحقيق^(٢). في حين ذهب رأى آخر^(٣) إلى أنه يجوز إلغاء الأمر بالألا وجه إذا توافرت أدلة جديدة ، فإذا كان الأمر قد صدر لعدم معرفة الفاعل أو عدم كفاية الأدلة وظهر للمحكمة أثناء نظر الدعوى الأصلية المرفوعة أمامها دلائل جديدة لم تكن معروضة على سلطة التحقيق في الدعوى التي قررت فيها بالألا وجه من شأنها التوصل إلى الفاعل أو أن تعزز الأدلة المتوافرة قبله أو زيادة الإيضاح المؤدى إلى ظهور الحقيقة ، فإنه يجوز إلغاء

= الدلائل التي وجدت غير كافية أو زيادة الإيضاح المؤدى إلى ظهور الحقيقة. ولا يجوز العودة إلى التحقيق إلا بناء على طلب النيابة العامة*.

(١) الدكتور محمود نجيب حسني : رقم ١٦٦ ، ص ١٥١ ؛ الدكتور أحمد فتحي سرور : رقم ٣٨٧ ، ص ٧٢٣ ؛ الدكتور محمد زكي أبو عامر : رقم ١٤٥ ، ص ٣٧٨ ؛ الدكتور عبد الحكم فودة ، رقم ٣٢٨ ، ص ٢٨٦ .

(٢) الدكتور أحمد فتحي سرور ، الوسيط ، رقم ٣٨٧ ، ص ٧٢٣ ؛ الدكتور محمد عبد الغريب : شرح قانون الإجراءات الجنائية ، ج ١ ، رقم ١٥٦ ، ص ١٩٥ .

(٣) الدكتور رؤوف عبيد ، ص ١٠٣ ؛ الدكتور عمر السعيد رمضان ، رقم ٦٢ ، ص ١٣٦ ؛ الدكتور جلال ثروت : رقم ٧٠ ، ص ٩٠ ؛ الدكتور عادل قورة : رقم ١١٦ ، ص ٢٠٣ .

هذا الأمر وإعادة تحريك الدعوى الجنائية فيها ثانية^(١). وفي تقديرنا أن الرأي الثاني هو الجدير بالتأييد ، ذلك أن التصدى يجد علته في تكملة النقص الذى يشوب الاقحام المطروح على المحكمة ، وتفادى عرض الدعوى مبتورة أو مشوهة على المحكمة ، كما يهدف إلى تحقيق العدالة ، وهذه الاعتبارات تتوافر في حالة ظهور دلائل جديدة يكفى لإلغاء الأمر بالألا وجه والعودة ثانية إلى التحقيق بإعادة تحريك الدعوى الجنائية. والنصوص التى قرر بها الشارع الحق فى التصدى لا تتنافر مع نص المادة ١٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، والذى أجاز الشارع بمقتضاه إلغاء الأمر بالألا وجه إذا ظهرت دلائل جديدة.

ومن ناحية أخرى فإن ما نص عليه الشارع فى المادة ١٩٧ سالف الذكر علته أن لا يكون لقاضى التحقيق سلطة إلغاء الأمر الصادر منه من تلقاء نفسه ، فلا يجمع بين سلطى التحقيق والاقحام ، ولذلك لا يتوافر هذا القيد إذا كانت النيابة العامة هى التى أصدرت الأمر. وهذه العلة غير متوافرة فى حالة تحويل المحكمة حق التصدى ، إذ يكون لها حق تحريك الدعوى الجنائية.

نخلص من ذلك إلى أنه يجوز للمحكمة إعمالاً لحق التصدى أن تلغى الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى ، سواء أكان صادراً من النيابة العامة أو من قاضى التحقيق ، كما أنه يستوى أن يكون هذا الإلغاء صريحاً أم أنه كان إلغاءً ضمناً تقرر كائن لقرار التصدى.

- أن يباشر الحق فى التصدى من محكمة لها الحق فى ذلك: يشترط أن يباشر الحق فى التصدى محكمة يحق لها ذلك. فالشارع قد حصر استخدام هذا الحق فى محاكم الجنايات ومحكمة النقض. وبالنسبة لمحكمة النقض فإنه قد

(١) الدكتور عادل قورة : رقم ١١٦ ، ص ٢٠٣-٢٠٤.

قصرها على دائرتها الجنائية ، واشترط لمباشرته للحق في التصدى أن تكون
ناظرة في موضوع الدعوى بناء على الطعن في المرة الثانية^(١).

- **توافر الدلائل الكافية للاتهام:** يجب أن تتوافر الدلائل الكافية للاتهام في
الدعوى الجديدة ، ذلك أن هذه الدلائل هي التي تبرر تحريك الدعوى الجنائية
في هذه الحالة. ويتحدد مضمون الدلائل الكافية للاتهام في الاعتقاد بأن ثمة
جريمة قد ارتكبت وترجحت نسبتها إلى المتهم^(٢). والدلائل التي تكفي للاتهام
تختلف في مضمونها عن الدلائل الكافية لإحالة الدعوى إلى القضاء ، فإذا كان
ضابط الدلائل التي تكفي للإحالة في نظر الفقه والقضاء المقارن مقتضاه تقدير
مدى قيام "احتمال صدور حكم بالإدانة في حق المتهم". وهذا الاحتمال يعنى
أن يستقر في تقدير سلطة الإحالة أنه يرجح الحكم بإدانة المتهم فيما لو أحيل إلى
قضاء الحكم^(٣). فإنه يكفي للتصدي أن تتوافر الدلائل أو الشبهة الأولية التي
تكفي للقيام بإجراءات التحقيق الابتدائي ، غير أنها قد لا تكفي للإحالة.
فالشبهة الأولية تتوافر إذا قامت دلالات على ارتكاب فعل مجرم^(٤) ، ويكفي
توافرها لبدء إجراءات التحقيق ولو لم تثر شبهة ارتكابها ضد شخص معين ،
بخلاف الشبهة التي تلزم للإحالة: إذ يجب أن يتوافر دليل يربط بين الفعل محل
التهمة والمتهم برابطة السببية. ففي حين أن الشبهة التي تكفي لبدء التحقيق

(١) الدكتور محمود نجيب حسني : رقم ١٦٦ ، ص ١٥٩.

(٢) Hellebrand , S.17 ; LaFave & Israel , § 14.3 , p.667.

(٣) تنظر على سبيل المثال في الفقه المصري : الدكتور محمد مصطفى القنلى : ص ٢٦٠ ؛ الدكتور
محمود نجيب حسني : رقم ٦٨٦ ، ص ٦١٧ ؛ الدكتور مأمون محمد سلامة ، ص ٧٢٥.

وفي الفقه الألماني: Roxin § 40, S.327 ; Kühne , no.319, S.212 ; Volk § 16 , S. 129 ;
Hellebrand , S.17.

Pradel , procédure pénale , no.431 , p.508.

وفي الفقه الفرنسي:

(٤) WALDER (Hans): Grenzen der Ermittlungstätigkeit , ZStW , Band 95 , 1983
S.866 ; Hellebrand , S.128.

الابتدائي هي مجرد توافر شبهة بسيطة في ارتكاب فعل مجرم ؛ فإن الشبهة السقي تكفي للإحالة هي شبهة مركبة ، إذ يلزم -بالإضافة للشبهة في الفعل- أن تتوافر الدلائل التي تشير إلى نسبة ارتكاب هذا الفعل لشخص معين. وقرار التصدي شأنه في ذلك شأن قرار الإحالة يجب ألا ينطوي على تقدير إثم المتهم أو أن يتضمن قضاء مسبقاً بإدانته. ومن باب أولى فإنه لا يشترط أن تكون الإدانة في الدعوى الجديدة ثابتة، فذلك لا يتفق مع ما أوجبه الشارع من إحالتها إلى جهة التحقيق^(١). ويكفي أن تكون هناك أدلة أقام تبرر في نظر المحكمة اتخاذ الإجراءات.

§ ٤- حالات التصدي

- **تأصيل حالات التصدي:** يجب لمباشرة المحكمة للحق في التصدي أن تتوافر إحدى الحالات التي نص الشارع عليها. وقد نص الشارع المصري على حالات ثلاث للتصدي (المواد ١٩-١٣ من قانون الإجراءات الجنائية). ويجمع بين الحالتين الأولى والثانية أن علتها هي تكملة الدعوى القائمة من حيث الوقائع أو الأشخاص ، أما الحالة الثالثة ، فعلتها كفالة الاحترام الواجب للمحكمة^(٢). وفي تقديرنا أنه لا يوجد اختلاف بين الحالتين الأولى والثانية سوى أن التصدي في الأولى يكون من محكمة الجنايات ، بينما يكون في الثانية من محكمة النقض ، ولذلك نفضل أن نتناول هاتين الحالتين بالدراسة معاً ، على أن نفرد دراسة الحالة الثانية حالة المساس بالمحكمة أو التأثير في قضائها أو الاحترام الواجب لها.

(١) مناقشات مجلس الشيوخ ، مضبطة جلسة ٤ إبريل سنة ١٩٤٩. الدكتور حسن صادق

المروصفاني : أصول الإجراءات الجنائية ، رقم ٥٥ ، ص ١٣٠.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسني : رقم ١٦٨ ، ص ١٥٢.

الحالة الأولى

الوقائع أو المتهمون الجدد أو الارتباط مع الدعوى الأصلية

- **نصوص قانونية:** نصت المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأولى على هذه الحالة بقولها " إذا رأت محكمة الجنايات في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم ، أو وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم ، أو أن هناك جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها ، فلها أن تقيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص أو بالنسبة لهذه الوقائع. وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقاً للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون. ونصت المادة ١٢ على أن: "للدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة الثانية حق إقامة الدعوى طبقاً لما هو مقرر بالمادة السابقة". وقد حدد الشارع مذهب النصين صوراً ثلاثاً للتصدي.

- الصورة الأولى: تحريك الدعوى الجنائية ضد متهمين جدد:

القاعدة أن المحكمة تنقيد بالحدود الشخصية للدعوى ، فمق رفعت الدعوى ضد متهم معين ، فلا تملك المحكمة أيّاً كانت درجتها سوى أن تنظر في الدعوى بالنسبة للمتهم المقدم لها. واستثناء من هذا المبدأ أجاز الشارع لمحكمة الجنايات والنقض أن تقوم بوظيفة الاتهام وأن تقوم بتحريك الدعوى الجنائية ضد من لم تكن الدعوى الأصلية مرفوعة عليه^(١). وتنحقق هذه الصورة بأن تبين المحكمة أثناء نظر الدعوى أمامها أن هناك متهمين آخرين في هذه الجريمة ، لم تقم النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية عليهم ، فضابط هذه الصورة هو "وحدة الوقائع". ويستوى في هؤلاء أن يكونوا فاعلين أو شركاء. وعلة التصدي في هذه الصورة

(١) الدكتور توفيق الشاوي : رقم ٦٠ ، ص ٧٨.

هو تفادى محاباة محتملة لبعض المتهمين بإغفال إقامة الدعوى عليهم^(١) أو أن لا يتصل علم سلطة الاتهام بوجود مساهمين آخرين للمتهم في الدعوى الأصلية. ومن أمثلة هذه الحالة أن يقدم المتهم بصفته فاعلاً أصلياً في الجريمة إلى المحاكمة ، ثم يتضح أن له شريك فيها حرصه على ارتكابها ، لم يتناوله التحقيق والمحاكمة^(٢). وحق المحكمة في تحريك الدعوى الجنائية ضد المتهمين الجدد مقصور على الجريمة التي تنظرها أو جريمة ترتبط بها ، فإن انتفى هذا الارتباط ، فلا تستطيع أن تتصدى للدعوى ، فإذا تبنت المحكمة أثناء نظر دعوى عن جريمة قتل أن أحد الشهود قد ارتكب جريمة سرقة لا صلة بينها وبين جريمة القتل التي تنظرها ، فإنها لا تستطيع أن تقيم الدعوى على هذا الشاهد^(٣).

- الصورة الثانية: إضافة وقائع جديدة إلى المتهم:

الأصل أن المحكمة تثقيد بالحدود العينية للدعوى ، فهي مقيدة بالوقائع التي رفعت بها الدعوى ، ويرسم قرار الإحالة أو ورقة التكليف بالخطور حدود الدعوى من حيث الوقائع أمام المحكمة ، غير أن الشارع قد خرج على هذه القاعدة في حالة التصدي ، بأن أجاز للمحكمة أن تتصدى لوقائع لم ترفع بها الدعوى^(٤). وتحقق هذه الصورة بأن تبين المحكمة أن المتهم الذي يحاكم أمامها قد صدرت منه وقائع أخرى غير التي أقيمت عليه الدعوى من أجلها. وضابط هذه الصورة هو "وحدة المتهم" ، ولم يتطلب الشارع في هذه الصورة وجود صلة بين الواقعة الأصلية المسندة إلى المتهم وبين الواقعة التي تضيفها

(١) الدكتور محمود نجيب حنفى ، رقم ١٦٨ ، ص ١٥٢.

(٢) الأستاذ عدلى عبد الباقي ج ١ ، ص ١٥٤ ؛ الدكتور حسن صادق المصفاوى : أصول الإجراءات الجنائية ، رقم ٥٥ ، ص ١٢٨.

(٣) الأستاذ عدلى عبد الباقي : ج ١ ، ص ١٥٢.

(٤) الدكتور توفيق الشاوى: رقم ٦٠ ص ٧٨-٧٩ ؛ الدكتور عادل فورة: رقم ١١٥ ص ٢٠١.

الحكمة - وذلك عكس الصورة الأولى - فيستوى أن ترتبط بها أو أن تكون مستقلة عنها^(١). وتطبيقاً لذلك يتوافر الحق في التصدي إذا تبين للمحكمة حال نظرها لتهمة إحداث عاهة مستديمة أن المتهم قد أحدث بالجنى عليه أفعال جروح أخرى^(٢). وإذا اعترف المتهم أثناء المحاكمة بارتكابه جريمة أخرى لا صلة لها بالجريمة التي تنظر المحكمة الدعوى عنها ، ففي هذه الحالة تستطيع المحكمة أن تحرك الدعوى الجنائية عن الجريمة الأخرى. ويستلزم ألا تكون الوقائع المتصدى لها يمكن للمحكمة إضافتها وفقاً للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ؛ كما لو كانت ظروفها مشددة يمكن للمحكمة إضافتها ، ولا تعد جريمة جديدة^(٣). إذ أن إضافة هذه الظروف لا يعد خروجاً على حدود الدعوى العينية أمام محكمة الموضوع. ويستوى أن تكون هذه الوقائع منسوبة إلى جميع من رفعت الدعوى عليهم أو إلى بعض منهم^(٤). ويجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى ضد متهمين آخرين ، وتسند إليهم وقائع جديدة ، أى أن تجمع بين الصورتين السابقتين ، ذلك أن نص المادة ١١ لا يحول دون ذلك فضلاً عن أنه لا يناهى علة التشريع. ومن أمثلة ذلك أن يقدم الفاعل في جريمة قتل إلى المحاكمة ، ثم تكتشف المحكمة أن له شريك بالمساعدة ، ثم يتبين لها أن هذا الشريك قد سرق السلاح ليقدمه إلى الفاعل لارتكاب جرمته^(٥).

(١) الدكتور محمود نجيب حسني: رقم ١٦٨ ص ١٥٢؛ الدكتور توفيق الشاوي رقم ٦٠ ص ٧٩.

(٢) نقض جلسة ١٥ مايو ١٩٤٤ ، مجموعة الربع قرن ، ج ١ ، رقم ١٧٥ ، ص ١١٤.

(٣) الدكتور أحمد عبد العزيز الألفي: رقم ١٥٣ ، ص ٣١٢-٣١٣ ؛ الدكتور محمد زكي أبسو عام: رقم ١٤٤ ، ص ٣٧٥.

(٤) الدكتور مأمون محمد سلامة: الإجراءات الجنائية ، ص ٢٣٩.

(٥) الدكتور حسن صادق الموصفاوي: أصول الإجراءات الجنائية ، رقم ٥٥ ، ص ١٢٨.

الدكتور محمد عبد الغريب: شرح قانون الإجراءات الجنائية ، ج ١ ، رقم ١٥٩ ، ص ١٩٩.

- الصورة الثالثة: وجود جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة الأصلية:

تفترض هذه الصورة أن المحكمة تبنت أثناء نظر الدعوى الأصلية وجود جناية أو جنحة غير مطروحة أمامها ، غير أنها ترتبط بالتهمة الأصلية المرفوع بها الدعوى. وقد ذهب رأى في الفقه إلى أن هذه الحالة لا تعدو أن تكون تطبيقاً للحالة الثانية ، إذ أنها تدخل في مدلول الواقعة التي نص عليها الشارع في هذه الحالة. غير أنه في تقديرنا أن أهمية النص على هذه الحالة تبدو مسن أن الأمر يتعلق بمتهمين آخرين بخلاف من رفعت عليهم الدعوى الأصلية ، كما يتعلق بوقائع أخرى غير المرفوع الدعوى بشأنها ، ومن ثم فإن الحالة الأولى من حالات التصدي لا تتوافر ، ذلك لأنه يشترط لتوافرها ارتكاب المتهمين الآخرين لنفس الوقائع المرفوعة بها الدعوى ، كما أن الحالة الثانية لا تتوافر أيضاً ؛ لأنه يشترط فيها ارتكاب نفس المتهمين المرفوع عليهم الدعوى الأصلية وقائع أخرى غير مطروحة على المحكمة. ونظراً لاتساع سلطة المحكمة في هذه الحالة إذ تتسائل تحريك الدعوى الجنائية لأشخاص ووقائع لم ترفع الدعوى الأصلية بشأنهم ؛ فإن الشارع قد أوجب وجود ارتباط في هذه الحالة بين هذه الوقائع وبين الدعوى الأصلية. ولم يحدد الشارع نوع الارتباط بين الجناية أو الجنحة وبين التهمة المعروضة على المحكمة ، ومن ثم يستوى أن يكون ارتباطاً بسيطاً أو غير قابل للتجزئة^(١). ومن أمثلة الارتباط الذي لا يقبل التجزئة: أن يقدم متهم في جناية اختلاس فيبين للمحكمة وقوع تزوير لإخفاء هذا الاختلاس من نفس المتهم ، أو من شريك له ، أو أن يقدم متهم في جريمة تزوير محرر ، فيبين وقوع جريمة

(١) الدكتور رؤوف عبيد : ص ١٠٤ ؛ الدكتور توفيق الشاوي : رقم ٦٠ ، ص ٧٩ ؛ الدكتور مأمون محمد سلامة : الإجراءات الجنائية ، ص ٢٣٩ ؛ الدكتور أحمد فتحي سرور : رقم ٣٨٨ ، ص ٧٢٥ ؛ الدكتور جلال ثروت : رقم ٦٩ ، ص ٨٩

استعمال لهذا المحرر من نفس المتهم أو من آخر غيره. ومن أمثلة الارتباط البسيط أن يقدم متهم في جناية قتل أحد المجنى عليهما فحسب ، فيين للمحكمة ارتكابه قتل الاثنين معاً. أو أن يقدم متهمون بارتكاب جريمة معينة فيبين للمحكمة أنهم كانوا قد ارتكبوا جرائم أخرى مماثلة فيما سبق^(١). ومن الأمثلة أيضاً أن يتضح للمحكمة أثناء محاكمة متهم لديها بجناية قتل أن أحد الشهود قد ارتكب جريمة سرقة مرتبطة بالقتل ، فيجوز لها في هذه الحالة إقامة الدعوى على هذا الشاهد من أجل الجريمة التي ارتكبها^(٢).

ولم يتطلب الشارع وحدة المتهم أو أن تتوافر صلة مساهمة بسين المتهم في الدعوى الأصلية وبين المتهم في الجناية أو الجنحة المرتبطة ، فيستوى توافر هذه الصلة أو أن تنفي هذه العلاقة بينهما^(٣). وإذا كانت هناك جناية أو جنحة ثارت فيها شبهة الارتباط بالدعوى الأصلية ، ولكن النيابة العامة رأت إعمالاً لسلطانها التقديرية عدم توافر هذا الارتباط فقامت بنسخ صورة للجناية أو الجنحة وتصرفت فيها استقلالاً ، فإنه لا يكون من حق المحكمة التي تنظر موضوع الدعوى الأصلية حق التصدي بالنسبة للدعوى الأخرى ، ولو كان تقدير النيابة فيها خاطئاً^(٤). ولا يتوافر الحق في التصدي إذا كانت الدعوى المرتبطة مطروحة أمام محكمة أخرى ؛ إذ أن حق محكمة الجنايات في إقامة الدعوى هو استثناء لا يسلب الجهة المختصة أصلاً حقها في الفصل في

(١) الدكتور رؤف عبيد : ص ١٠٤-١٠٥ ؛ الدكتور حسن صادق المصفاوي : أصول

الإجراءات الجنائية ، رقم ٥٥ ، ص ١٢٩.

(٢) الدكتور عمر السعيد رمضان : رقم ٦٢ ، ص ١٣٩.

(٣) الدكتور محمود نجيب حسني : رقم ١٦٨ ، ص ١٥٢-١٥٣.

(٤) الدكتور عبد الحكم فوده ، رقم ٣٢٨ ، ص ٢٨٦.

الدعوى^(١). وتطبيقاً لذلك فإذا كانت النية العامة قد فصلت جرمين الرشوة والسرقة عن جنحة التهريب ، وأحالت التهمتين الأولين إلى محكمة الجنايات ، ثم قدمت الأخيرة إلى محكمة الجنيح ، فإن ذلك لا يميز لمحكمة الجنايات أن تتصدى للقضاء في هذه الجنحة ، وأن تسلب محكمة الجنيح حقها في الفصل فيها^(٢).

الحالة الثانية للتصدى

التأثير على سلطة المحكمة أو الاحترام الواجب لها

- **تمهيد:** نصت على هذه الحالة المادة ١٣ من قانون الإجراءات الجنائية بقولها : "لمحكمة الجنايات أو محكمة النقض في حالة نظر الموضوع إذا وقعت أفعال من شأنها الإخلال بأوامرها ، أو بالاحترام الواجب لها ، أو التأثير في قضائها أو في الشهود ، وكان ذلك في صدد دعوى منظورة أمامها أن تقيم الدعوى الجنائية على التهم طبقاً للمادة ١١".

- **علة قصر استخدام الحق في التصدى على محكمتي الجنايات والنقض:** علة التصدى في هذه الحالة هي تمكين المحكمة من كفالة الاحترام والاستقلال والزهة والحيدة لها^(٣)، كما يهدف إلى كفالة فاعلية العدالة الجنائية. وقد بررت مذكرة لجنة التنسيق قصر الحق في التصدى في هذه الحالة على محاكم الجنايات ومحكمة النقض أن "هذا النوع من الجرائم لا يقع في الغالب إلا بالنسبة للقضايا الكبيرة التي تنظرها محاكم الجنايات ومحكمة النقض"^(٤). ويؤيد الفقه المصري خطة الشارع في ذلك على اعتبار أن محاكم

(١) الدكتور حسن صادق المرصفاوى : أصول الإجراءات الجنائية ، رقم ٥٥ ، ص ١٢٩ .

(٢) نقض ٢ إبريل سنة ١٩٦٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٣ ، رقم ١٣ .

(٣) الدكتور محمود محمود مصطفى ، رقم ٨٣ ، ص ١١١ .

(٤) الدكتور محمود محمود مصطفى ، رقم ٨٣ ، ص ١١٢ ؛ الدكتور محمود نجيب حسنى : هامش ص ١٥٤ ؛ الدكتور حسن صادق المرصفاوى : أصول الإجراءات الجنائية رقم ٥٥ ، ص ١٢٩ .

الجنايات ومحكمة النقض هي التي تحتاج إلى النصيب الأول من الاحترام ، فضلاً عن أن الأفعال التي تقوم بها الجرائم الماسة بالاحترام الواجب للقضاء يغلب أن ترتكب ضد المحاكم العليا^(١) . وحكم المادة ١٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد استقاه الشارع المصرى من القانون الإنجليزى ، ولكنه مقرر في نظر هذا القانون لجميع المحاكم بينما يقتصر في القانون المصرى على محكماتى الجنايات والنقض^(٢) . وقد سبق القول أن الشارع الإنجليزى يحول لجميع المحاكم حق التصدى في الجرائم التي ترتكب داخل جلسة المحكمة ، أما التي ترتكب خارجها ، فإنه لم يحول سوى المحاكم العليا هذا الحق .

- أمثلة للأفعال الماسة باحترام المحكمة أو التأثير في قضائها :

تتعدد الجرائم التي تدخل في دائرة الأفعال "التي من شأنها الإخلال بأوامر المحكمة أو بالاحترام الواجب لها أو التأثير في قضائها أو في الشهود" والسق نصت عليها المادة ١٣ سالفه الذكر . ولا شك في أن صور هذه الجرائم تتداخل فيما بينها: فقد تنطوى الجريمة على الإخلال بأوامر المحكمة وتنقص أيضاً من الاحترام الواجب لها أو التأثير في قضائها . ومن أمثلة الجرائم المخلسة بسأوامر المحكمة: فك أختام موضوعة بأمر المحكمة (المادة ١٤٩ من قانون العقوبات) ؛ تغيير الحقيقة عمداً في خبرة أو ترجمة أمرت بها المحكمة (المادة ٢٩٩ عقوبات) ؛ مساعدة مقبوض عليه على الفرار (١٥٢ عقوبات)^(٣) . وتشمل هذه الطائفة

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى : رقم ١٧٠ ، ص ١٥٤ .

(٢) المذكرة الإيضاحية الأولى لمشروع القانون ومناقشات مجلس النواب ، وانظر في ذلك: الدكتور محمود محمود مصطفى ، رقم ٨٣ ، ص ١١٢ ؛ الأستاذ عدلى عبد الباقى ج ١ ، ص ١٥٩ ، الدكتور رؤف عبيد : ص ١١٠ .

(٣) الدكتور أحمد فتحى سرور : رقم ٣٨٨ ، ص ٧٢٥ ؛ الدكتور محمد عبد الغريب : شرح قانون الإجراءات الجنائية ، ج ١ ، رقم ١٦٥ ، ص ٢٠٥ .

من الجرائم أيضاً في القانون الإنجليزي مخالفة تعهد أعطي للمحكمة (١). ومن أمثلة الجرائم الماسة بالاحترام الواجب للمحكمة: إهانة أو سب المحاكم علانية (المادة ١٨٤ عقوبات) ؛ الإخلال علانية بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في الدعوى (المادة ١٨٦ عقوبات) (٢)؛ ومثالها نشر ما قررت المحكمة سماعه في جلسة سرية (المادة ٨٩ عقوبات ، ونشر ما يجري في المداولات السرية للمحاكم ، والنشر بغير أمانة وبسوء قصد لما يجري في الجلسات العلنية للمحاكم (المادة ١٩٣ من قانون العقوبات) ونشر ما يجري في دعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا (المادة ١٩٣ عقوبات) (٣). ومن أمثلة الجرائم التي تؤثر في قضاء المحكمة وفي شهودها: جريمة الإخلال بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في الدعوى (المادة ١٨٦ عقوبات) ؛ التأثير في القضاء بطريق النشر (المادة ١٨٧ عقوبات). وتطبيقاً لذلك يعد من قبيل التأثير على قضاء المحكمة ومتضمناً إخلالاً بهيتها : نشر مقال يتضمن مناشدة مجلس القضاء الأعلى اتخاذ إجراءات معينة ضد أعضاء إحدى الدوائر التي تنظر قضية معينة (٤). أو نشر مقال يتضمن الإشادة بموقف متهم في دعوى معروضة على القضاء (٥)، أو نشر ما يفيد إظهار بشاعة الجريمة المنسوبة إلى المتهم الذي تنظر دعواه أمام القضاء أو

(١) "Disobeying court orders and braking undertaking given the court".
Lowe & Sufrin, p.2.

(٢) ومن أمثلة هذه الجريمة في القانون الإنجليزي رفض الإجابة الأسئلة التي توجهها المحكمة.

Lowe & Sufrin, p.12.

(٣) الأستاذ أحمد عثمان جزاوى : ص ١٢٣ ، الدكتور جمال العطفي: ص ٣٥٠ وما بعدها ،
الدكتور أحمد فتحي سرور : هامش ص ٧٢٥.

(٤) محكمة جنابات المعادي جلسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٨ الدعوى رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩٨٦

المفيدة برقم ٢٩٩ لسنة ١٩٨٦ كلى ، مشار إليه لدى الدكتور عبد الرؤوف مهدى: ص ٧٠٣-٧٠٤.

(٥) الدكتور عبد الرؤوف مهدى رقم ٤٤٣ ، ص ٧٠٧

الإشارة إلى وضاعته وخطورته على المجتمع. ومن الأمثلة أيضاً: تهديد القاضى أو الشاهد لدى القاضى وإكراه الشاهد على عدم تأدية الشهادة أو أدائها زوراً (المادة ٣٠٠ عقوبات) ؛ والتوسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم (المادة ١٢٠ عقوبات) ؛ إعطاء شاهد عطية أو وعداً ليشهد زوراً (المادة ٢٩٨ عقوبات) (١)؛ رشوة خبير انتدبته المحكمة. ومن أمثلة الأفعال التى تنطوى أيضاً على احتمال التأثير على القضاء أو يخشى من ذلك: جرائم النشر التى تنطوى على مساس بالمحكمة كإهانتها أو تحقيرها ، أو التأثير عليها أو على الشهود (٢).

- سلطة المحكمة التقديرية فى الاقتصاد على استعمال حق التصدى فى جرائم الجلسات: سبق أن ذكرنا عند التمييز بين التصدى وجرائم الجلسات ، أن المحاكم تملك سلطة تحريك الدعوى الجنائية والتحقيق والحكم فى هذه الجرائم ، وتشترك حالات التأثير على هيئة المحكمة والاحترام المقرر لها مع جرائم الجلسات فى أنها تنطوى على مساس بهيئة المحكمة. غير أن جرائم الجلسات أضيق نطاقاً من حالات التصدى ، إذ أنها مقيدة بنطاق زمنى محدد فى وقت انعقاد الجلسة ، كما أنها مقيدة بنطاق آخر مكانى مستمد من مكان وقوع الجريمة ، إذ يجب أن ترتكب فى جلسة المحكمة. وفى ذلك يختلف عن أفعال الإخلال بأوامر المحكمة أو بالاحترام الواجب لها أو التأثير فى قضائها أو فى الشهود ، ذلك أنها غير مقيدة بنطاق مكانى فيجوز أن ترتكب فى داخل قاعة الجلسة أو خارجها ، كما أنها غير مقيدة بزمن انعقاد الجلسة ، بل تمتد إلى الفترة التى تظل فيها الدعوى منظورة أمام المحكمة.

(١) الدكتور توفيق الشاوى : رقم ٦٠ ، ص ٧٩ ؛ الدكتور أحمد فنى سرور : رقم ٣٨٨ ، ص ٧٢٥-٧٢٦ ؛ الدكتور أحمد عبد العزيز الألفى : رقم ١٥٥ ، ص ٣١٧ ؛ الدكتور عبد الحكم

فوده ، رقم ٣٤١ ، ص ٢٩٧-٢٩٨. 15-16. Lowe & Sufrin, p. 2.

(٢) Lowe & Sufrin, p. 2.

واستناداً إلى هذا التمييز بين هذه الحالة من حالات التصدى وجرائم الجلسات ، فإنه يمكن التنسيق بينهما من وجهين: الأول أن محكمى الجنايات والنقض لا تحتاجان إلى استعمال الحق فى التصدى إلا فى حالة وقوع الجريمة خارج الجلسة ، أما إذا وقعت الجريمة داخلها ، فإن حق المحاكم إزاء جرائم الجلسات المقرر بالمادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية يغنيها عن الالتجاء إلى نص المادة ١٣ الذى يقرر الحق فى التصدى^(١).

والوجه الثانى أنه قد تقع جريمة من جرائم الجلسات ، ويكون بمقدور المحكمة أن تحرك الدعوى الجنائية عنها وأن تتولى نظرها والحكم فيها ، غير أنها قد ترى -خشية مظنة التحيز ضد المتهم- أنه من الأوفق الاقتصاد على تحريك الدعوى ، وأن تتولى هيئة أخرى الحكم فيها. ففى هذه الحالة تستخدم المحكمة حقها فى التصدى ، دون الحق الذى خوله لها الشارع فى جرائم الجلسات.

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى ، رقم ٨٣ ، ص ١١٢ ؛ الأستاذ عدلى عبد الباقي الإجراءات الجنائية ، ج ١ ، ص ١٥٨ ؛ الدكتور توفيق الشاوى : رقم ٦٠ ، ص ٧٩ ؛ الدكتور رؤوف عبيد : ص ١٠٩ ؛ الدكتور عمر السعيد رمضان : رقم ٦٤ ، ص ١٤٤ ؛ الدكتور أحمد فتحى سرور : رقم ٣٨٨ ، ص ٧٢٦ ؛ الدكتور مأمون محمد سلامة : الإجراءات الجنائية ، ص ٢٣٩ ؛ الدكتور جلال ثروت : رقم ٦٩ ، ص ٨٩ ؛ الدكتور عبد الرؤوف مهدى : رقم ٤٤٣ ، ص ٧٠٧ ؛ الدكتور محمد عبد الغريب : شرح قانون الإجراءات الجنائية ، رقم ١٦٥ ، ص ٢٠٦ ؛ الدكتور عادل لوزة : رقم ١١٦ ، ص ٢٠٥ ؛ الدكتور عبد الحكم فوده ، رقم ٣٤١ ، ص ٢٩٧ . وقد كان النص الأصلى للمشروع يجيز للمحكمة أن تحكم فى الدعوى ، غير أنه عند مناقشة هذا النص حذف هذا الحكم ، اكتفاء بحق التصدى فى هذه الحالة. الدكتور حسن صادق المصفاوى : أصول الإجراءات ، هامش ص ١٢٩ .

٥٨- إجراءات التصدي والقرار الصادر فيه:

ثار التساؤل في الفقه حول ما إذا كان استعمال الحق في التصدي يكون متوقفاً على نظر المحكمة موضوع الدعوى الأصلية أم أنه لا يشترط ذلك.

- هل يشترط للتصدي أن تنظر المحكمة موضوع الدعوى

الأصلية؟- اختلاف الآراء: يثار التساؤل حول ما إذا كان يشترط لكي

تعمل المحكمة حقها في التصدي أن تكون قد بدأت في نظر الدعوى الأصلية بالفعل أم أنه يكفي مجرد إحالتها إليها ، ولو لم تكن قد بدأت في نظرها؟.

- الرأي القائل بوجوب نظر المحكمة موضوع الدعوى الأصلية:

ذهب رأى في الفقه إلى أنه يشترط أن تكون المحكمة قد بدأت في إجراءات نظر الدعوى الأصلية ، وذلك حتى يمكنها التصدي للدعوى الجديدة ، وأنه لا يكفي مجرد إحالة الدعوى ، وسند هذا الرأي أن سبب التصدي لا يشور إلا أنشاء المحكمة^(١). وأن هذا الشرط مستفاد صراحة من نص المادتين ١٢ ، ١٣ إجراءات ، حيث أجازتا التصدي للدائرة الجنائية بمحكمة النقض فقط عند نظرها الموضوع بناء على الطعن للمرة الثانية ، كما أنه يستفاد من المادة ١١ والتي تنص على أنه "إذا رأت محكمة الجنايات في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم أو وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو أن هناك جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها..." ، فإن هذا يفيد أن المحكمة قد تعرضت فعلاً لنظر موضوع الدعوى ، وإلا لما استبان لها ذلك^(٢). ويمضى هذا الرأي في خطته إلى القول بأنه لا يتوافر الحق في التصدي

(١) الأستاذ عدلي عبد الباقي ج ١ ، ص ١٥٢؛ الدكتور مأمون محمد سلامة : الإجراءات الجنائية

، ص ٢٣٧ ؛ الدكتور محمد زكي أبو عامر : رقم ١٤٥ ، ص ٣٧٨ والهامش.

(٢) الدكتور مأمون محمد سلامة : الإجراءات الجنائية ، ص ٢٣٧.

إذا كانت ظروف رفع الدعوى الأصلية لا تخول للمحكمة سوى الفصل فيها بحكم إجرائي أو تصحيح ما وقع في الحكم من خطأ في القانون دون التعرض لموضوعها أو أن تقضى بنقض الحكم وإحالة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لكي تحكم فيها من جديد^(١)، ومن أمثلة ذلك رفع الدعوى بغير الطريق الذي رسمه القانون أو كان رفعها دون طلب أو إذن حين يتطلب الشارع ذلك أو كانت الدعوى قد انقضت لأي سبب من أسباب انقضائها ، أو كانت المحكمة غير مختصة بنظرها^(٢). ففي جميع هذه الأحوال لا يتحقق اتصال المحكمة بموضوع الدعوى ، ومن ثم لا يجوز لمحكمة الجنايات أو محكمة النقض التصدي وتحريك الدعوى الجنائية عن الوقائع أو بالنسبة للمتهمين الذين لم تشملهم الدعوى الأصلية^(٣).

- الرأي القائل بتوافر الحق في التصدي بمجرد إحالة الدعوى إلى المحكمة: على خلاف الرأي السابق ، فإن رأياً آخر في الفقه يذهب إلى أن الشارع لم يوجب أن تكون المحكمة قد بدأت بالفعل في نظر الدعوى الأصلية ، وإنما أوجب فقط أن تكون الدعوى الأصلية مرفوعة أمام المحكمة ، وهي تكون كذلك من يوم صدور قرار إحالتها. فيجوز لها أن تستخدم حقها في التصدي قبل البدء في إجراءات المحاكمة. وعلة ذلك أن سرعة تصدي المحكمة للدعوى الجديدة قد يهدف إلى المحافظة على معالم الجريمة وضمان عدم تشويه أو طمس أدلتها أو خشية هرب المتهم بارتكابها ، ومن ثم فلا يوجد مبرر لإرجاء التصدي

(١) الدكتور مأمون محمد سلامة : الإجراءات الجنائية ، ص ٢٣٩-٢٤٠ ؛ الدكتور محمد زكي أبو عامر : رقم ١٤٥ ، ص ٣٧٨.

(٢) الدكتور عادل قورة : رقم ١١٦ ، ص ٢٠٣.

(٣) الدكتور مأمون محمد سلامة : الإجراءات الجنائية ، ص ٢٣٦.

إلى وقت بدء المحاكمة ، ولذلك فإنه يجوز للمحكمة أن تصدى للدعوى الجديدة عند نظر طلب الإفراج عن المتهم الخبوس احتياطياً ، فضلاً عن تحقق علة النص في الحالتين^(١).

- **تقدير الرايين السابقين:** في تقديرنا أن الشارع قد اشترط بموجب نص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية أن "تري المحكمة في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع...أو متهمين لم ترفع بشأنهم الدعوى" ، وهو ما يقتضى تحديد الوقت الذى يحق فيه للمحكمة أن تستبين فيه ذلك ، هل يكون هذا الوقت اعتباراً من إحالة الدعوى أم بنظرها فعلاً؟. في تقديرنا أن العبرة في ذلك بوقت رفع الدعوى ، ذلك أنه بالإضافة إلى المبررات التى ساقها أنصار الرأى الأول ، فإن المحكمة اعتباراً من تاريخ إحالة الدعوى يكون لها اختصاص بالاطلاع على ملف الدعوى وإصدار قرارات فيه ، حتى ولو لم تكن قد بدأت في نظرها بجلستات المرافعة. فالتحضير للدعوى قبل نظرها ، ونظر الطلبات المقدمة فيها قبل جلسة المرافعة يجعل المحكمة متصلة بالدعوى ، فإن استبان لها

(١) الأستاذ أحمد عثمان حمزوى : ص ١١٨ ، الدكتور رؤوف عبيد : ص ١٠٣ ، الدكتور عمر السعيد رمضان ، رقم ٦٢ ، ص ١٣٨ ، الدكتور حسن صادق المصفاوى : أصول الإجراءات الجنائية ، رقم ٥٤ ، ص ١٢٨ ، الدكتور جلال ثروت : رقم ٧٠ ، ص ٩٠ . ويلاحظ أن هناك خلافاً فقهاً حول الإجراء الذى ترفع فيه الدعوى في الجنائيات، ففي نظر بعض أنصار هذا الرأى فإن إحالة الجنابة تكون اعتباراً من صدور قرار الإحالة ، بينما يرى البعض الآخر أن العبرة من تاريخ إعلان قرار الإحالة ، انظر على سبيل المثال الدكتور حسن صادق المصفاوى ، الإشارة السابقة ، حيث يرى أن الدعوى تكون مرفوعة أمام المحكمة من تاريخ إعلان المتهم بأمر الإحالة ، وأنه يجوز لها أن تصدى للدعوى الجديدة اعتباراً من هذا التاريخ. وأيضاً الدكتور محمد عيسد الغريب : شرح قانون الإجراءات الجنائية ، رقم ١٥٩ ، ص ١٩٧ ، بينما يرى بعض الفقهاء أن الدعوى تكون مرفوعة أمام المحكمة من لحظة التقرير بإحالتها إليها ، انظر الدكتور عمر السعيد رمضان ، الإشارة السابقة ، الدكتور جلال ثروت : رقم ٧٠ ، ص ٩٠ .

وجود دعوى أخرى لم تحرك ، فإنه يكون من غير الملائم القول بأنه يجب نظـر الدعوى بمجلسـة المرافعة. ومن ناحية أخرى ، فإنه إذا كان من المقرر أن الحق في التصدى لا يتعلق بمصلحة الخصوم ، ولا حق لهم في طلبه ، فإن الانتظار إلى نظر جلسة المرافعة لا يحقق فائدة تذكر ، فلا توجد خشية من إصدار قرار التصدى في غيبة الخصوم ، لأن الشارع لم يرتب لهم حقاً فيه ، كما أن مظنة التحيز لا تنافر ، إذ أن التصدى لا يعدو تحريكاً للدعوى الجديدة لا حكماً فيها.

ويضاف إلى ما سبق أن الشارع المصرى إذا أراد أن يحدد الوقت الذى يجوز للمحكمة أن تباشر فيه حق التصدى بالوقت الذى تنظر فيه الدعوى بمجلسة المرافعة ، لكان بوسع النص على ذلك ، فقانون التحقيق الجنائى الفرنسى الذى نقل عنه الشارع المصرى هذه النصوص يوجب صراحة أن يكون استظهار المحكمة للدعوى الجديدة قد تم أثناء المرافعة ، وإذا كان الشارع المصرى لم ينص على ذلك - وكان بمقدوره - ، فإنه يعنى أنه قد أراد أن يوسع في المدى الزمنى الذى تستخدم فيه المحكمة هذا الحق. وفى تقديرنا أنه حتى لو أصدرت المحكمة حكماً إجرائياً كالحكم بعدم القبول أو بعدم الاختصاص ، فإن هذا الحكم لا يحول دون وقوفها على موضوع الدعوى ، وإلا لما تسنى لها إصدار حكمها ، والشارع لا يمنع المحكمة من الاطلاع على موضوع الدعوى حتى ولو أصدرت فى النهاية حكماً شكلياً لا يحسم موضوعها. وأنه يكفى توافر إمكانية إطلاع المحكمة على الموضوع لتقرير الحق في التصدى ، وهى تكون لها هذه السلطة اعتباراً من تاريخ إحالة الدعوى إليها.

- قرار التصدى: متى توافرت للتصدى شروطه ، ورأت المحكمة استعمال الحق فيه ، فإنها تقوم بتحريك الدعوى الجنائية بالنسبة للوقائع التى لم ترفع عنها الدعوى الأصلية ، وبالنسبة للمتهمين غير من أقيمت عليهم الدعوى. وقد

استخدم الشارع تعبير إقامة الدعوى، ويقصد بها تحريكها^(١). غير أن رأياً في الفقه ذهب إلى التفرقة بين تعبير إقامة الدعوى الجنائية ويعنى رفعها وبين تحريك الدعوى الجنائية : ويرى أن حق التصدى لا يعنى "إقامة الدعوى الجنائية"، وإنما يفيد فقط تحريكها إلى سلطة التحقيق ، التي لها بعد ذلك أن تقيم الدعوى الجنائية وأن تحيلها إلى المحكمة^(٢). وفي تقديرنا أن هذا الرأى محل نظر ، ذلك أنه من المستقر عليه فقهاً وقضاء ، وما جاء بالملذكرة الإيضاحية لنصوص التصدى أن المقصود بتعبير إقامة الدعوى الجنائية هو تحريكها فحسب ، وأنه إذا كان المعنى اللغوى لتعبير إقامة الدعوى يحمل تحريكها أو رفعها ، فإن العبرة في تفسير الألفاظ تكون بدلالاتها الاصطلاحية ، والتي تقطع في أن المقصود بهذا التعبير هو تحريك الدعوى الجنائية. ويكون التصدى بقرار تصدره المحكمة ، تبسط فيه الوقائع التي خلصت منها إلى استعمال حقها في التصدى ، ولا يشترط أن يكون القرار مسبباً ، وإنما يجب أن يكون صريحاً في التصدى للدعوى الجديدة^(٣). ويتربط على صدور قرار المحكمة بالتصدى تحريك الدعوى الجنائية ، ولا يجوز للنياية العامة في هذه الحالة أن تصدر أمراً بحفظ الأوراق ، وإنما يتعين عليها إجراء التحقيق حتى الانتهاء منه ، غير أنه يجوز لها أن تصدر بعد ذلك أمراً بالآلا وجه لإقامة الدعوى. وقد ذهب رأى في الفقه إلى أنه لا يجب على المحكمة إن هي أعملت حقها في التصدى أن تعرض في قرارها

(١) الدكتور حسن صادق المرصاوى : أصول الإجراءات الجنائية ، رقم ٥٤ ، ص ١٢٧ ،

الدكتور مأمون سلامة : ص ٢٤٠ ، الدكتور عبد الفتاح الصيفى : رقم ٩٢ ، ص ١٨٠ .

(٢) الدكتور محمد أبو عامر رقم ١٤٧ ص ٣٨٠ ، الدكتور سليمان عبد النعم : هامش ص ١١٧ .

(٣) الأستاذ عدلى عبد الباقي ج ١ ، ص ١٥٥ ، الأستاذ أحمد عثمان حجازى : ص ١١٩ .

للأدلة ضد المتهمين الذين أقامت الدعوى عليهم^(١). وفي تقديرنا أن هذا الرأي محل نظر ، ذلك أن الشارع لم يمنع المحكمة من ذكر الأدلة التي تتوافر ضد المتهمين الذين أقامت عليهم الدعوى ، وهي باستخدامها الحق في التصدي مباشر فحسب سلطة الاتهام ، لا قضاء الحكم ، وليس لقرار التصدي من حجية مقيدة لجهة التحقيق أو محكمة الموضوع من بعد. وإذا ما اتخذت المحكمة قرارها بالتصدي فإنه لا يعدو أن يكون على أحد صورتين: الأولى أن يكون بإحالة الدعوى إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها ، والثانية أن تندب أحد أعضائها للقيام بإجراءات التحقيق. ويجب أن يكون قرار التصدي صريحاً. ولا يجوز الطعن فيه بأي طريق من الطرق ، لأنه ليس حكماً في الدعوى ، بل هو مجرد إجراء أولى من إجراءات تحريكها^(٢). وقرار التصدي لا يجوز الطعن فيه ، ذلك أنه مجرد إجراء تتحرك به الدعوى ، وليس حكماً يفصل في موضوعها^(٣).

- الرأي القائل بأن قرار التصدي يكون في صورة منه قرار باستئناف التحقيق الابتدائي: ذهب رأى في الفقه إلى أنه إذا رأت المحكمة إعمال حقها في التصدي ، فإن مضمون القرار الصادر منها في ذلك يختلف بحسب ما إذا كانت الوقائع والمتهمين موضوع الدعوى الجديدة قد شملها التحقيق الابتدائي ، أم أنها لم تكن محلاً له. فإذا كانت الجريمة التي تصدت لها المحكمة بنسبتها إلى المتهم ، وبإضافة متهمين جدد إليها قد شملها التحقيق الابتدائي ، إلا أنها لم تسرد بأمر الإحالة ، فإن هذا التصدي ينصرف في حقيقة الأمر إلى تحقيق هذه الجريمة ، فهو لا يعتبر تحريكاً للدعوى الجنائية ؛ لأنه قد سبق تحريكها أمام قضاء

(١) الأستاذ عدلي عبد الباقي ج ١ ، ص ١٥٥ .

(٢) الدكتور رؤوف عبيد : ص ١٠٥ .

(٣) الأستاذ عدلي عبد الباقي ج ١ ، ص ١٥٦ .

التحقيق ، وإنما هو تصد للتحقيق ، ويكون مضمون القرار هو استئناف التحقيق فيها. وكل ما يشترط في هذه الحالة ألا تكون جهة التحقيق قد سبق أن أصدرت أمراً بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية بالنسبة للجريمة الجديدة أو المتهمين الجدد ، سواء كان هذا الأمر صريحاً أو ضمناً. كل ذلك ما لم تظهر دلائل جديدة قبل التصدي تبرر إلغاء هذا الأمر بواسطة جهة التحقيق. أما إذا كان التصدي لجريمة جديدة لم يشملها التحقيق الابتدائي ، فإنه يعتبر تحريكاً للدعوى الجنائية أمامها. وينتهي هذا الرأي إلى أن التصدي قد يكون إجراء من إجراءات الاقمام أو إجراء من إجراءات التحقيق ، وذلك على حسب الأحوال^(١). ويرتب هذا الرأي على ذلك أن التصدي إما أن يكون إجراء من إجراءات الاقمام ، وإما أن يكون إجراء من إجراءات التحقيق^(٢).

- **تقدير هذا الرأي:** في تقديرنا أن التقسيم الذي يأخذ به الرأي سالف الذكر هو تقسيم محل نظر ، ذلك أنه إذا شمل التحقيق الابتدائي بعض المتهمين أو الوقائع ، ثم رأت سلطة التحقيق عدم رفع الدعوى الجنائية إلا بالنسبة لبعضها دون البعض الآخر ، فإن ذلك يعد أمراً ضمناً بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية بالنسبة لما لم يحرك الدعوى بشأنه. ولا يكون هناك مجال لبحث مسا إذا كان التصدي يعد استثناءً للتحقيق الابتدائي أم أنه تحريك للدعوى الجنائية في هذه الأحوال. ومن ناحية أخرى ، فإن القول بأن التصدي قد يكون إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي هو قول محل نظر ويخالف النصوص التي نص بها الشارع على هذا الحق ، كما أنه يخالف العلة من تقريره ، ذلك أنه من خطية

(١) الدكتور أحمد فتحي سرور : رقم ٣٨٧ ، ص ٧٢٣ ، وأيضاً رقم ٣٨٩ ، ص ١٧٢٦ ، الدكتور محمد عبد الغريب : شرح قانون الإجراءات الجنائية ، ج ١ ، رقم ١٥٦ ، ص ١٩٤ .

(٢) الدكتور محمد عبد الغريب : شرح قانون الإجراءات الجنائية ، ج ١ ، رقم ١٥٦ ، ص ١٩٤ .

الشارع هو أن تقتصر سلطة المحكمة على تحريك الدعوى الجنائية فحسب ، دون أن تمتد إلى تحقيقها أو الحكم فيها ، تحقيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات في الدعوى الجنائية ، ومن ثم لا يسوغ القول بأن التصدى قد يكون باتخاذ المحكمة إجراء من إجراءات التحقيق. وإذا سلمنا جدلاً بصحة هذا الرأي — وهو مما لا نسلم به — فإن قضاء محكمة النقض مستقر على أن دور المحكمة في التصدى يقتصر على الاتهام فحسب ، وأنه ليس لها أن تجرى تحقيقاً في الدعوى ، إذ يعد هذا باطلاً بطلاناً متعلقاً بالنظام العام^(١).

- إحالة الدعوى إلى النيابة العامة أو ندب أحد أعضاء المحكمة لتحقيقها: يترتب على إعمال المحكمة لحقها في التصدى أن يكون أمامها أحد اختيارين: الأول هو أن تحيل الدعوى المتصدى لها إلى النيابة العامة ، والثاني هو أن تدب أحد أعضائها لتحقيقها. ويجوز للمحكمة أن تقرر إحالة الدعوى إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقاً للباب الرابع من قانون الإجراءات الجنائية^(٢)، ولا تلزم بندب قاض من أعضائها لتحقيق الدعوى ، بل لها أن تكفى بإحالتها إلى النيابة العامة^(٣). وفي هذه الحالة تتخذ النيابة العامة إجراءات التحقيق طبقاً للقواعد العامة ، ويكون لها بعد ذلك أن تتصرف فيه مثل أى تحقيق آخر تتولاه ، فيجوز لها أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المختصة لنظرها ، ويجوز لها أن تقرر فيها بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية^(٤). وأما إذا قررت المحكمة ندب أحد أعضائها لتحقيقها ، وذلك إذا وجدت من الظروف ما

(١) انظر نقض ٢٠ فبراير ١٩٦٨ مجموعة أحكام محكمة س ١٧ ، رقم ١٢٧ ، ص ٦٨٩ .

(٢) المواد من ١٩٩ إلى ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(٣) نقض ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام النقض س ١٩ ، رقم ٤٥ ، ص ٢٤٥ .

(٤) نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ ، رقم ٢١٧ ، ص ٩٦٠ .

يقتضى اهتماماً خاصاً بهذه الدعوى . وأن النيابة قد تخضع لتأثير ما حال مباشرة التحقيق . وفي هذه الحالة تسرى على العضو المندوب جميع الأحكام الخاصة بقاضي التحقيق ، وذلك من حيث استقلاله في التحقيق عن سلطة الانقام - وهي في التصدي المحكمة نفسها- ، كما أن له الاستقلال من حيث نتيجة التصرف التي ينتهي إليها . ولا يعتبر عضو المحكمة المنتدب للتحقيق ممثلاً للمحكمة في إجراءات التحقيق التي يتخذها ، إذ أنه يحظر عليها أن تباشر التحقيق في كامل هيئتها أو بواسطة أحد أعضائها ، وإنما يباشر العضو المنتدب للتحقيق سلطة أصلية ولا يخضع لإشراف ما من المحكمة^(١) . ولعضو المحكمة حال مباشرته التحقيق في الدعوى الجديدة كافة السلطات المخولة لقاضي التحقيق ، ومن ثم يجوز له أن يندب أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط للقيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم (المادة ٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأولى)^(٢) . وإذا أخطأت المحكمة التي تصدت للدعوى ولم تقم بإحالتها إلى النيابة العامة أو نددت أحد أعضائها لتحقيقها ، وقامت بإحالتها إلى دائرة أخرى للفصل فيها ؛ فإنه يجب على هذه الدائرة تدارك هذا الخطأ بإحالة الدعوى الجديدة إلى النيابة العامة لتحقيقها ؛ وإما أن تقوم بندب قاض من أعضائها لتحقيقها^(٣) .

§ ٦- آثار التصدي

- **حصص آثار التصدي:** إذا قامت المحكمة مباشرة الحق في التصدي ، فهناك مجموعة من الآثار التي تترتب على ذلك: إذ تتحرك الدعوى الجنائية في الدعوى

(١) الدكتور محمود نجيب حسني : رقم ١٧١ ، ص ١٥٥ ؛ الدكتور رؤوف عبيد : ص ١٠٥ .

(٢) الأستاذ أحمد عثمان حزاوي : ص ١٩٩ .

(٣) نقض ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٩ ، رقم ٥ ، ص ٢٤٥ .

التصدى لها ، ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد أعضاء المحكمة التي أصدرت قرار التصدى ، كما أن هناك أحكاماً خاصة إذا كانت الدعوى الجديدة مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطاً لا يقلل التجزئة ، و يترتب على التصدى من محكمة النقض بعض الآثار من حيث تحديد المحكمة التي تحال إليها الدعوى الجديدة. كما أنه يثور التساؤل حول مدى جواز اشتراك أحد قضاة محكمة النقض في نظر الطعن في الحكم الصادر في الدعوى التي سبق وأن تصدوا لها ، و يترتب على التصدى كذلك دخول الدعوى الجديدة حوزة سلطة التحقيق وتطبيق القواعد العامة عليها ، وأن تلزم النيابة العامة بتحقيقها.

- تحريك الدعوى الجنائية في الدعوى الجديدة: إذا قررت المحكمة التصدى ، فإنه يترتب على ذلك اقتصار سلطتها على تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة للدعوى التصدى لها ، ولا يجوز للمحكمة أن تجري تحقيقها بنفسها أو الحكم فيها (١)، وإلا انطوى ذلك على إخلال بمبدأ الفصل بين سلطات الاتهام والتحقيق والحكم في الدعوى الجنائية. وتطبيقاً لذلك ، فإنه في إحدى الدعاوى قامت النيابة العامة برفع الدعوى الجديدة أثناء نظر الدعوى الأصلية وأمام نفس

(١) الأستاذ أحمد عثمان جزاوى : ص ١١٩؛ الدكتور توفيق الشاوى : رقم ٩١ ، ص ٨٠ ؛ الدكتور رءوف عبيد : ص ١٠٥ ؛ الدكتور محمود نجيب حسنى : رقم ١٧٠ ، ص ٨٠ ؛ الدكتور حسن صادق المرصفاوى رقم ٥٤ ، ص ١٢٧ ؛ الدكتور عمر السعيد رمضان: هامش ص ١٤٠ ؛ الدكتور أحمد فتحى سرور : رقم ٣٩٠ ، ص ٧٢٦ ؛ الدكتور جلال ثروت : رقم ٧١ ، ص ٩١ ؛ الدكتور أحمد عبد العزيز الألفى : رقم ١٥٣ ، ص ٣١٤ ؛ الدكتور عادل قورة : رقم ٩١٨ ، ص ٢٠٥ . وقد قضت محكمة النقض بأنه لا يترتب على استعمال الحق في التصدى غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق دون الحكم فيها. نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ٢١٧ ، ص ٩٦٠ ؛ نقض ١٩ مارس سنة ١٩٨١ س ٣٢ ، رقم ٤٤ ، ص ٣٦٠ .

المحكمة التي قضت في الدعويين ، فطعن في هذا القضاء ، فقضت محكمة النقض بأنه متى كانت محكمة الجنايات قد نظرت الدعوى التي أقامتها النيابة بجناية الرشوة على أساس ارتباطها بالدعوى الأصلية المنظورة أمامها وهي جناية إحراز مخدر ، ثم حكمت فيها بنفسها بغير أن تحيلها إلى النيابة لتحقيقها إن كان له محل ، فإن خالفت المحكمة ذلك كان عملها باطلاً بطلاناً متعلقاً بالنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية. ولا يزيل هذا البطلان رضا المتهم بالمحاكمة^(١). وقد قضت محكمة النقض كذلك بأن هذا البطلان قرر لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية لاعتبارات سامية تتصل بتوزيع العدالة على ما يقضى به القانون^(٢).

- عدم جواز اشتراك أحد أعضاء المحكمة في الحكم في الدعوى المنتصدي لها: إذا صدر قرار في نهاية التحقيق بإحالة الدعوى إلى المحكمة ، وجب إحالتها إلى محكمة أخرى ، ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد القضاة الذين قرروا إقامتها. ويعد هذا الحكم تطبيقاً للقاعدة العامة التي نصت عليها المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية^(٣)^(٤). ويتم إحالة الدعوى بعد

(١) نقض ٢٤ ديسمبر ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ٣٤٤ ، ص ١٢٣٤. وقصد قضت المحكمة بأنه "لا يؤثر في بطلان الحكم القول بأن الدفاع عن المتهم قبل المرافعة على أساس التهمة الجديدة ، ولم يحصل منه اعتراض على توجيهها بالجلسة ؛ لأن ما أجرته المحكمة قصد وضع محالقة للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية لاعتبارات سامية تتصل بتوزيع العدالة على ما يقضى القانون". نقض ٢ مارس ١٩٥٩ س ١٠ ، ص ٢٥٧٠ .

(٢) نقض ٢ مارس سنة ١٩٥٦ ، مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٠ ، رقم ٥٦ ، ص ٢٥٧ ؛ نقض ١٩ مارس سنة ١٩٨١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣٢ ، رقم ٤٤ ، ص ٢٦٠ .
(٣) نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية على: "يمنع عليه (القاضي) كذلك أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة ، أو أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً منه".

التحقيق إلى المحكمة المختصة طبقاً للقواعد العامة والتي لا تنقيد بقرار التصدى ، وما ورد به من أسباب^(٢).

- ارتباط الدعوى الجديدة بالدعوى الأصلية: إذا كانت الدعوى الجديدة مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطاً غير قابل للتجزئة ، بحيث يجب نظرهما أمام محكمة واحدة ؛ فإنه يجب إحالتهما معاً إلى المحكمة المختصة بالدعوى الجديدة ، إذ لا يجوز للمحكمة التي تصدرت للدعوى أن تنظرها. وفي هذه الحالة تتخلى المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الأصلية عن اختصاصها بنظرها وتحيلها إلى المحكمة التي تنظر الدعوى الجديدة^(٣). ويسرى هذا الحكم في حالة نظر محكمة النقض الموضوع بناء على الطعن للمرة الثانية^(٤)، ويتم إحالة الدعوى الجديدة في هذه الحالة إلى دائرة أخرى من دوائر محكمة النقض غير تلك التي قررت التصدى ، ويكون الحكم في الدعويين معاً غير قابل للطعن بأى طريق من الطرق^(٥). ويستوى في حالة الإحالة للارتباط الذى لا يقبل التجزئة أن تكون

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى ، رقم ٨١ ص ١١٠ ، الأستاذ أحمد عثمان حزاوى : ص ١٢٢ ؛ الدكتور توفيق الشاوى: رقم ٦١ ، ص ٨١ ؛ الدكتور رؤوف عبيد : ص ١٠٦ ؛ الدكتور حسن صادق المرصفاوى: رقم ٥٦ ، ص ١٣١ ؛ الدكتور أحمد فتحى سرور : رقم ٣٩٠ ، ص ٧٢٧.

(٢) الدكتور توفيق الشاوى : رقم ٦١ ، ص ٨١. وقد قضت محكمة النقض من أنه ليس فى القانون ما يلزم المهنة التى تقضى فى الدعوى الجديدة بالتقيد بقرار التصدى ، وما ورد به من أسباب ؛ بل لما تنظر الدعوى بكامل حريتها ، وتقضى فيها بما يظمن إليه من وجدانها". نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ ، رقم ٢١٧ ، ص ٩٦٠.

(٣) الدكتور عمر السعيد رمضان: رقم ٦٢ ، ص ١٤١. نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٧ ، رقم ١٢٧ ، ص ٦٨٩.

(٤) الدكتور توفيق الشاوى ، هامش ص ٨١.

(٥) الدكتور رؤوف عبيد : ص ١٠٨ ؛ الدكتور عمر السعيد رمضان: رقم ٦٣ ، ص ١٤٢.

الجريمة موضوع الدعوى الأصلية هي ذات العقوبة الأشد أو الأخف ؛ لأن الارتباط بين الجرائم يقتضى أن تفصل فيه محكمة واحدة. وأنه متى كانت المحكمة التى تحال إليها الدعوى الجديدة هي التى تصلح وحدها لنظر الدعوى ، دون المحكمة التى تنظر الدعوى الأصلية ، فإنه يجب إحالة الدعويين إليها^(١). وإذا كانت الدعوى الجديدة غير مرتبطة بالدعوى ، أو كان بينهما ارتباط بسيط . فإنها تحال وحدها إلى المحكمة المختصة بها ، وتستمر الدعوى الأصلية قائمة أمام المحكمة التى كانت تنظر فيها. وإذا ما انتهى التحقيق فى الدعوى الجديدة إلى التقرير فيها بألا وجه لإقامة الدعوى ، فإن الدعوى الأصلية تبقى أمام المحكمة وتستمر فى إجراءات نظرها وإصدار حكم فيها. وإذا كانت الدعوى التى تصدت لها محكمة النقص مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، بحيث يتعذر الفصل بينهما ، أحييت الدعويان إلى دائرة أخرى مسن دوائر محكمة النقص ، وفى هذه الحالة يكون الحكم الذى يصدر فى الدعوى الجديدة غير قابل للطعن بطريق ما ، لأنه صادر من محكمة النقص^(٢).

- **يجب على المحكمة انتظار التصرف فى الدعوى المرتبطة ارتباطاً**
لا يقبل التجزئة: سبق أن ذكرنا أنه فى حالة الارتباط الذى لا يقبل التجزئة ، فإن الدعويين الأصلية والمرتبطة بها يتم إحالتهما إلى محكمة أخرى. وهذا يقتضى أنه إذا تصدت المحكمة للدعوى المرتبطة وأحيلت للتحقيق ، فإنه لا يجوز لها أن تقضى فى الدعوى الأصلية المرفوعة أمامها ، بل يتعين عليها أن تؤجل نظرها لحين التصرف فى الدعوى المرتبطة والتى سبق أن تصدت لها ، حتى يتسنى لها

(١) الدكتور أحمد فتحي سرور : رقم ٣٩٠ ، ص ٧٢٨.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى : رقم ١٧١ ، ١٧٢ ص والمشمس ١٥٦.

توقيع عقوبة الأشد طبقاً للقواعد العامة^(١). وإذا ما صدر في نهاية التحقيق في الدعوى المرتبطة أمر بالآ وجه لإقامة الدعوى ، فإنه يحق للمحكمة أن تواصل نظر الدعوى الأصلية المرفوعة أمامها^(٢).

- مدى جواز اشتراك أحد قضاة النقض في نظر الطعن في الحكم الصادر في الدعوى التي سبق وأن تصدوا لها؛

إذا كانت التي تصدرت للدعوى الجديدة هي محكمة النقض ، فإن هذه الدعوى تحال إلى محكمة الجنايات المختصة طبقاً للقواعد العامة ، غير أنه إذا طعن في الحكم الذي يصدر فيها بالنقض ، فإنه يثور التساؤل حول مدى جواز أن يشترك في نظرها أحد القضاة الذين قرروا إقامتها في نظر الطعن للمرة الأولى؟. وعلة هذا التساؤل أن المادة ١٢ في فقرتها الأولى إجراءات تنص على أنه "إذا طعن في الحكم الذي يصدر في الدعوى الجديدة للمرة الثانية ، فلا يجوز أن يشترك في نظرها أحد القضاة الذين قرروا إقامتها". وقد ذهب رأي في الفقه إلى أن حظر نظر الطعن بالنقض في الدعوى الجديدة من أحد القضاة الذين قرروا التصدي وإقامتها يقتصر حسب صريح النص على حالة الطعن بالنقض للمرة الثانية دون الأولى ، وسند هذا الرأي أن الطعن في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في الدعوى الجديدة للمرة الأولى تقتصر فيه محكمة النقض على التحقق من أن القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً ، دون أن تتعرض لموضوع ، فلا

(١) نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض س ١٧ ، رقم ١٢٧ ، ص ٦٨٩.
الدكتور محمود محمود مصطفى ، رقم ٨٩ ، ص ١١٠ ؛ الدكتور حسن صادق المصفاوي :
أصول الإجراءات الجنائية ، رقم ٥٦ ، ص ١٣٢ ؛ الدكتور عبد الرؤوف مهدي ، رقم ٤٣٩ ،
ص ٧٠٥ ؛ الدكتور أحمد عبد العزيز الألفي : رقم ١٥٣ ، ص ٣١٤ .
(٢) الدكتور رؤوف عبيد : ص ١٠٧ .

أن يكون سبب هذا الأمر هو عدم الأهمية^(١). وله إحالة الدعوى إلى المحكمة إن توافرت الأدلة الكافية على هذه الإحالة. ولعضو المحكمة المنتدب لإجراء التحقيق حرية التصرف في الدعوى الجديدة على النحو المقرر لقاضي التحقيق، على ألا يمس قراره الدعوى الأصلية، فله أن يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات أو إلى محكمة الجناح والمخالفات إذا رأى أن التكييف الصحيح لها هو جنحة أو مخالفة، كما له أن يقرر فيها بالأمر بآلا وجه لإقامة الدعوى الجنائية^(٢).

- **التزام النيابة العامة بتحقيق الدعوى الجديدة:** سبق القول بأن للنيابة العامة عند تصرفها في التحقيق الذي تحرره في الدعوى الجديدة السلطة التقديرية الكاملة، كما لو كانت دعوى عادية تتولى تحقيقها والتصرف فيها. غير أنه مع ذلك فإن هناك قيداً مهماً يلتزم به النيابة العامة في حالة الدعوى إليها من المحكمة بعد التصدي، وهو التزامها بإجراء التحقيق الابتدائي في الدعوى الجديدة. والتزام النيابة العامة بالتحقيق مستمد من نص الفقرة الأولى من المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تجعل الإحالة إلى النيابة العامة لتحقيق الدعوى والتصرف فيها. ويترتب على التزام النيابة العامة مباشرة التحقيق أنه ليس لها أن تصدر أمراً بحفظ الأوراق، إذا لم تتر ضرورة للتحقيق^(٣). غير أنها لا تلتزم إلا بإجراء التحقيق، فلا تلتزم بالتصرف فيه على نحو معين أو أن تقوم بعرضه على المحكمة مرة ثانية.

(١) الدكتور مأمون محمد سلامة : الإجراءات الجنائية ، هامش ص ٢٤٩.

(٢) الأستاذ أحمد عثمان حزاوي : ص ١١٩ ؛ الدكتور : عادل فورة : رقم ١١٩ ، ص ٢٠٦.

(٣) الدكتور أحمد فتحي سرور : رقم ٣٩٠ ، ص ٧٢٧ ؛ الدكتور مأمون محمد سلامة :

الإجراءات الجنائية ، هامش ص ٢٤٠ ؛ الدكتور محمد عيد الغريب : رقم ١٦١ ، ص ٢٠٠.

المبحث الثانى جرائم الجلسات

التمييز بين التصدى وجرائم الجلسات: أجاز الشارع للقضاء الجنائى أن يحرك الدعوى الجنائية فى إحدى حالتين: الأولى التصدى ، والثانية هي جرائم الجلسات. و يجب التمييز بين حق المحكمة فى التصدى الذى نصت عليه الشارع فى المواد من ١١ إلى ١٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وبين حقها فى نظرها جرائم الجلسات المنصوص عليه فى المادة ٢٤٤ ، والذى يميز بينهما أن سلطة المحكمة فى التصدى تقتصر على تحريك الدعوى دون أن تمتد إلى تحقيقها أو الحكم فيها ، أما سلطتها فى جرائم الجلسات فقد تشمل تحريك الدعوى وتحقيقها والحكم فيها. وإذا كان التصدى - كما سبق القول - لا يشكل استثناء على مبدأ الفصل بين سلطتى الإتمام والحكم ، إذ تقتصر المحكمة على تحريك الدعوى دون الحكم فيها ؛ فإن سلطة القضاء فى جرائم الجلسات تتضمن استثناء حقيقياً على هذا المبدأ ، إذ تمتد سلطة القضاء إلى تحريك الدعوى والحكم فيها معاً. وإذا كان الشارع قد قصر مباشرة الحق فى التصدى على محاكم الجنايات ومحكمة النقض ؛ فإن تحريك الدعوى الجنائية فى جرائم الجلسات هو أمر مقرر لجميع المحاكم^(١). ونظراً لاختلاف طبيعتى الحقيقتين ونطاقهما ، فإن الشارع قد نص على الحق فى التصدى فى الباب المخصص للدعوى الجنائية وإقامتها ، بينما نص على جرائم الجلسات فى الباب المخصص للمحاكم وفى الفصل الذى خصصه الشارع لحفظ النظام بالجلسة^(٢).

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى: رقم ١٦٢ ص ١٤٨ ؛ الدكتور توفيق الشاوى رقم ٥٨ ص ٧٧.

(٢) نص الشارع على حالات التصدى فى المواد من ١١ إلى ١٣ من قانون الإجراءات الجنائية الفصل الثانى المعنون : " فى إقامة الدعوى الجنائية من محكمة الجنايات أو محكمة النقض " من-

- النطاق الزماني والمكاني لجرائم الجلسات: يجب أن ترتكب هذه

الجرائم في جلسة المحكمة ، وهذه الجلسة فكرة ترتبط بالزمان والمكان: فمن ناحية فالجريمة يجب أن ترتكب في أثناء انعقاد الجلسة ، حتى قفل باب المرافعة ، وتمتد إلى وقت مغادرة القضاة قاعة المحكمة. ومن ناحية ثانية فإن الجريمة يجب أن ترتكب في المكان الذي تعقد فيه الجلسة ، فإذا غادره القضاة ، فإن الجلسة لا تكون منعقدة. وتطبيقاً لذلك فإنه إذا انصرف القضاة إلى غرفة المداولة ، كانت الجلسة غير منعقدة ، وبالتالي تنتفي عن الجريمة وصف أنها من جرائم الجلسات. ويستوى أن تكون هذه الجلسة سرية أو علنية.

- تاصيل جرائم الجلسات: جرائم الجلسات طائفتان: الأولى هي أفعال

الإخلال بنظام الجلسة ، والثانية هي الأفعال الواقعة على القاضي أو في حضرته

- الإخلال بنظام الجلسة: نصت المادة ٢٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية

على أن ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها. وله في سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها فإن لم يمثل وتمادي ، كان للمحكمة أن تحكم على الفسور بحبس أربعة وعشرين ساعة أو بتغريمه عشرة جنيهات ويكون حكمها بذلك غير جائز استئنافه ، فإذا كان الإخلال قد وقع ممن يؤدي وظيفة في المحكمة كان لها أن توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات التأديبية. وللمحكمة إلى ما قبل انتهاء

الباب الأول الذي ينص على من له الحق في رفع الدعوى الجنائية من الكتاب الأول المنعون بالدعوى الجنائية ، في حين أن موضع النص على حق المحكمة في جرائم الجلسات قد ورد في الفصل الثالث "في حفظ النظام في الجلسة" من الباب الثاني "في محاكم المخالفات والجنح" من الكتاب الثاني الذي يتعلق بالمحاكم. ويلاحظ أن موضع النص على حفظ النظام بالجلسة ضمن الباب المخصص محاكم الجنح والمخالفات هو محل نظر ، وكان من الأجدر بالشارع أن يخصص باباً للإجراءات التي تسري على المحاكم بجميع أنواعها.

الجلسة أن ترجع عن الحكم الذى تصدره". وهذا النص يطابق نص المادة ١٠٤ من قانون المرافعات وهو ما يعنى سريان حكم جريمة الإخلال بنظام الجلسة على كافة المحاكم سواء أكانت مدنية أو إدارية أو جنائية.

والمقصود بالأفعال التى تخل بنظام الجلسة أفعال التشويش أو الصياح أو التصفيق أو التفوه بعبارات الاستحسان أو عدم الموافقة أو أفعال تدل على الاعتراض أو الاستمرار فى مقاطعة الشهود واعتراضهم وعدم الامتثال لأوامر المحكمة بالهدوء وعدم المقاطعة. وقد تكون هذه الأفعال لا تعبر عن جسامة أو خطورة إجرامية ؛ غير أن ارتكابها بمجلس القضاء يسبغ عليها أهمية تبرر الجزاءات التى نص الشارع عليها.

وهناك ترتيب إجرائى نص الشارع عليه فى هذه الجرائم: هو أن يأمر رئيس المحكمة المتهم بالخروج من الجلسة ، وهنا القرار يصدر من رئيس المحكمة بمفرده ، ولا يحمل معنى العقوبة ، إذ لا يعدو أن يكون تدبيراً إدارياً. غير أن المتهم إذا لم "يمثل وتقادى" فى فعله ، وهو ما يعنى عسدم النصياحه للأمر بالطرد أو استمراره فى أفعال التشويش ، وفى هذه الحالة فإن الشارع أجاز الحكم عليه بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة أو بالغرامة عشرة جنيهات. ويلاحظ من ناحية إن ما يصدر من المحكمة هو حكم قضائى صادر من أعضاء المحكمة مجتمعين ، وليس من رئيسها على سبيل الانفراد ، بخلاف الأمر بالطرد إذ يصدر من الرئيس فحسب باعتباره أمراً إدارياً. ومن ناحية ثانية ، فإن الشارع لم يجعل من اللزوم سماع أقوال النيابة العامة ، بل لم يستوجب سماع أقوال المتهم ، إذ أن فى سبق عدم امتثاله للقرار بالخروج وتقاديه ما يمكنه من إبداء دفاعه ، غير أنه إذا أراد المتهم أن يبدى دفاعاً فعلى المحكمة أن تمكنه من ذلك ، وإلا كان حكمها مشوباً بعيب الإخلال بالحق فى الدفاع. وهذه الجريمة يمكن أن ترتكب من أى

ما أثبتته المتهم بمحضر الجلسة إلا بعد إنتهاء الجلسة ومغادرة قاعتها إلى غرفة المدالة وإنصراف السيد وكيل النيابة وكذا كاتب الجلسة ولم تعلم به إلا في غرفة المدالة. وما أتاه المتهم من تماسك بالسيد القاضى إنما كان كذلك في غرفة المدالة ولم تكن الجلسة منعقدة ، وكانت الجلسة بمعناها الصحيح لا تكون إلا في خلال الوقت المعين لنظر القضايا أو المسائل المعروضة على هيئة المحكمة في المكان المعد خصيصاً لهذا الغرض. وكان من المقرر أن إنتهاء انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية هو عند قفل باب المرافعة فيها ؛ فسيان المحكمة تصبح من الوقت الذى عتبرت المرافعة منتهية لا ولاية لها في الفصل في الجرائم التى وقعت أمامها في الجلسة ولم تقم الدعوى عنها حال إنعقادها ويكون نظرها وفقاً للقواعد العادية على ما تقتضى به المادة ٢٤٦ إجراءات (١).

ونطاق تطبيق القواعد الخاصة بجرائم الجلسات يفترض أن ما ارتكب في جلسة المحكمة هو جنحة أو مخالفة ؛ أما إذا ارتكبت جنابة ، فلا يكون للمحكمة في هذه الحالة أن تأمر بإقامة الدعوى الجنائية على المتهم في الحال ، بخلاف الجرائم الأولى. وإذا شكلت الواقعة المراتكة جنائية فإن رئيس الجلسة يأمر بتحرير محضراً بما وقع ويرسله إلى النيابة العامة ، والتى تلزم بالتحقيق فيما ورد به ، غير أنه يكون له حرية التصرف في الأوراق بعد ذلك ، فيجوز لها أن تأمر بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لأى سبب من الأسباب. وإذا توافرت شروط التصدى كأن تكون الجريمة ارتكبت أثناء انعقاد جلسة محكمة الجنابات واستوفت باقى الشروط التى سبق بيانها ، فإنه يجوز للمحكمة في هذه الحالة عملاً بسلطانها المقررة في التصدى أن تقوم بإقامة الدعوى الجنائية على المتهم ولها أن تندب أحد أعضائها للتحقيق فيها طبقاً للقواعد العامة في التصدى.

(١) نقض جلسة ٣٠ مارس ١٩٦٥ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٦ رقم ٦٨ من ٣١٩.

والقبض على المتهم في هذه الجرائم ليس وجوبياً ، إذ أن الشارع قد نص على أن يأمر رئيس المحكمة بالقبض على المتهم إذا اقتضى الحال ، ويتحقق ذلك في الحالات التي تنصف بالجسامة واحتمال هرب المتهم أو تشويهه للأدلة في الدعوى. وتصرف المحكمة في الجرائم التي تشكل جنحة أو مخالفة والتي تقع في حضورها لا يعدو أحد فرضين: الأول أن تقرر إقامة الدعوى على المتهم ، والثاني أن لا تقرر ذلك. وفي الفرض الأول فإنه إذا وقعت جريمة في حضور المحكمة أو عليها ، فإنه يجوز لها أن تحكم على المتهم ، سواء في الحبال أو أن يصدر الحكم في جلسة تالية. ولكن يشترط لصحة الحكم أن تستمع المحكمة في هذه الحالة لأقوال المتهم والنيابة العامة ؛ وإلا شكل ذلك إخلالاً جسيماً بحقوق الدفاع. وخاصة وأن الشارع قد خرج في هذه الجرائم عن قاعدة الفصل بين السلطة المختصة بالاقدام والحكم ، فكان الاستماع لدفاع المتهم وأقوال النيابة العامة في هذه الدعاوى أمراً مهماً. وإذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على جريمة شهادة الزور حال إنعقاد الجلسة فإنه يجب عليها أن توجه إليه قسمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تتعجل في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ، وليست علة ذلك أن الجريمة لم تتوافر قبل إنتهاء المرافعة ، إذ هي وجدت بمجرد إبداء الشهادة المزورة ؛ ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة كلاً لا يقلل التجزئة ، وهي لا تتم إلا بإقفال باب المرافعة ، فإذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى ، وكان لم تكن^(١). وتختص المحكمة بنظر هذه الجريمة والحكم فيها حتى ولو خرجت عن قواعد الاختصاص المكاني ، كما لو كانت الجريمة المرتكبة جنحة تختص بها محكمة الجنايات استثناءً. ويلاحظ أن جريمة إهانة المحكمة تتحقق ولو لم^(٢) نقض جلسة ٢٦ مايو ١٩٥٩ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٠ رقم ١٣٠ ص ٥٨٣.

محكمة الجنايات استثناء. ويلاحظ أن جريمة إهانة المحكمة تتحقق ولو لم يكن الاعتداء موجهاً لشخص القاضي ، بل يكفي أن يكون اعتداء بين خصم وآخر ولكنه وقع أثناء انعقاد الجلسة. وتطبيقاً لذلك قضى بتوافر جريمة الإهانة من قيام شقيق المتهم بدفع شقيق الجنى عليها بيده وفمه بصوت مرتفع أثناء انعقاد الجلسة . فيجوز للمحكمة أن تحرك الدعوى الجنائية على المتهم بعد سماع أقواله وأقوال النيابة العامة وأن تحكم عليه في الحال (١). وفي هذه الحالة لا تنقيد المحكمة بالقيود التي نص عليها الشارع لتجريك الدعوى الجنائية في بعض الجرائم وهي قيود الشكوى والإذن والطلب. وعلة ذلك أن الجريمة في هذه الحالة قد تعدت دائرة المساس بشخص أو بجهة إلى الاعتداء من هيئة القضاء ، ومن ثم جاز تحريك الدعوى والحكم فيها دون نظر لما يتطلبه الشارع من ارتفاع القيد قبل تحريكها. كما أن هذه القيود في حقيقتها ترد على سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية ، بينما الذي يحرك الدعوى الجنائية في هذه الحالة هي المحكمة التي وقعت الجريمة في حضورها. وتطبيقاً لذلك فإنه إذا ارتكبت في الجلسة جريمة قذف أو سب بين زوج وزوجة جاز للمحكمة أن تحكم على المتهم دون انتظار لتقديم شكوى ، وكذلك الشأن إذا ارتكب أحد أعضاء مجلس الشعب أو الشورى الجريمة في الجلسة جاز محاكمته فوراً دون انتظار لصدور الإذن بتحريك الدعوى الجنائية. والفرض الثاني أن لا ترى المحكمة تحريك الدعوى الجنائية على المتهم في الحال ، ففي هذه الحالة يقوم رئيس المحكمة بتحرير مذكرة بالواقعة المرتكبة ويرسلها إلى النيابة العامة.

- الجرائم المرتكبة في جلسات المعاكم المدنية والتجارية: إذا وقعت جريمة أثناء انعقاد المحكمة المدنية يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما وقع

(١) نقض جلسة ٢٧ أكتوبر ١٩٨٧ مجموعة أحكام النقض ، س ٣٨ رقم ١٥٣ ص ٨٥٣.

بالجلسة وبما يرى اتخاذه من اجراءات التحقيق ثم يأمر باحالة الأوراق الى النيابة لاجراء ما يلزم فيها. فإذا كانت الجريمة التي وقعت جنائية أو جنحة كان له إذا اقتضت الحال أن يأمر بالقبض على من وقعت منه. ولكن يستثنى من هذا القبض الجرائم التي يرتكبها المحامي أثناء الجلسة (المادة ١٠٦ من قانون المرافعات). وللمحكمة أن تحاكم من تقع منه أثناء انعقادها جنحة تعد على هيئتها أو على أحد أعضائها أو أحد العاملين بالمحكمة وتحكم عليه فوراً بالعقوبة. ويجب أن يراعى ما نص عليه قانون المحاماة في حال أن كان مرتكب هذه الجريمة محام أثناء تأدية عمله بالجلسة. وللمحكمة أيضاً ان تحاكم من شهد زوراً بالجلسة وتحكم عليه بالعقوبة المقررة لشهادة الزور. ويكون حكم المحكمة في هذه الأحوال نافذاً ولو حصل استئنافه (المادة ١٠٧ من قانون المرافعات).

- جرائم المحامين المرتكبة بالجلسة:

إذا وقع من المحامي أثناء قيامه بواجبه في الجلسة وبسببه ما يجوز اعتباره تشويشاً محلاً بالنظام أو ما يستدعى مؤاخذته جنائياً يحرم رئيس الجلسة محضراً بما حدث. وللمحكمة أن تقرر إحالة المحامي إلى النيابة العامة لإجراء التحقيق إذا كان ما وقع منه يستدعى مؤاخذته جنائياً ، وإلى رئيس المحكمة إذا كان ما وقع منه يستدعى مؤاخذته تأديبياً. وفي الحالتين لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضواً في الهيئة التي تنظر الدعوى (المادة ٢٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية).

والإجراءات التي تتبع في حالة ارتكاب الجرائم التي من المحامين بالجلسة هي استثناء من القواعد التي تطبق في حالة جرائم الجلسات ، والتي تجعل من سلطة المحكمة أن تقوم بتحريك الدعوى الجنائية والحكم فيها فوراً. وقد نصت المادة ٤٩ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه " استثناء من الأحكام

الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التي تقع فيها المنصوص عليها في قانون المرافعات والإجراءات الجنائية ، إذا وقع من المحامي أثناء وجوده بالجلسة لأداء وجهه أو بسببه إخلال بنظام الجلسة أو أى أمر يستدعى محاسبته نقابياً أو جنائياً ، يأمر رئيس الجلسة بتحرير مذكرة بما حدث ويحيلها إلى النيابة العامة وينظر النقابة الفرعية المختصة بذلك".

ونصت المادة ٥٠ من قانون المحاماة على أنه في الحالات المبينة بالمادة السابقة لا يجوز القبض على المحامي أو حبسه احتياطياً ، ولا ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بأمر من النائب العام أو من ينوب عنه من المحامين العامين الأول ، ولا يجوز أن يشترك في نظر الدعوى الجنائية أو الدعوى التأديبية المرفوعة على المحامي أحد من أعضاء الهيئة التي وقع الاعتداء عليها".

ويلاحظ أن مجال إعمال هذه النصوص يفترض أن الجريمة الواقعة من المحامي قد ارتكبت أثناء انعقاد جلسة المحاكمة ، فإن ارتكبت في غير الجلسة ، أو في غير ومن انعقادها ، فإن الجريمة في هذه الحالة تخضع للقواعد العامة ، ويجوز بالتالى القبض على المحامي وحبسه احتياطياً ، إذ يتساوى مع غيره من الأفراد في هذه الحالة. ولا بد لاستثناء الجرائم التي يرتكبها المحامي من أحكام جرائم الجلسات أن يرتكبها بسبب أو أثناء تأدية المحامي لوظيفته ، فإن انتفت هذه الصلة الوظيفية ، كان من الجائز تطبيق أحكام جرائم الجلسات عليه.

الباب الثالث

انقضاء الدعوى الجنائية

- **حصر أسباب انقضاء الدعوى الجنائية:** تناول في هذا الباب وفاة المتهم والعفو الشامل والتقادم والحكم البات والصلح باعتبارها أسباباً لانقضاء الدعوى الجنائية ، غير أننا نرجى الأمر الجنائي إلى الموضع الذي نتناول فيه التصرف في الأوراق ، لأن هذا الأمر ليس سبباً لانقضاء الدعوى الجنائية ، ذلك أنه يفترض أنه بديل عن حكم الإدانة وتتوافر له بعدم الاعتراض عليه حجية تعبر عن الحقيقة ، ولذلك فإن التكيف الصحيح له أنه ليس من أسباب انقضاء الدعوى الجنائية. كما أن العفو الشامل لا يثر عناء كبيراً ، ولا يخرج في أحكامه كثيراً عن كونه سبباً من أسباب انقضاء العقوبة. ولذلك سنقتصر على بيان باقى الأسباب التى تنقضى بها الدعوى الجنائية ونفرد لكل منها فصلاً.

الفصل الأول

وفاة المتهم

- **تمهيد:** نصت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: "تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى". وترجع علة انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم إلى مبدأ شخصية المسؤولية الجنائية وإلى مبدأ شخصية العقوبة ، كما ترجع إلى أن إجراءات الدعوى الجنائية تفترض مشاركة المتهم والدفاع عن نفسه وتفنيد الأدلة والقرائن المقدمة ضده ، وأن يتاح له مناقشة شهود الإثبات والاستعانة بشهود نفي ، وكل ذلك يفترض وجود المتهم ومساهمته في الإجراءات.

- **اثر وفاة المحكوم عليه على انقضاء الدعوى الجنائية:** تزدي وفاة المتهم إلى انقضاء الدعوى الجنائية أيًا كانت المرحلة التي بلغتها الدعوى ، فإذا كانت الوفاة قبل تحريك الدعوى ، تعين حفظ الأوراق ، وإذا كانت بعد تحريكها وقبل إحالتها إلى القضاء ، كان من المتعين إصدار أمر بالأمر وجه لإقامة الدعوى لانقضاء الدعوى الجنائية. وإذا كانت الوفاة بعد الإحالة إلى المحكمة وقبل صدور الحكم البات ، فإن الانقضاء في هذه الحالة يلحق بالدعوى ؛ لا العقوبة ، ويجب القضاء ببراءة المتهم حتى ولو كانت الدعوى منظورة أمام محكمة الطعن. أما إذا كانت الوفاة بعد الحكم البات ، فلا تعتبر سبباً لانقضاء الدعوى الجنائية ، إذ بهذا الحكم تكون قد تأكدت براءة المتهم أو إدانته.

- **اثر وفاة المتهم على تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية:** إذا حدثت الوفاة قبل الحكم البات ، فإنه لا يجوز في هذه الحالة تنفيذ العقوبات المالية ، ذلك أن الدعوى الجنائية ذاتها قد انقضت بالوفاة ، فلا يكون هناك سند لتنفيذ هذه العقوبات ، ويستوى في ذلك أن تكون هذه العقوبة أصلية أو تكميلية^(١). غير أن هذه القاعدة لا تسرى على التعويض المدني المحكوم به من

(١) " استقر قضاء محكمة النقض على أن التعويض المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن قريب الضحية يعتبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقاً للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفائتها للردع والزجر ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أي ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته في حالة العود ، و يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية ، وأن الحكم به محسب تقاضي به المحكوم عليه من ثمنها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم ، فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة في تقديره الحدود التي رسمها القانون ، وأخيراً فإن وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى تسبب حتماً عدم الاستمرار في الإجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية إعمالاً لنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية. نقض =

المحاكم الجنائية ، فإذا توفى المتهم ، تعين اختصاص الورثة وإصدار الحكم بهذه التعويضات في مواجهتهم^(١). ولكن لا يلتزم هؤلاء الورثة بأداء هذه التعويضات إلا بالقدر الذي آل إليهم من تركة. وقد نصت المادة ٢٠٨ مكرراً (د) من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: "لا يحول انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة قبل أو بعد إحالتها إلى المحكمة ، دون قضائها بالرد في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكرراً فقرة أولى ١١٤ ، ١١٥ من قانون العقوبات . وعلى المحكمة أن تأمر بالرد في مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من أفاد فائدة جديدة من الجريمة ليكون الحكم بالرد نافذا في أموال كل منهم بقدر ما استفاد. ويجب أن تندب المحكمة محامياً للدفاع عمن وجه إليهم طلب الرد إذا لم ينوبوا من يتولى الدفاع عنهم". وقد قضى بأنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يدل على إستفادة كل وارث من الجريمة ولم يحدد مقدار الفائدة ، من الأموال العامة التي نسب لمورثه الإستيلاء عليها والتي يعتبر إلزامهم بردها بمثابة عقوبة ، فإنه يكون قاصراً بما يوجب نقضه^(٢).

أما إذا كانت الوفاة لاحقة على الحكم البات ، فإنها تؤدي إلى سقوط العقوبة المحكوم بها ، غير أنه يتم تنفيذ العقوبات المالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف في تركته (المادة ٥٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية). ويعني ذلك أن العقوبات التي تنقضي بالوفاة هي العقوبات السالبة للحرية ، دون العقوبات

«جلسة ٢٥ يونيو ١٩٧٣ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٤ رقم ١٦٣ ص ٧٨١ : نقض

جلسة ٩ يوليو ١٩٩٢ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٣ رقم ٩٥ ص ٦٣١.

(١) تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "وإذا تسوَّى من حكم عليه في غيبته يعاد الحكم في التضمينات في مواجهة الورثة".

(٢) نقض جلسة ١٥ فبراير ١٩٨٩ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٠ ص ٢٤٠.

ذات الصبغة المالية أو تلك التي تحمل معنى التعويض ، إذ يجرى تنفيذها في أموال المحكوم عليه ، وفي مواجهة ورثته بشرط ألا تتجاوز حدود التركة السبق آلت إلى الوراثة. فهذه العقوبات هي دين على التركة ، وليست على الوراثة ، وكانت القاعدة المقررة بأنه لا تركة إلا بعد سداد الديون ، وأنه لا يجوز أن تتعدى الديون إلى مال الوراثة ؛ وإلا صارت وفاة مورثه وبالأعلى عليه. والحكم البات القاضي بالمصادرة يؤدي إلى استبعاد المال المصادر من بين عناصر تركة المحكوم عليه ، ومن ثم فهو يجرى تنفيذه بمعزل عن هذه التركة ، ويسودى صدوره إلى انتقال ملكيته إلى الدولة^(١).

- **إثر الجعل أو الغلط في وفاة المتهم:** إذا حكم على المتهم بانقضاء الدعوى بوفاته ، ثم تبين أنه ما زال على قيد الحياة ، فإن هذا الحكم لا يجوز قوة تمنع من إعادة نظر الدعوى مرة ثانية. ذلك أن هذا الحكم لم يفصل في موضوع الدعوى ؛ وإنما اقتصر على تقرير حقيقة مؤداها أن المحكمة ليس بمقدورها مواصلة نظر الدعوى لوفاة المتهم ، وفي هذه الحالة لا يوجد ما يحول دون الطعن في الحكم إذا كانت طرق الطعن فيه مازالت متاحة أو تقديم الدعوى مرة ثانية إلى المحكمة^(٢). وإذا أصدرت المحكمة حكمها خطأ على المتهم بالإدانة أو بالبراءة ، ثم اتضح أنه كان قد توفى قبل صدور هذا الحكم ، فإن هذا الحكم يكون متعدياً ، ولا يكون لهذا الحكم قوة الأمر المقضى ؛ لأن العبرة بحقيقة الواقع ، إذ بتحقيق الوفاة تكون الدعوى غير قائمة ، ويكون الحكم قد صدر بغير دعوى مرددة بين الخصوم.

(١) الدكتور محمود نجيب حسني: رقم ١٠١١ ، ص ٩٠٦-٩٠٧ ؛ الدكتور سامح السيد جاد: ص ٥٢٩.

(٢) نقض جلسة ١٥ يناير ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٤٦١ ص ٦٠٥.

الفصل الثانى

التقادم

- **مقصده:** تنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تنقضى الدعوى الجنائية فى مواد الجنائيات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ، وفى مواد الجنىح بمضى ثلاث سنين ، وفى مواد المخالفات بمضى سنة ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. أما فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٧ و ١٢٦ و ١٢٧ و ٢٨٢ و ٣٠٩ مكررا و ٣٠٩ مكررا (أ) والجرائم المنصوص عليها فى القسم الأول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والذى تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون ، فلا تنقضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضى المدة. ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرتين السابقتين لا تبدأ المدة المنقطة للدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والذى تقع من موظف عام إلا من تاريخ إنتهاء الخدمة أو زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك

- **تعريف التقادم وعلمته:** تقادم الدعوى هو مضى مدة من الوقت بعد ارتكاب الجريمة ودون اتخاذ إجراء من إجراءاتها ، ويترتب على فوات هذه المدة تقادم الدعوى وعدم جواز تحريكها من جديد. وعلة التقادم أن من شأن فوات مدة طويلة نسبياً على ارتكاب الجريمة ودون أن يتخذ إجراء من إجراءاتها ما يعنى أن الجريمة قد طواها النسيان ومحيت من ذاكرة الناس. فضلاً عن أنه يبرر التقادم اعتبارات الاستقرار والرغبة فى إفساح باب التوبة للمتهم ، وعدم إثارة الأحقاد التى حلفتها الجريمة ، وألا يكون سيف الانتقام مهدداً للمتهم رغم فوات هذه المدة. وهناك اعتبار آخر يرجع إلى أن من شأن فوات هذه المدة أن يضعف الدليل فى الدعوى ، كالشهادة ، إذا أن من شأن مضى مدة من الزمن أن

يضعف ذاكرة الشهود ، فضلاً عن احتمال وفاة بعضهم ، كما أن من شأن هذه المدة أيضاً أن يوهن الأدلة الفنية في الدعوى التي تنصب على تحليل مسرح الجريمة ، وما يخلقه الجاني من آثار ، وهو في النهاية يؤدي إلى تقديس العدالة بصور أحكم لا تستند إلى أدلة يقينية (١) .

- تقادم الدعوى وتقادم العقوبة: يجب التفرقة بين تقادم الدعوى الجنائية وبين تقادم العقوبة ، لتقادم العقوبة يفترض أن هناك حكماً باتاً قد صدر في الدعوى ، بينما تقادم الدعوى لا يفترض صدور مثل هذا الحكم. وأثر الأول هو عدم جواز تنفيذ العقوبة ؛ بينما أثر الثاني هو عدم جواز مباشرة الدعوى الجنائية. ويخضع كل من تقادم العقوبة والدعوى لمدد مختلفة: فمدد تقادم العقوبة أطول من تقادم الدعوى (٢) ، وعلة ذلك أن تقادم العقوبة يفترض صدور حكم بات يمثل اليقين بارتكاب الجاني للجريمة ومسؤوليته عنها ، بينما لا يفرض تقادم الدعوى ذلك ، إذ ما زال ذلك اليقين محل شك لم يتأكد بهعد. وتقادم الدعوى لا يقبل سوى الانقطاع فقط دون الوقف ؛ بخلاف تقادم العقوبة إذ يرد عليه الوقف والانقطاع. وأخيراً فإن لتقادم الدعوى طبيعة إجرائية بخلاف تقادم العقوبة فإن له طبيعة موضوعية ، ويتربط ذلك التأثير في الأحكام التي يخضع لها كلا النوعين ، كسريان القانون الأصلح للمتهم وغيرها.

١- مدة التقادم

(١) الدكتور محمود نجيب حسني: رقم ٢١٤ ، ص ٢٠٦-٢٠٧ ، الدكتور عبد الرؤوف مهدي: ص ٩٠٨-٩٠٩ .

(٢) نص الشارع في المادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: "تسقط العقوبة المحكوم بها في جناية بمضى عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الإعدام فإنها تسقط بمضى ثلاثين سنة. وتسقط العقوبة المحكوم بها في جنحة بمضى خمس سنين. وتسقط العقوبة المحكوم بها في مخالفة بمضى سنتين".

- **القاعدة العامة:** نصت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تنقضى الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقسوع الجريمة ، وفي مواد الجناح بمضى ثلاث سنين ، وفي مواد المخالفات بمضى سنة ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. وتخضع الجرائم العسكرية التي تدخل في اختصاص القضاء العسكري لذات المدد (١). وتحسب مدة التقادم بانتقويم الميلادى (المادة ٥٦٠ إجراءات).

- **تحديد مدة التقادم استناداً للتقسيم الثائى للجرائم:**

ومن المقرر أن العبرة في تحديد نوع الجريمة هو بما يحددها القانون من عقوبة ، لا بما ينطق به القاضى من عقوبة (٢) . وتفسير ذلك أنه يجوز للقاضى أن يستل بالعقوبة استعمالاً للظروف المخففة ، فيجوز له أن يقضى بعقوبة الحبس على بعض الحالات - على الرغم من أن العقوبة الأصلية للجريمة هى عقوبة جنائية. وتبقى الجريمة جنائية ، على الرغم من حكم القاضى فيها بعقوبة الجنحة. ويترب على ذلك خضوع الجريمة للأحكام المقررة للجنايات لا الجناح. وفي العذر القانونى المخفف الذى نصت عليه المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات من جعل عقوبة الحبس لن فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هى

(١) نصت المادة ٦٤ من قانون القضاء العسكري رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على أن "تنقضى الدعوى العسكرية في مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجريمة. وفي مواد الجناح بمضى ثلاث سنين. وفي مواد المخالفات بمضى سنة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك".

(٢) العبرة في تحديد نوع الجريمة هى بالعقوبة الأصلية التي يقرها القانون ، لا بالعقوبات التبعية أو التكميلية التي يقرها لها ، وتطبيقاً لذلك فلا تعبر عقوبة المصادرة أو الإغلاق من العقوبات التي يرجع إليها في تحديد نوع الجريمة. وإذا قرر القانون للجريمة عقوبتين تخريبتين للقاضى ، فإن العبرة هى بأشداهما. وتطبيقاً لذلك فإذا كانت عقوبة الجريمة هى الحبس أو الغرامة التي لا تزيد على مائة جنيه ، فإن الجريمة هى جنحة ، لا مخالفة.

ومن يزنى بها بدلاً من عقوبات الجنايات المقررة للقتل العمد ، فقد اعتبر الشارع القتل المخفف في هذه الحالة جنحة^(١). ويجب التمييز بين الفرض السابق وبين رفع النيابة العامة الدعوى الجنائية بوصف معين كالجناية مثلاً ، فترى المحكمة أن التكيف الصحيح للواقعة أمّا جنحة وتقضى فيها بهذا الوصف. ومثال ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية على المتهم بتهمة جناية السرقة بالإكراه ، فترى المحكمة استبعاد وصف الإكراه واعتبار الواقعة جنحة سرقة عادية. في هذه الحالة ، فإن نوع الجريمة يتحدد بما انتهى إليه القاضي ، لا بما رأته النيابة ، إذ أن على القاضي أن يسبغ الوصف الصحيح على الجريمة وهو في ذلك غير مقيد بما تراه النيابة العامة^(٢). ويترتب على ذلك أنه إذا انتهت المحكمة إلى أن الواقعة تشكل جنحة ، وليست جناية ، وكان قد مضى ثلاث سنوات على وقوع الجريمة أو إجراء من إجراءاتها دون اتخاذ إجراء قاطع للتأقيد ، فإن الدعوى تكون قد

(١) نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد ج ٦ ، رقم ٢٧٢ ، ص ٤٥٠ .
(٢) وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة النقض بأنه "لما كان الأصل أن المحكمة لا تنفيذ بالوصف الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس ثباتاً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحصيلها إلى الوصف القانوني السليم ، وإذا كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي نقل نبات الخشيش المخدر ، هي بذاتها التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفاً مشدداً للقوة ، دون وأن يتضمن إسناد الواقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف الصحيح الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعترت نقل المخدر - الذي هو من قبيل الحيازة أو الإحراز - مجرداً من أي قصد لم يكن يستلزم تنبيه الدفاع ويكون ما ينهه الطاعن في هذا الصدد في غير محله .
نقض جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٩٨ مجموعة أحكام النقض ، س ٤٩ رقم ١٩٧ ص ١٣٨٩ .

انقضت بمضى المدة ، حتى ولو كانت النيابة العامة قد كيفتها باعتبارها جناية ،
إذ أن العبرة كما سبق القول هو بما تنتهى إليه المحكمة لا بما تراه النيابة.

- **الجرائم المستمرة:** الجريمة الوقتية تتكون من فعل يبدأ وينتهى في لحظة واحدة أو في وقت محدود. وأغلب الجرائم هي وقتية ومثالها القتل والضرب والسرقه والتزوير والإتلاف والسب وامتناع شاهد عن الحضور للمحكمة للإدلاء بشهادته. وأما الجريمة المستمرة فتتكون من فعل يقبل الاستمرار والتجدد لفترة زمنية ، فهي نشاط إجرامى مستمر لمدة من الوقت ، ومن أمثلتها إحراز المخدرات وإخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة ، والخطف^(١) ، واستعمال المحررات المزورة^(٢) ، وإدارة محل عمومى بغير ترخيص^(٣) ، وعدم تسليم طفل لمن له الحق فى حضائه الشرعية ، وعدم الإبلاغ عن واقعة الوفاة أو

(١) قضى بأن جريمة خطف أبنى المقرنة بموافقتها بغير رضائها تعتبر جريمة مستمرة تمتد الحادثة الجنائية فيها وتتجدد بتدخل إرادة الفاعل فى بقاء المخطوفة فى الموضع الذى أخفاها فيه فإذا قام الفاعل أثناء استمرار الحالة الجنائية بموافقة المخطوفة بغير رضائها توافر فى حقه ظرف الاقتران. نقض ٣ إبريل سنة ٢٠٠٠ الطعن رقم ١٧٤٩١ - لسنة ٩٩ ق لم ينشر بعد.

(٢) وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن "جريمة استعمال الورقة المزورة هي جريمة مستمرة طوال زمن التمسك بالورقة فلا تبدأ المدة المسقطه للدعوى العمومية من تاريخ تقديم الورقة للمحكمة المدنية ، بل من تاريخ الحكم نهائياً بردها و بطلانها. ولا يؤثر فى ذلك أن تكون النيابة فى الوصف الذى رفعت به الدعوى العمومية قد اعترفت على قولها " إن فلاناً استعمل مخالصة مزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها فى القضية المدنية رقم كذا " ، إذ أن عبارة " قدمها فى القضية " هي بإيجازها تناول بطبيعة الحال معنى استمرار التمسك بالورقة المقدمة إذا كانت هذه الورقة مما تقضى طبيعتها ضرورة التمسك بها مدة من الوقت . فعدم ذكر مدة هذا التمسك فى صيغة التهمة لا يفيد حتماً أنه كان وقتياً". نقض جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ، رقم ١٢٥ ، ص ١٨٢ .

(٣) نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض ، س ١٧ رقم ٢٠٥ ص ١٠٩٤ .

الميلاد في الميعاد المحدد ، وعدم تقديم الإقرار الضريبي في الميعاد ، والامتناع عن تنفيذ القرار الهندسي (١). ويجب لكي نكون بصدد جريمة مستمرة أن تدخل إرادة الجاني في الفعل تدخلاً متتابعاً متجدداً (٢). وجرائم إقامة أعمال البناء بدون ترخيص يتم الفعل فيها وينتهي بإقامة هذه الأعمال دون تدخل لاحق من جانب المتهم ، ولا يتكرر ارتكابها خلال الوقت الذي يظل البناء فيه قائماً ، ومن ثم كانت هذه الجرائم وقتية ، ويطلق عليها أنها جريمة مستمرة استمراراً ثابتاً ، بالمقابلة مع الجرائم المستمرة استمراراً متجدداً. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض "أنه إذا كانت الواقعة هي أن المتهم قد أقام بدون ترخيص بناء خارجاً عن خط التنظيم ، فإن الفعل المسند إليه يكون قد تم وانتهى بإقامة هذا البناء ، مما لا يمكن معه تصور حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته فتكون الجريمة التي تكونها هذه الواقعة وقتية وتنقضي الدعوى الجنائية فيها بمضي ثلاث سنوات، ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر إذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانوناً" (٣) ، فلا عبرة ببقاء البناء بعد إنشائه لأن ذلك أثر من آثار تشييده ، وليس امتداداً لإرادة الإنشاء (٤).

وفي جريمة الامتناع عن تنفيذ ما قضى به الحكم أو القرار النهائي من اللجنة المختصة من إزالة أو تصحيح أو استكمال ، فإن الشارع عاقب بغرامة تعادل

(١) نقض جلسة ٣ نوفمبر ١٩٨١ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٢ ص ٨٠٥.

(٢) نقض ١٤٢ نوفمبر ١٩٧٥ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٦ ، رقم ١٤٥ ، ص ٦٦٧.

(٣) نقض جلسة ١٤ مارس ١٩٥٠ ، الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ١٩٩٤ ق ، الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض ، ج ٤ ، رقم ١٣٦٥ ، ص ٥٢١ ؛ نقض جلسة ٢٣ إبريل ١٩٥١ الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢١ ق ، الموسوعة الذهبية ، رقم ١٣٦٦ ، ص ٥٢١.

(٤) نقض ٢٨ فبراير ١٩٦٦ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٧ ، ص ٢٠٣ ؛ وأيضاً بـذات الجلسة مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٧ ، ص ٢٠٧.

واحد بالمائة عن كل يوم يتمتع فيه الجاني عن تنفيذ الحكم أو القرار السابق^(١)، وقد ثار التساؤل عن التكيف القانوني لهذه الجريمة ، وما إذا كانت تعدد من الجنح ، في حال تعدد الغرامات وتجاوزها الحد الأقصى للمخالفة. عرض الأمر على محكمة النقض التي قضت بأن "ما نص عليه الشارع من توقيع عقوبة الغرامة عن كل يوم يتمتع فيه المخالف عن التنفيذ ، إذ لا يعدو ذلك أن يكون استثناءً من مبدأ وحدة الواقعة في الجرائم المستمرة ، اعتبر فيه المشرع كل يوم يتمتع فيه المخالف عن التنفيذ واقعة قائمة بذاتها تستحق عنها غرامة مستقلة ، ومن ثم فإنه مهما تعددت أيام الامتناع و ارتفع تبعاً لتعددتها إجمالي مبلغ الغرامة المحكوم بها فإن ذلك لا يغير من نوع الجريمة باعتبارها مخالفة لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر فيها"^(٢). ويبدأ احتساب التقادم من اليوم التالي لاكتمال الجريمة. والجريمة المستمرة يظل ارتكابها متجدداً إلى حين وقف حالة الاستمرار ، سواء بضبط الجاني أو باستنفاذه نشاطه أو وقفه إياه بإرادته ، وباللحظة التي تقف فيها حالة الاستمرار يبدأ احتساب مدة التقادم. وتطبيقاً

(١) نص المادة ١٠٧ من قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ على أنه يعاقب المخالف بغرامة تعادل ١% (واحد في المائة) من إجمالي قيمة الأعمال المخالفة عن كل يوم يتمتع فيه عن تنفيذ ما قضى به الحكم أو القرار النهائي من الجهة المختصة من إزالة أو تصحيح أو استكمال، وذلك بعد انتهاء المدة التي تحددها الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية لتنفيذ الحكم أو القرار. ويكون الخلف العام أو الخاص مسئولاً عن تنفيذ ما قضى به الحكم أو القرار النهائي من إزالة أو تصحيح أو استكمال، وتبدأ المدة المقررة للتنفيذ من تاريخ إعلانه بساكنكم أو القرار إعلاناً قانونياً، ويطلق في شأنه الأحكام الخاصة بالغرامة المنصوص عليها في هذه المادة. كما تسرى أحكام هذه الغرامة في حالة استئناف الأعمال الموقوفة، وذلك عن كل يوم اعتباراً من اليوم التالي لإعلان ذوى الشأن بقرار الإيقاف.

(٢) نقض جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٩٠، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤١ ص ٤٤٣.

لذلك فإن بدء التقادم في جرائم إحراز السلاح والمخدرات لا يبدأ إلا من تاريخ تخلى الجاني عن الحيازة طوعية أو جبراً. أما الجرائم الوقية فإنه لا يوجد فاصل زمني واضح بين ارتكاب الفعل والنتيجة ، ولذلك يبدأ احتساب التقادم من تاريخ ارتكاب الركن المادى. وتطبيقاً لذلك قضى بأن جريمة استعمال المخسر المزور جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقى مقدمها متمسكاً بها ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى الا من تساريخ الكسف عن التمسك بها أو التنازل عنها ولو ظلت في يد الجهة المستعملة امامها او من تاريخ الحكم بتزويرها^(١).

ثانياً- الجرائم المتتابعة الأفعال: الجريمة متعددة الأفعال هي جريمة تقوم بأفعال متعددة يجمع بينها وحدة الحق المعتدى عليه ووحدة الغرض الإجرامى المستهدف بها^(٢). والذي يجمع بين الجرائم المتابعة الأفعال هو "التماثل" "وحدة الغرض". ومن أمثلة الجريمة المتابعة الأفعال سرقة منزل على عدة مرات أو تزيف نقود على عدة دفعات أو اختلاس أمين الخزانة المال المسلم إليه بعدة مرات أو ضرب الجنى عليه عدة ضربات أو البناء بدون ترخيص بعدة أعمال. والتماثل يعنى أن كل فعل يشابه الآخر ويصلح بمفرده لعقاب الجاني ؛ غير أن وحدة الغرض الذى يستهدفه الجاني يجعل من كل هذه الأفعال جريمة واحدة ، فلا يقع على مرتكبها إلا عقوبة واحدة. وضابط الجريمة المتابعة الأفعال هو وحدة الغرض الإجرامى ، فالجاني يعد مشروعاً إجرامياً يشكل كل فعل حلقة من حلقاته وجزء من خطته ، فهناك رباط يجمع بين هذه الأفعال

(١) نقض جلسة ١٤ مارس ١٩٨٣ بمجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٥٢ ، رقم ٦٩ ، ص ٣٤٩ ، نقض ٤ إبريل سنة ٢٠٠٤ ، الطعن ٢٠٣٢٣ - لسنة ٦٤ ق لم ينشر بعد.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى: رقم ٣٥٣ ، ص ٣٤١ ؛ الدكتور سامح جاد ، ص ٤٧ .

جميعاً. وتتطلب هذه الوحدة أن يكون الاعتداء بهذه الأفعال مسلط على حق واحد ، إذ يجب أن يجمع بينها وحدة المجنى عليه ، فالتمزق الذي سرق على عدة دفعات مملوك لشخص أو أشخاص معينين ، أما إن تعددت المنازل التي نالها الاعتداء وكانت مملوكة لأشخاص مختلفين ، فلا نكون حينئذ بصدد جريمة متتابعة الأفعال ، بل جرائم متعددة.

- **قواعد خاصة للتقادم في جرائم معينة:** قد يجلس الشارع على القواعد العامة سائلة الذكر في جرائم معينة ، وقد يكون وجه هذا الخروج من ناحيتين: الأولى مدة التقادم ، إذ قد يقرر لها مدداً أخرى أقصر أو أطول من المدد العادية أو قد يخرجها كلية من قواعد التقادم ، والثانية: أن الشارع قد يجعل تاريخاً معيناً لبدء احتساب التقادم. وفيما يلي نبين هذه القواعد.

١- خروج الجرائم الماسة بالحريات من الخضوع لأحكام التقادم:

نصت المادة ٥٧ من الدستور المصري على أن " كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع الاعتداء عليه" (١). وبموجب هذا النص ارتفع الدستور بالحماية المقررة للحرية الشخصية ، فاستثنى الجرائم الماسة بها من أحكام التقادم الذي يرد على الدعويين الجنائية والمدنية ، كما حرص الشارع على النص على كفاية التعويض العادل للمجنى عليه

(١) وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض أن وقائع السب والقذف التي تضمنها النشر تعد من الحقوق الخاصة ، ولا تندرج ضمن ما نصت عليه المادة ٥٧ من الدستور . نقض ٢٨ يولييه ١٩٩٢ مجلة القضاة الفصلية ، س ٢٥ ، ع ٢ يولييه-ديسمبر ١٩٩٢ ، ص ٥٤٩ .

فيها^(١). وتطبيقاً لهذا النص الدستوري ، فقد أضاف الشارع فقرة جديدة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ إلى المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية سائلة الذكر نشت على أنه "أما في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٧ و ١٢٦ و ١٢٧ و ٢٨٢ و ٣٠٩ مكررا و ٣٠٩ مكررا (أ) والجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والتي تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون ، فلا تنقضي الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضى المدة". والجرائم التي ذكرها هذا النص هي جرائم: استخدام العمال سخرة ؛ تعذيب متهم لحمله على الاعتراف ؛ معاقبة المحكوم عليه بعقوبة لم يحكم بها أو بأشد مما أحكم به ؛ حصول القبض بغير وجه حق من شخص تزيماً بدون حق بزي مستخدمى الحكومة ؛ الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة

(١) على الرغم من أنه يحسب للشارع حرصه على صيانة الحريات ، فإن سهام النقد ترجعه صاغته لنص المادة ٥٧ من الدستور سائلة الذكر: فمن ناحية فلم يفرق النص بين الجرائم الماسة بالحرية الشخصية المرتكبة من الأفراد ، وبين تلك المرتكبة من أحد ممثلى السلطة العامة ، ولم يأخذ الشارع الدستوري في اعتباره أن قانون العقوبات يسوى بين الاعتداء على الحرية الشخصية الواقع من شخص غير متحل بالسلطة العامة وبين ذلك الاعتداء المرتكب من أحد ممثلى هذه السلطة. ومثال ذلك جريمة القبض أو الحبس دون حق إذ لا تتطلب المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات المصرى صفة خاصة في مرتكبها. ووفقاً لنص المادة ٥٧ سائلة الذكر فبان الدعوى الجنائية الناشئة عن جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية كجريمة القبض الواقعة من أشخاص "عاديين لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية عنها بمضى المدة ، وفي تقديرنا أن هذه النتيجة ربما تتناق مع قصد الشارع. وسوف تفضى خطة الشارع إلى تناقض في السياسة الجنائية: فبينما لا تسقط جريمة القبض التي ترتكب من شخص عادى للتقادم ؛ فإن جريمة القتل العمد تخضع لأحكام التقادم ، ويعنى ذلك أن من يقبض على شخص سيكون أسوأ حالاً مما لو قتل ، ولا يخفى مقدار التحكم في هذه النتيجة. وانظر تفصيلاً مؤلفنا: الحماية الجنائية للحرية الشخصية ، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية ٢٠٠٧ ، رقم ٩١ ، ٩٢.

للمواطنين. ويلاحظ أن استثناء هذه الجرائم من أحكام التقادم يشمل الدعويين الجنائية والمدنية ، فيجوز تحريك الدعوى الجنائية ورفع الدعوى المدنية في هذه الجرائم مهما انقضت المدة على ارتكابها. ويبرر استثناء هذه الجرائم من الخضوع للتقادم أنها تنطوي على اعتداء جسيم على حريات الأشخاص ، وتتضمن انحرافاً بسلطة الدولة وتسخيراً لإمكاناتها في قمع الأفراد والمساس بحرياتهم والتلصص عليهم.

٢- جرائم المخدرات: غير أن الشارع قد خرج على هذه القواعد العامة في جرائم المخدرات ، إذ نص في الفقرة الأولى من المادة ٤٦ مكرر (أ) من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على أنه "لا تنقضى بمضى المدة الدعوى الجنائية في الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون والتي تقع بعد العمل به عدا الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٧ من هذا القانون. ونص في الفقرة الثالثة من هذه المادة على أنه "ولا تسقط بمضى المدة العقوبة المحكوم بها بعد العمل بهذا القانون في الجنايات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة". والجناية المنصوص عليها في المادة ٣٧ والتي أشار الشارع إليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٦ مكرر (أ) سالف الذكر هي زراعة نبات مخدر وإحراز وحيازة والتعامل وإنساج أو استخراج أو فصل أو صنع جوهر أو نبات مخدر متى كان ذلك بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي. وقد حدد الشارع نطاقاً زمنياً لسريان هذا النص هو أن يكون بعد صدور القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذي أضاف المادة ٤٦ مكرر (أ) إلى قانون مكافحة المخدرات .

وعلة الخروج على القواعد العامة تكمن في رغبة الشارع في ردع مرتكبي جرائم المخدرات والحيلولة دون إفلاقهم من تطبيق القانون ، وترجع علة استثناء الجرائم التي يتوافر فيها قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي وخضوعها

للقواعد العامة هي رغبة الشارع في إفراح مجال التوبة على متعاطي المواد المخدرة. وقد دلت المناقشات البرلمانية للمادة ٤٦ مكرر (أ) سائلة الذكر على أن حكمها لم يكن موضع تسليم من الأعضاء ، بل إنه أثار اعتراضات حادة تركزت على أن من شأن الخروج على القواعد العامة أن يظل الاتهام مسلولاً على رغبة المتهم طوال حياته ، وأنه إذا كان الشارع يأخذ بالتقادم في جرائم القتل العمد والاعتصاب والسرقه بالإكراه ؛ فإن هذه الجرائم تزيد في خطورتها على جرائم المخدرات ، مما ينطوى على تناقض في السياسة التشريعية. في حين استندت حجج الرأي المعارض إلى خطورة جرائم المخدرات وإفراحاً لا تقل في جسامتها عن الجرائم ضد الإنسانية التي لا تسقط بالتقادم ، وأن الشريعة الإسلامية لا تقنع من إنزال عقوبة السجن مدى الحياة على المجرم الذي يخشى شره على المجتمع وأن هذه العقوبة على سبيل التعزير (١).

- **الجرائم الانتخابية:** نصت المادة ٥٠ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية على أن "تسقط الدعوى العمومية والمدينة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بمضي ستة أشهر من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق".

ومن هذه الجرائم فعل كل من تعمد قيد أي اسم في جداول الانتخاب أو حذفه منها على خلاف أحكام هذا القانون، أو تعمد إهمال قيد أي أسم أو حذفه (المادة ٤٠) ؛ جرائم الرشوة الانتخابية (المادة ٤١ ثانياً وثالثاً) ؛ استعمال القوة أو التهديد لمنع شخص من إبداء الرأي في الانتخاب أو الاستفتاء أو لإكراهه على إبداء الرأي على وجه خاص (المادة ٤١ أولاً) ؛ نشر أو أذاعة

(١) انظر في هذه المناقشات الأستاذ السيد خلف : قضاء المخدرات وقواعد الضبط والنفذ وتسيب الأحكام ، طبعة نادى القضاة ، ١٩٩٥ ، هامش ص ٢٢٦ .

أقوال كاذبة عن موضوع الاستفتاء أو عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الاستفتاء أو الانتخاب (المادة ٤٢) ؛ اختلاس أو إخفاء أو إعدام أو إفساد أحد جداول الانتخاب أو بطاقة الانتخاب أو الاستفتاء أو أية ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب بقصد تغيير الحقيقة في نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو بقصد ما يستوجب إعادة الانتخاب أو الاستفتاء (المادة ٤٦).

- **جرائم الكسب غير المشروع:** تنص المادة ١٦ من قانون الكسب غير المشروع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ على أن تنقضي الدعوى الجنائية في جريمة الكسب غير المشروع بمضي ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تقديم إقرار انتهاء الخدمة أو زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك. وتنقطع المدة بإعلان صاحب الشأن بإحالة الأوراق إلى مجلس الشعب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول، كما تنقطع بالتخاذ إجراءات التحقيق عن الجهة المختصة.

- **جرائم الهروب والفتنة:** نصت المادة ٦٥ من قانون القضاء العسكري رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على أن لا تنقضي الدعوى العسكرية في جرائم الهروب والفتنة بالتقادم.

٢- انقطاع مدة التقادم

- **تمهيد:** نصت المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن "تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام والمحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع. وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء".

- **تعريف الانقطاع وعلمته:** انقطاع مدة التقادم يعنى أن سبباً قد طرأ أدى إلى زوال المدة السابقة وتعين بدء مدة جديدة لا تضاف إليها المدة السابقة. وعلة

الانقطاع أن أجهزة الضبط والتحقيق لم تكمّل في عملها ، وأنّها تلاحق المتهم بإجراءات الدعوى الجنائية ، وبذلك فإن الجريمة ما زالت ماثلة في الأذهان ولم يطوئها النسيان. وفضلاً عن ذلك فإنه إذا لم يأخذ الشارع بانقطاع التقادم لكان ذلك مؤداه أن المتهم الذى يندجح في الإفلات من الملاحقة أفضل حالاً من ذلك الذى يمثل للعدالة ، وكان التقادم مكافأة للمجرم المهرب.

- **التفرقة بين الوقف والانقطاع:** هناك تفرقة بين الانقطاع والوقف في أن هذا الأخير تضاف إليه المدة السابقة ، فإذا طرأ سبب الوقف أضيفت المسدة السابقة إلى المدة التى تلت زوال الوقف ؛ بخلاف الانقطاع الذى يجب معه بدء مدة جديدة. وقد نصّ الشارع صراحة في المادة ١٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن لا يوقف سريان المدة التى تسقط بها الدعوى الجنائية لأى سبب كان. ويختلف تقادم الدعوى الجنائية عن تقادم العقوبة في أن الثانية يرد عليه الوقف ، بخلاف تقادم الدعوى. كما يختلف عن تقادم الدعوى التأديبية ، والتى يقبل التقادم فيها الوقف ، فإذا استحال على جهة الادارة أو النيابة الادارية لسبب عارض اتخاذ الاجراءات التأديبية أو السر فيها فإن القرينة التى يقوم عليها سقوط الدعوى التأديبية تنتفى ويقتضى ذلك وقف سريان مدة سقوط الدعوى التأديبية طالما قد استحال السر في اجراءاتها وذلك الى أن تزول أسباب هذه الاستحالة - لا وجه للاستناد الى نص المادة (١٦) من قانون الاجراءات الجنائية التى تقضى بعدم جواز وقف تقادم الدعوى الجنائية ، ذلك أن نظام المحاكمات التأديبية لا ينطوى على نص مماثل ، والقضاء التأديبي لا يلتزم كأصل عام بأحكام قانون العقوبات أو قانون الاجراءات الجنائية وإنما يستهدف بها ويستعير منها ما يتلاءم مع نظام تأديب العاملين في مختلف أجهزة الحكومة

والهيئات العامة (١). وتطبيقاً لذلك فإنه إذا قررت المحكمة التأديبية تأجيل نظر الدعوى الى أجل غير مسمى حتى يتم التصرف نهائياً في الاقام الجنائي المنسوب الى احوال إليها ، فإن مقتضى هذا الايقاف ان يقف سريان معاد سقوط الدعوى التأديبية لأن من شأنه ان يشل يد النيابة الادارية عن تحريك الدعوى التأديبية ويجعل اتخاذ اجراءات السير فيها مستحيلاً الى ان يتم الفصل في الاقام الجنائي الذي علقت عليه المحكمة التأديبية نظر الدعوى التأديبية ، فان الدعوى التأديبية بذلك لا تسقط بمضى المدة مهما طالّت مدة الايقاف ، ويظل الامر كذلك الى ان يزول المانع بتحقيق الامر الذي أوقفت الدعوى التأديبية بسببه ، فيستأنف معاد السقوط سره (٢).

- **أسباب انقطاع مدة التقادم:** أسباب انقطاع التقادم هي: إجراءات الاقام ، وإجراءات التحقيق ، وإجراءات المحاكمة ، وهذه الأسباب الثلاثة لا يشترط أن تتم في مواجهة المتهم أو أن يخطر بها على وجه رسمي ، فهي تستج أثرها في قطع التقادم حتى ولو جرت في غيبة المتهم أو وجهت إلى غير المتهم الحقيقي (٣). وقد أضاف الشارع سببين آخرين هما إجراءات الاستدلال ، والأمر الجنائي ، غير أنه يجب فيهما أن يتم أيهما في مواجهة المتهم أو أن يخطر به على وجه رسمي. ولا ينقطع التقادم بما عدا ذلك من إجراءات.

- **إجراءات الاتهام:** إجراءات الاتهام هي الإجراءات التي تؤدي إلى تحريك الدعوى الجنائية ، سواء أقام بها النيابة العامة أو المدعى بالحق المدعى. ونسج إجراءات الاتهام أثرها في قطع التقادم ولو جرت أمام قضاء غير مختص ، ولكن

(١) المحكمة الإدارية العليا جلسة ١٤ مايو ١٩٨٨ مجموعة الأحكام س ٣٣ ص ١٥٢٠.

(٢) المحكمة الإدارية العليا جلسة ٢٨ يونيو ١٩٧٥ مجموعة الأحكام س ٢٠ ، ص ٤٥٩.

(٣) نقض جلسة ٥ مارس ١٩٧٨ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٩ رقم ٤١ ص ٢٢٤.

في هذه الحالة يشترط أن يكون الإجراء صحيحاً^(١). ومن إجراءات الاقحام التي تقطع التقادم: تكليف النيابة المتهم بالحضور إلى جلسة المحاكمة ، ويلاحظ أن العبرة هي بورقة التكليف ، فلا يعتبر تأشير وكيل النيابة بتقديم الأوراق لجلسة المحاكمة إجراء قاطعاً للتقادم ، إذ لا يعدو أن يكون هذا مجرد أمر إداري إلى قلم كتاب النيابة لإعداد ورقة التكليف بالحضور^(٢). ومن الإجراءات كذلك صدور قرار من المحامي العام بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات ، أو إحالة الأوراق إلى النيابة من محكمة الجنايات في حالة التصدي ، أو في حالة ارتكاب المتهم جناية في الجلسة^(٣). ويعتبر الادعاء المباشر من الإجراءات التي تتحرك الدعوى الجنائية بناء عليه ومن ثم فهو قاطع للتقادم بشرط أن يكون بإجراءات صحيحة. ويقطع التقادم طعن النيابة العامة في الحكم بطريق الاستئناف.

- إجراءات التحقيق: إجراءات التحقيق هي الإجراءات التي تستهدف جمع الأدلة في شأن الجريمة ونسبتها إلى المتهم ، ويستوى في هذه الإجراءات أن تكون في مصلحة المتهم أم ضده ، كما يستوى السلطة التي تقوم بها ، ففسد تكون هي النيابة العامة ، أو قاضي التحقيق ، أو مأمور الضبط القضائي بناء على نذب صحيح. وتطبيقاً لذلك يعتبر من إجراءات التحقيق التي تقطع التقادم: الأمر بضبط وإحضار المتهم ؛ طلب حضور المتهم ؛ استدعاء شاهد لسماع أقواله ؛ نذب مأمور الضبط لإجراء معاينة أو سماع شاهد ؛ إذن تفتيش شخص أو مسكن المتهم ؛ استجواب المتهم ؛ حبسه احتياطياً ؛ نذب الطبيب الشرعي لتشريح الجثة أو مناظرة الجنى عليه ؛ نذب المهندس الفني لفحص

(١) الدكتور محمود نجيب حسني: رقم ٢٢٦ ، ص ٢٢٠.

(٢) نقض جلسة ٨ فبراير ١٩٩٣ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، ص ٤٤ رقم ١٩ ص ١٦٦.

(٣) الدكتور عبد الرؤوف مهدى: ص ٩٢٩.

السيارة المتسببة في الحادث. ولا يقطع المدة مجرد تأشيرة وكيل النيابة بتكليف مندوب الإستيفاء ، وهو ليس من مأموري الضبط القضائي لسرعة الانتقال إلى نيابة الأحداث ليان ما تم في واقعة من الوقائع ، إذ هذا التكليف لا يجعل له سلطة التحقيق فهي لا تكون هذه السلطة إلا لمأمور الضبط القضائي بناء على أمر صريح صادر بانتدابه للتحقيق وعندئذ يكون الأمر قاطعاً للتقادم (١).

ولا يعد ندباً للتحقيق مجرد إحالة الشكوى من النيابة إلى الشرطة لفحصها ، دون انتدابها لإجراء معين ، كذلك فإن تأشيرة وكيل النيابة بطلب تحريات الشرطة لا تقطع التقادم ، إذ لا تعد ندباً للتحقيق. وإذا صدر أمر بنذب مأمور الضبط للقيام بعمل من أعمال التحقيق ، فإن مجرد صدور هذا الأمر كاف لقطع التقادم ، حتى ولو يرقم المأمور المنتدب بتنفيذ العمل. ويؤدي صدور الأمر بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية إلى قطع التقادم ، حتى ولو لم يعلن إلى المتهم ، إذ يعد من إجراءات التحقيق ، بخلاف الأمر بالحفظ إذ يعتبر من إجراءات الاستدلال التي يجب إخطار المتهم بها حتى تنتج أثرها في قطع التقادم.

ويجب لكي ينتج إجراء التحقيق أثره في قطع التقادم أن يكون إجراء صحيحاً ، أما إذا كان باطلاً ، فلا يكون له هذا الأثر. وتطبيقاً لذلك فإنه إذا قام المحقق بفتح محضر تحقيق أثبت فيه أنه بالنداء على الشخص المطلوب لسماع أقواله أنه لم يحضر وأقفل محضره على ذلك ، على أن يعاد طلب من لم يحضر لجلسة تالية ، ثم ثبت أنه لم يتم توجيه طلب حضور هذا الشخص ، وبالتالي لم يطلب للتحقيق ، فإن المحضر لا يكون صحيحاً ولا يؤدي إلى قطع التقادم (٢).

(١) نقض جلسة ١٧ إبريل ١٩٨٦ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٧ رقم ٩٩ ص ٤٩٤ .

(٢) نقض جلسة ١٩ يناير ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ص ٦٠٦ .

- **إجراءات المحاكمة:** إجراءات المحاكمة هي كل ما تتخذه سلطات الحكم من إجراءات وقرارات وصولاً إلى الحكم في الدعوى. وتعتبر إجراءات المحاكمة قاطعة للتقادم ولو صدرت من قضاء غير مختص ، أو كانت الدعوى قد رفعت ممن لا يملك رفعها ، فصدور حكم بعدم الاختصاص أو بعدم القبول يؤدي إلى قطع التقادم ، إذ يقتضى الوصول إلى هذا القضاء تحقيقاً تجزئته المحاكمة وهو ما يجعل التقادم منقطعاً^(١). وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن إعلان التهم بالحضور بجلسة المحاكمة اعلاناً صحيحاً وحضوره جلسات المحاكمة وكذلك صدور حكم من محكمة مختصة باصداره يقطع ايهم المدة المسقطة للدعوى. ولا يغير من هذا النظر ان تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بطريق الادعاء المباشر ممن لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقضى به المادتين ٦٣ ، ٣٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، ذلك انه وان كان لا يحق للمحكمة في هذه الحالة ان تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها ان تقصر حكمها على عدم قبولها باعتبار ان باب المحاكمة موصد امامها - الا انه نظراً لانه يتعين عليها - في سبيل القضاء بذلك - ان تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار اليهما - اى ان تتحقق من صفة الموظف او المستخدم العام ومن انه ارتكب الجريمة في التاء تأديسة وظيفته وبسببها بما يقتضيه ذلك من اعلان التهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الاجراءات القضائية ، ومن ثم فمثل هذه الاجراءات وكذا الحكم الصادر في الدعوى متى تم كل منهما صحيحاً في حد ذاته فانه يكون قاطعاً للتقادم^(٢). ومن إجراءات المحاكمة القاطعة للتقادم: سؤال التهم عن التهمة الواردة بامر الإحالة ؛ استدعاء شاهد ؛ قرار تأجيل نظر الدعوى

(١) نقض جلسة ٧ ديسمبر ١٩٧٠ مجموعة أحكام النقض ، س ٢١ رقم ٢٨٧ من ١١٢٨.

(٢) نقض جلسة ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٨ من ١٢٦٦.

لأى سبب من الأسباب ؛ صدور حكم تهيدى أو تحضيرى فى الدعوى ؛ انتقال المحكمة للمعينة ؛ إجراءات طعن المتهم فى الحكم والاشكال فى التنفيذ الذى يقدمه. بل تشمل هذه الإجراءات إعلان المحكوم عليه إعلاناً صحيحاً بالحكم الغيابي إذ يعد قاطعاً للتقادم^(١). ويلاحظ أنه إذا طعن فى الحكم الصادر ، ثم مضت المدة المقررة للتقادم دون اتخاذ إجراء قاطع له ، انقضت الدعوى ، حتى ولو كان الحكم مطعوناً فيها متى لم يصبح باتاً بعد^(٢).

- **أعمال الاستدلال:** لا تقطع إجراءات الاستدلال مدة التقادم ، إلا إذا كانت فى مواجهة المتهم أو أخطرهما على وجه رسمى. ولا يعد تقديم الجنى عليه بلاغاً قاطعاً للتقادم ، فإذا مضت مدة التقادم بعد تقديم هذا البلاغ ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت^(٣). كما لا يعد تحرير محضر الضبط قاطعاً للتقادم فى ذاته ، إذا لم يكن فى مواجهة المتهم أو أخطر به^(٤). وتعد التحقيقات التى يجريها المدعى الاشتراكى أو النيابة الإدارية التى تدخل فى اختصاصيهما من الاستدلال ، فإذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو أخطرهما على وجه رسمى كانت قاطعة للتقادم ، ويجوز للنيابة العامة أن تكتفى بما أجرياه من تحقيقات لإقامة الدعوى الجنائية^(٥).

(١) نفعن جلسة ٦ فبراير ١٩٩٢ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٣ ص ١٩٨.

(٢) نفعن جلسة ١٥ مايو ١٩٩٦ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٧ ص ٦٤٤.

(٣) زفقت محكمة النقض بأنه لما كان البين مما أورده الحكم رداً على هذا الدفع أنه اعتبر مجسرد تقدم الجنى عليه بشكواه وإبلاغه بالواقعة من الإجراءات القاطعة للتقادم رغم أنه ليس كذلك لأنه لا بعد من إجراءات استعمال الدعوى الجنائية ومن ثم فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون. نفعن

٣ نولمبر ١٩٩٦ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٧ رقم ١٦٠ ص ١١١٥.

(٤) نفعن جلسة ٩ يوليه ١٩٩٢ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٣ رقم ٩٥ ص ٦٣١.

(٥) نفعن جلسة ٦ فبراير ١٩٩٢ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٣ رقم ٢٢ ص ٢٠١.

- **الحكم الغيابي الصادر في جنائية:** أخضع الشارع الحكم الغيابي الصادر في جنائية للقواعد المقررة لتقادم العقوبة ، فلا تسرى عليه أحكام تقادم الدعوى. فنص في المادة ٣٩٤ إجراءات على أنه لا يسقط الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في جنائية بمضى المدة ، وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائياً بسقوطها. ومن ثم يكون مدة تقادم الحكم الغيابي الصادر في جنائية هي عشرين سنة. وعلة ذلك ألا يكون وضع المتهم الذي يحضر جلسات المحاكمة في جنائية أسوأ حالاً من يتغيب عن حضورها ، فالأول كان سيخضع لتقادم العقوبة وهو أطول مدة ؛ بينما كان الثاني سيخضع لتقادم الدعوى وهو الأقصر مدة. وإعمال هذه القاعدة يفترض أن الحكم الغيابي قد صدر صحيحاً ؛ أما إذا كان باطلاً ، فإنه يخضع في هذه الحالة للقواعد العامة في تقادم الدعوى ، والى تجعل الجنائية تقادم بفوات عشر سنوات. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض ، بأنه إذا وأن كان ليس بالآزم مواجهة المتهم بإجراءات المحاكمة التي تقطع المسدة المسقطة للدعوى مادامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء إلا أنه يشترط فيها لكي يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة فإذا كان الاجراء باطلاً فاله لا يكون له اثر على التقادم واذا كان الثابت أنه قد مضى ما يزيد على عشرات سنوات من تاريخ اعلان المتهم إعلاناً باطلاً بإحالة إلى المحاكمة ، فإن المحكمة لم تكن قد اتصلت بالدعوى اتصالاً صحيحاً حتى التاريخ الذي تم فيه القبض عليه ، ويكون الحكم الغيابي الذي صدر منها وقع باطلاً ، ولا يترتب أثره في سريان مدة تقادم العقوبة^(١).

- **الطابع العيني لانقطاع مدة التقادم:** تنص المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا تعدد المتهمون ، فإن انقطاع المدة بالنسبة

(١) نقض جلسة ٨ فبراير ١٩٩٣ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٤ رقم ١٩ ص ١٦٦.

لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ما لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة". قرر الشارع مبدأ وحدة الجريمة في التقادم ، فترتب انقطاع مدة التقادم إذا انقطعت المدة بالنسبة لأحد المتهمين. ويبرر هذا الحكم أن انقطاع مدة التقادم يعنى أن اعتبارات نسيان الجريمة ومحوها من ذاكرة الناس غير متحققة ، فضلاً عن أنه ليس من السائغ أن يتقرر انقضاء الدعوى بالتقادم لمتهم ، دون آخر. وتطبيقاً لذلك قضى بانقطاع مدة التقادم إذا قام أحد المحكوم عليهما بالظن في الحكم الصادر بإدائته بطريق الاستئناف ، ولو لم تكن هذه الإجراءات قد اتخذت في مواجهته بعد صدور الحكم الابتدائي ، ومن ثم فإن الدعوى الجنائية لا تكون قد سقطت بمضي المدة لأن هذا الانقطاع عيني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً في هذه الإجراءات (١).

٣- أثر التقادم

- **أثر التقادم على الدعوى الجنائية:** إذا مضت مدة التقادم دون انقطاع ، تكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة ولا سبيل لمحاكمة المتهم عنها من جديد ولو تحت وصف آخر. وتطبيقاً لذلك قضى ببراءة متهم قام بإقامة بناء بالمخالفة للأصول الفنية في التصميم والتنفيذ وأضاف أدواراً بدون ترخيص مما شكل حلاً على الأساسات ، ومضى على إقامة البناء أكثر من عشر سنوات ، ثم أثار العقار بعد ذلك وتسبب في وفاة وجرح عدد كبير من الأشخاص وإتلاف أموالهم ، فقامت النيابة العامة بتحريك الدعوى الجنائية عن هذه الجرائم ، فقضى فيها بالبراءة تأسيساً على أنه يترتب على فوات مدة التقادم انقضاء الدعوى الجنائية ، ولا يجوز بحال الرجوع فيها من جديد (٢).

(١) نقض جلسة ١٣ يولييه ١٩٩٢ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٣ رقم ٩٧ ص ٦٥٠

(٢) نقض ٢ يولييه ١٩٩٨ - مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٩ رقم ١٠١ ص ٧٦٤

- **اثر التقادم على الدعوى المدنية:** نص الشارع في المادة ١٧٢ من القانون المدنى على أنه ١- تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحصول الضرر وبالشخص المسئول عنه. وتسقط هذه الدعوى ، فى كل حال ، بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع. ٢- على إنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة فى الفقرة السابقة ، فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية". وتطبيق هذا النص يفترض أحد فرضين: الأول أن لا يشكل العمل غير المشروع جريمة ، ففى هذه الحالة تتقادم الدعوى المدنية بفوات ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ العلم بالضرر والمسئول عنه. والفرض الثانى هو أن يشكل الفعل غير المشروع جريمة فى ذات الوقت ، فإن الدعوى المدنية فى هذه الحالة تظل قائمة طالما بقيت الدعوى الجنائية ، إذ أن بقاء الدعوى الجنائية يعد سبباً لوقف تقادم الدعوى المدنية ، فإذا انقضت الدعوى الجنائية لأى سبب ، عاد سريان تقادم الدعوى المدنية عن العمل غير المشروع وهو الثلاث سنوات. وتطبيقاً لذلك ففى واقعة تتحصل لى أنه أثناء قيام المدعى المدنى بعمله على إحدى الماكينات ، إذا بشخص مجهول يقوم بإدارة مفتاح التشغيل فجأة مما تسبب فى إصابته بإصابات جسيمة ، وقامت النيابة العامة بحفظ الأوراق لعدم معرفة الفاعل ، فقام المدعى المدنى برفع دعواه المدنية قبل الشركة التى يعمل بها التى دفعت بسقوط الدعوى المدنية لفوات مدة ثلاث سنوات من تاريخ حدوث الواقعة ، غير أن محكمة النقض قضت بأنه "إذا مضت مدة تقادم دون انقطاعها فإن ذلك يؤدى إلى انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، ومنذ هذا الإنقضاء يزول المانع الذى كان سبباً فى وقف سريان

تقديم دعوى الضرر المدنية قبل المستول ، ويكون بدء احتساب الثلاث سنوات التي يبدأ فيها تقديم الدعوى المدنية من تاريخ انقضاء مدة ثلاث سنوات على حفظ الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل^(١). وقضى بأن مدة تقديم الدعوى المدنية عن التعويض عن القتل الخطأ تبدأ من تاريخ ضرورة الأمر بالأمر وجه لإقامة الدعوى الجنائية فيها نهائياً ، فإذا انقضت مدة الثلاث سنوات ، انقضت الدعوى المدنية بالتقديم^(٢) ، وبأن مدة التقديم الثلاثي للدعوى المدنية عن مخالفة إتلاف سيارة بإهمال والتي لم تحرك الدعوى الجنائية عنها ، تبدأ في اليوم التالي لانقضاء مدة سنة من تاريخ ارتكابها^(٣).

- أثر التقديم على الغرامات التي تحمل معنى التعويض: الغرامة المختلطة هي التي يختلط فيها معنى العقاب مع فكرة التعويض ، وتتنوع صور

(١) نقض مدني ٢٨ ديسمبر ١٩٩٧ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٨ رقم ص ١٥٨٤ .
(٢) وقد قضت محكمة النقض بأنه "لما كان الثابت أن العمل غير المشروع الذي سبب الضرر للمطعون عندها شكل جنحة قُدمت ضد سائق السيارة الأجرة أداة الحادث والذي كان المسوئ أحد ركابها وأن النيابة العامة أمرت بتاريخ ١٨ مارس ١٩٩١ بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لوفاء المتهم ، فإن سريان هذا التقديم يكون قد وقف من تاريخ وقوع الحادث ويبدأ سريانه من تاريخ ضرورة هذا الأمر نهائياً في ١٩ يونيو ١٩٩١ ولما كانت المطعون عندها قد أقامت دعواها المباشرة بالتعويض قبل الشركة الطاعنة في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٤ أي بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ ضرورة الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية نهائياً فيكون الحق في رفضها قد سقط بالتقديم الثلاثي ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدلع بالتقديم بالنسبة للتعويض الموروث إستناداً إلى أن الحق فيه يتقدم بخمس عشرة سنة باعتباره مورثاً من عقد نقل الأشخاص فإنه يكون قد طبق فيما يتعلق بالتقديم حكماً مغايراً لما نص عليه القانون". نقض مدني ٤ نوفمبر ١٩٩٧ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٤٨ ص ١١٧٥ .
(٣) نقض مدني ١٩ يناير ١٩٩٥ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٦ ص ١٩٧ .

هذه الغرامة إلى: الغرامة النسبية والضريبة وغرامة المصادرة^(١). ويثور التساؤل عن أثر انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم على الغرامات التي تحمل معنى التعويض ، فهل تنقضى بها المحكمة رغم انقضاء الدعوى الجنائية ؛ أم أن هذه الغرامات تنقضى تبعاً لانقضاء هذه الدعوى؟. والذي أثار هذا التساؤل أن الجهات الإدارية التي تقرر هذه التعويضات لصالحها تتدخل غالباً في الدعوى الجنائية بطلب الحكم بهذه التعويضات. عرض الأمر على محكمة النقض التي قضت بعدم جواز الحكم بهذه التعويضات ، إذا كانت الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ، وأن "تدخل الجهة الإدارية وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصف الجهة الادارية بأنها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض

(١) - الغرامة النسبية: هي الغرامة التي يربط مقدارها بضرر الجريمة أو بغالدها ، وأطلق عليها تعبير نسبة ؛ لأنها تتناسب مع مقدار ما حققه الجاني من الربح أو مع الفائدة التي كان يريد الحصول عليها ؛ أو أن تتناسب مع مقدار ما ألحقه الجاني فعله من ضرر. ومن أمثلة هذه الغرامات ما تنص عليه المادة ٩٠٣ من توقيع عقوبة غرامة على الموظف المرتشي "لا تقل على ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطي أو وعد به". والغرامة الضريبية: هذا النوع من الغرامات يضاف إلى ما يوقع على المحكوم عليه من عقوبات أصلية ، ويكون ملحوظاً في تقدير الشارع لها قدر الضريبة التي لم يؤديها الجاني ، من ذلك ما تنص عليه الفقرة الرابعة من المادة ١٢٢ من قانون الجمارك: "وفي جميع الأحوال يحكم على الفاعلين والشركاء والأشخاص الاعتبارية التي تم ارتكاب الجريمة لصالحها متضامين بتعويض يعادل مثل الضرائب الجمركية المستحقة. فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف المنوعة أو المحظورة استرداها كان التعويض معادلاً لثمن قيمتها أو مثلي الضرائب المستحقة أيهما أكبر". وأما غرامة المصادرة: فيقصد بها الغرامة التي يجب الحكم بها بدلاً من الحكم بالمصادرة ، إذا لم تضبط الأشياء موضوع الجريمة لأي سبب من الأسباب . ومن أمثلة هذا النوع من الغرامات ما تنص عليه قوانين الجمارك والرقابة على النقد. ، من ذلك ما تنص عليه الفقرة الخامسة من المادة ١٢٢ من قانون الجمارك سالف الذكر من أنه يحكم بمصادرة البضائع موضوع التهريب ، فإذا لم تضبط حكم بما يعادل قيمتها. وتأخذ غرامة المصادرة حكم الغرامات النسبية من حيث إلزام المحكوم عليهم بالتضامن بها

المذكورة ، ما دام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة ، كما أن طلب الإدارية فيه يخرج في طبيعته وخصائصه عن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية بطلب التعويض الناشئ عن الجريمة بالفعل" (١).

الفصل الثالث

الحكم البات

- **تمهيد:** نصت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن "تتقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدر حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة. وإذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون". وقد نصت المادة ٤٥٥ على أنه "لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغير الوصف القانوني للجريمة". ونتناول فيما يلي المقصود بقوة الحكم البات في إنهاء الدعوى الجنائية وشروطه وآثاره.

- مدلول قوة الحكم البات في إنهاء الدعوى الجنائية وعلتها:

تعنى قوة الحكم البات في إنهاء الدعوى الجنائية امتناع السر في إجراءات هذه الدعوى إذا صدر حكم حائز لهذه القوة. وقوة الحكم البات تفترض أن هذا الحكم قد أصبح عنوان الحقيقة ، حتى ولو ثبت بصورة قاطعة أنه لم يكن كذلك بالفعل (٢) ، كما تكون للحكم البات هذه القوة حتى ولو كان معيباً بعب من

(١) نقض جلسة ٩ يولي ١٩٩٢ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٣ رقم ٩٥ ص ٦٣١.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى: رقم ٢٤٤ ، ص ٢٣٤.

العيوب التي لم تصل به إلى درجة الانعدام. وتعلل القوة القانونية للحكم البات بأن الشارع يفضل ترجيح اعتبارات الاستقرار القانوني ، فإذا انتهى الحكم البات إلى الإدانة أو البراءة ، فإنه بهذا الحكم تتحدد المراكز القانونية ويتحدد وضع المتهم في المجتمع ، ولا يجوز أن يتهدد هذا الوضع باحتمال الطعن في هذا الحكم أو معاودة رفع الدعوى الجنائية مجدداً على المتهم ، إذ ينال ذلك من احترام أحكام القضاء ، ويخل بالاستقرار والأمن القانوني في المجتمع وهي مصالح مهمة يجب على الشارع الحفاظ عليها. ومن جهة أخرى فإن العدالة تتأذى من محاكمة شخص من أجل فعل واحد مرتين، إذ لا يجوز أن يحاسب شخص على ما قدمت يده إلا مرة واحدة وبما يخلق الطريق نهائياً أمام توقيع عقوبة ثانية على المتهم. ومن جهة ثالثة فإن قوة الحكم البات في إنهاء الدعوى الجنائية يجد عتله في الحفاظ على الحريات الفردية وحصص سلطات الدولة في نطاق محدود ، إذ بهذا الحكم لا يجوز لها أن تعاود المساس بحرية المتهم ، ولا يجوز لها أن تتخذ من القضاء براءته ذريعة لتحريك الدعوى الجنائية عليه ثانية ، كما لا يجوز لها أن تعاود التحقيق في الفعل الذي قضى فيها الحكم البات بوصف آخر ، ولذلك فلاحكم البات بعد ضمانته للأفراد في مواجهة تعسف سلطات الدولة. والدفع به يوجب على المحكمة تحقيقه والرد عليه قبولاً أو رفضاً ؛ وإلا كان حكمها باطلاً.

- مبدأ عدم المساس بالحكم بعد صدوره:

هناك تفرقة بين الحكم البات الذي يعتبر عنوان الحقيقة وبين قاعدة عدم مساس المحكمة بالحكم الذي أصدرته ، وهو ما يسرى على كل الأحكام أيضاً كانت المحكمة التي أصدرتها ، وبصرف النظر عما إذا كان الحكم ابتدائياً أو نهائياً ، أو باتاً. فإذا أصدرت المحكمة حكمها فقد استنفذت ولايتها على الدعوى ولا يجوز

لها أن تعدل في حكمها أو أن تغير فيه ، ولا يجوز لها أن تعاود نظرها إلا بالطعن في الحكم بالطرق المقررة في القانون^(١).

أولاً: شروط الحكم البات

- **حصر هذه الشروط:** إن الحكم البات الذي تنتهى به الدعوى الجنائية لا بد أن يكون حكماً صادراً من القضاء الجنائي ؛ وأن يكون حكماً فاصلاً في الموضوع ؛ وأن يكون باتاً ؛ وأن يفصل في الواقعة في منطوقه.

١- **أن يكون الحكم صادراً من القضاء الجنائي:** يجب أن يكون الحكم البات الذي ينهى الدعوى الجنائية صادراً من محكمة جنائية بموجب سلطتها القضائية. ومن أمثلة هذه الأحكام: الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات والجناح ومحاكم الجناح المستأنفة. ولا تعد للأحكام الصادرة من قضاء أو مجالس التأديب أو القضاء الإداري قوة في إنهاء الدعوى الجنائية ، كذلك الشأن بالنسبة للأحكام الصادرة من القضاء المدني. ويدخل في مدلول الحكم الجنائي الحكم الصادر من القضاء العسكري ، إذ يكون للأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية وفقاً لقانون القضاء العسكري رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قوة الأمر المخوكم فيه بالنسبة للوقائع التي فصلت فيها. وليس للأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية بالتطبيق لقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ هذه القوة ، فهذه الأخيرة ليس لها اختصاص إلا بالجرائم النظامية التي يتهم فيها المراد الشرطة دون جرائم القانون العام^(٢) ، فهذه المحاكم ليس لها اختصاص

(١) نقض جلسة ٢٩ أكتوبر ١٩٨٦ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٧ ص ٨٠٨.

(٢) ويلاحظ أن إحالة المادة ٩٩ من قانون هيئة الشرطة إلى قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ فيما نص عليه من جزاءات شبه جنائية إنما يشمل فقط تلك الجزاءات المقررة للجرائم النظامية البحتة و ليست العقوبات الجنائية بالمعنى الصحيح و المقررة لجرائم القانون=

بالفصل في جرائم القانون العام ، ومن ثم فهي لا تحوز قوة إنهاء الدعوى الجنائية أمام القضاء الجنائي^(١). وتطبيقاً لذلك قضى بأن الجزاءات المنصوص عليها في قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ سواء المتعلقة بالضباط وبغيرهم كلها جزاءات تأديبية بحجة بما فيها عقوبتي الحبس والسجن ، ولا تحوز قوة إنهاء

= العام - وهذا المعنى واضح من صريح عبارات نص المادة ٩٩ المذكور والتي لا لبس فيها ولا غموض بل وهو ما يؤكد نص المادة الأولى من قانون هيئة الشرطة والذي جاء فيه أن الشرطة هيئة مدنية نظامية بوزارة الداخلية ، وما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذه المادة والتي جاء بها " احتفظت المادة الأولى من المشروع بتعريف هيئة الشرطة الوارد في المادة ١ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٤ من إن الشرطة هيئة مدنية نظامية. وبذلك أكدت أن هيئة الشرطة هي هيئة مدنية، فهي جهاز من الأجهزة المدنية بالدولة وليست جهازاً عسكرياً ، إلا أنها تفرق عن غيرها من الأجهزة المدنية في أنها ليست مدنية بحجة وإنما هي هيئة نظامية يسود تكوينها علاقات تختلف عن العلاقات المدنية البحتة وخاصة واجب المؤسس في طاعة رئيسه و واجب الرئيس في قيادة مرؤسيه والسيطرة على القوة الموضوعة تحت قيادته ".

نقض جلسة ١٧ إبريل سنة ١٩٨٦ مجموعة أحكام النقض س ٣٧، ص ٤٩٩.

(١) نقض جلسة ١٧ إبريل سنة ١٩٨٦ سالف الذكر ، وفي هذا الحكم قالت المحكمة بأن " قرار وزير الداخلية رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٧٧ في شأن تنظيم القضاء العسكري والمنع من النص على اختصاص إدارة القضاء العسكري بتطبيق قانون الأحكام العسكرية وسريانه بالنسبة لأفراد هيئة الشرطة ، ومن ذلك إجراء التحقيق في جرائم القانون العام والنصر فيها ، وتولى النيابة العسكرية " والأحكام العسكرية الاختصاصات المنصوص عليها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن الأحكام العسكرية الذي يسرى على العسكريين - فإنه يكون قد خرج بذلك عن حدود التفويض التشريعي في كل ما نص عليه معلقاً بجرائم القانون العام . وأسست المحكمة قضاءها بأن " صحة القرار الصادر بموجب التفويض التشريعي رهينة بعدم وجود تضاد بينه وبين نص القانون المحدد لأوضاعه وشروطه وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحة التنفيذية فإن النص الأول هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للاتاحة - وأن ما ورد في قرار وزير الداخلية سالف الذكر الذي يعد مخرجاً عن حدود التفويض المرسوم له في القوانين لا يعتد به ولا يكون له أي أثر على اختصاصات النيابة العامة المنصوص عليها في القانون كاملة كما لا يكون له أدنى أثر على اختصاص المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة - دون سواها - بالفصل في كافة الجرائم إلا ما استثنى بعض خاص "

الدعوى الجنائية أمام القضاء الجنائي^(١). ولا يدخل في مدلول الحكم الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من النيابة العامة ، وتطبيقاً لذلك ، فإذا قررت النيابة العامة التقرير في الأوراق بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، فقام من اقم في هذه الدعوى برفع دعوى البلاغ الكاذب ضد المبلغ ، فبان الأمر الصادر من النيابة العامة لا يجوز حجية أمام المحكمة الجنائية في دعوى البلاغ الكاذب المنظورة أمامها^(٢).

٢- ان يكون حكماً فاصلاً في الموضوع: يجب أن يكون الحكم البات قد صدر فاصلاً في موضوع الدعوى ، فإذا لم تعرض لموضوعها أو كان حكماً قبل الفصل في الموضوع كالأحكام التمهيدية أو التحضيرية أو الوقفية ، فهي لا يعد أحكاماً فاصلة في الموضوع ن ومن ثم فلا تحوز قوة إنهاء الدعوى الجنائية. وكذلك الشأن في الأحكام الصادرة للفصل في الدفوع الفرعية والمسائل الأولية ، فهي لا تعد فاصلة في الموضوع. وإذا صدر حكم بعدم الاختصاص أيأ كان سببه ، فهو غير منه للدعوى ولا يعد فاصلاً في الموضوع ، ومن ثم فلا يجوز حجية تمنع ذات المحكمة التي أصدرته من أن تنظر موضوعها ثانية إذا أحيلى إليها بالطرق المقررة. وتطبيقاً لذلك فإنه إذا أصدرت محكمة الجنايات حكماً بعدم اختصاصها بنظر واقعة إحراز مخدر بقصد الاتجار باعتبار أن المتهم عسكرياً ، فأحالت النيابة العامة الدعوى إلى النيابة العسكرية التي تبين لها أن المتهم شرطياً لا يخضع للقانون العسكري ، فقامت النيابة العامة بإعادة إحالة الدعوى ثانية أمام محكمة الجنايات التي قضت فيها بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها ، فطعنتم النيابة العامة في الحكم ، ومحكمة النقض قضت بإلغائه تأسيساً على أن

(١) نقض جلسة أول يولييه ١٩٩٧ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٨ ص ٧١٩.

(٢) نقض جلسة ٢٢ نوفمبر ١٩٩٠ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤١ رقم ١٨٨ ص ١٠٤٦.

ما صدر من المحكمة من حكم بعدم اختصاصها لا يعد منهاياً للخصومة ولا يحوز قوة الأمر المقضى التى تمنع من النظر فى موضوع الدعوى^(١). ويلاحظ أنه إذا صدر الحكم الفاصل فى الموضوع من محكمة جنائية مخالفاً لقواعد الاختصاص ، وصار هذا الحكم باتاً ، فإنه يحوز قوة الأمر المقضى على الرغم من عدم صحته ، ذلك أنه باستفاد طريق الطعن فيه يكون قد حاز قوة تمنع من إعادة النظر فى موضوعه. وتطبيقاً لذلك فإنه إذا صدر الحكم من محكمة الجناح فى جنائية ، وحاز قوة الأمر المقضى ، فإنه لم يعد جائزاً رفع الدعوى الجنائية ثانية عن الواقعة التى فصل فيها الحكم الأول ، وذات الشأن إذا كان الحكم قد صدر مخالفاً لقواعد الاختصاص المكاني أو الولائي أو النوعي ، فإنه باستفاد طرق الطعن فيه تثبت له القوة التى تحول دون إعادة نظر موضوعه ثانية ، بشرط أن يصدر من جهة تعد قضاء جنائياً ويكون قد فصل فى الموضوع بحكم بات ، وكان هناك اتحاد فى الموضوع والأشخاص والسبب فى الدعويين.

٣- أن يكون الحكم باتاً؛ ويعنى الحكم البات الحكم الذى استفذ كل طرق الطعن من معارضة واستئناف ونقض ، ويستوى فى ذلك أن يكون الحكم قد طعن فيه وقضى فى هذا الطعن أم أن مواعيد الطعن قد انقضت بالنسبة له ، أو أن الحكم قد صدر ابتداء غير قابل للطعن فيه. ويلاحظ أن قابلية الحكم للطعن فيه بالتعباس إعادة النظر لا يؤثر فى كونه حكم بات ، ذلك أن هذا الطريق من طرق الطعن هو طريق غير عادى ، لا يلجأ إليه إلا فى حالات استثنائية تفرض جميعاً أن أن يكون الصادر فى الدعوى الجنائية قد صار باتاً ، وإلا لكان قد طعن فيه بالطرق العادية. وعلى الرغم من أن الشارع قد استخدم فى المادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية تعبير الحكم النهائى ؛ إلا أن المقصود بهما

(١) نقض جلسة ١٧ إبريل ١٩٨٦ مجموعة أحكام النقض ، س ٣٧ رقم ١٠٠ ص ٤٩٩.

الحكم البات الذى لا يقبل الطعن بالطرق العادية أو غير العادية. والأحكام التى تصدرها المحاكم العسكرية لا تكون نهائية إلا بعد التصديق عليها من الضابط المصدق (المادة ٨٤ من قانون القضاء العسكرى)^(١). وكانت المادة ١١٨ من قانون القضاء العسكرى تنص على أن يكون الحكم الصادر من المحاكم العسكرية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشئ المقضى طبقاً للقانون بعد التصديق عليه قانوناً. ولم يكن يطعن فى الأحكام التى تصدر من المحاكم العسكرية إلا بالتماس لإعادة النظر يقدم إلى مكتب الطعون. غير أن الشارع تدخل بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل أحكام قانون الأحكام العسكرية الذى أصبح يطلق عليه قانون القضاء العسكرى ، واستحدث المحكمة العليا للطعون وتختص هذه المحكمة دون غيرها بنظر الطعون المقدمة من النيابة العسكرية أو من المحكوم عليه فى الأحكام النهائية التى تصدرها كافة المحاكم العسكرية فى جرائم القانون العام على العسكرين أو المدنيين وتكون أحكامها باتة دون حاجة لأي إجراء (المادة ٤٣ مكرراً المضافة بالقانون ١٦ لسنة ٢٠٠٧ سالف الذكر). ويعنى

(١) وتنص المادة ٩٩ من قانون القضاء العسكرى على أنه يكون للضابط الأول سلطة التصديق، عند عرض الحكم عليه، السلطات الآتية: ١- تخفيف العقوبات المحكوم بها أو إبدالها بعقوبة أقل منها. ٢- إلغاء كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها أصلية أو تكميلية أو تبعية. ٣- إيقاف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها. ٤- إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو الأمر بإعادة المحاكمة أمام محكمة أخرى. وفي هذه الحالة يجب أن يكون القرار مسبباً.

وتنص المادة ١١٦ من قانون القضاء العسكرى على أنه يجوز للسلطة الأعلى من الضابط المصدق عند نظر الالتماس أن تأمر بإلغاء الحكم وتخليص المتهم من جميع آثاره القانونية، أو أن تأمر بإعادة نظر الدعوى من جديد أمام محكمة أخرى. ويجوز لها أن تخفف العقوبة المحكوم بها، وأن تستبدل بها عقوبة أقل منها في الدرجة، أو أن تخفف كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها، أو أن تولف تنفيذها كلها أو بعضها. كما يكون لها كافة سلطات الضابط المصدق المنصوص عليها في هذا القانون.

ذلك أنه يجب التفرقة بين الأحكام التي تصدرها المحاكم العسكرية في جرائم القانون العام وبين غيرها من جرائم مختلطة أو عسكرية بحتة: ففي الأحكام التي تصدر في جرائم القانون العام لا يكون الحكم باتاً إلا إذا استنفذ طريق الطعن أمام محكمة العليا للطعون العسكرية ، وقبل ذلك يكون الحكم نهائياً بالتصديق عليه ، ويكون القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٧ قد قيد نطاق المادة ١١٨ سالفه الذكر بالنسبة لهذه الجرائم ^(١) . أما الأحكام الصادرة في جريمة عسكرية بحتة أو جريمة مختلطة ، فما زال نص المادة ١١٨ سالف الذكر سارياً بشأنها ، إذ يتعام التصديق على الحكم الصادر في أيها يكون قد حاز قوة الأمر المقضى.

٤- أن يكون الحكم قد فصل في الواقعة في منطوقه:

من المقرر أن الأصل في الأحكام ألا ترد القوة إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملًا للمنطوق ومرتباً به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ ، ولا يكون للمنطوق قوام إلا به ؛ أما إذا استتجت المحكمة استنتاجاً ما عن واقعة مطروحة عليها كان هذا الاستنتاج لا يجوز قوة ولا يمنع محكمة أخرى من أن تستنبط من واقعة مماثلة ما تراه متفقاً وملائماً للدعوى المطروحة عليها لانقضاء الحجية بين حكمين في دعوتين مختلفتين موضوعاً وسبباً ^(٢) . وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن دعوى إصدار شيك بسدون رصيد قائم وقابل للسحب تختلف موضوعاً وسبباً عن دعوى الاستيلاء على الشيك المرتبط بتزويره واستعماله فإنه يتمتع التمسك بحجية الأمر المقضى به وإن

(١) ويلاحظ أن المادة السادسة من القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٧ نصت على إلغاء كل حكم ورد في قانون القضاء العسكري يخالف هذا القانون ، وهو ما يجعل نص المادة ١١٨ السورادة في المئن قد تعدلت جزئياً بإنشاء المحكمة العليا للطعون العسكرية.

(٢) نقض جلسة ٢٨ سبتمبر ١٩٩٧ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٤٨ رقم ١٤٣ ص ٩٤٦ .

الحكم الصادر في الدعوى الاولى باصدار شيك بدون رصيد لا يحوز قوة الشئى المقضى به في الدعوى الثانية ولا يغير من ذلك ان ورقة الشيك التى اتخذت دليلاً على قيمة اصدار شيك بدون رصيد في الدعوى السابقة هى بذاتها اساس قسمة الاستيلاء على الشيك المرتبط بتزويره واستعماله ذلك ان تلك الورقة لا تخرج كونها دليلاً من ادلة الالبات في جريمة إصدار الشيك ، وان تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره الى دعوى اخرى لأن قوة الامر المقضى للحكم في منطقته دون الادلة المقدمة في الدعوى^(١). وفي واقعة جلب مخدرات من الخارج ساهم فيها اثنين من المتهمين حكم على اولهما غيابياً وعلى الثاني حضورياً ، بعد أن استبعدت المحكمة عن الواقعة وصف الجلب وأدانت بهتمة الإحراز ، فطعن المحكوم عليه الثاني والنيابة العامة في الحكم فأعيدت المحاكمة من جديد أمام دائرة أخرى انتهت على عكس القضاء الأول إلى توافر وصف الجلب في الواقعة ، فطعن المحكوم عليه بالنقض تأسيساً على أن المحكمة قد خالفت بقضائها حكماً نهائياً في الواقعة انتهى إلى انقضاء وصف الجلب عنها ؛ غير أن محكمة النقض ردت على ذلك بأن العبرة هى بما تنتهى إليه المحكمة في المنطوق لا بما يرد في حكمها من أسباب ، وأنه إذا كانت المحكمة وهى بصدد محاكمة المتهم الآخر قد إستخلصت من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التى تمت فيها أن الواقعة ليست إلا إحرازاً مجرداً لمخدر وليس جلباً له ، فإن ذلك لا يعدو كونه تقريراً منها للدليل القائم في الدعوى بالوصف الذى طرحت به عليها و إستنتاجاً موضوعياً لا يحوز أبهما حجية و لا يلزم المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه^(٢).

(١) نقض ١٧ مارس ٢٠٠٣ الطعن رقم ٤٨٣٦ السنة ٧٠ ق ، المستحدث ص ٧.

(٢) نقض جلسة ١٠ نوفمبر ١٩٧٤ مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ١٥٥ ص ٧١٥.

ثانياً: شروط الدفع بالحكم البات

- **حصر هذه الشروط:** يشترط للدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالحكم البات ثلاثة شروط: الأول هو وحدة الموضوع بين الدعويين القديمة والجديدة ، والثاني وحدة الواقعة بين الدعويين والثالث وحدة المتهمين فيهما. وفيما يلي نتناول بالبيان هذه الشروط.

١- وحدة الموضوع :

- **المقصود بوحدة الموضوع:** موضوع الدعوى هو ما يطالب به المدعى ، وذلك أيّاً كان نوع هذه الدعوى. وفي الدعوى الجنائية فإن موضوعها هو طلب توقيع العقوبة أو التدبير الاحترازي على المتهم ، ولذلك فإن الجريمة ليست هي موضوع الدعوى الجنائية ؛ وإنما هي سببها ، فهي ليست محل مطالبة المدعى في الدعوى ، وإنما هي سنده فيما يطالب به (١). وقد سبق أن ذكرنا أن الأحكام الصادرة من القضاء العسكري للقوات المسلحة في جرائم القانون العام والجرائم المختلطة تحوز قوة تمنع من إعادة نظر هذه الدعاوى لوحدة الموضوع ؛ بينما يختلف موضوع الدعوى التأديبية عن موضوع الدعوى الجنائية ، إذ أن موضوع الدعوى التأديبية يتحدد في طلب توقيع الجزاء الإداري المناسب على المخالف ، وليس في توقيع عقوبة جنائية عليه. وأن الدعاوى التي تنظرها المجالس العسكرية هيئة الشرطة هي نوع من القضاء التأديبي ولا تحوز لذلك هذه الأحكام قوة أمام القضاء الجنائي ، حتى ولو قضت بالحس.

٢- وحدة الواقعة (السبب)

- **ضابط وحدة الواقعة:** يجب أن تكون الواقعة في الدعوى الجديدة هي ذاتها الواقعة في الدعوى التي قضى فيها بحكم بات. وتكون الواقعة واحدة حتى

(١) الدكتور محمود نجيب حسني: رقم ٢٦٣ ص ٢٥٣-٢٥٤؛ الدكتور سامح جاد: ص ١١٩.

ولو كانت الواقعة الجديدة جزء من الواقعة الأولى. وتطبيقاً لذلك فإذا قضى على المتهم من أجل جريمة سرقة بإكراه ، وصار الحكم فيها باتاً لم يكن من الجائز تحريك الدعوى الجنائية بعد ذلك عن فعل الجرح والضرب المشكل لعنصر الإكراه ، إذ أصبح جزء من الواقعة التي قضى فيها بالحكم البات.

والضابط في وحدة الواقعة يرجع إلى الركن المادى ، وبالتحديد إلى عنصر السلوك فيه ، فإذا كان هذا العنصر مشتركاً بين الواقعتين اعتبرنا واقعة واحدة ، حتى ولو اختلف الوصف بينهما. فإذا كانت الواقعة هي أن الجاني أطلق النار على المجنى عليه ، فحركات النياحة العامة الدعوى الجنائية بوصف القتل العمد ، فمضى بالبراءة ، فلم يعد من الجائز أن يعاد تحريك الدعوى الجنائية عن هذه الواقعة بوصف الضرب المفضى إلى الموت ، وذلك أن سلوك الجاني في الدعويين كان واحداً. وإذا كان الضابط هو وحدة السلوك ، فإن ذلك معناه أن عناصر الركن المادى الأخرى لا يعتد بها في تحديد وحدة الواقعة ، فإذا تفسر عنصر النتيجة على سبيل المثال ، لاي نفى تغيرها وحدة الواقعة. ومن أمثلة ذلك أن يتهم الجاني بالشروع في قتل المجنى عليه ، ويقضى بإدائته عنها بحكم بات ، ففذا بالمجنى عليه يموت بعد صدور هذا الحكم ، في هذه الحالة ، فإن التغير لحق بعنصر النتيجة ، فهي لم تحدث في الأولى واقتصرت مسؤولية الجاني على الشروع في الجريمة ، ثم حدثت بعد ذلك ، ولكن رغم هذا فإن للحكم البات أثره في عدم جواز تجديد الدعوى الجنائية عن قتل العمد ، لأن الضابط كما ذكرنا يتصل بالحركة المادية للفعل ، وليس غيره من عناصر. ولا ينال من وحدة الواقعة أن يتضح أو يطرأ ظرف مشدد أو مخفف بعد الحكم في موضوع الدعوى وصرورته باتاً. ومن أمثلة ذلك أن يقضى على المتهم بتهمة القتل العمد البسيط ، ثم يتضح بعد الحكم البات توافر ظرف سبق الإصرار أو التردد أو

أن الجريمة قد اقترنت أو ارتبطت بغيرها أو ارتكبت لغرض إرهابي. ومن الأمثلة أن يكون للجاني سوابق تجعله عائدًا ؛ غير أن هذه السوابق لم تكن تحت بصيرة المحكمة التي أصدرت الحكم ، ولذلك فلم تعمل الأثر المشدد. وقد يكون الظرف الذي اكتشف ظرفاً مخففاً ، كان يكتشف بعد صدور الحكم البات أن الجاني كان حدثاً وقت ارتكاب الجريمة ، إذ لا سبيل للمساس بهذا الحكم بعد صدوره. في هذه الصور فلا يجوز الرجوع في موضوع الدعوى الجنائية. وإذا اتحدت الواقعة على النحو السالف ، فإنه لا يغير في هذه الوحدة إعادة إضفاء وصف آخر عليها وتحريك الدعوى الجنائية بهذا الوصف الجديد. ومن أمثلة ذلك أن ينال الجاني البراءة من أجل السرقة فترفع الدعوى الجنائية مرة ثانية بتهمة النصب أو خيانة أمانة. ولكن إذا استقلت الوقعتان ، فلا يحول الحكم البات الصادر في أحدهما قوة تمنع من تحريك الدعوى الجنائية عن الثانية. وقد أثار تطبيق ضابط وحدة الوقعين بعض الصعوبة في طوائف الجرائم المختلفة والتي نتاولها بالدراسة.

- **الجرائم المرتبطة:** الجرائم المرتبطة نوعان: ارتباط بسيط يقبل التجزئة، وآخر لا يقبل التجزئة. ولا يثير الارتباط البسيط الذي يقبل التجزئة مشكلة في تطبيق الحكم البات ، فإذا صدر حكم في واقعة مرتبطة ارتباطاً بسيطاً مع أخرى ، فإن هذا الحكم لا يجوز قوة تمنع من محاكمة الجاني عن الواقعة الأخرى ، وتفسر ذلك أن هذه الوقائع تعد وقائع مستقلة رغم ارتباطها ، ومن ثم كان الحكم في أحدها غير مانع من المحاكمة عن الأخرى. غير أن الذي يثير مشكلة هو الارتباط الذي لا يقبل التجزئة ، وهذا النوع من الارتباط يجعل الأفعال المرتكبة كلها وحدة واحدة. وقد نص الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات على أنه "إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت

مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم^(١). والمشكلة التي يثيرها هذا النوع من ارتباط هو حالة صدور حكم بات من أجل فعل من الأفعال المكونة للجريمة ، فهل يكون لهذا الحكم قوة تمنع من محاكمة المتهم عن باقى الأفعال المكونة للجريمة المرتبطة؟. يجب التفرقة بين فروض ثلاثة^(٢):

الفرض الأول: صدور حكم فى الجريمة الأشد: إذا صدر حكم فى الجريمة الأشد ، ثم اكتشفت الجريمة الأخف ، فلا يجوز فى هذه الحالة إقامة الدعوى الجنائية أو محاكمة الجاني عن الجريمة الأخف ، ذلك أن الجريمة الأشد قد استوعبت الجريمة الأخف. وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا حكم على شخص عن جريمة التزوير ، واكتشف ارتكابه لاختلاس مرتبط ، فلا يجوز محاكمته عن الاختلاس باعتبار أن عقوبة التزوير كانت الأشد^(٣). ومن الأمثلة أن يصدر الحكم بالعقوبة الأشد من أجل الاشتراك فى التزوير ، ثم يكتشف أن الجاني

(١) ويقضى الارتباط الذى لا يقبل التجزئة توافر عنصرين: هما وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة. ويتحقق ذلك بأن تكون الجرائم المرتكبة قد انتظمتهما خطة جنائية واحدة بمدة أفعال متكاملة تكون مجموعاً إجراماً لا ينقسم ، فإن تخلف أحد العنصرين ساقى البهان إنتفت الوحدة الإجرامية التى عنها الشارع وإرتد الأمر إلى القاعدة العامة التى تقضى بتعدد العقوبات بتعدد جرائم. فالذى يبرر تطبيق عقوبة واحدة على الجاني هو أن الجرائم التى ارتكبها قد انتظمها مشروع إجرامى واحد ، وجمع بينها وحدة الغاية. والجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة هى جرائم يكون ارتكابها مترتباً ببعضه على بعض ، بحيث لا يكون متصوراً ارتكاب بعضها ما لم يرتكب البعض الآخر. واستخلاص مدى توافر الارتباط الذى لا يقبل التجزئة هو أمر تقديرى مترك إلى محكمة الموضوع. انظر مؤلفنا شرح قانون العقوبات القسم العام ، دار النهضة العربية ٢٠٠٧ ، ص ٥٨٦ وما بعدها.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى: رقم ٢٦٨ ، ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى: رقم ٢٦٨ ، ص ٢٥٧-٢٥٨.

استعمل المحرر الذي اشترك في تزويره ، في هذه الحالة فإن العقوبة التي قسّطت بها المحكمة من أجل الاشتراك في التزوير هي الأشد والتي تحول دون إعادة محاكمته من أجل جريمة الاستعمال^(١). وإذا صدر حكم بالبراءة من قسمة جلب مخدرات لاستفادة المتهم من مانع العقاب ؛ فإن هذا الحكم يحول دون محاكمته عن قسمة التهريب الجمركي للمخدرات التي قام بجلبها ، لأن جريمة الجلب هي الجريمة الأشد^(٢).

الفرض الثاني: صدور حكم بات في الجريمة الأخف: في هذا الفرض فإن الحكم البات قد صدر من أجل الجريمة الأخف ، ثم اكتشف ارتكاب الجاني للجريمة الأشد. في هذه الحالة فإن المحكمة لم تعمل ما نص عليه القانون في المادة ٣٢ من قانون العقوبات والتي توجب تطبيق عقوبة الجريمة الأشد ، باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة في هذه الحالة. ولذلك فإن سبق صدور حكم في الجريمة الأخف ، لا يحول دون تحريك الدعوى الجنائية عن الجريمة الأشد. وتطبيقاً لذلك ، فإنه إذا صدر حكم على المتهم من أجل جريمة خطف أنثى ، ثم تبين بعد صدور هذا الحكم أنه قام بمك عرض هذه الأنثى بغير رضاها أو قام باغتصابها ، فإن سبق صدور حكم في الخطف لا يحول دون تحريك الدعوى الجنائية عن

(١) قضت محكمة النقض بأنه " لما كانت مصلحة الطاعنين الأول والثاني في النعي على تعديل الحكم على جريمة استعمال المحررات المزورة التي تسبها إليهما منتفية ذلك أن الحكم قد أعمل في حقهما حكم الارتباط المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتصر الجرائم المسندة إليهما جريمة واحدة وقضى بالعقوبة المقررة لأشد هذه الجرائم وهي جريمة الاشتراك في تزوير المحررات الرسمية والتي لا يجازي الطاعنون في أن الحكم قد تناوفا بالتدليل على ثبوتهما في حقهما ، ومن ثم فلا جدوى لما ينميانه على تدليله على جريمة الاستعمال وهي الجريمة الأخف". نقض جلسة ٢٠ يولييه ١٩٩٨ مجموعة أحكام النقض ، س ٤٩ رقم ١١٦ ص ٨٩٥.

(٢) نقض جلسة ٢٢ إبريل ١٩٩١ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٢ رقم ٩٦ ص ٩٦٣.

الوقاع أو هنك العرض. وقضت محكمة النقض بأنه يشترط أن يكون الفعل واحداً في المحاكمتين ، وأن تملك المحكمة الأولى الفصل فيه بجميع أوصافه المختلفة وعلى الأخص وصف الجريمة الأشد ، فإذا كانت المحكمة الأولى لا تملك تعديل الوصف المرفوع به الدعوى أمامها وكان هذا الوصف مقررأ للجريمة الأخف ، فإن الحكم الصادر منها على هذا الأساس لا يمنع من إعادة محاكمة المتهم عن الجريمة الأشد. وقد اعتبرت المحكمة أن الحكم الصادر في حق المتهم في جنحة التصرف في حصة الدقيق المسلمة إليه غير مانع من محاكمته عن جنابة اختلاس هذا الدقيق والتزوير في سجلات الحصص المسلمة له (١).

- **الجريمة المستمرة:** الأصل أن تقوم بحالة الاستمرار جرائم متعددة ، إذ يتكرر ارتكاب الجاني للفعل المجرم خلال جميع لحظات الاستمرار ، ويعنى ذلك أن الجاني يرتكب في كل لحظة جريمة قائمة بذاتها تتوافر لها أركانها التي تميزها عن غيرها ، غير أن الأخذ بذلك مقتضاه محاكمة الجاني وعقابه عن كل فعل تكرر خلال الفترة التي امتدت فيها الجريمة ، ولذلك أخذ الشارع بفكرة مقتضاها اعتبار هذه الأفعال جميعها وحدة واحدة ، إذ يجمع فيما بينها "وحدة الحق المعتدى عليه ووحدة الغاية ، وما بينها من اتصال زمني وسببي" ، وتنتهى هذه الوحدة بصدور الحكم البات ، إذ يفصل بين حالة الاستمرار السابقة عليه وحالة الاستمرار اللاحقة عليه ، بحيث تقوم بالثانية جريمة منفصلة عن الأولى (٢). وهناك قاعدتان تحددان قوة الحكم الجنائي البات في إنهاء الدعوى الجنائية الناشئة عن حالة الاستمرار : الأولى أن قوة هذا الحكم تنصرف إلى حالة

(١) نقض جلسة ٩ مارس ١٩٩٨ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٩ رقم ٥٢ ص ٣٧٥ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى : قوة الحكم الجنائي في إنهاء الدعوى الجنائية (١٩٧٧) ، رقم ٩٢ ، ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

الاستمرار السابقة عليه ، ولو كان من أجزائها ما جهلته سلطة الاقحام أو القضاء فلم يشملها الحكم ، والغاية : أن قوة الحكم لا تنصرف إلى حالة الاستمرار اللاحقة عليه ، إذ تقوم بها جرائم متميزة ومستقلة عن الجريمة التي صدر بشأنها الحكم البات^(١). وتطبيقاً لذلك قضى بأن جريمة استعمال الموظف العام سلطاته في وقف تنفيذ الأحكام القضائية هي من الجرائم المستمرة التي يكون للحكم الصادر فيها قوة الأمر المقضى بالنسبة للوقائع السابقة على رفع الدعوى عن هذه الوقائع ، أما الوقائع التي تتجدد في المستقبل بعد رفعها ، فإنها تكون جريمة جديدة لا يجوز التمسك للمتهم فيها بسبق محاكمته عنها^(٢).

ويلاحظ أن الجرائم المستمرة استمراراً ثابتاً كالبناء بدون ترخيص تأخذ حكم الجرائم الوقفية - كما سبق القول ، وقوة الحكم البات الصادر فيها لا ينصرف إلا إلى الجريمة المرتكبة فقط ، ولا يمتد إلى غيرها من جرائم ماثلة سابقة أو لاحقة على هذا الحكم ، والآثار اللاحقة على الحكم البات لا تقوم بها جرائم مستقلة ؛ إذ لا تنوثر إلى جانبها تدخلاً إرادياً من الجاني^(٣). وتطبيقاً لذلك قضى بأن من حوكم من أجل إقامة بناء دون ترخيص ، وصدر في شأنه حكم بات لا تجوز محاكمته ثانية لجرد أن البناء ما زال قائماً في موضعه المخالف للقانون^(٤).

والعبرة في تحديد ما إذا كانت أفعال الاستمرار تشكل جريمة جديدة أم أنها تندرج في الجريمة السابقة هي بلحظة رفع الدعوى الجنائية: وتطبيقاً لذلك قضى بأنه جريمة الإمتناع عن تسليم الطفل لمن له حق حصاته شرعاً هي من الجرائم

(١) الدكتور محمود نجيب حسني : رقم ٩٢ ، ص ٢٣٠.

(٢) نقض جلسة ٩ إبريل ١٩٩٧ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٨ رقم ٦٥ ص ٤٤٢.

(٣) الدكتور محمود نجيب حسني : الإشارة السابقة ، ص ٢٣٢.

(٤) نقض ٧ مايو ١٩٣١ ، مجموعة القواعد القانونية ، جـ ٧ ، رقم ٢٥٨ ، ص ٣٢٥.

المستمرة إستمراراً متتابعاً أو متجداً بمعنى أن الأمر المعاقب عليه فيها يتوقف إستمراره على تدخل إرادة الجاني تدخلاً متتابعاً و متجداً بخلاف الجريمة الوقتية والتي يطلق عليها الجريمة المستمرة استمراراً ثابتاً ، فإن الأمر المعاقب عليه فيها يبقى ويستمر بغير حاجة إلى تدخل جديد من جانب الجاني كبناء جدار خارج عن التنظيم مثلاً. وأنه في حالة الجريمة الوقتية يكون الحكم على الجاني من أجل هذه الجريمة مانعاً من تجديد محاكمته عليها مهما طال زمن إستمرارها ، فإذا رفعت عليه الدعوى الجنائية مرة ثانية من أجل هذه الجريمة جاز له التمسك بقوة الشئ المحكوم فيه ، أما في حالة الجريمة المستمرة إستمراراً متتابعاً فمحاكمة الجاني لا تكون إلا عن الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى. و فيما يتعلق بالمستقبل فتجدد إرادة الجاني في إستمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تصح محاكمته من أجلها مرة أخرى و لا يجوز له التمسك عند المحاكمة الثانية بسبق الحكم عليه^(١).

- **الجريمة متتابعة الأفعال:** الجريمة متتابعة الأفعال تعد في نظر القانون جريمة واحدة ، فهي جريمة ثمرة تصميم إجرامي واحد ولكن تنفيذها قد يكون بفعل واحد ؛ بل بأفعال متلاحقة متتابعة كلها داخل تحت الغرض الجنائي الواحد الذي قام في فكر الجاني فكل فعل من الأفعال التي تحصل تنفيذاً لهذا الغرض لا يكون العقاب عليه وحده ، بل العقاب إنما يكون على مجموع هذه الأفعال كجريمة واحدة. والقاعدة أنه إذا كان أحد هذه الأفعال لم يظهر إلا بعد المحاكمة الأولى فإن الحكم الأول يكون مانعاً من رفع الدعوى بشأن هذا الفعل إحتراماً لمبدأ قوة الأمر المقضى به. ويشير التمييز بين الجرائم التي من هذا النوع وبين غيرها من أنواع الجرائم الأخرى - التي يعتبر كل منها جريمة مستقلة

(١) نقض جلسة ٧ مايو ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ٢٥٨ ص ٣٢٥ .

واجباً العقاب عليها عقاباً على حدة بعض الصعوبة. إذ هو بحث موضوعي دقيق يجب أن يبحثه قاضي الموضوع في كل قضية على حدة. وتمتد قوة الحكم البات إلى كافة الأفعال المشكلة للجريمة المتابعة حتى ولو رفعت الدعوى الجنائية بشأن بعض هذه الأفعال وصار فيها الحكم باتاً ، ثم اكتشفت سلطات التحقيق والالتزام أن المتهم قد ارتكب ضمن حالة التابع أفعالاً أخرى لم ترفع بشأنها الدعوى ، إذا أن يؤدي صدور الحكم البات إلى عدم جواز الحكم في هذه الوقائع التي كانت مجهولة أثناء الحكم في الدعوى. فإذا ثبت لدى قاضي الموضوع أن أفعال الإختلاس والتزوير إنما ارتكبت لغرض واحد وتصميم إجرامي واحد ، فإن يكون الحكم السابق صدوره على المتهم في هاتين الجريمتين يكون حكماً مانعاً من إعادة الدعوى بشأن بعض هذه الأفعال التي تخللت الفترة التي ارتكبت فيها الجريمة ، ولم تكتشف إلا بعد الحكم البات^(١). ويعتبر يكون نشاطاً إجرامياً لا يتجزأ إصدار المتهم عدة شكايات كلها أو بعضها بغير رصيد لصالح شخص واحد وفي يوم واحد عن معاملة واحدة أيا كان التاريخ الذي يحمله كل منها أو القيمة التي صدر بها وتقضى الدعوى الجنائية عن هذا النشاط، بصدور حكم نهائي واحد بالإدانة أو بالبراءة في أى شيك منها^(٢).

- **جريمة الاعتياد:** يجرم الشارع بجريمة الاعتياد وصفاً يثبت من ارتكاب فعلين على الأقل ، ويعتبر الشارع الأفعال المشكلة للاعتياد وحدة واحدة. وإذا صدر حكم بات في جريمة الاعتياد ، فإن هذا الحكم تنصرف قوته إلى كافة الأفعال التي تسبق صدوره ، حتى ولو جهلنها سلطة الإلتزام والتحقيق. وهذه القوة لا تثبت إلا للأفعال السابقة على صدور الحكم ، أما إذا تلاه صدور أفعال أخرى

(١) نقض جلسة ٨ نوفمبر ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ، ج ١ ، رقم ١ ص ٩ .

(٢) نقض جلسة ٢٦ فبراير ١٩٨٧ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٨ رقم ٥٠ ص ٣٣٤ .

تشكل بذاتها جريمة اعتياد ، فإن هذا الحكم لا يجوز قوة تمنع من محاكمة المتهم عن الأفعال الجديدة التي تلتها.

- تعدد الأوصاف أو ظهور أدلة جديدة على الواقعة-حكم التعدد المعنوي: يترتب على الدفع بسبق صدور حكم بات في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة أثر مهم هو انقضاء الدعوى الجنائية في الدعوى الجديدة. ولا يجوز تجديد هذه الدعوى حتى ولو ظهرت أدلة جديدة تبرر إعادة رفعها من جديد. كما لا تؤدي قوة الحكم البات إلى هذا الأثر حتى ولو غيرت سلطة الاتهام في وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى. ويثير تعدد الأوصاف فكرة التعدد المعنوي في الجرائم، وهو يعني ارتكاب الجاني لواقعة واحدة يطبق بشأنها أكثر من نص ، كما لو قام الجاني بالمساس بعورات المجنى عليه علناً ، إذ يشكل فعله في هذه الحالة جرمين هتك عرض وفعل فاضح ، ومن الأمثلة وقيام الجاني بالاعتداء بالضرب على امرأة حامل بقصد إسقاطها ، إذ يشكل جريمة الضرب ، ويشكل في الوقت ذاته جريمة إسقاط حامل.

ويثور التساؤل إذا رفعت الدعوى الجنائية بوصف وقضى فيها بحكم بات ، سواء بالإدانة أو بالبراءة ، فهل يجوز إعادة رفع الدعوى الجنائية بوصف الآخر الذي تحتمله الواقعة؟. أجاب الشارع على ذلك بنصه في المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية بقوله "لا يجوز الرجوع في الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على تغير الوصف القانوني للواقعة". وتطبيقاً لذلك فإذا قضى بالبراءة عن واقعة السرقة لا يجوز إعادة رفع هذه الدعوى بوصف النصب أو خيانة الأمانة، وإذا قضى بالبراءة من أجل القتل العمد ، فلا يجوز رفع الدعوى عن ذات الواقعة بوصف الضرب المفضي إلى الموت. وإذا نال الجاني البراءة من قمة اختلاس المال العام ، فلا يجوز إعادة تحريك الدعوى الجنائية بتهمة الاستيلاء

عنى هذا المال. وإذا استقل كل فعل بعناصره ، فلا يصح القول بتوافر التعدد المعنوى. وتطبيقاً ففى واقعة تحصل أن النيابة العامة أتهمت المتهم بارتكابه جريمة إخفاء سلاح نارى متحصل من جنابة قتل مع علمه بذلك وبجريمة إحراز هذا السلاح ، فقطت محكمة الجنايات بالبراءة عن التهمة الأولى لعدم توافر العلم والإدانة عن الثانية ، ومحكمة النقض أيدت هذا القضاء تأسيساً على استقلال كل جريمة بعناصرها عن الأخرى (١). ولقوة الحكم البات هذا الأسر على سلطى التحقيق والإحالة والمحاكمة على حد سواء ، فيجوز التمسك أمام سلطة التحقيق بعدم جواز تحريك الدعوى الجنائية لانقضائها بصدد الحكم البات. ويعد هذا السبب أحد الأسباب التى يصدر الأمر بسألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو أمر الحفظ من سلطة التحقيق.

٣- وحدة المتهمين

- **المقصود بوحدة المتهمين:** يجب لصحة الدفع بقوة الأمر المقضى أن يكون المتهم فى الدعوى التى صدر الحكم البات فيها هو نفسه المتهم فى الدعوى الجديدة التى يدفع فيها بعدم جواز نظرها لسابقة الحكم فيها. وإذا ارتكب الجريمة فاعل وشريك ، فإن الحكم على الفاعل لا يحول دون الحكم على الشريك ، لأن شخص المتهم قد اختلف فى هذه الحالة. وإذا حكم فى جريمة على فاعل ، فإنه يجوز الحكم فى دعوى أخرى على غيره من الفاعلين ، إذا يكون شرط وحدة المتهمين غير متوافر فى هذه الحالة (٢). غير أنه إذا حكم على فاعل بمحكم صار باتاً ، فلا يجوز إعادة محاكمته بوصف الشريك ، لأنه فى هذه الحالة ستم محاكمته من أجل ارتكاب فعل واحد مرتين. ويثور التساؤل عن

(١) نقض جلسة ٧ نوفمبر ١٩٦٠ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١١ رقم ١٤٥ ص ٧٥٦.

(٢) نقض جلسة ١٠ نوفمبر ١٩٧٤ مجموعة أحكام النقض ، س ٢٥ رقم ١٥٥ ص ٧١٥.

مساهمة أكثر من شخص في ارتكاب الجريمة والحكم على أحدهم أو بعضهم بالبراءة ، فهل يحول هذه البراءة دون محاكمة المساهمة الآخرين فيها؟.

- الحكم ببراءة بعض المساهمين وأثره على محاكمة غيره من المساهمين عن نفس الجريمة: إذا قدم أحد أو بعض المساهمين في الجريمة ، بينما فر آخرون أو لم يعرفوا ، وصدر حكم بات ببراءة من قدم للمحاكمة ، فهل يمنع هذا الحكم من محاكمة باقي المتهمين الذين لم يحاكموا بعد ، بحيث يتقيد قاضى الموضوع بحكم البراءة أم أن هذا الحكم لا يقيده؟. للإجابة على هذا التساؤل يجب التفرقة بين البراءة المؤسسة على أسباب شخصية وبين البراءة المؤسسة على أسباب موضوعية.

١- البراءة لأسباب شخصية: إذا كانت براءة أحد المساهمين في الجريمة لأسباب شخصية ، كان يكون القصد الجنائي لديه منتفياً أو توافر فيه مانع من موانع المسؤولية كالجنون أو السكر أو الإكراه ، أو كان قد توافر فيه مانع من موانع العقاب ، كاستفادته من الإعفاء للإبلاغ عن باقي الجناة. ففي هذه الحالات يكون حكم البراءة المؤسس على أسباب شخصية غير حائز قوة الأمر المقضى بالنسبة لغيره من المساهمة ، ولا يحول صدوره من محاكمتهم عن الفعل المنسوب لهم جميعاً ارتكابه. ولا تحول البراءة المؤسسة على هذه الأسباب من الحكم بإدانة باقي المتهمين إذا توافرت الأدلة على ارتكابهم الفعل.

٢- البراءة لأسباب موضوعية: إذا أسس حكم البراءة على أسباب موضوعية ، أى أسباب لا ترجع إلى شخص المساهم ، فإن هذا الحكم يحوز قوة تمنع من محاكمة باقي المساهمين عن نفس الفعل. ومن أمثلة البراءة لأسباب موضوعية أن الفعل لا يعاقب عليه القانون ، أو أنه قد توافر سبب إباحة جرده من صفة عدم المشروعية أو أن المحكمة تشككت في صحة الواقعة أو في صحة

الأدلة عليها. وعلّة ذلك هي رفع التناقض المحتمل بين الحكّمين ، فلا يقبل المنطق القانوني واعتبارات العدالة أن ينتهى حكم إلى البراءة لعدم حدوث الواقعة ؛ بينما ينتهى حكم آخر إلى عكس ذلك ويقضى بالإدانة. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنّه يعدّ دفعاً جوهرياً في دعوى الزنا الدفع بسبق القضاء بسرّاء المنهية عن ذات الواقعة في جريمة الإعتياد على ممارسة الدعارة لعدم صحة هذه الواقعة ، ذلك أنّه إذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين و حكم فيها بالبراءة لا يجوز بعد ذلك رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد ، كما أن أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوع بها الدعوى مادياً تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة لؤلء المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة^(١).

- **أثر حكم البراءة على الدعوى التأديبية:** فإن مجال تقييد مجلس التأديب بحكم البراءة في الدعوى الجنائية يكون في حالة استناد حكم السرّاء إلى نفسى ثبوت الواقعة أو نفى صحتها أو أن القانون لا يعاقب عليها ؛ أما حكم السرّاء الذى يستند إلى التشكيك في الواقعة أو عدم كفاية أدلتها فلا يقيّد مجلس التأديب . ولا يكون له الحجية المطلقة التى يدعيها المحال. وهناك فرق بين إعمال حكم البراءة في الدعوى المدنية عنه في الدعوى التأديبية: فيمّا تقييد المحكمة المدنية بحكم البراءة المبني على التشكيك في الواقعة أو أدلتها ؛ فإن هذا الحكم لا يقيّد المحكمة التأديبية ، ولا يكون حجة تمنع من بحث عناصر الدعوى التأديبية. وقد استقرّ قضاء المحكمة الإدارية العليا على أن "هناك استقلالاً بين الجريمة التأديبية والجريمة الجنائية ، وأن لكل من الدعويين مجالها المستقل السدى تعمل فيه ، وأنه إذا كان يتعين على المحكمة التأديبية ألا تغفل عن حجية الحكم

(١) نقض جلسة ٢٨ مارس ١٩٧٦ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٧ رقم ٧٧ ص ٣٦٢.

الجنايى الصادر ببراءة الموظف إذا كان قد استند على عدم صحة الوقائع أو عدم ثبوتها أو عدم الجنائية ، فإن حجية الحكم الجنائى لا تقيد بالحكمة التأديبية إذا كان الحكم الجنائى الصادر بالبراءة قد تأسس على عدم كفاية الأدلة أو الشك فيها ، فإنه حينئذ لا ترفع التهمة نهائياً عن الموظف ولا يحول دون محاكمته تأديبياً وإدانة سلوكه الإدارى من أجل التهمة عينها ، على الرغم من حكم البراءة" (١) (٢).

- الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالحكم البات والرد عليه: من الأصول المقررة أن قوة الحكم البات فى إنهاء الدعوى الجنائية تتعلق بالنظام العام ، إذ لا يجوز معاقبة متهم عن فعل واحد مرتين ، ولذلك فلا يجوز العزول عن التمسك بالدفع بما صراحة أو ضمناً ، وللمحكمة أن تثيرها من تلقاء نفسها ، ويجوز الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالحكم البات فى أى حالة كانت عليها

(١) المحكمة الإدارية العليا جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٩٠ الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٣٣ ق ، مجموعة المكتب الفنى س ٣٥ ، قاعدة رقم ٧٨ ، ص ٨٩٩ ، جلسة ٣١ يولية سنة ١٩٩٣ ، الطعن رقم ٤٢٤٢ لسنة ٣٧ ق ، المكتب الفنى س ٣٨ ، رقم ١٥٩ ، ص ١٥٨٦ ، وأيضاً حكم بـ ٨ مارس سنة ١٩٥٨ مجموعة المكتب الفنى س ٣ ، قاعدة رقم ٩٧ ، ص ٨٨٠ .

(٢) وقد قضت المحكمة الإدارية العليا كذلك بأن إحالة عضو هيئة التدريس للمحاكمة الجنائية عن نفس المحالقات التى اقتضت نقله إلى وظيفة بالكادر العام وصدر حكم محكمة الجنابات بالبراءة لعدم الثبوت تأسيساً على أن الواقعة مشكوك فيها ، فإن الحكم الجنائى لا يرفع الشهة عنه نهائياً ولا يحول دون إدانة سلوكه الإدارى وأساس ذلك أنه وضع نفسه موضع الشبهات والريب وشاع أمره بين الخاصة والعامة مما أفقده الثقة بين زملائه وأهل بيته ومكانته أمام طلابه مما يعد إخلالاً خطيراً بواجبات الوظيفة وكرامتها - يعتبر ذلك مقتضياً لتدخل الإدارة بقصد إحداث الأثر القانونى على نحو ما حوّلته المادة ٨٣ من قانون تنظيم الجامعات ، لأن الأمر يتعلق بالجمال الإدارى لا بالقصاص منه بل بالأطمئنان إلى وجوده فى وظيفته وقيامه بأعبائها على الوجه الذى يحقق الصالح العام" المحكمة الإدارية العليا جلسة ٣٠ / ١١ / ١٩٨٦ س ٣٢ ص ٣١٤ .

الدعوى ، حتى ولو كان أمام محكمة النقض^(١). وهذا الدفع يعد دفعاً جوهرياً يوجب على المحكمة الرد عليه وإلا كان حكمها قاصراً. وإذا دفع أمام المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق محاكمة المتهم عن ذات الفعل ، فيجب على المحكمة أن تحقق هذا الدفع سواء بضم الدعوى المدفوع بسبق محاكمة المتهم فيها أو الاطلاع على صورة من هذه الدعوى. وإذا اكتفت المحكمة في حكمها بالقول بأنها اطلعت على الدعوى المضمومة التي سبق الحكم على المتهم فيها فتبين لها أنها تختلف عن الدعوى التي تنظرها ، فإن هذا الرد يعد قاصراً ، لأنه كان يجب على المحكمة أن تبين في حكمها موضوع هذه الدعوى التي أسرت بضمها للوقوف على ما إذا كانت تختلف عن الدعوى التي تنظرها أم أنها تتحد معها في الموضوع والأشخاص والسبب^(٢).

الفصل الرابع

انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح

- **تعريف الصلح وعلته:** الصلح يعني تنازل المجتمع عن حقه في تحريك الدعوى الجنائية ضد المتهم في بعض الجرائم التي حددها الشارع مقابل دفع مبلغ من المال^(٣). وترجع علة نظام الصلح إلى رغبة الشارع في التخفيف على القضاة وجهات التنفيذ من كثرة عدد الدعاوى وتراكمها. فمع التطور الذي

(١) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وأن كان متعلقاً بالنظام العام إلا أن إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض مشروطة بأن تحمل مدونات الحكم مقومات صحته. نقض جلسة ١٤ مايو ١٩٨٥ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٦ رقم ١١٦ ص ٦٥٤.

(٢) نقض جلسة ٨ مارس ١٩٨٩ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٠ رقم ٥٩ ص ٣٧٠.

(٣) الدكتور عبد الرؤوف مهدي: الإجراءات الجنائية (٢٠٠٦) ص ٨٧٤ ، الدكتور سامح السيد جاد: ص ١٢٣ .

لحق الحياة في مجالات شتى ومع التقدم العلمى والتقنى ، فإن هناك زيادة كبيرة في عدد الأفعال التى يتم تجريمها ، و يترتب على ذلك أن هناك زيادة كبيرة في عدد الجرائم التى تنظرها المحاكم التى يقضى فيها ، وهو ما يعبر عنه بالإفراط في التجريم ، هذه الظاهرة شهدت كافة المجتمعات وقد حاولت التشريعات المختلفة أن تحتط سياسة جنائية تحد من آثارها ، ومن بين صور ذلك نظام الصلح. وهو نظام يودى إلى انقضاء الدعوى الجنائية إذا قام المتهم بدفع مبلغ من المال للتخزينه العامة مقابل عدم تحريك الدعوى الجنائية ، بما يخفف العبء على عاتق القضاة ويجعلهم يتفرغون للدعوى الأكثر أهمية ، ويسوف الجهد والنفقات. ومن جهة أخرى فإن نظام الصلح يودى إلى تخفيف العبء على جهات تنفيذ الأحكام ، فقد بات تنفيذ أحكام الإدانة مشكلة كبيرة تؤدى إلى إضعاف الأثر الرادع للعقوبة وحرمان الدولة من حصيلة الغرامات وما يجب رده. ونظام الصلح يتضمن مبادرة المتهم إلى سداد مبلغ الغرامة ، كما يتضمن سعيه نحو إبرام صلح مع المجنى عليه يودى إلى انقضاء الدعوى الجنائية ، وهو ما ينطوى على جبر الضرر الناجم عن الجريمة ويتضمن تعويض المجنى عليه ، كما يعكس انتفاء خطورة الجاني. ومن جهة أخرى فإن نظام الصلح مقرر في جرائم تنسم بالبساطة وليس لها خطورة كبيرة على المجتمع ، وفي هذه الحالة يكون النفع الناتج من عدم اتخاذ إجراءات المحاكمة فيها أخذاً بنظام الصلح أكبر من اتخاذ هذه الإجراءات. وعلى الرغم من هذه الاعتبارات ، فقد انتقد نظام الصلح بأنه يتيح للأثرياء التخلص من العقوبة وآثارها ، ومن ثم فهو يتضمن تمييزاً بين المتهمين رغم وحدة مركزهم القانونى ، إذ سيفقد القادر منهم مستفيداً من هذا النظام دون سواه. كما انتقد نظام الصلح بأنه يودى إلى عدم تحقيق العقوبة لغرضها في الردع العام ، ذلك أن الجاني قد ارتكب فعلاً مخالفاً

للقانون ؛ غير أنه قد استطاع أن يتخلص من آثار هذا الفعل بمجرد دفع مبلغاً من المال ، دون أن يخضع لإجراءات المحاكمة أو لصدور حكم جنائي ، ولو كان حتى تهديدياً لما يفقد العقوبة الردع الخاص كذلك. وفي تقديرنا أن هذه الانتقادات تتسم بالمبالغة ، ذلك أن الغرامة التي يقوم بسدادها نظير الصلح يمكن أن يحكم بها في حال عدم قبوله الصلح ، وفي هذه الحالة ستطبق على جميع المحكوم عليهم بصرف النظر عن مركزه المالي. ومن ناحية أخرى فإن الأثر الرادع للعقوبة ما زال قائماً ، فالتهم قد تعرض لإجراءات الضبط ، وهي إجراءات تتسم بالقهر ، فضلاً عن أن من شأن سدادها للمبالغ المقررة أن يضمن إيلام في ذمته المالية ، بما يؤدي إلى إحداث الأثر الرادع.

- **نطاق الصلح الجنائي:** أخذ الشارع بنظام الصلح كقاعدة عامة في نطاق الجنب والمخالفات المعاقب عليها بالغرامة فقط ، بينما انتفى بعض الجنب السقي أجاز فيها تطبيق هذا النظام ويكون الصلح في هذه الحالة من المجنى عليه ، وأخيراً فإن بعض التشريعات الخاصة أخذت بنظام الصلح بضوابط معينة. وفيما يلي نبين هذه الطوائف الثلاثة.

(أولاً) الصلح في الجنب والمخالفات المعاقب عليها بالغرامة:

نصت المادة ١٨ مكرر من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ على أنه "يجوز التصالح في مواد المخالفات ، وكذلك في مواد الجنب التي يعاقب القانون فيها بالغرامة فقط. وعلى مأمور الضبط القضائي المختص عند تحرير المحضر أن يعرض التصالح على المتهم أو وكيله في المخالفات ويثبت ذلك في محضره. ويكون عرض التصالح في الجنب من النيابة العامة وعلى المتهم الذي يقبل التصالح أن يدفع خلال خمسة عشر يوماً من اليوم التالي لعرض التصالح عليه ، مبلغاً يعادل ربع الحد الأقصى للغرامة المقرر للجريمة أو قيمة

الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر. ويكون الدفع إلى خزنة المحكمة أو إلى النيابة العامة أو إلى أى موظف عام يرخص له في ذلك من وزير العدل. ولا يسقط حق المتهم في التصالح بفوات ميعاد الدفع ولا بإحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة إذا دفع مبلغا يعادل نصف الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو قيمة الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر.

وتنقضى الدعوى الجنائية بدفع مبلغ التصالح ولو كانت مرفوعة بطريق الإدعاء المباشر ، ولا يكون لذلك تأثير على الدعوى المدنية.

ويلاحظ أن الشارع لم يستثن جنحة أو مخالفة من تطبيق هذا النظام ، وإنما علق تطبيقه على أن تكون العقوبة الأصلية المقررة للجريمة هى الغرامة فقط. ويلاحظ كذلك أن مدة الخمسة عشر يوماً التى تسرى من اليوم التالى لعرض الصلح هى ميعاد تنظيمى لا يترتب على انقضائه فقدان المتهم حقه في الاستفادة بنظام الصلح ؛ غير أنه في هذه الحالة يزداد مبلغ الغرامة الواجب دفعه على النحو سالف الذكر. وقد ذهب رأى في الفقه إلى أن الشارع قد قصر الصلح على مرحلة أول درجة ، أما بعد الفصل فيها ، فلا مجال لتطبيق نظام الصلح أمام محكمة ثاني درجة^(١). وفي تقديرنا أن الشارع لم ينص على استثناء تطبيق نظام الصلح أمام محكمة ثاني درجة ، وليس في تعبير إحالة الدعوى ما يفيد حرمان المتهم من التمسك به ؛ بل إن قصد الشارع أن يميز بين رفع الدعوى وما يسبقها من إجراءات ، ففى الأولى تزداد قيمة الغرامة الواجب دفعها إلى نصف الحد القصوى المقرر لها بخلاف ما إذا أبدى الصلح قبل الإحالة ، إذ يقتصر المبلغ في هذه الحالة على ربع هذا الحد الأقصى. ومن جهة أخرى ، فإنه يلاحظ أن محكمة ثاني درجة هى امتداد لمحكمة أول درجة ، ولذلك فإن الطلبات

(١) الدكتور عبد الرؤوف مهدى: ص ٨٧٥-٨٧٦.

والدفع الذى كان من الجائز تقديمها أمام محكمة الجنح والمخالفات ، يجوز تقديمها أمام محكمة الجنح المستأنفة ، ومن بينها طلب الصلح.

ثانياً) الصلح من المجنى عليه فى بعض الجرم:

- صاحب الحق فى إثبات الصلح: جعل الشارع للصلح المبدئى من الجسنى عليه أو لوكيله الخاص أثراً فى انقضاء الدعوى الجنائية حتى ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر ، ولا أثر للصلح على حقوق المضرور من الجريمة (المادة ٨١ مكرراً إجراءات) ؛ إلا أن يتضمن الصلح ما يفيد تنازل المدعى بالحق المدنى عن حقوقه المدنية ، وذلك إذا اتحد شخص الجنى عليه والمدعى بالحق المدنى. ولإعمال أثر الصلح يجب أن يطلب الجنى عليه أو وكيله الخاص إثباته ، وبمعنى ذلك أن طلب المتهم وحده إثبات الصلح ، يكون غير جائز. ولا يكفى أن يتقدم بطلب الصلح وكيل الجنى عليه بموجب وكالة العامة ؛ بل يجب أن يحمل توكيلاً خاصاً بموضوع الصلح ، يرفق بالأوراق بعد اطلاع النيابة العامة أو المحكمة عليه بحسب الأحوال. ويجوز للمتهم أو وكيله إثبات الصلح المشار إليه فى الفقرة السابقة. وقد أدخل الشارع تعديلاً بطريق الاستبدال على المسادة ١٨ مكرراً سالفه الذكر بموجب القانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ يجوز معه إبداء الصلح فى أية حالة كانت عليها الدعوى، وبعد صيرورة الحكم باتساً. ويتربط على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر، وتأمّر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة إذا حصل الصلح أثناء تنفيذها ولا أثر للصلح على حقوق المضرور من الجريمة (الفقرتان الثالثة والرابعة).

وبموجب التعديل سالف الذكر أصبح للمتهم أو وكيله الحق فى إثبات الصلح (الفقرة الثانية من المادة ١٨ مكرراً أ). وكانت الصياغة السابقة تجعل "للمجنى عليه ولوكيله الخاص فقط أن يطلب إثبات صلحة مع المتهم ، وهو ما كان يحرم

المتهم من إثبات صلحه الموثق مع المجنى عليه ، ولذلك عدل الشارع صياغة المادة على نحو توسع هذه الحالات.

- **نطاق الصلح المبدى من المضى عليه:** نص الشارع في المادة ١٨ مكرراً أ من قانون الإجراءات الجنائية سائلة الذكر على الجنيح التي يطبق فيها نظام الصلح ؛ غير أنه أردف بعد بيانه هذه الجرائم بنصه على "وفي الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون" (١) ، وهو ما يعنى أنه يجوز الإضافة لهذه الجرائم بموجب نصوص أخرى. ويلاحظ أن الجرائم التي يطبق عليها نظام الصلح هي استثناء من القاعدة العامة التي لا تجعل للصلح أثراً على انقضاء الدعوى الجنائية ، ويترتب على ذلك أن هذه الجرائم لا يجوز الإضافة إليها أو القياس عليها. والجرائم التي نص الشارع عليها هي جنيح: القتل الخطأ ؛ الضرب والجرح العمدية وغير العمدية ؛ إعطاء جواهر غير قاتلة ينشأ عنها مرض أو عجز وقى عن العمل ؛ جريمة العتور على شئ أو حيوان فاقد ولم يرد إلى صاحبه ؛ جريمة النصب ؛ جريمة خيانة الائتمان ؛ خيانة الأمانة ؛ اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً ؛ كسر أو تخريب آلات الزراعة أو

(١) نص الفقرة الأولى من المادة ١٨ مكرراً أ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ على أن "للمجنى عليه أو وكيله الخاص ولورثته أو وكيلهم الخاص إثبات الصلح مع المتهم أمام النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال، وذلك في الجنيح والمخالفات المنصوص عليها في المواد ٢٣٨ (الفقرتان الأولى والثانية) و ٢٤١ (الفقرتان الأولى والثانية) و ٢٤٢ (الفقرات الأولى والثانية والثالثة) و ٢٤٤ (الفقرتان الأولى والثانية) و ٢٦٥ و ٣٢١ مكرراً و ٣٢٣ و ٣٢٣ مكرراً، و ٢٣٢ مكرراً "أولاً" و ٣٢٤ مكرراً و ٣٣٦ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٥٤ و ٣٥٨ و ٣٦٠ و ٣٦١ (الفقرتان ١ ، ٢) و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٣ و ٣٧٧ (البند ٩) و ٣٧٨ (البند ٦، ٧، ٩) و ٣٧٩ (البند ٤) من قانون العقوبات، وفي الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون".

زرائب المواشى أو عشش الخفراء ؛ إتلاف ونقل وإزالة الحدود ؛ الحريق الناشئ عن عدم تنظيف الأفران ؛ الإتلاف العمدى ؛ دخول عقار لمنع حيازته بالقوة أو لارتكاب جريمة فيه أو كان دخوله بوجه قانونى وبقي فيه الجاني لارتكاب جريمة ؛ التشاجر والتعدى والإيذاء الخفيف ؛ الإتلاف غير العمدى ؛ دخول أرض مهياة للزراع.

ثالثاً) الصلح فى تشريعات خاصة:

قد ترد نصوص الصلح فى تشريعات خاصة ، وفى هذه الحالة يجب الرجوع إلى النص الذى يقرره للوقوف على نطاق الجرائم التى يطبق فيها وأثر هذا الصلح. وفيما يلة نشير لأهم التشريعات الخاصة التى نصت على الصلح:

- الصلح فى قانون التجارة: نصت الفقرة الرابعة من المادة ٥٣٤ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ على أن " للمجنى عليه ولوكيله الخاص فى الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة أن يطلب من النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال وفى أية حالة كانت عليها الدعوى إثبات صلحه مع المتهم. ويترتب على الصلح إنقضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الإدعاء المباشر. وتأمّر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة إذا تم الصلح أثناء تنفيذها ولو بعد صيرورة الحكم باتاً". والجرائم التى يطبق عليها نظام الصلح نص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٣٤ سالفه الذكر وهى: إصدار شيك ليس له مقابل وفاء قابل للصرف ؛ إسترداد كل الرصيد أو بعضه أو التصرف فيه بعد إصدار الشيك بحيث يصبح الباقي لا يفى بقيمة الشيك ؛ إصدار أمر المسحوب عليه بعدم صرف الشيك فى غير الحالات المقررة قانوناً ؛ تحرير شيك أو التوقيع عليه بسوء نية على نحو يحول دون صرفه ؛ التظاهر للغش شيكاً تظهيراً ناقلاً للملكية أو سلمه شيكاً مستحق الدفع لحامله مع علمه بأنه ليس له

مقابل وفاء ينفي بكامل قيمته أو أنه غير قابل للصرف. وقد قضت محكمة النقض بأن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون التجارة هو أصح للمتهم بما نص عليه بالمادة ٥٣٤/٤ منه من أنه يترتب على الصلح بين الجسني عليه والمتهم انقضاء الدعوى الجنائية وأن نص المادة هذه واجب التطبيق من تاريخ صدوره. لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة الاستشكال أن الجسني عليه تصالح مع الطاعن فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية دون حاجة إلى بحث موضوع الطعن (١).

- الصلح في التشريعات الضريبية والجمركية وقانون سوق

المال: تنص المادة ٣٣ من قانون الضريبة العقارية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ على أنه للوزير أو من يفوضه التصالح في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون مقابل سداد الضريبة المستحقة ومقابل التأخير والتعويضات المنصوص عليها ، ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية والآثار المترتبة عليها ، وتأمّر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة إذا تم التصالح أثناء تنفيذها.

وقد أجاز الشارع في المادة ١٣٨ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ للوزير المختص أو من ينييه التصالح في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة في أي حالة تكون عليها الدعوى قبل صدور حكم بات فيها وذلك وحدد مقابلاً يجب على المتهم أن يؤديه وأنه يترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية والآثار المترتبة عليها، وتأمّر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة إذا تم التصالح أثناء تنفيذها. وقد نصت المادة الفقرة الثانية من المادة (١٢٤):

(١) نقض ١١ سبتمبر ٢٠٠٦. الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٦٩ ق لم ينشر بعد ، نقض ٣ يونيو سنة ١٩٩٩ الطعن رقم ١٤٦٧٠ لسنة ٦٤ ق، مجلة القضاة الفصلية ، السنة ٣١ ، العددان الأول والثاني ، ١٩٩٩ ، ص ٨١٤-٨١٥ ، بند ١٠٩.

من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ استبدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٥ على "لوزير المالية أو من يفوضه التصالح في أي من هذه الجرائم في أي مرحلة كانت عليها الدعوى الجنائية مقابل أداء مبلغ التعويض كاملاً، فإذا كانت البضائع محل الجريمة من الأصناف الممنوعة أو المحظور استيرادها يتم احتساب التعويض على أساس الضريبة البضائع محل الجريمة أيهما اكبر. وفي حالة التصالح ترد البضائع المضبوطة بعد دفع الضرائب المستحقة عليها مما لم تكن من الأنواع الممنوعة أو المحظور استيرادها، كما ترد وسائل النقل والأدوات والمواد التي استخدمت في التهريب. ويضاعف التعويض في الحالات السابقة إذا كان التصالح عن جريمة قريب مع متهم سبق له ارتكاب جريمة قريب أخرى، خلال السنوات الخمس السابقة، صدر فيها حكم بات بالإدانة أو انقضت الدعوى الجنائية عنها بالتصالح. ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم فيها، وتأمّر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة الجنائية إذا تم التصالح أثناء تنفيذها ولو كان الحكم باتاً". ومن الأمثلة كذلك ما نصت عليه المادة ٦٩ مكرر من قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ المضافة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠٠٨ من أنه لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بناء على طلب من رئيس الهيئة. ويجوز لرئيس الهيئة التصالح عن هذه الجرائم في أي حالة كانت عليها الدعوى مقابل أداء مبلغ للهيئة لا يقل عن مئتي الحد الأدنى لغرامة. ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم فيها، وتأمّر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة الجنائية إذا تم التصالح أثناء تنفيذها ولو كان الحكم باتاً".

- الصلح في قانون المرور: نصت المادة ٨٠ من قانون المرور رقم ٦٦

لسنة ١٩٧٣ والمستبدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ٢٠٠٨ على أنه "استثناء من القواعد والإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٨ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية بشأن التصالح يجوز للمخالف التصالح فورا في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، عدا الجرائم الواردة في المواد (٧٠، ٧٣ مكررا)، والبند ٦ من المادة (٧٤)، والبنود (٤، ٥، ٦، ٧، ١١) من المادة (٧٥، ٧٥ مكررا، ٧٦، ٧٦ مكررا)، أو خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ الضبط، وذلك مقابل دفع نصف الحد الأدنى للغرامة المقررة قانونا، يسدد لمأمور الضبط القضائي أو في أحد مكاتب هيئة البريد، أو في أحد المنافذ التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون، ويثبت ذلك في تقرير المخالفة. كما يجوز للمخالف التصالح أمام النيابة العامة مقابل دفع مبلغ يعادل الحد الأدنى للغرامة المقررة قانونا. ويترب على الصالح في جميع الأحوال انقضاء الدعوى الجنائية، وعدم سحب التراخيص، وإلغاء القرارات التي صدرت بشأنها في تلك الحالات، وينسحب أثر التصالح في الجريمة الأشد على الجريمة الأخف المرتبطة بها. وإذا اعترض المخالف في المواعيد وبالإجراءات المقررة قانونا للاعتراض على الأوامر الجنائية، اتخذت النيابة العامة إجراءات إحالته للمحاكمة خلال أسبوع من تاريخ الاعتراض. وعند صدور الحكم النهائي بالغرامة، يلتزم المحكوم عليه بسدادها لخزينة المحكمة خلال ثلاثة أيام عمل على الأكثر" (١).

(١) والجرائم المستثناءة من التصالح هي: المادة ٧٠ والى تنص على أنه "يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف وخمسمائة جنيه كل سائق مركبة أجرة مرخصة بالعداد أو بدونه امتنع بغير مبرر عن نقل الركاب، أو تشغيل العداد، أو طلب أجرا أكثر من المقرر، أو نقل عددا من الركاب يزيد على الحد الأقصى المقرر، أو قام بنقل ركاب من غير مواقف الانتظار =

- النصوص التي تقرر انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح هي اصلح

للمتهم؛ على الرغم من أن النصوص التي نص الشارع بمقتضاها على نظام الصلح ظاهرها أنها إجرائية ؛ إلا أنها في حقيقة الأمر تقرر قاعدة موضوعية

=المخصصة لمركبات الأجرة بدون عداد.؛ المادة ٧٣ مكرر والتي تجرم في فقرتها الثانية فعل كل من استخرج أو استخدم أكثر من رخصة قيادة، أو غير بطريقة غير مشروعة من حائسة رخصته الأولى. وكذلك كل من اتفق أو ساعد أو ساهم بأية طريقة على استخراج رخصة قيادة جديدة بدلا من الرخصة المسحوبة، أو الملغاء على خلاف أحكام القانون.؛ المادة ٧٤ تعاقب على مخالفة الواجبات المنصوص عليها في بعض المواد منها: ترك المركبات أو الحيوانات أو الأشياء في الطريق العام بحالة ينجم عنها تعريض حياة الغير أو أمواله للخطر أو تعطيل حركة المرور أو إعاقتها (المادة ٦٥)، الواجب على قائد أية مركبة وقع منه حادث نشأت عنه إصابات للأشخاص أن يهتم بسأمر لمصدين وإبلاغ أقرب رجل مرور أو شرطة أو إسعاف بالحوادث فور وقوعه وعليه عند الضرورة نقل المصاب إلى أقرب مكان لإسعافه(٦٧)، على قائد أية مركبة أو المرخصة باسمه أو حائزها أو المسئول عنها كل طلب منه أن يرشد رجال الشرطة والمرور عن اسم وعنوان مسن كسان يقسود المركبة في وقت معين (المادة ٦٨) ، لا يجوز تركيب أجهزة تنبيه أو مصابيح بالمركبة بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له. كما لا يجوز تركيب سريته هوائية أو ما يماثلها مسن أجهزة وإلا جاز في جميع هذه الأحوال ضبطها والحكم بمصادرتها(المادة ٦٩) ؛ المادة ٨٥ في بنودها ٤- عدم جعل مركبة النقل السريع للوحدات المعدنية المنصرفة لها أو استعمال لوحات معدنية غير خاصة بها. ٥- قيادة مركبة آلية خالية من الفرائل بنوعها أو كانت جميع فرائلها أو إحداها غير صالحة للاستعمال. ٦- مخالفة أحكام المواد (٧، ٦٧، ٦٨، ٦٩) من هذا القانون. ٧- تعمد= تعطيل حركة المرور بالطرق العامة أو إعاقتها ، ١١- اعتداء قائد المركبة على أحد أفراد المرور أثناء أو بسبب تأدية وظيفته ؛ الجرائم المنصوص عليها في المادة ٧٥ مكرر وهي: ١- قيادة مركبة بالمخالفة لحكم البندين (٤، ٥) من المادة (١١) وذلك بعدم تركيب جهاز عداد السرعة وجهاز تسجيل البيانات في المركبات المحددة في المادة المشار إليها. ٢- من حاز في المركبة أو استعمل فيها أجهزة تكشف أو تنذر بمواقع أجهزة قياس سرعة المركبات أو تؤثر في عملها، كما يتم ضبط تلك الأجهزة وتقتضي المحكمة بمصادرتها. ؛ الجريمة المنصوص عليها في المادة ٧٦ وهي قيادة مركبة تحت تأثير مخدر أو مسكر ؛ الجريمة المنصوص عليها في المادة ٧٦ مكرر وهي تعمد السر عكس الاتجاه.

مفادها تقييد حق الدولة في العقاب بإنقضاء الدعوى الجنائية للصلح بدلا من معاقبة المتهم، وهو ما يتحقق به معنى القانون الأصلح في مفهوم المادة الخامسة من قانون العقوبات، ما دام قد أنشأ له وضعاً أفضل، ومن ثم فإنه يسري من يوم صدوره على واقعة الدعوى، طالما لم تنته بحكم بات. ويتعين تطبيقه في أى حالة كانت عليها حتى ولو كانت أمام محكمة النقض. بل يجب على محكمة النقض أن تقضى بنقض الحكم من تلقاء نفسها^(١). وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الثابت من الشهادة الرسمية المستخرجة من واقع دفتر المطالبة — والمقدمة من الطاعن انه سدد الدين المحجوز من أجله كاملاً، وأنه قد بادر إلى إثبات صلحه مع المجني عليه ، فإنه يتعين إعمال موجهه بالتقرير بانقضاء الدعوى الجنائية به^(٢). وقضت بأنه لما كان الثابت بمدونات الحكم الابتدائي أن المجني عليها تصالحت مع المتهم في جنحة التهديد فإن المادة ١٨ مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية تكون واجبة التطبيق ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف وانقضاء الدعوى الجنائية بالصلح بالنسبة للمتهم^(٣).

(١) وذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى.

(٢) نقض جلسة ٣٠ مايو ١٩٩٩ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٥٠ رقم ٨٠ ص ٣٤٣.

(٣) نقض ٢٧ يولييه ٢٠٠٦ الطعن رقم ٢٢٧٢٧ لسنة ٦٦ ق لم ينشر بعد ؛ نقض ١١ يونيه ٢٠٠٣ الطعن رقم ٨١٠٧ - لسنة ٦٥ ق لم ينشر بعد.

القسم الثانى

إجراءات مرحلة ما قبل المحاكمة

- **أهمية مرحلة ما قبل المحاكمة:** مرحلة ما قبل المحاكمة فى الدعوى الجنائية أهمية كبيرة: فهي تتضمن تنقياً عن الأدلة قبل الإحالة للمحاكمة ، كما أن التحقيق الابتدائى بمعناه الواسع يستظهر قيمة هذه الأدلة ويستبعد الضعيف منها. فستطيع المحكمة أن تنظر فى الدعوى وقد اتضحت عناصرها وتكشفت أدلتها ، وهو ما يجعل حكمها أدنى إلى الحقيقة والعدالة^(١). وللتحقيق الابتدائى أهميته كذلك فى أنه ينطوى على حماية الحرية الشخصية للمتهم ، إذ يكشف تحديداً للأدلة التى تتوافر ضده ، وهو ما يشكل ضماناً هامة له من عدم تعرضه للمحاكمة إلا إذا توافرت أدلة قبله تكفى لمحاكمته^(٢). فتنطبق قرينة السبراء لا يقتصر فقط على مرحلة المحاكمة ، بل يمتد إلى ما يسبقها من إجراءات ، وهو ما يقتضى بالضرورة ألا يُتهم الناس وهم أبرياء^(٣). وإذا كان المساس بالحرية يجد مبرره فى ضرورة كشف الحقيقة ، فإن هذا المساس يجب أن يكون فى أضيق نطاق وأن يقتصر على القدر الضرورى اللازم لكشف هذه الحقيقة^(٤). وتكفل الرقابة على مرحلة التحقيق الابتدائى وضع حدود لسلطة الدولة تضمن عدم انحرفها بالسلطة ، ذلك أن من شأن انتفاء الرقابة الكافية على هذه المرحلة أن

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى : رقم ٥٣٢ ، ص ٥٠١ .

(٢) Rüdiger NIERWTBERG: Die Feststellung hinreichenden Tatverdachts bei der Eröffnung insbesondere des Privatklage- hauptverfahrens , NStZ , 1989 . S.212-213.

(٣) ASHIIWORTH (Andrew): The criminal process, (1994) , p.161.

(٤) الدكتور عبد المهيمن بكر: إجراءات الأدلة الجنائية ، الجزء الأول ، فى الفيش ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦-١٩٩٧ ، رقم ١ ، ص ٦ ، رقم ٤ ، ص ١٢-١٣ .

يصح هذا التحقيق أداة للتكامل في يد سلطة الاتهام^(١). وقد يترتب عليه أن يفقد المتهم حريته قبل أو أثناء المحاكمة، أو على أحسن تقدير تقييد هذه الحرية بقيود تكفل إجباره على المثول بمجلسات المحاكمة^(٢). فالرقابة على التحقيق الابتدائي تكفل حماية المتهم من الاتهام المتعجل، وإلى منع سلطة التحقيق من الإسراف في استخدام سلطتها حتى لا تكون أداة لتهديد الأبرياء، كما يهدف إلى ألا يكون وراء قرار الاتهام دوافع غير مشروعة^(٣). وترمي فكسرة الرقابة كذلك إلى حماية الفرد من آثار توجيه الاتهام والمثول أمام القضاء الجنائي الذي يعد في ذاته بمثابة العقوبة^(٤): فقد تنقضى فترة طويلة حتى يستطيع المتهم إثبات براءته، فضلاً عما يتكبده من نفقات الدفاع، وما يشكله الاتهام من عبء نفسي ينقل كاهله، وما تحدثه علانية المحاكمة ونسبة الفعل محل الاتهام إليه، من وصمة تلحق بسمعته، وتلقى بظلال من الشك حول مسلكه الشخصي، وتنازل من مكانته في المجتمع^(٥). ولا تقتصر هذه الآثار على شخص المتهم؛ بل تعداها إلى أسرته والمحيطين به^(٦). وتضمن مرحلة التحقيق الابتدائي كذلك حماية حق المتهم في الدفاع، وذلك بإحاطته علماً بالتهمة الموجهة إليه، وتبصيره بالأدلة القائمة ضده، وإفصاح المجال أمامه لنفي ما يثور ضده منها، وأن يتسنى له إعداد دفاعه في وقت ملائم قبل المحاكمة^(٧). وهناك جانب مهم آخر لمرحلة

(١) Hans-Heiner KÜHNE: *Strafprozesslehre, Heidelberg*, (1993), S.216.

(٢) Wayne R. LaFave & Jerold H. Israel: *Criminal procedure* (1992) § 13.1, p.621.

(٣) LaFave & Israel, § 14.1, p.656.

(٤) Ashworth, p.161.

(٥) SPRACK (John): *Emmins on criminal procedure*, 6th ed., Blackstone press limited, Hampshire, (1995 p.17; Ashworth, p.161.

(٦) Kühne, S.216; Sprack, p.17; LaFave & Israel, § 13.1, p.621.

(٧) ROXIN (Claus): *Strafverfahrensrecht*, 25 Auflage, Verlag C.H Beck, München, (1998) § 40, S.326.

ما قبل المحاكمة ، ذلك ألما تكفل إجراء تحضير للدعوى تمهيداً للحكم فيها ، فإن رأيت سلطة الإحالة أن الدعوى تنقصها بعض عناصرها أو أنه يعتري بعضها الغموض ، أمكن لها استدراك هذا النقص وإزالة هذا الغموض من خلال ما تجر به من تحقيق^(١). وقدف فكرة الرقابة بذلك إلى تدارك الخطأ والقصور في التحقيق الابتدائي والرقابة على مدى توافر أسباب كافية تبرر قرار الاتهام وتجز بالآالى محاكمة المتهم^(٢). كما تتصل فكرة الرقابة كذلك بكفالة حق الدولة في العقاب: ذلك أن إعمال هذا الحق لن يتوقف على مجرد ما يتضمنه قانون العقوبات من النص على عقوبات مغلظة؛ وإنما يتوقف كفالة هذا الحق على ما تنصف به الإجراءات من سرعة وبقيين ، وهذا يوجب تحقيق التوازن بين هذه الاعتبارات وحقوق الأفراد^(٣). ومن شأن إحالة دعاوى واهية أو قليلة الأهمية إلى القضاء أن يهدر وقت وجهد سلطى التحقيق والاتهام ، كما أنه يمثل إلقاءً على عاتق قضاء الحكم ومعاونيه ، وهو ما قد يؤثر على قدرتها في نظر الدعاوى الأخرى وإلى تراكبها أمامها ، فضلاً عما تنكبده خزانة الدولة من مصاريف باهظة لنظرها ، وهو ما يضرب بصر العدالة^(٤). وهذه الاعتبارات فإن مصلحة المتهم والدولة على حد سواء تقتضيان تجنب نظر مثل هذه الدعاوى الواهية ، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود نظام إجرائى يحول دون الاستبداد بالسلطة وتضامن به الحرية ، ولا سبيل إلى ذلك إلا بوجود رقابة قضائية فعالة. وللرقابة على إجراءات التحقيق صلة بوظيفة الردع في العقوبة ، ذلك أن الانتفاات على

(١) Kühne , Rn 329 , S.216.

(٢) LaFave & Israel , § 14.1 , p. 656.

(٣) الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصبى: النظرية العامة للقاعدة الإجرائية ، دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية ؛ بدون تاريخ للطبعة ، رقم ٢٧ ، ص ٤٥-٤٦.

(٤) Nierwberg , S.212-213 ; Sprack , p.17 ; Ashworth , p.161.

حريات الأفراد يؤدى إلى شيوع الإحساس بالظلم وإلى وقوع القضاء فى الخطأ ، كما أن البطش فى إجراءات التحقيق والإقدام لم يكن له من دور فى مكافحة الجريمة أو ردع الجناة^(١) . ويؤدى الإخلال بالتوازن فى الإجراءات إلى النيل من وظيفة القضاء الجنائى ذاته ، فهذا القضاء يرمى للوصول إلى اليقين ، ولن يتحقق ذلك إلا بصيانة الحرية وكفالة حقوق الأشخاص^(٢) .

- **ماهية إجراءات ما قبل المحاكمة:** تجمل إجراءات ما قبل المحاكمة فى مرحلة أولية تمهد للتحقيق يطلق عليها مرحلة جمع الاستدلالات ، ثم يلى هذه المرحلة أو يتداخل معها مرحلة التحقيق الابتدائى بمعناه الدقيق ، وأخيراً تشمل هذه المرحلة التصرف فى الدعوى بعد انتهاء مرحلة التحقيق بمعناه الواسع الذى يشمل الاستدلال والتحقيق الابتدائى . ولذلك نقسم هذا القسم إلى ثلاثة أبواب: نتناول فى الأول الاستدلال ، وفى الثانى التحقيق الابتدائى ، وفى الثالث التصرف فى الدعوى.

الباب الأول

الاستدلال

- **تقسيم:** نقسم هذا الباب إلى فصلين: نتناول فى الأول ماهية الاستدلال وفى الثانى اختصاص سلطة الاستدلال بأعمال التحقيق الابتدائى.

(١) الدكتور رؤوف عبيد: القبض والتفتيش ، ص ٣٨ .

(٢) الدكتور عبد الفتاح مصطفى المصلى: رقم ٢٦ ، ص ٤٦ .

الفصل الأول

ماهية الاستدلال

- **تقسيم:** نقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث ، فنتناول في الأول تعريف الاستدلال ومحلّه من إجراءات الدعوى الجنائية ، وفي الثاني السلطة المختصة به ، وفي الثالث القواعد العامة التي تسرى عليه ، وفي الرابع أعمال الاستدلال.

المبحث الأول

تعريف الاستدلال ومحلّه من إجراءات الدعوى الجنائية

- **تعريف:** الاستدلال هو مجموعة من الإجراءات التمهيدية السابقة على تحريك الدعوى الجنائية والتي تهدف إلى جمع المعلومات في شأن جريمة ارتكبت حتى تتخذ سلطات التحقيق بناء عليها القرار بشأن تحريك الدعوى الجنائية عنها.

وقد نصت المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " يقوم مأمور الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجميع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق في الدعوى". وغاية الاستدلال هو توضيح الأمور لسلطة التحقيق ، وليس للقاضي ، الذي يعتمد في توضيح عناصر الدعوى بصفة أساسية على مرحلة التحقيق الابتدائي^(١). ولكن هذا القول ليس صحيحاً على إطلاقه فالكثير من الدعاوى من الجنح والمخالفات لا يجري فيها تحقيق ، وفي هذه الحالة لا مناص من الاعتماد على أعمال الاستدلال في سبيل الوصول إلى الحكم فيها.

- هل تحرك الدعوى الجنائية بأعمال الاستدلال؟

أعمال الاستدلال هي أعمال تستهدف جمع المعلومات عن الجريمة ومرتكبيها لتقديمها إلى سلطة التحقيق لاتخاذ قرار فيها. وهذه الأعمال يقوم بها غالباً رجال الضبط القضائي ، وهي أعمال تخلو بحسب الأصل من القهر والإكراه. وقد

(١) الدكتور محمود نجيب حسني: رقم ٣٩٩ ، ص ٣٧٧.

استقر قضاء محكمة النقض بأن الدعوى الجنائية لا تتحرك بأى إجراء تقوم به سلطة الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة. فتحريك الدعوى الجنائية مرتبط باتخاذ من إجراءات التحقيق الذى تتخذه النيابة العامة أساساً بصفتها سلطة تحقيق وإتمام^(١). ويبقى الإجراء استدلالاً ولو كان قد اتخذته سلطة الاستدلال بناء على حالة التلبس والى تميز القبض والتفتيش ، وهى إجراءات تعد إجراءات تحقيق بالمعنى الدقيق ، لأنها تنال من حرية الشخص وتتضمن مساساً بها ، وهى إجراءات حولت استثناء إلى سلطة الاستدلال مراعاة لاعتبارات التلبس بالجريمة.

- **تقدير وجهة محكمة النقض:** في تقديرنا أن وجهة محكمة النقض في عدم تحريك الدعوى الجنائية بأعمال الاستدلال حتى ولو كانت ماسة بالحرية ، هى وجهة محل نظر: فمن ناحية فإن العبرة بتحريك الدعوى الجنائية يكون بطبيعة الإجراء ، لا بالسلطة التى قامت به ، فإذا كان القبض والتفتيش والتحفظ على الأشياء هى من إجراءات التحقيق الابتدائى بمعناه الدقيق ، فإنه لا يفسر من طبيعة هذه الإجراءات صدورها من سلطة الاستدلال. وإذا كان القانون يخول هذه السلطة القيام بهذه الإجراءات فإن أعمال هذه النصوص يفترض أمرين: الأول أن هذه الأعمال قد أصبحت مشروعة لأن الشارع أجاز لسلطة الاستدلال القيام بها. والثاني أن هذه الأعمال ترتب آثارها التى رتبها الشارع لها باعتبارها من إجراءات التحقيق ، ومن بينها تحريك الدعوى الجنائية ، والقول بغير ذلك يفضى حتماً إلى التناقض في الحكم رغم وحدة المسألة: فإذا كان الشارع يجعل هذه الإجراءات من إجراءات التحقيق ويخبر لسلطة الاستدلال القيام بها ، فإنه من غير المنطقي ألا ترتب لهذه الإجراءات آثارها في تحريك

(١) نص جلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٩ رقم ١٧٨ ص ٨٩٩.

الدعوى الجنائية. ومن ناحية أخرى فإنه يبدو لنا أن الضرر الناتج من وجهة محكمة النقض ومن أيديها أكبر من النفع العائد منها ، فما الذى يضر من اعتبار هذه الإجراءات تتضمن تحريكاً للدعوى الجنائية. وأخيراً فإنه يبدو لنا تعليق تحريك الدعوى الجنائية على صدور الإجراء من النيابة العامة هو موضع تأمل: ذلك أن الكثير من الجهات الأخرى يملك اتخاذ هذه الإجراءات وبسه تتحرك الدعوى الجنائية: فعلى سبيل المثال ، فرفع الدعوى المباشرة من المدعى بالحق المدنى إلى القضاء مباشرة تتحرك به الدعوى الجنائية ، والإجراءات التى يتخذها قاضى التحقيق تتحرك بها الدعوى الجنائية ، حتى ولو لم تكن إجراءات اتمام بالمعنى الدقيق، وكذلك الشأن فى حالة تصدى محكمة الجنايات لواقعة أو اشخاص لم ترفع الدعوى الجنائية عليهم ، فى كل هذه الحالات تتحرك الدعوى الجنائية على الرغم من أن من يقوم بالإجراء ليس النيابة العامة.

- هل تخرج مرحلة الاستدلال عن نطاق الدعوى الجنائية؟

ذكرنا أن محكمة النقض لم تعتبر الاستدلال من مراحل الدعوى الجنائية ؛ وإنما هو فى تقديرها مرحلة سابقة على تحريكها ، فقد قضت بأن "إجراءات الاستدلال أى كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية ؛ بل من الإجراءات الأولية التى تسلس لها سابقة تحريكها^(١) ؛ أما مرحلة التحقيق الابتدائى فهو مرحلة أساسية من مراحل الدعوى الجنائية. وقد ترتبت على التفرقة بين الاستدلال والتحقيق الابتدائى نتيجة مهمة هى أن أعمال الاستدلال لا تولد عنها أدلة فى مدلوها القانونى وأنه لا يجوز أن يكون كل سند القاضى فى حكمه محضر الاستدلال ، وعلة ذلك أن أعمال الاستدلال لا تتوافر فيها ضمانات الدفاع اللازمة للدليل ، وإنما يجوز أن يكون الاستدلال أساساً لتحقيق

(١) نقض جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ٢٦ ص ١٤٨ .

يجرى في الجلسة ويستخلص منه الدليل. وقد رتب الفقه نتيجة أخرى مهمة هي أن أعمال الاستدلال لا تنطوي على قهر وإكراه ، بخلاف إجراءات التحقيق الابتدائي.

- تقدير رأي محكمة النقض في خروج الاستدلال عن الدعوى الجنائية:

في تقديرنا أن رأي محكمة النقض في خروج أعمال الاستدلال من الدعوى الجنائية هو رأي محل نظر: فهذه المرحلة من أهم مراحل الدعوى الجنائية ، فرجال الضبط القضائي هم أول من ينتقل إلى مسرح الجريمة ، وفيها يقومون بإجراء المعاينات وجمع الأدلة لعرضها على سلطة التحقيق ، وفيها يستمعون إلى أقوال المتهم وشهادة الشهود ، ولا يمكن اعتبار هذه الأعمال المهمة خارجة عن نطاق الدعوى الجنائية. ومن ناحية أخرى فإن النتائج التي رتبها محكمة النقض هي موضع تأمل وقد لا تتفق مع الواقع: فمحضر الاستدلال يشكل الأساس لأحكام القضاء الجنائي في عدد لا يستهان به من الدعاوى الجنائية ، فأغلب الجناح والمخالفات لا تجري النيابة العامة فيها تحقيقاً ، وإنما تعتمد على محضر الاستدلال ، وفي مرحلة المحاكمة ، فإن القضاء يكتفي بما حرر في هذا المحضر ويكون عماده في الحكم الذي ينتهي إليه. ويلاحظ أن القول بأن أعمال الاستدلال لا تتولد عنها أدلة في مدلولها القانوني هو قول محل نظر ، ذلك أن هذه المحاضر حجة بما ورد فيها إلى أن يثبت عكس ذلك ، ومن ثم فإن القضاء يعول على ما حوته هذه المحاضر من وقائع ويرتب أحكامه عليها. وليبان جواز أن يشكل ما يرد في محضر الاستدلال دليلاً يعول عليه أن المتهم إذا أقر في هذا المحضر بارتكابه الواقعة المتهم بارتكابها ، ثم عدل في محضر التحقيق الابتدائي ؛ فإن من حق المحكمة أن تأخذ بإقراره بمحضر الضبط ، وأن لا تعول على إنكاره في محضر التحقيق ، متى اطمأنت إلى أن هذا الإقرار يوافق الحقيقة. ويرتب على

ذلك أن القضاء قد يستند على ما يرد في محضر جمع الاستدلال ، حتى ولو خالف ما يرد في التحقيق الابتدائي.

ومن وجهة القانون المقارن ، فإن ما يجريه رجال الضبط من أعمال ، تدخل كلها في مرحلة التحقيق الابتدائي بمعناه الواسع ، فعلى سبيل المثال ، فإن هذه الأعمال تدخل في مرحلة ما قبل المحاكمة في القانون الأمريكي والإنجليزي والألماني وتخضع كلها لرقابة القضاء ، وفي هذه القوانين فإن الأعمال التي يقوم بها رجال الشرطة تعتبر من أعمال هذا التحقيق وكلها تخضع لرقابة سابقة أو لاحقة من القضاء.

ومن ناحية أخرى فإنه لا يبدو لنا صواب العبارة التي تتردد في أحكام القضاء وفي كتب الفقه من أن أعمال الاستدلال تنجرّد من القهر والإكراه بخلاف أعمال التحقيق الابتدائي ، ذلك أن بعض الأعمال التي اعتبرتها محكمة النقض ومن أيدها من أعمال الاستدلال ، هي أعمال تنسم بالقهر والإكراه وتتضمن تقييداً لحرية المتهم: فالتلبس بالجريمة يؤدي إلى القبض على المتهم وتفتيشه ، وهي أعمال تنسم بتقييد الحرية ، على الرغم من أن محكمة النقض ومن أيدها قد اعتبرها من أعمال الاستدلال.

- المبرق بين الاستدلال والتحقيق الابتدائي: هناك فروق مهمة بين أعمال الاستدلال والتحقيق الابتدائي: فقد ذكرنا أن الأصل أن أعمال الاستدلال لا تنطوي على قهر وإكراه ، بخلاف إجراءات التحقيق الابتدائي. ولا يحول عدم تقديم الشكوى أو الإذن أو الطلب من القيام بإجراءات الاستدلال ، ما لم ينص القانون على غير ذلك ؛ ولكنه يحول دون القيام بإجراءات التحقيق الابتدائي. ولا تقطع أعمال الاستدلال تقادم الدعوى الجنائية ، إلا إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر بها على وجه رسمي ؛ أما

إجراءات التحقيق الابتدائي فتقطع التقادم في جميع الأحوال. والأمر السدى يصدر بعد مرحلة الاستدلال هو أمر بالحفظ وهو لا يتمتع بحجية ما ، أما الأمر الذى يصدر بعد التحقيق الابتدائي فهو أمر بألا وجه لإقامة الدعوى ، وهو توافر له حججه التى تمنع من معاودة التحقيق ثانية^(١).

- أهمية أعمال الاستدلال: لأعمال الاستدلال أهمية كبيرة: فأمور الضبط القضائي هو غالباً أول من يصل إلى مكان الجريمة ، ومن شأن ما يتخذ من إجراءات أن يحافظ على الأدلة المادية في الدعوى ومبادرته إلى سؤال المتهم فور ضبطه وعقب ارتكاب الجريمة قد تجعل لهذه الأقوال قيمة في الإثبات ، إذ قد ينكر المتهم التهمة أمام سلطة التحقيق والمحاكمة. وأهمية أعمال الاستدلال ترجع إلى أنها تترى الطريق أمام سلطة التحقيق بما تقدمه من معلومات تفيد في كشف الحقيقة والوقوف على الدلائل التى تفيد في توجيه التحقيق والاقسام إلى شخص معين أو نفى هذا الاقمام عنه ، كما أن هذه الدلائل تكون نواة التحقيق الذى تجريه النيابة والقضاء ، ومنها يتم استخراج الأدلة والقرائن في الدعوى. وبأعمال الاستدلال تكون سلطة التحقيق على بينة وعلم بالحقائق ، وهو ما يجعلها قادرة على اتخاذ قرار بتحريك الدعوى الجنائية والمضى بالتحقيق فيها أو التصرف فيها بالأمر بالحفظ أو بألا وجه. ويتسم علم سلطات الاستدلال بالفاعلية والنشاط أكثر مما تنصف به أعمال سلطة التحقيق ، وهو ما يتيح لسلطة الاستدلال الحصول على معلومات عن الجريمة مازال أمرها يتصف بالغموض والخفاء أكثر مما يتاح للمحقق. ومرحلة الاستدلال أهمية أخرى ترجع إلى أنها تتيح للنيابة العامة حفظ الكثير من الشكاوى التى تكشف أعمال

(١) الدكتور محمود نجح حسنى: رقم ٤٠٠ ، ض ٣٧٨

الاستدلال على أنها على غير أساس ، ومن ثم يوفر على سلطة التحقيق عناء تحقيقها ، وتتيح لها أن تتفرغ للدعوى التي لها أساس جدى^(١).

المبحث الثانى

السلطة المختصة بالاستدلال

- **الضبط الإدارى والضبط القضائى:** تفترض الضبطية القضائية أن جريمة ارتكبت ، فتنبج أعمال الاستدلال إلى جمع المعلومات عن هذه الجريمة ومركبها ؛ أما الضبطية الإدارية ، فوظيفتها اتخاذ الإجراءات السابقة على ارتكاب الجريمة بهدف منع وقوعها والحيلولة دون ارتكابها. وتعتبر الضبطية الإدارية عن الدور الوقائى للقانون الجنائى فى منع ارتكاب الجريمة قبل وقوعها. ومن أمثلة الضبط الإدارى: التفشيش على رخص القيادة أو رخص تسيير المركبات ؛ عمل الأكمنة بهدف الحفاظ على الأمن العام ؛ أخذ عينات من الأغذية وتحليلها للتأكد من مطابقتها للمواصفات الغذائية ؛ فحص الانبعاثات ونواتج التشغيل من المصانع والأفران بهدف الوقوف على اشتراطات حماية البيئة ؛ معاينة مأمور الجمر لك الأشياء التى تكون صحة المسافر ؛ قيام مهندسى التنظيم بمطابقة أعمال البناء التى قام بها صاحب الشأن مع الرسومات والمواصفات الصادر بها الترخيص بالبناء. فى كل هذه الأمثلة ، إذا تبين لمأمور الضبط أنه لم تقع جريمة ، كان الأمر فى دائرة الضبط الإدارى ؛ أما إذا تبين له وقوع جريمة ، فإن الأمر فى هذه الحالة يخرج من نطاق الضبط الإدارى ليدخل فى دائرة الضبط الإدارى. ولذلك فإن الضبطية القضائية تبدأ حين تفشل الضبطية الإدارية فى مهمتها ، فتقع الجريمة. ويترتب على الاختلاف بين الضبطية القضائية والضبطية الإدارية ، أن الإشراف على عمل الضبط القضائى يكون للنيابة العامة ويكون أيضاً

(١) الدكتور محمود نجيب حسن: رقم ٤٠٣ ، ص ٣٨٠.

للسلطات الإدارية التى يتبعها مأمور الضبط ؛ بينما تشرف السلطات الإدارية وحدها على أعمال الضبطية الإدارية. وعلى سبيل المثال فإن النيابة العامة الحق فى مراقبة والإشراف على أداء مأمور الضبط القضائى للأعمال المكلف بها كتنفيذ إذن التفتيش أو مراقبة الهاتف أو الندب للقيام بعمل من أعمال التحقيق ، وتكون هذه السلطة متوافرة أيضاً للسلطة الإدارية الرئاسية التى يتبعها مأمور الضبط. أما أعمال الضبط الإدارى ، فليس للنيابة أى اختصاص بشأنها ، وليس لها أن تتدخل فيها ، فإجراء كمين أو تسيير دورية فى وقت ومكان وكيفية معينة هو أمر يتصل بالضبطية الإدارية التى يعود أمرها فقط للسلطة الإدارية. غير أنه إذا شكلت أعمال الضبط الإدارى جريمة فى ذاتها ، فإن النيابة العامة اتخذ الإجراءات اللازمة من أعمال تحقيق واتهام ، ومن أمثلة ذلك أن تتضمن أعمال الضبط الإدارى القبض على شخص أو احتجازه أو تفتيشه بدون وجه حق.

- **أعمال الضبط القضائى لا تعتبر قرارات إدارية**؛ ما يصدر عن مأمورى الضبط القضائى من أعمال لا يدخل فى مفهوم القرارات الادارية التى تقبل الطعن بالإلغاء أمام مجلس الدولة هيئة قضاء إدارى ، وأن قيام النيابة العامة بتنفيذ حكم جنائى بالمصادرة يعتبر من أداء الوظيفة القضائية للنيابة وينأى عن رقابة المشروعية التى يبسطها مجلس الدولة على القرارات الإدارية^(١).

- **تحديد مأمورى الضبط القضائى على سبيل الحصر**؛ يتمتع مأمور الضبط القضائى بسلطات واسعة فى الدعوى الجنائية ، ويرتب الشارع على عمله آثاراً قانونية مهمة قد تخول له اتخاذ بعض الإجراءات التى تنال من الحرية الشخصية للمشتبه به. وهذه السلطات الواسعة خص بها تسارع مأمور الضبط القضائى وحده دون غيره من رجال السلطة العامة ،

(١) المحكمة الإدارية العليا ٣٠ إبريل ١٩٨٨ مجموعة الأحكام-المكتب الفنى س ٣٣ ص ١٤٢٦.

وعلة ذلك هي ما يتمتع به هذا الشخص من دراية في عمله ومن ثقة فيه. ويرتب على ذلك أن انتهاء صفة مأمور الضبط القضائي أو كونه يخرج عن الاختصاص الذين حددتهم الشارع نتيجة مؤداها بطلان بعض الإجراءات التي يتخذها مرءوس الضبط ، ولكن هذه القاعدة ليست صحيحة على إطلاقها ، إذ يجب التفرقة بين نوعين من الأعمال التي يمكن لمرءوس مأمور الضبط اتخاذها.

- الأعمال غير الجائز لمرءوس مأمور الضبط اتخاذها:

حدد الشارع من هم مأموري الضبط القضائي بالمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على سبيل الحصر ، وهو لا يشمل مرؤوسيهم كرجال البوليس و المخبرين منهم فهم لا يعدون من مأموري الضبط القضائي و لا يضاف عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يسفها عليهم القانون و كل ما لهم وفقاً للمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو الحصول على جميع الإيضاحات و إجراء المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم و إتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة و ليس من ذلك القبض والتفتيش. وأن إحضار متهم إلى مركز البوليس لا يتحول للجأوش التوتجى القبض عليه ولا تفتيشه (١) ، وذلك على الرغم من أن هذا الشرطى يقوم بعمل ضابط التوتجى بمركز الشرطة وأنه من سلطته سماع أقوال هذا المتهم. وقضى بـرد الدفع ببطلان المحضر الذى حرره مساعد مهندس التظيم بشأن قرار إزالة أحد العقارات الآيلة للسقوط تأسيساً على أنه من مرءوسى مأمور الضبط(٢).

(أولاً): مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص النوعي العام الشامل:

(١) نقض جلسة ٢٤ إبريل سنة ١٩٥٦ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٧ رقم ١٨٤ ص ٦٥٩.

(٢) نقض جلسة ١٠ يناير ١٩٧٢ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٢٣ رقم ١٢ ص ٤٢.

١- مأمور الضبط القضائي ذوو الاختصاص النوعي العام والمكاني الشامل:

نصت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها (ب) على أن "يكون من مأموري الضبط القضائي في جميع أنحاء الجمهورية :
(١) مدير وضباط إدارة المباحث العامة بوزارة الداخلية ولشروعها بمديرية الأمن .

(٢) مديرو الإدارات والأقسام ورؤساء المكاتب والمفتشون والضباط وأمناء الشرطة والكونستابلات والمساعدون وباحثات الشرطة العاملون بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن .
(٣) ضباط مصلحة السجون .

(٤) مدير الإدارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات وضباط هذه الإدارة .

(٥) قائد وضباط أساس هجانة الشرطة .

(٦) مفتشو وزارة السياحة" .

٢- مأمور الضبط القضائي ذوو الاختصاص النوعي العام في نطاق مكاني محدد:

نصت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها (ب) على أن " يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم :

١- أعضاء النيابة العامة ومعاونوها .

٢- ضباط الشرطة وأمنائها والكونستابلات والمساعدون .

٣- رؤساء نقط الشرطة .

٤- العمدة ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء .

٥- نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية .

ولمديرى أمن المحافظات ومفتشى مصلحة التفيش العام بوزارة الداخلية أن
يؤدوا الأعمال التى يقوم بها مأمورو الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم".
وقد وردت فى بعض التشريعات الخاصة أمثلة لهذا النوع من ذلك ما نصت
عليه المادة ٥١ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق
السياسية من أنه يكون لرئيس لجنة الانتخاب أو الاستفتاء بالسلطة المخولة
لمأموري الضبط القضائى فيما يتعلق بالجرائم التى ترتكب فى قاعة اللجنة أو
يشرع فى ارتكابها فى هذا المكان. ويلاحظ أن اختصاص رئيس اللجنة فى هذه
الحالة لا يرتبط بجرائم معينة ، وإنما أطلق الشارع النص ليشمل كافة الجرائم
التي ترتكب فى قاعة لجنة الانتخاب أو الاستفتاء.

(ثانياً) : مأمور الضبط القضائى ذوى الاختصاص النوعى المحدود:

وهذه الطائفة يكون اختصاصها محدداً بنوع معين من الجرائم ، وقد يكون
اختصاصها شاملاً لإقليم الجمهورية كله أو مقصوراً على دائرة معينة.
ومن أمثلة مأموري الضبط القضائى ذوى الاختصاص النوعى المحدد ، ما نصت
عليه المادة ٢٥ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٦ والتي تجعل لموظفى
الجمارك الذين يصدر بهم قرار من وزير المالية صفة الضبطية القضائية فى حدود
اختصاصهم. وما تنص عليه المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى
شأن مكافحة المخدرات من إضفاء صفة الضبطية القضائية على مديرى إدارة
مكافحة المخدرات بالقاهرة وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط
والمساعدين. ومن الأمثلة كذلك مهندسو التنظيم ومفتشو التموين ومفتشو
الصحة والبيئة والآثار وغيرهم.

- جواز إضفاء صفة الضبط القضائى بقرار:

يجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق الجريمة مع الوزير المختص تخويل بعض
الموظفين صفة مأموري الضبط القضائى بالنسبة إلى الجرائم الجرمية السقى

تقع في دائرة اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم (المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية).

- خصوصاً مأموري الضبط القضائي لإشراف النيابة العامة؛

نصت المادة ٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " يكون مأمورو الضبط القضائي تابعين للنائب العام وخاضعين لإشرافه فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم . وللنائب العام أن يطلب إلى الجهة المختصة النظر في كل أمر من تقع منه مخالفات لواجباته ، أو تقصير في عمله ، وله أن يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه ، وهذا كله لا يمنع من رفع الدعوى الجنائية" .

وقد نصت المادة ٢٢ من قانون السلطة القضائية على أن "مأمورو الضبط القضائي يكونون فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم تابعين للنيابة العامة، ويجوز لها عند الضرورة تكليف معاون النيابة تحقيق قضية بأكملها".

وتعلل هذه التبعة بأن نشاط الضبط القضائي يهدف إلى تمكين النيابة العامة من أداء دورها في الدعوى الجنائية باعتبارها سلطة التحقيق والاقسام ، وهو ما يقتضي أن يكون للنيابة الحق في توجيه مأمور الضبط القضائي في نشاطه إلى الوجهة التي تكفل حصولها على المعلومات وجع الأدلة.

ويلاحظ أن مجرد إشراف النيابة على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدلالات التي يجرونها بمقتضى وظائفهم ، بغير انتداب صريح من النيابة ، ليس من شأنه أن يغير من صفة هذه المحاضر كمحاضر جمع استدلالات ، ويكون الأمر الذي يصدر فيها هو أمر بالحفظ ليس له حجية ، ولا يكون أمراً بالاً وجه^(١).

(١) نقض جلسة ١٩ مارس ١٩٥٦ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٧ رقم ١٠٩ ص ٣٦٩ .

- **مأمورو الضبط القضائي العسكري:** نصت المادة ١١ من قانون القضاء العسكري رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على أن يتولى الضبط القضائي العسكري المدعى العام وأعضاء النيابة العسكرية، ويمارس وظائفه ضباط القضاء العسكري عند تكليفهم بأي عمل من أعماله.

يكون من أعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة اختصاصه:

- ١- ضباط وضباط صف المخابرات الحربية.
 - ٢- ضباط وضباط صف الشرطة العسكرية.
 - ٣- الضباط وضباط الصف والجنود الذين يمنحون هذه السلطة من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أو من يفوضه فيما يكلفون به من أعمال.
 - ٤- من يتول هذه الصفة بمقتضى قوانين أخرى أو قرارات صادرة تنفيذاً لها.
- ونصت المادة ١٣ من هذا القانون على أن "يعتبر من أعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة عمله: ١- ضباط القوات المسلحة.
- ٢- قادة التشكيلات والوحدات والمواقع العسكرية وما يعادلها

المبحث الثالث

القواعد العامة في الاستدلال

- عدم جواز التحريض على الجرائم أو خلقها لضبطها:

يحظر على مأمور الضبط أن يقوم بتحريض الجاني على ارتكاب الجريمة ليقوم بضبطها فيما بعد ، وهو ما يطلق عليه اسم "اغرض الصوري" ، وتطبيقاً لذلك يظل قيام مأمور الضبط بتحريض الجاني على قتل الجاني عليه أو جلب المخدرات من الخارج أو حيازتها للاحتجاز فيها ، أو القيام بعمل تخريبى. غير أنه إذا كانت فكرة الجريمة كانت لدى الجاني ، وتدخل مأمور الضبط للكشف عنها ، فإن عمله يكون صحيحاً. والضابط في صحة عمل الاستدلال في هذه الحالة هو هل كانت إرادة الجاني حرة حال ارتكابه للجريمة ؛ أم أن الجريمة لم تقع إلا بناء على

تخريض مأمور الضبط؟. فإذا كانت إرادة الجاني حرة ، وما تدخل مأمور الضبط إلا لكشف الجريمة ، فإن العمل يبقى صحيحاً. وتطبيقاً لذلك قضى بـصحة ضبط الجاني في جريمة جلب مخدرات إلى داخل البلاد استغل تعرفه على مأمور الضبط وتوطد علاقته به ، لعرض عليه المساهمة في توزيع المخدرات التي يجلبها من الخارج على الباخرة التي يعمل بها ، فتظاهر الضابط بالقبول و أبلغ الأمر إلى رؤسائه ورجال مكتب مكافحة المخدرات (١). وفي واقعة أخرى دلت تحريات مأمور الضبط على أن المتهمين وهما من قوة نقطة الجمرك يتفاوضا عن الاطلاع على المستندات التي تدل على عدم ارتكاب مخالفات جمركية نظير تقاضى مبالغ على سبيل الرشوة من السيارات التي تعبر من خلالها ، فاستصدر إذنًا من النيابة العامة واستوقف إحدى سيارات النقل المحملة ببضائع تستحق الرسوم الجمركية وقادها متظاهراً بأنه سائقها ، فأوقفه المتهمان ، لعرض عليهما الضابط مبلغاً مالياً لقاء التجاوز عن الاطلاع على الترخيص والمستندات المثبتة لسداد الجمارك ، فوافقا ، وسلمهما المبلغ وسمحا له بالمرور ، وتم ضبطهما بعد ارتكاب الجريمة. وقضى في هذه الواقعة بصحة إجراءات الضبط (٢). وقضى بأن مسايرة المتهم أو التظاهر بالرغبة في شراء المخدر منه لا يعد تخريضاً على ارتكاب الجريمة أو خلقاً لها (٣) (٤).

(١) نقض جلسة ٦ يناير سنة ١٩٥٣ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٤ رقم ١٣٦ ص ٣٤٨
(٢) نقض جلسة ١ ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٠ رقم ١٩٩ ص ٩٧٠.
(٣) إن مهمة مأمور الضبط بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم و التوصل إلى معاقبة مرتكبيها ، فكل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحاً منتجاً لأثره ما لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التخريض على مقارفتها ، و طالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة . و لا تثير على مأمور الضبط أن يصطنع في تلك الحدود من الوسائل الباردة ما-

- جريمة تعذيب متهم لحمله على الاعتراف تسرى على مرطبة الاستدلال: عاقب الشارع في الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات تعذيب متهم بقصد حمله على الاعتراف ، ويحدد هذا المتهم بأنه كل من وجه إليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيام مأموري الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجرائم و مرتكبيها و جمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى ، ما دامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعاً في ارتكاب الجريمة التي يقوم أولئك المأمورون بجمع الاستدلالات فيها . ولا وجه للفرقة بين ما يدعى به المتهم في محضر تحقيق تجريه سلطة التحقيق و ما يدعى به في محضر جمع الاستدلالات ما دام القاضي الجنائي غير مقيد بحسب الأصل بسرع معين من الدليل و له الحرية المطلقة في استمداده من أى مصدر في السدعوى يكون مقتنعاً بصحته . و لا محل للقول بأن الشارع قصد حماية نوع معين من الاعتراف لأن ذلك يكون تخصيصاً بغير محصص و لا يتسق مع إطلاق النص(١).

"يسلس لمقصوده في الكشف عن الجريمة و لا يتصادم مع أخلاق الجماعة. نقض جلسة ١٥ إبريل ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٩ رقم ٨٣ ص ٤٣٨ .

(١) ولقى بأنه " و لما كان ما سطره الحكم المطعون فيه دور لرجل الضبط القضائي ما يجعل فعله إجراء مشروعاً يصح أخذ المتهم بنتيجته متى اطمانت المحكمة إلى حصوله، لأن تظاهر مأموري الضبط برغبته في شراء نقد أجنبي من المطعون ضده ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها و من ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا أبطل الدليل المستمد مما كشف عنه المطعون ضده طواعية من تعامله في النقد الأجنبي على خلاف الشروط و الأوضاع المقررة قانوناً يكون على غير سند من الواقع أو أساس من القانون مما يعبه". نقض ٢ نوفمبر ١٩٨٦ مجموعة أحكام النقض ، س ٣٧ ص ٨١٢ .

(٢) نقض جلسة ٢٨ نوفمبر ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام النقض س ١٧ رقم ٢١٩ ص ١١٦١ ، نقض ٨ مارس ١٩٩٥ س ٤٦ ، ص ٤٨٨ .

- التخلي وانتحال الصفات واصطناع المرشدين: قد يقتضى التحسرى

عن مدى وقوع الجرائم والكشف عنها وعن مرتكبها أن يلجأ مأمور الضبط إلى التخلي وانتحال الصفات حتى يأمن الجاني لهم و يأمن جانبهم وليتمكنوا من أداء واجهم ، وهذه الأعمال تبقى مشروعة ، متى كانت تستهدف هذه الغاية ومتى كانت إرادة الجاني حرة غير معدومة (١) ، وأن مسابقة رجال الضبط للجناة بقصد ضبط جريمة يقارفلونها لا يخالف القانون ولا يعد تعريضاً على الجريمة ما دامت إرادة هؤلاء تبقى حرة (٢). وقضى بأن إصطناع مأمور الضبط للمرشدين يكون صحيحاً ، حتى ولو أبقى أمرهم سراً مجهولاً (٣).

- ثبوت الاختصاص مكانياً يؤدي إلى امتداده للأعمال الواقعة

خارجة: إذا ثبت اختصاص مأمور الضبط القضائي مكانياً بالقيام بالعمل ، فإن

(١) نقض ١ ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٠ رقم ١٩٩ ص ٩٧٠ .
وتطبقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابط قد إنتقل معه الشرطى ... إلى المكان الذى عينه المطعون ضده الأول لإستلام المعتد من المطعون ضده الثانى ، نفاذاً للإتفاق العقود بينهما ، و قدم الأخير المعتد فعلاً للشرطى المذكور فألقى الضابط - عندئذ - القبض عليه ، و عقب ذلك إنتقل الضابط و معه الشرطى السجن إلى السجن و تم تسليم المعتد المطعون ضده الأول ، و كان من مهمة مأمور الضبط بمقتضى المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، الكشف عن الجرائم و التوصل إلى معاقبة مرتكبها ، فكل إجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحاً متبعاً لأثره ، ما دام لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التعريض على مقارفلتها ، و طالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة ، و كان الحكم حين قضى بقبول الدفع و بطلان التفتيش قد أغفل التعرض لهذا السبيل المستقل على الإجراءات التى قضى ببطلانها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يوجب نقضه. نقض جلسة ٢ مارس ١٩٧٠ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢١ رقم ٨٣ ص ٣٩ .

(٢) نقض جلسة ١٤ فبراير ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٧ ص ١٣٤ .

(٣) نقض جلسة ١٧ مارس ١٩٦٩ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٢٠ رقم ٧٣ ص ٢٣٥ .

ذلك يستتبعه صحة الأعمال التالية التي يقوم بها ولو كانت خارج حدود هذا الاختصاص. وتطبيقاً لذلك ففي واقعة تتحصل في قيام أحد سائقي سيارات الأجرة بقتل أحد الركاب والاستيلاء على مئاعه وأمواله ، وأثناء مناقشة مأمور الضبط المختص مكانياً للمتهم أعتُرف بالواقعة وبأنه أخفى المسروقات في دائرة أخرى ، فانتقل معه مأمور الضبط خارج اختصاصه وقام بضبط المسروقات وأدوات الجريمة. وقد قضت محكمة النقض في هذه الواقعة بأنه إذا كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي في الدعوى من أعمال ضبط خارج دائرة اختصاصه المكاني إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس حصول واقعتها في اختصاصه المكاني ؛ فإن اختصاصه يمتد إلى جميع من اشتركوا فيها و اتصلوا بها أينما كانوا^(١).

- **عدم اشتراط اصطحاب كاتب تحرير محضر الاستدلال**؛ بينما أوجب الشارع تدوين محضر التحقيق الابتدائي والتوقيع عليه بمعرفة كاتب^(٢) ؛ فإنه لم يتطلب ذلك في محضر جمع الاستدلالات. والغالب أن يقوم مأمور الضبط بتحرير المحضر بنفسه ، ودون استعانة بكاتب ؛ غير أنه لا يوجد ما يحول دون استعانة بكاتب ، ذلك أن من شأن ذلك إضفاء المزيد من الضمانات على ما يحرره مأمور الضبط. وإذا قام وكيل النيابة بكتابة المحضر بنفسه ، كان هذا المحضر استدلالاً ، لا محضر تحقيق ، وذات الحكم إذا لم يقم الكاتب بالتوقيع على المحضر ، فإنه يظل في هذه الحالة بصفته محضر تحقيق ؛ غير أنه يصح بوصفه محضر جمع استدلال. وإذا نذبت النيابة العامة مأمور الضبط لمباشرة إجراء تحقيق ، فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يصطحب كاتباً لتدوين التحقيق السدي

(١) نقض جلسة ٦ إبريل ١٩٨٢ ، عمدة أحكام محكمة النقض ، س ٣٣ رقم ٩٠ ص ٤٤١ .

(٢) المادة ٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

بجريه ، وعلة ذلك أن ما يقوم به في هذه الحالة يعد تحقيقاً ويخضع للأحكام التي تسرى على التحقيق الابتدائي. فإن حرر مأمور الضبط المتدرب للتحقيق المحضر بنفسه صار بذلك محضر استدلال ، وليس تحقيقاً.

- حضور مدافع في مرحلة جمع الاستدلال:

لم يتطلب القانون أن يحضر مدافعاً مع المتهم في مرحلة الاستدلال ، إذا تنص المادة ٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأخيرة على أن "للخصوم الحق دائماً في اصطحاب وكلائهم في التحقيق" وقد فسر جانب من الفقه هذه العبارة بأن نطاق اصطحاب المدافع يقتصر على التحقيق الابتدائي ، ولا يسرى على مرحلة جمع الاستدلال^(١). وقضى بأنه إذا منع مأمور الضبط القضائي محامي المتهم من الحضور معه أثناء الإداء بأقواله ، فلا يترتب على ذلك بطلان المحضر الذي أثبت فيه هذه الأقوال^(٢). وعلى العكس من ذلك ذهب جانب آخر إلى حق المتهم في الاستعانة بمحام في مرحلة جمع الاستدلال ، وذلك تأسيساً على أن الاستدلالات تعد من إجراءات التحقيق بالمعنى الواسع ، ومن ثم يشملها نص المادة ٧٧ سالف الذكر ، فضلاً عن ذلك فإن القاعدة المقررة بنص المادة ١٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية من أنه "وفي جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق" ، فهذه المادة يسرى حكمها على جميع إجراءات التحقيق سواء أكانت تحقيقاً بمعناه الواسع الذي يشمل إجراءات جمع الاستدلال ، أم كانت تحقيقاً بمعناه الضيق الذي تجر به سلطات التحقيق^(٣). وفي تقديرنا فإن الرأي الثاني هو

(١) الدكتور محمود نجيب حسني: رقم ٤٢١ ، ص ٣٩٢ ؛

(٢) نقض أول مايو ١٩٦١ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٢ رقم ٩٥ ص ٥١٣.

(٣) الدكتور سامح السيد جاد: ص ٢٠٣.

الأصول ، فبالإضافة إلى الحجج التي ساقها ، فإن أصول التفسير تقضي بأن نص على أن "للخصوم الحق دائماً في اصطحاب وكلائهم في التحقيق" يسرى على مرحلة جمع الاستدلال ، وذلك عملاً بقاعدة من باب أولى ، فإذا كان اصطحاب المافع جائز في التحقيق ، فيكون كذلك في الاستدلال من باب أولى. ولا يجوز القول بأن مرحلة الاستدلال تخلو من القهر وأنه لا يتولد عنها دليل ، فهذا القول محل نظر ولا يمكن التسليم به ، فلقد سبق القول ، بأن مرحلة جمع الاستدلال يترتب عليها في الغالب نتائج في غاية الأهمية ، وقد تؤدي إلى التأثير في مركز الخصوم سواء أكان متهماً أو غيره.

- جواز الادعاء مدنياً في مرحلة الاستدلال: نص الشارع في المادة ٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " لكل من يدعى حصول ضرر له من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بالحقوق مدنية في الشكوى التي يقدمها إلى النيابة العامة ، أو أحد ماموري الضبط القضائي. وفي هذه الحالة الأخيرة يقوم المأمور المذكور بتحويل الشكوى إلى النيابة العامة مع المحضر الذي يحرره". ومفاد هذا النص أن الضرر يجوز له الادعاء مدنياً ضد المتهم المتسبب في إحداث الضرر كما أن له أيضاً الادعاء ضد المسئول عن الحقوق المدنية. ويمكن الادعاء مدنياً بشكوى مستقلة يقدمها المضرور أو وكيله ، غير أنه يمكن أن يتحقق ذلك بإثباته شفاهة في محضر الاستدلال. ويترتب على الادعاء مدنياً أن يكتسب صاحبه صفة المدعى بالحق المدني والتي تجعل له مركزاً إجرائياً مهماً في الدعوى ، تتيح له الكثير من الحقوق. ويجب أن يكون موضوع الادعاء هو طلب الحكم بتعويض عن الضرر الناشئ مباشرة عن الجريمة ، ويكفي أن يكون الطلب بالتعويض المؤقت ، أما الشكوى التي لا يدعى فيها مقدمها بحقوق مدنية فهي تعد في هذه الحالة من قبيل البلاغ ولا يعتبر الشاكي مدعياً بحقوق مدنية إلا إذا

صرح بذلك في شكواه أو في ورقة مقدمة منه بعد ذلك ، أو إذا طلب في إحداها تعريضا ما (المادة ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية).

- إبراز مأمور الضبط القضائي ومرؤوسهم ما يفيد شخصياتهم وصفاتهم: نصت المادة ٢٤ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية على مأموري الضبط القضائي ومرؤوسهم ورجال السلطة العامة أن يبرزوا ما يثبت شخصياتهم وصفاتهم عند مباشرة أى عمل أو إجراء منصوص عليه قانونا ، ولا يترتب على مخالفة هذا الواجب بطلان العمل أو الإجراء ، وذلك دون إخلال بتوقيع الجزاء التأديبي.

المبحث الرابع

أعمال الاستدلال

- بيان أعمال الاستدلال: نصت المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "يجب على مأموري الضبط القضائي أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم ، وأن يعثروا بها فورا إلى النيابة العامة ويجب عليهم وعلى مرؤوسهم أن يحصلوا على جميع الإيضاحات ويجروا المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم ، أو التي يعلنون بها بأية كيفية كانت ، وعليهم أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة.

ويجب أن تثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في محاضر مرفق عليها منهم بين بها وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصوله ويجب أن تشمل تلك المحاضر زيادة على ما تقدم توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا ، وترسل المحاضر إلى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المضبوطة".

ونصت المادة ٢٩ على أن "لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن

يسألوا المتهم عن ذلك ، ولهم أن يستعينوا بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة ويطلبون رأيهم شفها أو بالكتابة . ولا يجوز لهم تحليف الشهود أو الخبراء اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماع الشهادة بيمين".

- **إجراء التحريات والعصول على الإيضاحات:** لم يحدد الشارع طريقة معينة ينتهجها مأمور الضبط في إجراءات تحرياته فله أن يتخذ من الوسائل أو الإجراءات ما يمكنه من مباشرة اختصاصه في هذا الشأن وليس هناك ما يمنعه في سبيل التأكد من صحة تحرياته أن يستفسر من أى شخص ولو كان محجوزاً بالقسم على ذمة قضية من القضايا لأن هذه مجرد استدلالات يملكها مأمور الضبط ويخضع تقديرها في النهاية إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع^(١). ويلاحظ أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فللمحكمة أن تقتنع بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش كفايتها لتسويق إصداره^(٢).

- **سماع أقوال من لديهم معلومات عن الجريمة وسماع أقوال المتهم:** لمأمور الضبط أن يسمع أقوال من لديه معلومات عن الجريمة ، كما أن لهم سؤال المتهم وتحرير محضر يثبت فيه ما تم من إجراءات. وللمأمور الضبط القضائي الحق في استدعاء المتهمين وسماع أقوالهم ، متى كان ذلك الاستدعاء يخلو من إكراه ، وإلا اعتبر قبضاً غير مشروع ، إذا كان في غير حالات التلبس ، ويجوز لمأمور الضبط بعد سماع أقوال المتهم أن يتحفظ عليه خشية هربه ، على أنه يجب عرض المتهم على النيابة في المدة المقررة. وتطبيقاً لذلك قضى بأن

(١) نقض جلسة ٢ إبريل ١٩٩٢ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٣ رقم ٥٢ ص ٣٥٩ .

(٢) نقض جلسة ٢ يناير ١٩٩٤ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٥ رقم ٣٧ .

استدعاء مأمور الضبط القضائي للمتهم بسبب إقامه في جريمة قتل لا يعدو أن يكون توجيه الطلب إليه لسؤاله عن الإقام الذي حام حوله في نطاق يتطلبه جمع الاستدلال والتحفظ عليه منعاً من هروبه حتى يتم عرضه على النيابة العامة في خلال الوقت المحدد قانوناً. متى اطمأنت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية إلى أن استدعاء المتهم لم يكن مقروناً بإكراه ينتقص من حريته^(١). وقضى بأن استدعاء الضابط للمتهم الذي حامت حوله شبهة القيام بالسرقة بعد أن دل عليه صانع المفاتيح الذي جرى سؤاله والذي استعان به المتهم لتقليد مفاتيح محل اغنى عليه، لا يعدو أن يكون طلب حضور مما يقتضيه جمع الاستدلالات، ويكون هذا الإجراء صحيحاً ولو كان هذا الاستدعاء قد تم بمعرفة أحد رجال السلطة العامة، متى كان متجرداً من التعرض مادياً للمشتبه به^(٢). وقضى بأنه إذا أبلغ أحد السجناء ضابط السجن بأن أحد ضباط السجن الآخرين يتقاضى مبالغ من السجناء على سبيل الإتاوة شهرياً نظير التغاضي عن المخالفات التي يرتكبونها، فعرض الضابط هذه المعلومات على مأمور السجن ومدير الليمان، وقام هذا الأخير بإعطاء السجن أوراًقاً نقدية قام بإثبات أوصافها وأرقامها في الأخضر، فقام السجن بإعطائها للضابط المرتشي، وعندئذ تم ضبطه، فإن هذه الإجراءات تكون قد تمت صحيحة بموجب سلطة الاستدلال المخولة لمأموري الضبط القضائي^(٣). ولكن يلاحظ أنه إذا استمعت المحكمة لشهادة مأمور الضبط الذي شهد بأنه استدعى المتهم لمناقشته فيما حامت حوله من شبهات، فاعترف له بالسرقة فقام بإلقاء القبض عليه، فإن قول محكمة الموضوع في ردها

(١) نقض جلسة ٣ أكتوبر ١٩٩١ مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٤٢ رقم ١٣٣ من ٩٥٨.

(٢) نقض جلسة ٢١ إبريل ١٩٨٠، مجموعة أحكام النقض، س ٣١ رقم ١٠٢ من ٥٣٤.

(٣) نقض جلسة ١٣ يونيو ١٩٦١، مجموعة أحكام النقض، س ١٢ رقم ١٣٤ من ٦٩٨.

على الدفع ببطلان القبض بأن ما قام به الضابط ليس قبضاً - خلافاً لما شهده به- ، مبررة ما انتهى إليه حكمها بأن قول الضابط ذلك كان مجرد خطأ، فبان ذلك لا يكفي للرد على الدفع ، ذلك أن هناك فارقاً كبيراً بين الاستدعاء والقبض والآثار القانونية المترتبة على كل منهما، وكان يجب على الحكم في هذه الحالة أن يورد الأفعال التي قام بها الضابط حتى يمكن التعرف على حقيقتها وما إذا كانت مجرد استدعاء للطاعين أو تقييد لحريتهما^(١).

- **حظر استجواب المتهم:** حظر الشارع على مأمور الضبط القضائي استجواب المتهم ، وعلّة ذلك أن الاستجواب إجراء خطير ، قد يؤدي إلى اعتراف المتهم وهو ما يعد دليلاً مهماً على ثبوت التهمة. ولذلك فقد عهد الشارع بالاستجواب إلى سلطة التحقيق بمعناها الدقيق ، وهي النيابة العامة في الأحوال العادية وقاضي التحقيق في الحالات التي ينتدب فيها لذلك. ويلاحظ أن العبرة في الاستجواب هو بحقيقة الواقع ، لا بما يذكر في صدر محضر جمع الاستدلال. فقد يثبت مأمور الضبط أنه قام بسؤال المتهم فحسب عملاً بسلطته التي خولها له القانون ؛ غير أنه يتبين أن ما أجراه يخرج عن معنى السؤال ويندرج في معنى الاستجواب ، ومن ثم يكون ما أجراه باطلاً. والاستجواب المحظور قانوناً على غير سلطة التحقيق هو مواجهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ، ومناقشته مناقشة تفصيلية حتى يفندها إن كان منكراً للتهمة أو يعترف بها إذا شاء الاعتراف. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض ذلك من المقرر أن لما كان البين من الاطلاع على محضر ضبط الواقعة أن مأمور الضبط القضائي بعد أن تلقى أقوال المتهم استرسل في مناقشته تفصيلاً فيما جاء بأقواله وواجهه بالأدلة القائمة في حقه مما أدلى به المتهم التائب والشهود ، ثم انتهى إلى توجيه الاتهام إليه

(١) نقض جلسة ٥ يناير ٢٠٠٠، مجموعة أحكام محكمة النقض ، ص ٥٩ ص ٤٨.

بارتكاب الجريمة المسندة إليه ، فيكون ما صدر من مأمور الضبط القضائي من مواجهة المتهم بالأدلة القائمة ضده ومناقشته تفصيلاً فيها وتوجيه الاتهام إليه إنما ينطوي على استجواب محظور ، ويكون إقامة الحكم قضاءه ضمن الأدلة التي استند إليها على هذا الدليل المستمد من هذا الاستجواب الباطل ، فإنه يكون معيأ^(١).

- **ندب الخبراء:** لمأمور الضبط القضائي ندب الخبراء والاستماع إلى تقاريرهم الشفوية أو الكتابية ، ولا يجوز تحليف الخبير اليمين ، إلا لضرورة. وندب الخبراء هو وسيلة مهمة للحصول على معلومات ذات طابع فني يخفى على مأمور الضبط ويسهم في كشف الحقيقة ، ومثال ذلك رفع البصمات وتحديد فصائل الدم وفحص عينة الحمض النووي ومعاينة السيارة المتسببة في الحادث والسلاح المستخدم في القتل والمادة السامة التي أدت إلى وفاة الجاني عليه وغيرها. ويلاحظ أن الشارع لم يتطلب في مواد الجنيح والمخالفات إجراء أى تحقيق قبل المحاكمة. فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بما جاء بتقرير الخبير المقدم في الدعوى ولو لم يحلف مقدمه ميميناً قبل مباشرة المأمورية ، على أنه ورقة من أوراق الإستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة و عنصراً من عناصرها ما دام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتنفيذ والمناقشة ، وتطبيقاً لذلك قضى بصفة قيام عضو النيابة بندب الخبير الهندسى لفحص المصعد الذي أدى سقوطه إلى وفاة الجاني عليهم لبيان مدى صلاحيته للعمل وما إذا كان به خلل أو أعطال فنية وبالذات ببابه الكائن بالدور الثالث من المبنى الذي وقع به الحادث و ما إذا كان من الممكن حصول الواقعة بالصورة الواردة بالتحقيقات ، فإنه لا يلزم قيام الخبير بحلف يمين ، كما لا يلزم حضور المحقق أثناء قيام الخبير

(١) نقض جلسة ٢ إبريل ١٩٩٥ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٦ رقم ٩٥ ص ٦٣١.

بعمله^(١). وقضى بأن استعانة مأمور الضبط القضائي بالطبيب لأخذ عينة من رجوع معدة المتهم يكون قد تم بإجراءات صحيحة ومن مختص به ويكون الدفع غير سديد^(٢). لما كان ذلك، وأن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفهيًا أو بالكتابة بغير حلف يمين - كما أن ما يتخذه مأمور الضبط القضائي المخول حق التفتيش من إجراءات لغسيل معدة المتهم بمعرفة طبيب المستشفى لا يعدو أن يكون تعرضاً للمتهم بالقدر الذي يبيحه التفتيش ذاته، وتوافر حالة التلبس في حقه بمشاهدة الضابط له وهو يتلع المخدر مقرا له بذلك خشية ضبطه مما لا يقتضي استدذان النيابة في إجرائه. كما أن قيام الطبيب في المستشفى بإخراج المخدر من الموضع الذي أخفاه فيه المتهم لا تأثير له على سلامة الإجراءات ذلك أن قيامه بهذا الإجراء إنما يجري بوصفه خبيراً ولا يلزم في القانون أن يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية أو أن يباشر عمله في مكان معين أو تحت إشراف أحد^(٣).

- تولى النيابة العامة التحقيق لا يسلب مأمور الضبط سلطته في جمع الاستدلال، إذا تولت النيابة العامة التحقيق، فإن ذلك لا يعنى توقف عمل مأمور الضبط، بل إن له القيام بما نص عليه القانون من أعمال استدلال، ويجب في هذه الحالة أن يقوم بإرسال ما يحضره من محاضر إلى النيابة العامة لتكون تحت بصرها وعصرها من عناصر الدعوى الجنائية، ولذلك فإن استدعاء مأمور الضبط لأحد الأشخاص الذين حامت حوله الشبهات لسماع أقواله يبقى

(١) نقض جلسة ١٣ إبريل ١٩٧٥، مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٢٦ رقم ٧٦ ص ٣٢٣.

(٢) نقض جلسة ١٧ نوفمبر ٢٠٠٩ مجموعة أحكام النقض س ٥٢ ص ٨٧٦.

صحيحاً ، حتى ولو كانت النيابة العامة قد تولت التحقيق من قبل^(١). وتطبيقاً لذلك قضى بصفحة ما قام به مأمور الضبط القضائي من مناقشة المتهم بجرعة قتل عمد مقترن بجناية سرقة وإثباته إقرار المتهم بارتكابهما وقيامه بضبط المسروقات التي أرشده عنها المتهم ، وذلك على الرغم من أن النيابة العامة كانت قد تولت التحقيق في الواقعة^(٢).

- **الأعمال التي تخرج عن أعمال الاستدلال:** يخرج عن أعمال الاستدلال كل الأعمال التي تتسم بالقهر والإكراه ، ومن هذه الأعمال الاستجواب إذ يعد من أعمال التحقيق وليس الاستدلال ، كذلك لا تعتبر المواجهة من أعمال الاستدلال ، إذ تأخذ حكم الاستجواب. ويترتب على ذلك أن بطلان قيام مأمور الضبط بسؤال المتهم تفصيلاً ومجابهته بالأدلة القائمة ضده ، إذ أن ذلك بعد استجواباً لا سؤالاً. ولا تعد إجراءات الضبط والإحضار والتفتيش والقبض والحبس الاحتياطي من أعمال الاستدلال ، إذ تتسم بالقهر والإكراه. وتقتصر سلطة مأمور الضبط على القيام بأعمال الاستدلال ، فليس من سلطته التصرف في التهمة كأن يقرر مثلاً حفظ المحضر ، وليس له سلطة عدم إرسال المحضر المحرر إلى النيابة ، إذ يجب عليه أن يرسل ما جمعه من معلومات إلى النيابة لتقرر هي ملائمة تحريك الدعوى الجنائية. ويترتب على الإخلال بذلك مسئولية مأمور الضبط التأديبية والجنائية إذا كان لها محل.

(١) نقض جلسة ٣ أكتوبر ١٩٩١ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٢ رقم ١٣٣ ص ٩٥٨.

(٢) نقض جلسة ٦ إبريل ١٩٨٢ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٣ رقم ٩٠ ص ٤٤١.

ولي هذا الحكم قالت محكمة النقض بأن "قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجبهم الذي فرض الشارع عليهم أداءها بمقتضى المادة ٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية وغاية ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر إلى النيابة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها".

- إثبات الإجراءات في محاضر موقعة: يجب أن يقوم مأمور الضبط بإثبات

محاضر جمع الاستدلال كتابة وأن يوقع عليها بإمضاء من أصدرها لتبقى حجة وأساساً صالحاً يبنى عليها من نتائج ؛ إلا أن القانون لم يشترط شكلاً معيناً للتوقيع مكتفياً بأن يدل على من أصدره وأن يفصح عن شخص صاحبه^(١). ولا يعتبر خلو محضر جمع الاستدلال من اسم محرره في ذاته مرتباً للبطلان متى كان موقعاً من محرره ، وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا كان محرر المحضر قد حرر محضر التحريات باسمه وتلى ذلك محضر الضبط المحرر إلحاقاً للمحضر السابق وذيل بتوقيع محرره ، فإن ذلك يكفي لاعتباره ملحقاً بالمحضر الأول واستكمالاً له ، هذا فضلاً عن أن الشارع لم يرتب البطلان على عدم مراعاة أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تنص على أنه ويجب أن تثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القاضي في محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصولها ، مما يجعل الأمر فيها واجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط^(٢).

وإذا خلا محضر جمع الاستدلال من توقيع محرره كذلك فإنه ذلك لا يوجب الحكم ببطلانه ، متى كان القاضي قد اطمئن إلى سلامة وصحة الإجراءات. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت محكمة الموضوع قد أثبتت في حكمها بأنه ثبت من اطلاعها على اغضر صدره من محرره مبنياً به إسمه

(١) وتطبيقاً لذلك قضى بأن " ولما كان اطلاع المحكمة على التوقيع المنسوب لحرر محضر التحريات كافياً ، فضلاً عن أن القانون وإن أوجب أن يكون إذن التفتيش موقعاً عليه فعلاً ممن أصدره إلا أنه لم يرسم شكلاً خاصاً لهذا التوقيع مادام موقعاً عليه فعلاً ممن أصدره وكون الإذن مهوراً بتوقيع غير مقرر لا يفسح عن شخص مصدره ليس فيه مخالفة للقانون". نقض جلسة ٨ أكتوبر سنة ١٩٩٨ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٤٩ رقم ١٣٧ ص ٩٩٩.

(٢) نقض جلسة ٢١ فبراير ١٩٩٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٤٩ رقم ٤٢ ص ٢٧٤.

وعمله وساعة وتاريخ تحريره ومضمون ما أسفرت عنه واقعى الضبط والتفتيش التى قام بها من ضبط كمية من مخدر الهيروين بحوزة المتهمه الثالثة تقوم بتخزينها لحساب المتهمه الأولى التى تتجر فيها وتأثر عليه من وكيل النيابة المحقق فى تاريخه بما يفيد النظر والإرفاق ؛ فإن أن خلو المحضر من توقيع محرره لا يسلبه مقوماته أو ينقى صدوره منه لأن ذلك وإن جاء على سبيل السهو فلا ينال من حقيقة الواقع الملبث شيئاً^(١).

- لا بطلان على مخالفة الإجراءات فى محاضر الاستدلال: لما كانت ما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه يجب أن ثبت جميع الإجراءات التى يقوم بها مأمور الضبط القضائى فى محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصولها لم يرد إلا على سبيل التنظيم والارشاد ولم يرتب الشارع على مخالفته البطلان. وتطبيقاً لذلك قضى بأن الشارع لم يقصد حين أوجب على مأمور الضبط القضائى المبادرة إلى تبليغ النيابة العامة عن الحوادث إلا تنظيم العمل والحفاظة على الدليل لعدم توهين قوته فى الإثبات ، ولكنه لم يرتب على مجرد التأخير فى التبليغ أى بطلان ، إذ العبرة هى بما تقتنع به المحكمة فى شأن صحة الواقعة ونسبتها إلى المتهم وإن تأخر التبليغ عنها^(٢). وقضى كذلك برد الدفع بمخالفة إجراءات تحرير المصادرة المخدرة المضبوطة ، متى كانت المحكمة قد اطمأنت بأن تلك المادة المضبوطة مع المتهم هى التى أرسلت إلى التحليل^(٣). وبأن القانون لم يرسم "للتعرف" صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها ، و كان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف

(١) نقض جلسة ١٢ إبريل ١٩٩٥ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٤٦ رقم ١٠٤ ص ٧٠٨ .

(٢) نقض جلسة ٦ فبراير ١٩٩٤ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٥ ، رقم ٣٢ ص ٢٠٩ .

(٣) نقض جلسة ٢ يونيو ١٩٩٤ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٥ رقم ١٠١ ص ٦٨٨ .

الشاهد على المتهم و لو لم يجر عرضه عليه في جمع من أشباهه ما دامت قد اطمأنت إليه ، إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد (١). وفي واقعة انتقل مأمور الضبط القضائي إلى المستشفى وقام بسؤال المجنى عليه عن محدث إصابته وكيفية حدوثها وقام بإثبات هذه الأقوال شفاهة في محضر الاستدلال ، ولكنه لم يقم بالحصول على توقيع أو بصمة المجنى عليه على المحضر لسوء حالته الصحية ، فقضى برفض الدفع ببطالان أقوال الشاهد تأسيساً على أن عدم توقيع الشاهد على هذا المحضر ليس من شأنه إهدار قيمته كونه كعنصر من عناصر الإثبات وإنما يخضع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع (٢). وعلى الرغم من أن القانون لم يربط البطلان جزاء لمخالفة القواعد السابقة ، فإن ذلك لا يخل بمساءلة مأمور الضبط تأديباً عن هذه المخالفة ، ذلك أنها تشكل مخالفة لواجبات الوظيفة وإهمالاً فيها.

الفصل الثاني

اختصاص مأمور الضبط القضائي بالتحقيق الابتدائي

- القاعدة العامة: الأصل أنه لا اختصاص لسلطة الضبط القضائي بالتحقيق الابتدائي ، غير أن الشارع خرج على هذه القاعدة فدخل مأمور الضبط سلطة القيام ببعض أعمال التحقيق الابتدائي على وجه الاستثناء ، وهو استثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه. وعلة هذا التوسع في سلطة مأمور الضبط في هذه الحالات هي فكرة الاستعجال والرغبة في تحقيق قدر من المرونة الإجرائية وهو ما يتطلب الخروج على القواعد التقليدية.

(١) نقض جلسة ٢١ / ٠٤ / ١٩٨٠ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س رقم ٣١ ص ٥٣٤ .

(٢) نقض ٣٠ يناير ١٩٨٦ ، مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣٧ رقم ٤١ ص ١٩٩ .

- **تقسيم:** خول القانون مأمور الضبط القضائي سلطة القيام ببعض أعمال التحقيق الابتدائي في حالتين: الأولى: التلبس بالجريمة ، والثانية التدب لعمل من أعمال التحقيق. وفيما يلي نبين كل حالة في مبحث على حدة.

المبحث الأول

التلبس بالجريمة

- **المقصود بالتلبس:** التلبس هو مشاهدة مأمور الضبط القضائي الجريمة حال ارتكابها أو مشاهدته آثارها بعد ارتكابها ببرهة يسيرة. وإذا توافر التلبس بالجريمة فإن القانون خول مأمور الضبط بعض السلطات الاستثنائية الماسة بالحرية كالقبض والتفتيش ، وهي سلطات محتجزة بحسب الأصل لسلطة التحقيق الابتدائي ولا تنتمي إلى مرحلة جمع الاستدلالات التي تخلو بحسب طبيعتها من الإجراءات القهرية. وعلة اتساع سلطة مأمور الضبط القضائي في هذه الحالة هو أن أدلة الجريمة في حالة التلبس واضحة بذاتها ولا تحتاج إلى تقيب ، كما أن الحفاظ على هذه الأدلة يقتضى هذه التوسعة. وحالات التلبس التي نص عليها القانون هي حالات واردة على وجه الاستثناء ، ولذلك ، لا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها ، لما تنطوي عليه من مساس بالحرية.

المطلب الأول

حالات التلبس وشروطها

١- حالات التلبس

- **حصر حالات التلبس:** تنص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " تكون الجريمة متلبساً بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة. وتعتبر الجريمة متلبساً بها إذ تبع المحقق عليه مرتكبها ، أو تبعته العامة مع الصباح أسر وقوعها ، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة

أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على فاعل أو شريك فيها ، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك".

- التفرقة بين التلبس الحقيقي في قانون الإجراءات الجنائية والتلبس العكسي بجريمة الزنا

اعتر الشارع في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات التلبس بفعل الزنا دليلاً من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة ، ولم يقصد الشارع بهذا النص التلبس الحقيقي ، كما عرفته المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية فلم تشترط فيه أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف لا تترك عند قاضي الدعوى مجالاً للشك في أنه ارتكب فعل الزنا وإثبات هذه الحالة غير خاضع لشروط وأوضاع خاصة. وذلك لأن الغرض من المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية غير الغرض الملحوظ في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات إذ المقصود من الأولى بيان الحالات الاستثنائية التي يحول فيها للأمورى الضبط القضائي مباشرة أعمال التحقيق، أما الثانية فالمقصود منها لا يعتمد في إثبات الزنا إلا على ما كان من الأدلة ذات مدلول قريب من ذات الفعل. وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تلبس الطاعن بالزنا من وجوده بمنورشة الزوجية الذي يتصل مباشرة بغرفة النوم بينما كانت الزوجة ترتدى قميص نومها العادي وباب الشقة الخارجي موصد عليها من الداخل ولدى فتحها له بعد مضي فترة من الوقت من طرق الزوج الجني عليه له كانت وشريكها الطاعن في حالة ارتباك وخوف، وكانت تلك الوقائع التي استظهرت منها المحكمة توافر حالة التلبس ووقوع فعل الزنا كافية بالفعل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى^(١).

(١) نقض جلسة ١٥ مايو ١٩٩٧، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٨ رقم ٨٥ من ٥٦٤.

وقضى لما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضدهما من التهمة المسندة إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما على أن الوطاء لم يقع فعلا وهو الركن الأساسي في جريمة الزنا وبأن المضبوطات التي أسفر عنها تفتيش المطعون ضده الثاني من عوازل طيبة ومناديل ورقية ثبتت تلوثها بالحيوانات المنوية كانت نتيجة تفتيش باطل لصدور إذن النيابة العامة بالقبض فقط. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات وإن نصت على أن التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة إلا أنه لا يشترط في التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد وقعت فعلاً^(١).

- (الحالة الأولى): **مشاهدة الجريمة حال ارتكابها:** تعنى هذه الحالة أن يعين مأمور الضبط الجريمة بأحد حواسه ، والمقصود بالجريمة هو الركن المادى لها ، فلا يكفي أى ركن آخر فيها. وعلة ذلك أن حالات التلبس ترتبط بمشاهدة ماديات الجريمة التى تفصح عن وقوعها وتبرر اتخاذ الإجراءات الماسة بالحرية. وليس المقصود بالمشاهدة ، المشاهدة البصرية فحسب ، بل تنصرف المشاهدة إلى أوسع معانيها ، فتشمل إدراك وقوع الجريمة بأى حاسة من الحواس كالبصر والسمع والشم واللمس والتذوق. وتطبيقاً لذلك يتوافر التلبس إذا شاهد مأمور الضبط الجاني وهو يحفظ حقبة انجنى عليها أو حليها الذهبية ، أو إذا شاهد الجاني وهو يدس يده في جيب انجنى عليه ويستولى على حافظته ، أو إذا شاهد الجاني وهو يطلق الرصاص على انجنى عليه أو شاهده وهو يضع النار في

(١) نقض جلسة ١٤ مايو ٢٠٠١، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٥٢ رقم ص ٤٨٩.

مسكنه ، أو شاهده وهو يحوز أو يحوز مادة مخدرة قام باطلاعها بعد استيقافه^(١) ، أو أن يمد الجاني يده إلى موضع يعد عورة من الجنى عليها.

- **الطابع العيني للتلبس:** للتلبس طابع عيني ، فلا يشترط أن يشاهد مأمور الضبط الجاني أثناء ارتكاب الجريمة ؛ بل يكفي أن يشاهد الجريمة وهي ترتكب. وهذا المعنى مستفاد من نص المادة ٣٠ سالفة الذكر إذ نص الشارع على أن "تكون الجريمة منلبساً بها" ، وتطبيقاً لذلك يتوافر التلبس إذا سمع مأمور الضبط أصوات إطلاق الرصاص ، ثم عاين جثة الجنى عليه ، ولو لم يشاهد الجاني حال إطلاق هذا الرصاص ، ويتوافر أيضاً وإذا شاهد مأمور الضبط المصابيح مضاءة في منزل بتوصيل الأسلاك دون المرور بالعداد ، وإذا سمع مأمور الضبط الموظف وهو يطلب الرشوة أو يقبلها ، فإن الجريمة تكون في حالة تلبس ، وإذا اشتم مأمور الضبط رائحة المخدر المحترق الذي يدخنه المتهم.

(الحالة الثانية) **مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة:** تفترض هذه الحالة أن مأمور الضبط لم يشهد الجريمة حال ارتكابها ؛ وإنما مضت برهة قصيرة على ارتكابها ، وتقتصر معينة مأمور الضبط في هذه الحالة على نتيجة الجريمة أو آثارها دون الفعل الذي ارتكب في غير حضوره. ومثال ذلك أن يعاين جرح الجنى عليه وهو يزف أو جنته آثار الطعن بادية عليها أو النيران وهي مشتعلة في مسكن الجنى عليه. وقضى بتوافر حالة التلبس إذا عاين مأمور الضبط القضائي جثة الجنى عليه وهي غارقة في الدماء ، ودلت التحريات على تحديد هوية المتهم فتوجه إليه وقام بإلقاء القبض عليه^(٢). وإذا لم يتخلف عن الجريمة أثر ، فإن هذه الحالة لا تتوافر ، ولذلك لا يتوافر التلبس إذا حضر

(١) نقض جلسة ١٧ نوفمبر ٢٠٠١ مجموعة أحكام النقض ، س ٥٢ رقم ١٦٧ ص ٨٧٦.

(٢) نقض جلسة ٣ إبريل ١٩٧٧ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٨ رقم ٩٣ ص ٤٥٢.

مأمور الضبط بعد وقوع السرقة فأخبره انجني عليه بما وقع من الجاني ، ذلك أن هذه الأقوال لا تعدل الآثار المادية التي تشف عن وقوع الجريمة منذ برهة يسيرة. غير أنه إذا أيدت هذه الأقوال آثار مادية كان التلبس متحققاً ، وتطبيقاً لذلك يكون التلبس قائماً إذا تركت سرقة انجني عليه أثر قطع في ثيابه أو يسرى أحد الركاب وهو يقفز من سيارة النقل العام وهو مسرعة (١). وتعبير "برهة يسيرة" يعنى أن آثار الجريمة مازال ساخنة ، وأنه لم يمض على ارتكابها وقت طويل ، وتقدير هذه البرهة متروك لتقدير سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع ، وقد اعتبر القضاء أن البرهة اليسيرة متوافرة إذا قام مأمور الضبط القضائي بالانتقال عقب وقوع الجريمة مباشرة ، وكانت آثار الجريمة مازال واضحة ، وذلك أياً كان الوقت الذي استغرقه في الوصول إلى مكان الجريمة ، متى كان لم يضيّع وقتاً في ذلك (٢). وقضى بتوافر حالة التلبس إذا قام مأمور الضبط القضائي بالانتقال إلى محل الجريمة فور إبلاغه بحدوثها من شرطة النجدة و مشاهدته آثار الحريق الحاصل في محل انجني عليه و قيامه بمعاينة ذلك بعد برهة يسيرة من إطفاء الحريق و تأكده من شخص مرتكبها من شهود الواقعة (٣).

(الحالة الثالثة) تتبع المتهم مع الصيام إثر وقوع الجريمة:

تفترض هذه الحالة أن هناك تتبع للمتهم إثر وقوع الجريمة ، ويستوى في هذا التبع أن يكون من انجني عليه أو من غيره من الجمهور. كما تفترض هذه الحالة أن يتوافر مع التبع صياح يدل على ملاحقة المتهم ، ولا يتطلب القانون في هذا

(١) الدكتور عوض محمد: ص ٣٢٠.

(٢) نقض جلسة ١٣ يناير ١٩٥٣ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤ رقم ١٥١ ص ٣٩١.

(٣) نقض جلسة ١٣ فبراير ١٩٩١ ، مجموعة أحكام النقض : س ٤٢ رقم ٤٢ ص ٣١٢.

الصياح صدور ألفاظ معينة أو شكل معين، وعلة ذلك أن هذا الصياح يدل على فورية التبع وهو يربط بين ارتكاب الجريمة ومن يتم مطاردته.

(الحالة الرابعة) **مشاهدة أدلة الجريمة**: تفترض هذه الحالة أن مأمور الضبط لم يشاهد الجريمة حال ارتكابها ، ولا بعد ارتكابها برهة يسيرة ، وأنه لم يجر تتبع المتهم أو أن هذا التبع قد توقف لأى سبب من الأسباب كأن يكون المتهم قد نجح في الفرار من مطاردية. وتصل شروط هذه الحالة بالمتهم ، إذ يشترط القانون أن يوجد معه أو به ما يدل على اشتراكه في الجريمة. ويمكن تأصيل هذه الحالة بردها إلى صورتين: الأولى أن يشاهد المتهم حاملاً أشياء تدل على مساهمته في الجريمة ، كأن يوجد معه سلاحاً أو أداة استخدمها لفتح باب المسكن أو حقيبة وضع بها المسروقات أو أوراقاً قد اختلسها أو ضبط حال قيادته السيارة التي استخدمها في ارتكاب الجريمة. ويجوز في هذه الأشياء أن تكون قد استخدمت في الجريمة أو تحصلت منها ، فتوافر حالة التلبس ، إذا وجد المتهم وهو يقوم بعرض الحلى التي سرقها للبيع. والصورة الثانية: أن يوجد بجسمه أو ملابسه آثار أو علامات تدل على اشتراكه في الجريمة ، ومثال ذلك أن يوجد آثار دماء على ملابسه أو تمزق بها من مقاومة المجنى عليه أو جروح بجسمه^(١). ويجب أن تتوافر صلة سببية بين هذه الأدوات والآثار وبين الجريمة ، إذ يجب أن يربط الشخص المعتاد بين هذه الآثار وبين الجريمة التي ارتكبت ،

(١) وقضى بتوافر حالة التلبس بجناية القتل حين القبض على المحكوم عليه الآخر عقب ارتكابها برهة يسيرة مع وجود إصابات في يده و آثار دماء بملابسه في ذلك الوقت تنبئ عن مساهمته في تلك الجريمة ، و على اعتبار أن هذا المحكوم عليه إذ اعترف على الطاعة - و قد وقع القبض عليه صحيحاً - بارتكابها الجريمة معه ، فضلاً عن ضبط حليها السالف الإشارة إليها ، فقد توافرت بذلك الدلائل الكافية - في حالة التلبس بالجناية. نقض جلسة ٣ إبريل ١٩٧٧ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٢٨ رقم ٩٣ ص ٤٥٢.

عنى نحو يبعث على الاعتقاد بأن هذه الأدوات أو الأسلحة قد استخدمها الجاني في ارتكاب جريمته أو أن هذه الأشياء قد استخدمت في الجريمة أو تحصلت منها. وإذا قامت هذه الصلة بين هذه الآثار وبين الجريمة، فإنه يستوى دور المتهم فيها الدعوى الجنائية فلا يهم إن كان فاعلاً أو شريكاً. ويلاحظ أن الشارع لم يتطلب في هذه الحالة توافر صلة مكانية بين مكان الجريمة والمكان الذى وجد فيه المتهم. غير أن الشارع قد تطلب أن يكون ذلك بعد وقوع الجريمة بوقت قريب، وعلى الرغم من أن تحديد الوقت وما إذا كان قريباً هو أمر موكول بحكمة الموضع، فإن مضى عدة أيام على ارتكاب الجريمة، يستوجب من المحكمة أن تبين في حكمها الاعتبارات والأسباب التى استخلصت منها توافر الصلة الزمنية بين وجود التهم وبموزته المسروقات وأدوات ارتكاب الجريمة ووقت وقوع هذه الجريمة، فإن اقتضت على القول بتوافر حالة التلبس رغم ذلك، كان حكمها قاصراً^(١). ويلاحظ أن الجريمة متتابعة الأفعال تقتضى تدخل إرادة الجاني في كل فعل يشكل حركة التتابع، فإذا توافرت حالة التلبس بالنسبة للفعل الأخير، فإن ذلك يمتد إلى كل الأفعال التى تشكل الجريمة، إذ تعتبر وحدة واحدة.

٢- شروط صحة التلبس

- ماهية هذه الشروط: يمكن تأصيل هذه الشروط برجها إلى طائفتين: الأولى

(١) نقض جلسة ١٧ مايو ١٩٧٩، مجموعة أحكام النقض، س ٣٠ رقم ١٢٤ ص ٥٨٤. وقد قالت محكمة النقض في هذا الحكم "وكان الحكم المطعون فيه قد انصرف - حسبما سلف بيانه - على مجرد القول بقيام حالة التلبس رغم مضي الفترة ما بين وقوع الحادث وضبطه، دون أن يستظهر الأسباب والاعتبارات السالفة التى بنى عليها هذا التقدير بما يبرهن أن يؤول إلى النتيجة التى انتهى إليها، فإنه يكون قاصر البهان في الرد على دفاع الطاعن بما يستوجب نقضه".

تتصل بمعاينة مأمور الضبط للجريمة ، والثانية تتعلق بمشروعية هذه المعاينة.

(أولاً) الشروط المتعلقة بمعاينة مأمور الضبط لحالة

التلبس

- وجوب أن يعاين مأمور الضبط لحالة التلبس بنفسه:

التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، ولذلك يجب أن يعاين مأمور الضبط حالة التلبس بنفسه ، ويجب عليه أن يتحقق من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسة من حواسه و لا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهداً كان أم متهماً يقر على نفسه ، مما دام هو لم يشهدها أو يشهد أثراً من أثارها ينسب بذاته عن وقوعها^(١).

وتطبيقاً لذلك ، فإذا كان نبأ الجريمة قد تلقاه مأمور الضبط عن المرشد الذي يعمل لحسابه ، دون أن يعاين هذا المأمور بنفسه آثارها كان التلبس غير متوافر ، حتى ولو قام هذا المرشد بحمل اللقافة التي بها المخدر إلى مأمور الضبط عقب شرائها من المتهم ، إذ لا تعد هذه اللقافة أثراً من آثار الجريمة تكفي لتوافر حالة التلبس ، لأنه يشترط في هذه الآثار أن تنسب بذاتها عن توافر الجريمة ولا تحتاج في ذلك إلى شهادة شاهد^(٢). غير أن التلبس يكون صحيحاً إذا قام المرشد بإخبار مأمور الضبط القضائي بقيام المتهم ببيع المواد المخدرة في الطريق العام ، فتوجه إليه الضابط متظاهراً برغبته في الشراء ، فسلمه المتهم قرصين مخدرين نظير مبلغاً من المال قام الضابط بدفعه ، وما إن تم التسليم حتى قام مأمور الضبط بالقبض عليه وبتفتيشه عثر على كمية من الأقراص المخدرة في ملابسه ، ذلك أن التلبس في هذه الحالة كان وليد معاينة مأمور الضبط بنفسه

(١) نقض جلسة ٩ نوفمبر ١٩٨٣ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٤ رقم من ٩٣٤ .

(٢) نقض جلسة ١٥ نوفمبر ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٢٥٧ ص ٣٣٣ .

للجريمة^(١). ولا يتوافر التلبس إذا اقتصر علم مأمور الضبط بالجريمة على سماعها من الجنى عليه الذى أبلغ عن تعرضه للسرقة متهماً شخصاً معيناً بارتكابها^(٢). ولا تتوافر حالة التلبس إذا قام مأمور الضبط القضائى بتفتيش أحد المتهمين قهراً لإيداعه الحجز لإتمامه بجريمة أخرى ، فعثر معه على مخدر^(٣). وإذا قام مأمور الجمرك بتفتيش المتهم نفاذاً لأمر ضابط بمكتب مكافحة المخدرات بمطار القاهرة الدولى - دون أن تقوم لديه هو نفسه أية شبهة فى توافر التهريب الجمركى فى حقها ، فإن حالة التلبس لا تكون متوافرة بتلقيها عن الغير^(٤). ولا يكفى لمعاينة حالة التلبس أن يدخل مأمور الضبط على الموظف المعروض عليه الرشوة فيخبره أن الراشى عرض عليه المبلغ الموجود أمامه مقابل أداء عمل من أعمال وظيفته ، إذ أن التلبس بالجريمة لا يتحقق بهذا

(١) نقض جلسة ١١ أكتوبر ١٩٨٩ مجموعة أحكام النقض ، س ٤٠ رقم ١٢٧ ص ٧٦٢.
(٢) قضت محكمة النقض بأن "ما كان من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، و أن تلقى مأمور الضبط القضائى نبأ الجريمة عن الغير لا يكفى لقيام حالة التلبس ما دام هو لم يشهد أئوفاً من آثارها بنىء بذاته عن وقوعها ، و كان مؤدى الواقعة التى أوردتها الحكم ليس فيه ما يدل على أن الجريمة شوهدت فى حالة من حالات التلبس المبينة على سبيل الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، و لا يصح الاستناد إلى القول بأن الطاعن كان وقت القبض عليه فى حالة من حالات التلبس بجريمة السرقة المسند إليه ارتكابها مجرد إبلاغ الجنى عليه بالواقعة و عدم إقامه أحدًا معيناً بارتكابها ثم توصل تحريات الشرطة إلى وجود دلائل على ارتكاب الطاعن و اتفقوا عليهم الآخرون للواقعة و ضبط السيارة محل الجريمة ". نقض جلسة ٣١ مايو ١٩٩٠ ، مجموعة أحكام محكمة النقض س ٤١ رقم ١٣٧ ص ٧٩٢.

(٣) نقض جلسة ٩ نوفمبر ١٩٨٣ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٤ رقم ٩٣٤.
(٤) نقض جلسة ٣٠ أكتوبر ١٩٨٨ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٣٩ رقم ١٤٠ ص ٩٣٠.

الإخبار ، وكان مأمور الضبط القضائي لم يسمع الحوار الذى دار بينهما ولم يتبين مدى مشروعية وضع المال^(١).

- **وجوب أن يكون إدراك الجريمة يقينياً:** يجب لتوافر حالة التلبس أن يكون مأمور الضبط قد شهد الجريمة أو أدرك وقوعها بطريقة لا تخفى الشك. وتطبيقاً لذلك ، لا تتوافر حالة التلبس إذا تخفى المتهم عن كيس كان يحمله فقام الضابط بالقبض عليه قبل أن يستبين محتوى هذا الكيس^(٢). ولا يتوافر التلبس إذا اقتصر مأمور الضبط على رؤية المتهم وهو يناول آخر شيئاً لم يتحقق من كنهه وظنه مخدراً استنتاجاً من ملابسات الواقعة^(٣). وقضى بأن مجرد معرفة رجل الشرطة الذى ألقى القبض عليه بأنه يعمل فى الإتجار فى المواد المخدرة أو محاولته الفرار عند رؤيته له لا يكفى للقول بتوافر حالة التلبس^(٤). وأنسه لا يجوز القول بأن المتهم كانت وقت القبض عليها فى حالة تلبس بالجريمة حتى ولو كانت من المسجلات لدى الشرطة بالإعتياد على ممارسة الدعارة ذلك أن مجرد دخولها إحدى الشقق لا يبنى بذاته عن إدراك الضابط بطريقة يقينية على ارتكاب هذه الجريمة^(٥). ولا يتوافر اليقين إذا اقتصر عمل مأمور الضبط على تلقى نبأ جريمة الرشوة من الموظف وقام بضبط المبلغ الموجود أمامه دون أن يكون قد استمع إلى ما يفيد أن هذا المال مقدم على سبيل الرشوة^(٦). وقضى بأن مجرد وضع الراكب فى وسيلة النقل العامة لشيء من متاعه على الأرض إلى

(١) نقض جلسة ١٩ نوفمبر ١٩٩٧، مجموعة أحكام النقض ، س ٤٨ رقم ١٩٥ ص ١٢٩٣.

(٢) نقض جلسة ١٩ فبراير ١٩٩١، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٢ ص ٣٧٢.

(٣) نقض جلسة ١٠ يناير ١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٧، رقم ٧٥٠ ص ٧٨٧.

(٤) نقض جلسة ٢١ أكتوبر ١٩٨٦، مجموعة أحكام النقض ، س ٣٧ رقم ١٥١ ص ٧٨٨.

(٥) نقض جلسة ١٩ مارس ١٩٨٦، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٧ ص ٤٢٨.

(٦) نقض جلسة ١٩ نوفمبر ١٩٩٧، مجموعة أحكام النقض ، س ٤٨ رقم ١٩٥ ص ١٢٩٣.

جواره او زحزحته بقدمه دون ان ينكشف ما بداخله لا تتحقق به حالة من حالات التلبس كما انه لا يفيد بذاته ان صاحب ذلك المتاع قد تحلى عنه ولا يبيح لمأمور الضبط القضائي ان يفرضه ليرى ما بداخله^(١). وقضى بعدم تساير التلبس إذا لم يبين مأمورا الضبط القضائي كنه ما بداخل المحققين الموجود أحدهما على تابلوه السيارة والثاني الذي كان بيد أحد الطاعنين يحقن به الآخر ولم يدركا بأي من حواسهما احتواء أيهما على المخدر^(٢).

(ثانياً) الشروط المتعلقة بمشروعية معاينة حالة التلبس

- ضابط مشروعية معاينة التلبس: الضابط في القول بتوافر مشروعية معاينة مأمور الضبط القضائي لحالة التلبس هو "مشروعية سلوك مأمور الضبط القضائي الذي قاده إلى معاينة حالة التلبس"^(٣). وتطبق هذا الضابط يعمل التلبس مشروعاً إذا كان اكتشافه وليد عمل مشروع ، وهو يكون كذلك إذا تكشف عرضاً ودون سعي أو تنقيب من مأمور الضبط القضائي بمناسبة قيامه بعمل مشروع.

- الجريمة التي تكشف عن عرضاً نتيجة إجراء مشروع - تطبيقات:

ذكرنا أن حالة التلبس تعد مشروعة إذا كان اكتشافها عرضاً بدون سعي من مأمور الضبط القضائي. وتطبيقاً لذلك تتوافر حالة التلبس إذا استعمل مأمور الضبط سلطته المخولة في دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، فشاهد المتهم وهو يلقي بيده مندياً معقوداً فالتقطه وفحصه فوجد به مخدراً^(٤). ويكون معاينة التلبس مشروعاً إذا شاهد مأمور الضبط أثناء

(١) نقض ٣ إبريل سنة ٢٠٠٠ ، الطعن رقم ٢٦٨٧٦ سنة قضائية ٩٧ ، المستحدث ، ص ٧٦.

(٢) نقض جلسة ٢١ أكتوبر ٢٠٠١ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٥٢ رقم ١٤٣ ص ٧٦٨.

(٣) الدكتور محمود نجيب حسني: رقم ٤٦٥ ، ص ٤٢٥.

(٤) نقض جلسة ١٥ مايو ١٩٧٧ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٨ ص ٥٩١.

مروره لتفقد حالة الأمن المتهم وهو يتلفظ بالفاظ خادشة لحياء المجنى عليها أو يستطيل فعله للمساس بعورة منها. وإذا صدر إذن من النيابة بتفتيش مسكن متهم بالاتجار في المخدرات ، فعاين مأمور الضبط عرضاً جريمة تقربسب أئساء تنفيذه ، فإن الإجراء الذى تم يكون مشروعاً ، ويكون أخذ المتهمين بنتيجته صحيحاً ، ولا يصح الطعن بأن ما تم فيه تجاوز للأمر الصادر لمأمور الضبط ، ما دام هو لم يقم بأى عمل إيجابى بقصد البحث عن جريمة أخرى غير التى صدر من أجلها الأمر^(١). وإذا اتدب مأمور الضبط القضائى لتفتيش مسكن المتهم لضبط ما يحوزه من أسلحة فعثر فى درج مكتبه على مستندات مزورة ، فإن حالة التلبس صحيحة^(٢). وقضى بأنه إذا كان مأمور الضبط القضائى يباشر أصلاً عملاً من أعمال وظيفته - وهو التثبت من وجود عهدة المتهم من سلاح وذخيرة بالصيوان المعد لحفظها - و فى تلك الأثناء وقع بصره على لفافة ارتاب فيها ولما تحرى خبرها بدا له من تصرفات المتهم ما يوحي بأن فى الأمر جريمة فتحفظ عليه وأبلغ النيابة العامة بما وقع ، فلا مخالفة فيما أتاه حكم القانون^(٣). وإذا تخلى المتهم بإرادته عما يحوزته ، فإن تعيين مأمور الضبط القضائى أن ما تخلى عنه يشكل حيازته جريمة ، كانت حالة التلبس متوافرة. ويشترط أن يكون ذلك التخلي طواعية واختياراً. وتطبيقاً لذلك قضى بأن الأمر بعدم التحرك الذى يصدره الضابط إلى الحاضرين بالمكان السدى يدخله بوجه قانونى هو إجراء قصد به أن يستقر النظام فى هذا المكان حتى يتم المهمة التى حضر من أجلها . وإذا كان مأمورا الضبط القضائى قد دخلا إلى المقهى

(١) نقض جلسة ٣٠ يونيو ١٩٦٩ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٠ ، رقم ١٩٣ ، ص ٩٧٦ .

(٢) نقض جلسة ١٧ مارس ٢٠٠٤ الطعن رقم ١١٠١٨ سنة قضائية ٧٣ المستحدث ص ٨٠ .

(٣) نقض جلسة ١٧ نوفمبر ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٩٠ رقم ١٨٩ ص ٨٨٨ .

لملاحظة حالة الأمن وأمرًا لحاضرين فيه بعدم التحرك استقراراً للنظام ، فإن تخلى الطاعن عن اللقافة التي تحوى المادة المخدرة و إلقاءها على الأرض يعتبر أنه حصل طوعية و إختياراً مما يرتب حالة التلبس بالجريمة السق تبيح التفتيش والقبض^(١).

- **عدم مشروعية معاينة حالة التلبس:** تكون معاينة مأمور الضبط القضائي لحالة التلبس غير مشروعة إذا كان سلوك مأمور الضبط الذى قاده إلى معاينة التلبس غير مشروع. وأظهر حالة لذلك أن يكون سلوكه مشكلاً لجريمة ، ومثال ذلك أن يقتحم باب مسكن المتهم دون إذن من سلطات التحقيق ، أو أن يخلس النظر من ثقب الباب أو أن يدخل بدون رضاء حائزة المكان. وقد الأمثلة أيضاً أن يصدر أمر من سلطة التحقيق لمأمور الضبط بالقبض على متهم أو تفتيش شخصه أو مسكنه ، ثم يتبين بطلان هذا الأمر ، فيكون من أثر ذلك أن ما عاينه مأمور الضبط عرضاً أثناء تنفيذ الأمر يكون باطلاً أيضاً. وتكون معاينة حالة التلبس غير مشروعة إذا كان قيامه بإجراء مشروع قد شابه التعسف ، ويكون ذلك إذا كان مأمور الضبط قد استهدف غاية أخرى بخلاف التى طلبها القانون. وتطبيقاً لذلك يعد تعسفاً أن يتدب مأمور الضبط لتفتيش شخص المتهم بحثاً عن سلاح ، فلم يعثر عليه ، فواصل البحث فى ملابسه الداخلية فيعثر على مخدر ، فيكون فى هذه الحالة ضبط المخدر قد وقع باطلاً^(٢). وإذا استغذى مأمور الضبط غايته من التفتيش المأذون به ، فإن مواصلة التفتيش رغم ذلك يجعل ضبط ما يتكشف عنه غير مشروع. وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا نذب مأمور الضبط القضائي للتفتيش بحثاً عن ورقة مالية دفعت

(١) نقض جلسة ١٥ مايو ١٩٧٧ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٨ ص ٥٩١ .

(٢) نقض جلسة ٢٦ يناير ١٩٧٠ . مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢١ رقم ٤١ ص ١٧٢ .

على سبيل الرشوة ، فعثر عليها ، ولكنه لم يقف عند هذا الحد ، بل جاوزه بالبحث في ملابس المتهم فعثر على المخدر ، فإن ضبط المخدر يكون باطلاً ، ذلك أن العثور عليه كان بعد انتهاء لإجراء التفتيش المصرح به واستنفاد الغرض منه^(١). ولا يحول الاستيقاف لمأمور الضبط القضائي سوى سؤال الشخص الذى وضع نفسه فى موضع الريبة عن اسمه ووجهته ، ومطالبتة بإبراز بطاقته الشخصية ، ويجوز عند الضرورة اقتياده إلى مقر الشرطة لسؤاله ، فإذا جاوز مأمور الضبط هذه الحدود فقبض عليه وفتشه فعثر على مادة مخدرة ، فلا يتحقق التلبس ويكون القبض والتفتيش غير مشروعين. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض أنه إذا كانت الواقعة هى أن أحد رجال المباحث رأى المتهم فى الشارع عندما وقع نظره عليه أسرع فى مشيته ، فارتاب فى أمره و اقتاده إلى المركز ، و بمجرد وصوله إليه استأذن المأمور النيابة فى تفتيشه فأذنت ، وعند تفتيشه وجد بحجبه مادة تبين من التحليل أنها مخدرة ، فإن المتهم لا يصح أن يقال عنه إنه كان وقت القبض عليه فى حالة تلبس. وإذن فالقبض باطل ، والإذن الصادر بالتفتيش يكون باطلاً كذلك ، لأن إصداره إنما كان للحصول على دليل لم يكن فى قدرة مأمور الضبط القضائي الحصول عليه لولا ذلك القبض^(٢). ولا يتوفر التخلّي إذا قام مأمور الضبط القضائي بانتزاع دفتر الشيكات وهو فى حيازة المتهم الذى لم يتخل عنه ودون أن يتبين الضابط محتواه قبل قبضه ، إذ يكون التفتيش باطلاً لوقوعه فى غير حالة تلبس^(٣).

(١) نقض جلسة ٢٢ يونيه ١٩٧٠ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٢١ رقم ٢١٦ ص ٩١٥ .

(٢) نقض جلسة ٢٠ إبريل ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ٣٨٥ ص ٦٤٥ .

(٣) نقض جلسة ١٩ نوفمبر ١٩٩٧ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٨ ص ١٢٨١ .

المطلب الثانى

آثار التلبس

- إجراءات الاستدلال المخولة فى حالة التلبس:

يجب على مأمور الضبط القضائى فى حالة التلبس بجناية أو جنحة أن ينتقل فوراً إلى محل الواقعة، ويعاين الآثار المادية للجريمة، ويحافظ عليها، ويثبت حالة الأماكن والأشخاص، وكل ما يفيد فى كشف الحقيقة، ويسمع أقوال من كان حاضراً، أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات فى شأن الواقعة ومرتكبها. ويجب عليه أن يخطر النيابة العامة فوراً بانتقاله ويجب على النيابة العامة بمجرد إخطارها بجناية متلبس بها الانتقال فوراً إلى محل الواقعة (المادة ٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية). ولمأمور الضبط القضائى عند انتقاله فى حالة التلبس بالجرائم أن يمنع الحاضرين من مباحرة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر، وله أن يستحضر فى الحال من يمكن الحصول منه على إيضاحات فى شأن الواقعة (المادة ٣٢ إجراءات).

والهدف من هذا الإجراء هو حفظ النظام واستقراره، حتى يتاح لمأمور الضبط أن يباشر عمله وأن يحفظ الأدلة من الضياع والعبث بها.

وإذا خالف أحد من الحاضرين أمر مأمور الضبط القضائى بعدم مباحرة مكان الواقعة، أو أمتنع أحد ممن دعاهم، عن الحضور، يذكر ذلك فى المحضر ويحكم على المخالف بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيهاً.

ويكون الحكمم بذلك من المحكمة الجزئية بناء على المحضر الذى يحضره مأمور الضبط القضائى (المادة ٣٣ إجراءات).

١- القبض

- **تعريف القبض:** القبض بأنه تقييد حركة شخص وإعاقته عن المضى إلى حال سبيله وحرمانه من القدرة على الذهاب والإياب دون إرادته^(١). وقد عرفته محكمة النقض بأنه "إمساك الشخص من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول"^(٢). وفي تقديرنا أن هذا التعريف محل نظر ؛ ذلك أنه من المقرر أن القبض يتحقق ولو لم ينطو على إمساك الشخص ؛ بل يكفي لتحقيقه مجرد الأمر الشفوي متى انصاع الشخص لهذا الأمر^(٣). والقبض ينال من الحرية الشخصية للفرد ، وعلى وجه الخصوص حريته في التنقل ، ولذلك فقد حرص الدستور على إضفاء قيمة دستورية على صيانة الحرية من هذا القبض ، فتضمن المادة ٤١ من هذا الباب على أن "الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، ولهما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وفقاً لأحكام القانون . ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي".

وأوجبت المادة ٤٢ من الدستور "معاملة كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقييد حريته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ، ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً ، ولا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاصة طبقاً للقوانين الصادرة بتنظيم

(١) نقض ٢٧ إبريل ١٩٥٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٠ ، رقم ١٠٥ ، ص ٤٨٢ ؛ نقض ٩ يونيو ١٩٦٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٠ ، رقم ١٧١ ص ٨٥٣ .

(٢) نقض ٨ مايو ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٣٤٨ ، ص ٤٧٨ نقض ٢٧ إبريل ١٩٥٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٠ ، رقم ١٠٥ ، ص ٤٨٢ ؛ نقض ٩ يونيو ١٩٦٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٠ ، رقم ١٧١ ص ٨٥٣ .

(٣) انظر تفصيلاً: الدكتور أشرف توفيق شمس الدين: الحماية الجنائية للحرية الشخصية من الوجهة الموضوعية ، دراسة مقارنة ، الطبعة الثانية ٢٠٠٧ رقم ١٨٧ ، ص ١٨١ .

السجون ، مع إهدار كل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه".

- **الاستيقاف**: لم ينص القانون على حق مأمور الضبط القضائي في الاستيقاف ؛ وإنما تكفلت محكمة النقض بتعريفه وبيان شروطه^(١). والاستيقاف هو " إيقاف إنسان وضع نفسه موضع الرية في سبيل التعرف على شخصيته ، وهو مشروط بالألا تتضمن إجراءاته تعرضاً مادياً للمتحرى عنه يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو اعتداء عليها"^(٢). والاستيقاف يقتضى أن يضع الشخص نفسه طواعية منه واختياراً في موضع الشبهات والريب ، فلا استيقاف إذن هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طوعية منه واختياراً في موضع الريب والظن ، وأن يبنى هذا الوضع عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقته^(٣). من ذلك يتضح أن الاستيقاف ليس قبضاً ؛ وإنما هو مجرد تعطيل حركة الشخص من أجل التحرى عن شخصيته ووجهته ، وذلك لفحص الشكوك التي تحيط به ؛ فإما أن تزول هذه الشكوك فيترك إلى حمال سبيله ، وإما أن تقوى لتتحول إلى إمارة أو دليل ، فيتخذ إجراء التحقيق الذى

(١) الدكتور حسن صادق الموصفاوى : حقوق الإنسان ، ص ١٢ ؛ الدكتور أحمد عوض بلال : الإجراءات الجنائية ، رقم ١٩١ ، ص ٢٠٣ وما بعدها الأستاذ عثمان حمزاوى : ص ١٢٤٧ ، الدكتور عمر الفاروق الحسنى : الاستيقاف ، رقم ١٦ ، ص ٣٢ .

(٢) نقض ١٦ مايو سنة ١٩٩٦ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٧ ، رقم ١١٠ ، ص ٦١٣ .

(٣) نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٨ ، رقم ٢٧٣ ، ص ٩٩٨ ؛ نقض ٢٤ يناير ١٩٩٥ ، الطعن رقم ١١٠١١ لسنة ٦٣ ق ، مجلة القضاة الفصلية ، س ٢٨ ، العدد ١٠٢ ، ١٩٩٦ ، ص ٦٩٩ .

يقتضيه^(١). فكل ما يخوله الاستيقاف لرجل السلطة العامة هو سؤال الشخص المريب عن اسمه ووجهته، ومطالبته بإبراز بطاقته الشخصية، ويميز عند الضرورة اقتياده إلى مقر الشرطة لسؤاله^(٢). وقد ذهب رأى في الفقه إلى أن الاستيقاف بهذه المثابة يدخل ضمن إجراءات الضبط الإداري^(٣). وترجع خطورة الاستيقاف إلى أنه لا يفصل بينه وبين القبض من الناحية الواقعية إلا فاصل دقيق، فهو يكاد يكون قبضاً، غير أنه ليس كذلك^(٤). وتطبيقاً لذلك قضى بتوافر مبررات الاستيقاف إذا شاهد مأمور الضبط أحد الأشخاص يتوقف قبل الكمين بعدة أمتار ويهبط من سيارته وتبدو عليه علامات الارتباك^(٥)، وإذا استوقف مأمور الضبط سيارة نقل وسأل سائقها عن حوالتها فاعتري وجهه الارتباك وأخبره بأنه دخان أخضر، فقام بتفقيشها فعرى بها على نباتات مخدرة أقر بحيازته^(٦)، وإذا شاهد رجل السلطة العامة شخصاً يحوم حول مبنى دون سبب ظاهر ويطلق النظر إليه ويتلفت يمناً ويساراً، أو أن يشاهد شخصاً يسير بمفرده في وقت متأخر من الليل في مكان مهجور ويحمل بيده حقيبة كبيرة^(٧)، أو أن

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى : القبض رقم ١٤ ص ١٧؛ الدكتور رءوف عبيد : مبادئ الإجراءات الجنائية (١٩٨٥) ص ٣٢٩؛ الدكتور عمر الفاروق الحسينى رقم ٢٢ ص ٣٨.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى : الإشارة السابقة.

(٣) الدكتور أحمد عوض بلال : الإجراءات الجنائية المقارنة، رقم ١١١، ص ٢٠٦. وعكس ذلك الدكتور رءوف عبيد : المشكلات العملية الهامة في الإجراءات الجنائية (١٩٨٠)، الجزء الأول، ص ٧٤ حيث يرى أن الإجراءات الإدارية لا ينبغي أن تتضمن معنى التعرض لحرية إنسان وحقه المشروع في التجول بحله حرية في الظروف الطبيعية.

(٤) الدكتور حسن صادق الرصاوى : حقوق الإنسان، ص ١٤.

(٥) نقض ٢١ ديسمبر ١٩٩٨، مجموعة أحكام النقض، س ٤٩ رقم ٢١١ ص ١٥٠٤.

(٦) نقض جلسة ٢٤ يناير ١٩٩٥ مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٤٦ رقم ٣٤ ص ٢٥٥.

(٧) الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون الإجراءات رقم ٤٧٥، ص ٤٣٧.

يشاهد شخصاً في منتصف الليل يحمل شيئاً وما أن يرى سيارةً انضمت إلى سريته من سرعتها حتى قفل راجعاً يعدو وقد خلع حذاءه ليسهل له العدو (١) ؛ أو أن يشاهد رجل السلطة العامة شخصاً يحمل مقطفاً ويقف أسفل الكوبرى في مكان مظلم (٢) ، أو أن قيام المتهم بالفرار حال رؤيته الشرطى السرى يسرر استيقافه (٣) ؛ وأن مشاهدة المتهم يسير في مكان مزدحم وهو يتحرك بالمسار أمام أحد المحلات بشكل ظاهر ويتلفت يمينا ويساراً وحال استيقافه أقر بأن له سوابق ، فإن ذلك يبرر الاستيقاف (٤) . وأنه إذا تفاجى المتهم بوجود كمين للشرطة حال قيادته سيارته أسفل الكبارى فحاول الرجوع للخلف بسيارته للفرار ، إلا أنه حال دون ذلك وجود سيارات أخرى خلفه ، وأنه ظهرت عليه علامات الارتباك الشديد ، فإن ذلك يكفي للاستيقاف (٥) ؛ أو أن يحاول التهم ابتلاع لفافة صغيرة ومضغها حال رؤيته لرجل الشرطة (٦) . وإذا قام مأمور الضبط بالتفتيش على سلاح ومهمات الجنود فاشتبه في طرد قماشى في صنوان أحد الجنود فاستعلم منه ، فلم يتكلم ، وبدت عليه علامات الارتباك ثم انتابت الجندى حالة من الهياج خشية الفتضح أمره (٧) . ويلاحظ أن مجرد إقرار الشخص بأن له سوابق لا يبرر بذاته الاستيقاف ، وذلك بعد أن قطعت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية النصوص التى تجرم حالة الاشتباه على

(١) نقض ٢٩ ديسمبر ١٩٥٨ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٩ رقم ٢٧٢ ص ١١٢٢ .

(٢) نقض ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٢ رقم ١٨٩ ص ٧٨٨ .

(٣) نقض ٢٥ يناير ١٩٧٩ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٠ رقم ٣٠ ص ١٥٩ .

(٤) نقض ١٠ فبراير ١٩٧٤ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٥ رقم ٢٦ ص ١١١ .

(٥) نقض ١٠ / ١١ / ١٩٨٥ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٦ رقم ١٨١ ص ٩٩٣ .

(٦) نقض جلسة ٢٠ إبريل ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٠ رقم ٩٦ ص ٤٧٣ .

(٧) نقض جلسة ١٧ نوفمبر ١٩٥٩ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٠ رقم ١٨٩ ص ٨٨٨ .

النحو الذى سجد فيما بعد (١). وقد قضت محكمة النقض أن استيقاف الضابط أحد الأشخاص مجرد اشتباهه فيه ، دون وجود مظاهر تبرر هذا الاستيقاف ، فإنه يكون على هذه الصورة هو القبض الذى لا يستند إلى أساس فى القانون ، فهو باطل ، ولا يعتد بما أسفر عنه من دليل (٢). وقضى بتوافر المظاهر التى تبرر الاستيقاف إذا ظهرت على المتهم علامات الارتباك ومحاولته دفع علبة ورقية بقدميه لإخفائها أسفل مقعده داخل السيارة ، ثم مغادرته السيارة محاولاً الهرب مجرد أن ضابط المرور استوقف السيارة النصف نقل التى كان يستقلها للاطلاع على الرخص والتحقق من شخصية راكبيها (٣). وبأن إيقاف مأمور الضبط لسيارة النقل التى كانت محملة بالمواشي الساعة الثالثة والنصف صباحاً وارتبائه فيها فاستفسر من مستقلي السيارة عن مصدر المواشي فأجابه كل منهم بإجابة مختلفة فزاد ارتبائه في الأمر وهو ما يبيح له استيقاف المتهمين ومنعهم من السير بالسيارة للتحرى والكشف عن حقيقة الأمر (٤). وقضى بأنه إذا كانت الواقعة هى أن المتهم قد ارتبك عندما رأى الضابطين ومد يده إلى صديريه وحاول الخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك ، فليس فى هذا كله ما يدعو إلى الإشتباه فى أمره واستيقافه ، لأن ما أتاه لا يتنافى مع طبيعة الأمور . ومن ثم فإن استيقاف أحد الضابطين له وإمساكه بيده وفتحها إنما هو القبض الذى لا

(١) ولذلك فإنه يجب التحرز من تفسير أحكام محكمة النقض التى كانت تجيز الاستيقاف فى هذه الحالة ، والتى صدرت قبل صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نصوص جبرالم الاشتباه. انظر على سبيل المثال من هذه الأحكام: نقض جلسة ١٠ فبراير ١٩٧٤ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٥ رقم ٢٦ ص ١١١ .

(٢) نقض جلسة ١٢ إبريل سنة ١٩٩٠ مجموعة أحكام النقض س ٤١ ، رقم ١٠٨ ، ص ٦٣١ .

(٣) نقض جلسة ١٣ ديسمبر ١٩٩٠ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٤١ ، رقم ١٩٨ ، ص ١٠٩٤ .

(٤) نقض جلسة ١٧ إبريل سنة ٢٠٠٠ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٥١ رقم ٧٨ ص ٤٢٠ .

يستند إلى أساس^(١)، وإذا انتهت المحكمة الى مشروعية استيقاف مأمور الضبط للمريب مجرد اشتباهه فيه دون ان يبين الحالة التي كان عليها قبل استيقافه ومسا اذا كانت تستلزم تدخل مأمور الضبط ليستطلع جلية أمره ذلك فسان الحكمم يكون معيباً بالقصور^(٢).

- التمييز بين القبض والاستيقاف:

القبض هو إجراء من إجراءات التحقيق ، ولكن الاستيقاف هو إحسراء من إجراءات الاستدلال. ويترتب على القبض سلب حرية المقبوض عليه أو تقييدها ومنعه من الانتقال ؛ أما الاستيقاف فهو لا يعدو أن يكون مجرد إيقاف إنسان وضع نفسه موضع الريية في سبيل التعرف على شخصيته ، و هو مشروط بآلا تتضمن إجراءاته تعرضاً مادياً للمتحرى عنه يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو اعتداء عليها^(٣). ولا يجوز أن يأمر بالقبض إلا سلطة التحقيق أو مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس ؛ بخلاف الاستيقاف الذي يمكن أن يقوم به رجل السلطة العامة ، حتى ولو لم يكن من مأموري الضبط القضائي. وبينما يحول القبض التفتيش ، فإن الاستيقاف لا يحول سوى الوقوف على شخص ووجهة المريب ، دون أن يمتد إلى تفتيشه .

- التلبس أثناء الاستيقاف: إذا توافرت إمارات الريية في الشخص جاز استيقافه ؛ غير أنه لا يجوز القبض عليه أو تفتيشه أو القبض على المريب على ما سبق قوله. ويترتب على إجراء هذا التفتيش الباطل بطلان ضبط ما أسفر هذا التفتيش من مواد وأشياء تعد حيازتها جريمة ؛ بل يترتب على هذا البطلان

(١) نقض جلسة ١٠ إبريل ١٩٦٢ ، مجموعة أحكام محكمة النقض، س ١٣ رقم ٨٥ ص ٣٣٩.

(٢) نقض ١٧ إبريل سنة ٢٠٠٠ الطعن رقم ٢٢١٦٨ سنة قضائية ٦٤ المستحدث ص ٣٢.

(٣) نقض جلسة ١٦ مايو ١٩٦٦ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٧ ص ٦١٣.

استبعاد ما يسفر عنه هذا التفتيش من أدلة تفيد التحقيق في جريمة محلاً للتحقيق. ولكن إذا ظهرت حالة التلبس عرضاً أثناء الاستيقاف ، فإنها تكون صحيحة ، ويجوز في هذه الحالة أن يباشر مأمور الضبط اختصاصاته من قبض وتفتيش شخص المتهم. ويلاحظ أن معاناة حالة التلبس التي طرأت أثناء الاستيقاف تتطلب أن يكون ظهورها عرضياً ودون بحث من مأمور الضبط أو تنقيب منه. وتطبيقاً لذلك تتوافر حالة التلبس إذا طلب مأمور الضبط من المستوقف اطلاعه على بطاقته الشخصية فألقى لفافة تتبعها مأمور الضبط ببصره والنقطة من الأرض وقام بفضها فظهر بها على مادة يشبه ألماً مخدر ؛ أو أن يبرز المشتبه به البطاقة فيرى مأمور الضبط قطعة من مخدر عالقة بها (١). وإذا تعددت حوادث سرقة السيارات فقام مأمور الضبط باستيقاف سيارة يقودها المتهم للاطلاع على التراخيص ، وحال إخراجها قام المتهم بابتلاع قطعة يشبه أن تكون حشيشاً ، فإن التلبس يتوافر إثر استيقاف صحيح (٢). وقضى بأنه متى كان المتهم وضع نفسه باختباره موضع الريبة بفتحه أحد دواليب العمال الموضوعة بفناء محطة القطار بعد أن تعددت شكاويهم من سرقة متعلقاتهم من هذه الدواليب مما يرر لرجال السلطة العامة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، فإذا قام المشتبه به إثر هذا الإستيقاف بإلقاء لفافة المخدر المضبوطة عن طواعية واختيار فإن حالة التلبس تتوافر ويجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيشه (٣). ويلاحظ أن رجل السلطة العامة الذي يعاين عرضاً أثناء الاستيقاف حالة التلبس

(١) نقض جلسة ٦ فبراير ١٩٦١ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٢ رقم ٢٦ من ١٧٠ .

(٢) نقض جلسة ١٧ نوفمبر ٢٠٠١ مجموعة أحكام النقض ، س ٥٢ رقم ١٦٧ من ٨٧٩ .

(٣) نقض جلسة ٢٥ مارس ١٩٦٣ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٤ من ٢١٠ .

، لا يجوز له سوى أن يحتفظ على المتهم دون أن يكون بتفتيشه تفتيشاً تنقيبياً ،
إذ تقتصر سلطته -كما سئرى- على تسليم المتهم لأقرب مأمور ضبط قضائي.
- **التمييز بين القبض والتعرض العادى:** التعرض العادى هو إجراء يستهدف مجرد الخيلولة بين شخص فى حالة تلبس بجرمة وبين الفرار ، وهدفه ينحصر فى مجرد تسليم هذا الشخص إلى السلطات المختصة^(١). وقد خول الشارع التعرض العادى لكل فرد ، كما خوله لرجال السلطات العامة: فنصت المادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية -بالنسبة للفرد العادى- عل أن "لكل من شاهد الجاني متلبساً بجنابة أو مجنحة يجوز فيها قانوناً الحبس الاحتياطى أن يسلمه إلى أقرب رجل من رجال السلطة العامة ، دون احتياج إلى أمر بضبطه".
ونصت المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية - بالنسبة لرجال السلطة العامة- على أن "لرجال السلطة العامة فى الجناح المتلبس بما الذى يجوز الحكم فيها الحبس أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمورى الضبط القضائى ولهم ذلك أيضاً فى الجرائم الأخرى المتلبس بها إذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم".
وهناك فروق بين التعرض العادى من جانب الأفراد والتعرض العادى من رجال السلطة العامة: فالأول يتطلب مشاهدة المتهم فى حالة تلبس ، أما الثانى فيكفى فيه معاينة الجريمة فى حالة التلبس ولو لم يشاهد المتهم فى هذه الحالة . والأول يفترض جنحة يجوز فيها الحبس الاحتياطى ، أما الثانى فيكفى فيه أن تستوجب فيه الجنحة الحبس مطلقاً والأول غايته تسليمه إلى أقرب رجال السلطة العامة ، والثانى غايته تسليم المتهم إلى أقرب مأمورى الضبط القضائى^(٢).

(١) الدكتور أحمد فتحى سرور : ص ٣٦٦ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى ، هامش ص ٥٦٠ .

ومن المتفق عليه في نظر الفقه والقضاء أن التعرض المادى ليس قبضاً في المدلول الدقيق للقبض في نظر قانون الإجراءات الجنائية ، هو لذلك ليس السدعوى الجنائية إجراءات التحقيق ؛ بل لا يعدو أن يكون إجراء استدلال^(١). ولا يجوز التعرض المادى القبض أو التفتيش ، ويترتب على إجراء هذه التفتيش بطلان ما يتمخض عنه من آثار ، فالتعرض لا يعدو أن يكون محض إجراء مادى سنده الضرورة الإجرائية ؛ إذ لا يوجد مأمور ضبط قضائى يستطيع القبض على المتهم المتلبس بجرمته ، فيحل محله على وجه مؤقت وعارض الفرد العساوى أو رجل السلطة العامة^(٢). وتقتضى هذه الضرورة أن يقتصر مجاها على مجرد تسليم المتلبس بالجريمة إلى أقرب رجل سلطة عامة أو أقرب مأمور ضبط قضائى. وغاية ما يميزه التعرض المادى هو تفتيش المتلبس بالجريمة تفتيشاً وقائياً بهدف تجريده من أسلحة يحتمل أن يستخدمها ، وهذا التفتيش ليس تفتيشاً تنقيباً ؛ بل هو مجرد تفتيش وقائى. وتطبيقاً لذلك يتوالى التعرض المادى إذا اعترف المتهم لرجلى شرطة الحراسات الخاصة بإحرازه المخدر وإخفائه في مكان خاص في جسمه فاصطحباه باعتبارهما من رجال السلطة العامة إلى أقرب رجل

(١) الدكتور محمود مصطفى : رقم ١٨١ ، ص ٢٤٥ ، ولم يكن هذا هو مذهب محكمة النقض المصرية في بادئ الأمر ، إذ ذهبت في بعض أحكامها إلى أن التعرض المادى هو قبض ورتب على هذا التكيف آثاره. نقض ١٣ أبريل ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ٢٨٢ ، ص ٦٤٤ ؛ نقض ١٤ ديسمبر ، مجموعة القواعد ، ج ٦ ، رقم ٤٤ ، ص ٦٥. وانظر الدكتور إبراهيم طنطاوى : رقم ٢٣١ ، ص ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، والأحكام المشار إليها في الماثل.

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى : رقم ٦٠٥ ، ص ٥٦٠-٥٦١ ؛ الدكتور أحمد فنعسى سرور : ص ٣٦٦ ؛ الدكتور محمد زكى أبو عامر : الإجراءات الجنائية ، ص ٢٣٤ .

نقض ٤ فبراير ١٩٥٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٩ ، رقم ٤٠ ، ص ١٤١ ؛ نقض ٢٣ لبرابر ١٩٥٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٠ ، رقم ٥٠ ، ص ٢٣٠ .

من رجال الضبطية القضائية ، فإنه لا يصح القول بأنهما تعرضا لحريته الشخصية^(١). وإذا قام والد الطفل المجنى عليه باقتياد المتهم إلى قسم الشرطة بعد اعتدائه على المجنى عليه بمك عرضة ببرهة يسيرة ، فإن ذلك يعد تعرضاً مادياً يميز له التحفظ على المتهم وعلى أدلة الجريمة^(٢).

- **حالة القبض:** أجاز الشارع لمأمور الضبط سلطة القبض على المتهم في حالتين إذا توافرت شروطهما: الأولى هي القبض على المتهم في إحدى حالات التلبس السابق بيانا ، والثانية أن يطلب من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض على المتهم الذي لم يضبط في إحدى حالات التلبس. ولا يعد الأمر بالضبط والإحضار الذي يصدره مأمور الضبط حالة مستقلة ، إذ أنه يأتي بناء على توافر حالة من حالات التلبس كما سنرى. الخلاصة هي أن القبض قد يكون بأمر من النيابة أو بدون أمر منها إذا توافرت حالة التلبس.

أولاً: القبض في حالة التلبس:

يبيح الشارع المساس بالحرية الشخصية في حالة التلبس بالجريمة ، ولا يتطلب في هذه الحالة صدور إذن قضائي ، وعلة ذلك أن معالم الجريمة تكون في حالة التلبس بادية للعيان إلى الحد الذي ينفي أو يضعف مظنة الكيد للمتهم^(٣). وقد فرق الشارع بين المتهم الحاضر وغير الحاضر.

- **القبض على المتهم الحاضر-شروط هذا القبض:** نصت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن : "لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس

(١) نقض ١٧ مارس ١٩٥٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٩ ، ص ٣٠٠.

(٢) نقض جلسة ٢٤ يناير ٢٠٠٠ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٥١ رقم ١١ ص ٧٣ .

(٣) الدكتور نعيم عطية : التلبس وأثره على الحرية الشخصية ، مجلة الأمن العام العدد ٩٦ ، ص ٢٤ ، ١٩٨٢ ص ٥٣ .

بالجنايات أو بالجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اقامته". والشروط التي تطلبها الشارع لتحويل مأمور الضبط القضائي سلطة القبض على المتهم هي شروط متعلقة بنوع الجريمة وأخرى متعلقة بنسبتها إلى المتهم وثالثة تتصل بحضور المتهم.

١- نوع الجريمة: يجب أن تكون الجريمة موضوع التلبس جنائية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، وهذه الجرائم هي الجرائم التي يجوز إصدار الأمر فيها بالحبس الاحتياطي. وقد تطلب الشارع جسامه معينة في هذه الجرائم ، بالنظر إلى أن القبض ينطوي على مساس جسيم بالحرية مما يستوجب تقييد نطاقه بعض الشيء. ويترتب على ذلك أنه لا يجوز القبض في المخالفات أو في الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر.

٢- نسبة الجريمة إلى المتهم: يجب للقبض على المتهم في حالة التلبس أن توجد دلائل كافية على اقام المقبوض عليه بهذه الجريمة ، ولا تكفى لجواز القبض توافر الدلائل على وقوع الجريمة ؛ وإنما يجب أن تتوافر نسبتها إلى المتهم وتعني الدلائل الكافية توافر شبهات تبعث على الاعتقاد باحتمال ارتكاب المتهم للجريمة. ومأمور الضبط القضائي هو الذي يقدر كفاية الدلائل ، وتراقبه في ذلك سلطة التحقيق ، وتراقبهما معاً محكمة الموضوع. ولا تتوافر الدلائل الكافية على سبيل المثال إذا تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ وقوع الجريمة من الغير. وقضى بأن مظاهر الخيرة والارتباك مهما بلغا لا يوفرا الدلائل الكافية على اتمام شخص بالجريمة التلبس بها التي تبيح القبض عليه^(١).

(١) نقض ١٩ يولييه ١٩٩٢ ، الطعن رقم ١٩٦٩١ لسنة ٩٠ ق ، مجلة القضاة الفصلية ، السنة ٢٥ ، ع ٢٤ ، ١٩٩٢ ، ص ٧٠٣.

٣- أن يكون المتهم حاضراً. ويعنى ذلك وجوده في محل الواقعة ، أما إذا لم يكن حاضراً ، فلا تنال هذه الحالة ، وإنما يجوز -كما سنرى- إذا كانت الجريمة في حالة تلبس لمأمور الضبط أن يصدر أمراً بضبط وإحضار المتهم.

- الأمر بضبط وإحضار المتهم غير الحاضر : نصت المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأولى على أنه : "إذا لم يكن المتهم حاضراً في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره ، ويذكر ذلك في المحضر". ويفترض إصدار الأمر بالضبط والإحضار توافر جميع الشروط التي يبنى عليها إجازة القبض ، عدا شرط حضور المتهم في محل الواقعة ، الأمر الذي يجعل القبض الفوري عليه مستحيلاً^(١). والحد الأقصى الذي يجب عرض المقبوض عليه على النيابة العامة هو أربعة وعشرون ساعة(المادة ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية). ولا يشترط في الأمر بالضبط والإحضار في حالة التلبس أن يكون مكتوباً ، إذ يجوز أن يكون شفويّاً^(٢). ويعتبر الأمر بالضبط والإحضار مقدمة للمقبض ، فيجوز أن يتحقق هذا القبض عقب ضبط المتهم ، غير أنه يجوز أن يخلو سبيله. ومن الناحية الواقعية فلا يوجد فرق يذكر ، لأن القبض يجوز أن يصدر في حق المتهم غير الحاضر ، وشروط الأمر بالضبط والإحضار هي ذاتها شروط القبض. ومما يؤيد هذه الوجهة أن الشارع نص في الفقرة الثالثة من المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " ويشتمل أمر القبض والإحضار تكليف رجال

(١) الدكتور مأمون سلامة : قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه (١٩٨٠) ، ص ٢٣٩ ،
الدكتور محمد زكي أو عامر : رقم ٧٨ ، ص ٢٢٩ ، الدكتور حسن علام : قانون الإجراءات
الجنائية وقانون الطعن بالنقض معلقاً على نصوصهما (١٩٩١) ، ص ١٢٢
(٢) نقض جلسة ٢٤ نولمبر ١٩٦٩ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٢٠ رقم ٢٧٠ ص ١٣٣٠ .

السلطة العامة بالقبض على المتهم وإحضاره أمام القاضي ، إذا رفض الحضور طوعاً في الحال". وتتوافر الدلائل الكافية على المتهم ، إذا توجه مأمور الضبط القضائي لتفتيش شخص ومسكن أحد المتهمين بتزوير واستعمال محررات مزورة وتقليد أختامها ، فقام بضبط المستندات المزورة ، ودل المتهم على أن شريكه في الجريمة هو منهم آخر فتوجه مأمور الضبط إلى المتهم الثاني وقام بضبطه ، إذ أن وجود الجريمة في حالة التلبس وإفادة المتهم الأول ما يميز لمأمور الضبط القبض على المتهم الثاني بغير إذن من النيابة العامة (١)

ثانياً: التحفظ على المتهم في غير حالة التلبس:

نصت المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على أنه: "وفي غير الأحوال المبينة في المادة السابقة (وهي الأحوال التي يجوز فيها القبض في حالة التلبس) إذا وجدت دلائل كافية على قيام شخص بارتكاب جريمة أو جنحة سرقة أو نصب أو تعدد شديد أو مقاومة للرجال السلطة العامة بالقوة والعنف جاز لمأمور الضبط أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة ، وأن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه. وفي جميع الأحوال تنفذ أوامر الضبط والإحضار والإجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة". وتفترض سلطة مأمور الضبط في طلب صدور الأمر بالقبض على المتهم أنه ليس في حالة يجوز له فيها أن يقبض عليه بنفسه ، وإلا ما احتاج إلى طلب الأمر بالقبض أي تفترض هذه الحالة عدم توافر حالة التلبس. ولكن لا يوجد ما يحول قانوناً إذا توافرت حالة التلبس أن يطلب مأمور الضبط من النيابة العامة إصدار أمر بالقبض على المتهم ، وقد يحدث ذلك بسبب الشك في توافر حالة التلبس ، ولا سيما في الجرائم المستندية مثل الاختلاس والتزوير

(١) نقض جلسة ١١ مارس ١٩٩٩، مجموعة أحكام النقض ، س ٥٠ رقم ٣٧ من ١٩٥٩.

والتهرب الضريبي وغيرها. وقد حدد الشارع المصري بهذا النص الجرائم التي يجوز التحفظ فيها على سبيل الحصر^(١). ويستخلص مأمور الضبط القضائي الدلائل الكافية من سلوك المتهم وتصرفاته التي تحمل التفكير العادي على الاعتقاد بأنه قد ارتكب إحدى الجرائم السابقة. ولكن لا يعتبر من قبيل الدلائل الكافية مجرد الإبلاغ عن الجريمة^(٢)، أو أن المتهم قد اشتهر عنه ارتكاب الجرائم^(٣). ولم يحدد الشارع المقصود بالإجراءات التحفظية، ولكن المستفاد أن المقصود بها اتخاذ الإجراءات التي يكون من شأنها أن تحول دون فراره، أو تحول دون إنلافه أو تشويهه أدلة الاقحام التي يحملها. وقد تتخذ صورة استيقاف المتهم، أو اقتياده إلى مركز الشرطة، أو احتجازه وقتاً قليلاً أو تجريدته من السلاح الذي يملكه^(٤). ويرى الفقه أن هذه الإجراءات ليست قبضاً، لأنها لا تنطوي على مساس بالحرية، وإن فرضت عليها بعض القيود، ثم أن لها طابعاً عارضاً مؤقتاً. وسند هذه الإجراءات الضرورة الإجرائية^(٥). ولكن لا تجز الإجراءات التحفظية احتجاز المتهم وإثبات اعترافه في محضر الضبط، وتطبيقاً لذلك قضى ببطالان الإجراءات إذا قام مأمور الضبط القضائي

(١) الدكتور عبد الرؤوف مهدي: شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية (١٩٩٧)، ص ١٩٦.

(٢) الأستاذ أحمد عثمان حزاوي: موسوعة التعليقات، ص ٢٤٥.

نقض ٢١ أكتوبر ١٩٩٠ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٤١، رقم ١٦١، ص ٩٢٢.

(٣) الدكتور عبد الرؤوف مهدي، ص ١٩٦.

(٤) الدكتور محمود نجيب حسني: الدستور والقانون الجنائي، ص ٨٦؛ الدكتور عبد الرؤوف مهدي، ص ١٩٧.

(٥) الدكتور محمود نجيب حسني: شرح قانون الإجراءات الجنائية (١٩٩٦) رقم ٤٨٠، ص ٤٤٤؛ الدكتور عبد الرؤوف مهدي: ص ١٩٦-١٩٧.

بعمل أكمة لضبط أحد المتهمين بارتكاب عدد من جرائم السرقة ، تمكن في أحد هذه الأكمة من ضبطه وقام بسؤاله في محضر الضبط فاعترف بإحدى الجرائم ، وقام بحجزه إلى اليوم التالي وأثناء ذلك الاحتجاز اعترف بارتكاب جريمة أخرى ، وجهت النيابة العامة له الاتهام بارتكابها ، وقد اعتبرت محكمة الموضوع أن ما قام به مأمور الضبط القضائي يدخل ضمن الإجراءات التحفظية التي نصت عليها المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية ؛ غير أن محكمة النقض ، اعتبرت أن ما آتاه مأمور الضبط يشكل قبضاً غير مشروع ، إذ أن التحفظ لا يميز الاحتجاز لليوم التالي ولا سؤال المتهم وإثبات اعتوافه في أثناء فترة الاحتجاز^(١). ويجب على محكمة الموضوع أن توضح في حكمها ماهية الإجراءات التحفظية التي اتخذها مأمور الضبط القضائي ، وأهمية هذا البيان هو الوقوف على أن ما قام به مأمور الضبط القضائي يدخل في نطاق هذه الإجراءات ؛ أم أنه خرج عنها ليشكل عمله قبضاً غير مشروع^(٢).

- مدى دستورية اتخاذ الإجراءات التحفظية في غير حالة التلبس؛

نصت الفقرة الأولى من المادة ٤٩ من الدستور على أن الحرية الشخصية حق طبيعي ، وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل ، إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقاً لأحكام القانون^(٣).

والتفسير الحرفى لهذا النص ، يحظر تقييد الحرية الشخصية إلا في حالة من حالات التلبس أو بإذن من جهة قضائية مختصة ، وهو ما يثير التساؤل عن مدى

(١) نقض جلسة ٢٥ فبراير ١٩٨٧ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٨ رقم ٤٨ ص ٣٢٥ .

(٢) نقض جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٨٩ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٤٠ رقم ٢٠٥ ص ١٢٧٤ .

دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون الإجراءات سالفه الذكر والتي تجيز لمأمور الضبط القضائي في حال توافر الدلائل الكافية في الجرائم التي نصت عليها اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب من النيابة العامة إصدار الأمر بالقبض على المتهم.

- **وجهات محكمة النقض:** اختلفت وجهة محكمة النقض إلى ثلاث اتجاهات: الأول يرى أن ما نصت عليه المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية ليس قبضاً ، ومن ثم فهو لا يعدو أن يكون إجراء وقائياً يملكه مأمور الضبط القضائي. ثم برز في أحكام محكمة النقض اتجاه ثان يرى صراحة عدم دستورية نص المادة ٣٥ سالف الذكر ؛ غير أن الأحكام التالية لهذا الاتجاه الثاني لم تشر إلى عدم دستورية هذا النص. وفيما يلي نبين وجهات محكمة النقض الثلاث ، ثم نبين رأينا في ذلك.

الوجهة الأولى: الإجراءات التحفظية ليست قبضاً:

ظلت أحكام محكمة النقض متواترة على حق مأمور الضبط القضائي في اتخاذ الإجراءات التحفظية في الجرائم سالفه الذكر حتى ولو لم تتوافر حالة التلبس. ويلاحظ أن هذه الأحكام كانت تالية على صدور الدستور الحالي الذي حصرت المادة ٤٩ منه تقييد الحرية الشخصية في حالتي التلبس و صدور أمر قضائي^(١).

وسند المحكمة في ذلك أن القبض على الإنسان إنما يعنى تقييد حريته و التعرض له بإمساكه وحجزه ولو لفترة يسيرة قهيداً لإتخاذ بعض الإجراءات ضده ، و هو يختلف عن الإجراء التحفظي المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ و السدي أوردت المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير بشأنه أنه يعتبر إجراء وقائي حتى يطلب من

(١) نقض جلسة ١٤ أكتوبر ١٩٨٤ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٣٥ رقم ١٤٣ ص ٦٥٨ .

النياية العامة صدور أمرها بالقبض ، وأنه لا يعتبر قبضاً بالمعنى القانوني و ليس فيه مساس بحرية الفرد ، إذ أن هذه الحرية يجب أن يزاوها في الإطار الإجتماعي للمصلحة العامة ، فلا مساس بهذه الحرية إذا طلب من الشخص أن يملكث في مكانه لحظات أو فترة قصيرة مثلما هو مقرر من أن لأمور الضبط القضائي عند إنتقاله إلى مكان الحادث في حالة التلبس أن يمنع الحاضرين من مباحرة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر و هو ما لا يعتبر قبضاً^(١).

وقضت في حكم آخر بأن الإجراءات التحفظية لا يجوز أن تستعمل إلى ما يعتبر قيداً على الحرية الشخصية وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور. وأنه إذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر في مدوناته ماهية الإجراءات التي اتخذت قبل التهم ، و هل وصلت إلى حد القيد على حريته الشخصية المخطور إجراؤه إلا بالقيود الواردة في النص الدستوري آنف الذكر فتكون باطلة ، أم أنها لم ترق إلى ذلك و لم تصل إلى حد التقييد الواردة به فتكون صحيحة إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يكون معيباً^(٢). ويعني ذلك أن محكمة النقض في هذا الحكم تقرر بدستورية الإجراءات التحفظية ، ولكنها تتطلب أن يوضح حكم الإدانة ماهية هذه الإجراءات للوقوف عما إذا كانت تدخل في هذه الإجراءات وتصر بذلك مشروعة ، أم أنها تخرج عنها وتصبح بذلك مشكلة لقبض غير مشروع.

- الاتجاه الثاني: عدم دستورية الإجراءات التحفظية في غير حالة التلبس: ذهب اتجاه ثان لقضاء محكمة النقض إلى التصدي لدستورية نص الفقرة الثانية للمادة ٣٥ سالف الذكر ، والقول بعدم دستورية هذا النص

(١) نقض جلسة ٢٥ لبرابر ١٩٨٧ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٨ رقم ٤٨ ص ٣٢٥.

(٢) نقض جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٨٩ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٤٠ رقم ٢٠٥ ص ١٢٧٤.

واعتبرته منسوخاً بنص المادة ٤٩ من الدستور. ففي واقعة تتحصل في أن أحد مأموري الضبط القضائي قد ورد له بلاغ بوقوع جرائم تزوير شيكات بأحد البنوك واستعمال هذه الشيكات المزورة وارتباطها بجرائم نصب وإصدار شيكات بدون رصيد ، فتوجه إلى المتهم الذي يعمل موظفاً بهذا البنك ، لسؤاله وجمع الاستدلالات عن الواقعة ، فاعترى الموظف الارتباط وقام بوضع يده على بعض الأوراق الموضوعة على مكتبه وحاول إخفاء دفتر الشيكات الذي كان قد أبلغ بفقده ، فقام مأمور الضبط بانتزاع هذه الدفتر من يده ، بمضى بالإدانة ، غير أن محكمة النقض قضت بإلغاء الحكم تأسيساً على عدم توافر حالة التلبس وأن ما قام به مأمور الضبط من التحفظ على المتهم هو القبض غير المشروع ، غير أن المحكمة لم تكف بالقول بأن ما قام به مأمور الضبط لا يدخل في مدلول الإجراءات التحفظية ؛ بل تطرقت في حكمها إلى التصدي لمسمى دستورية نص المادة ٣٥ سالف الذكر ، والتي نص الشارع فيها على هذه الإجراءات. فقد قالت المحكمة في قضائها أنه "لما كان الدستور في القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة على ما دونه من تشريعات يجب ان يتول على أحكامه ، فإذا تعارضت هذه مع تلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها يستوى في ذلك ان يكون التعارض سابقاً ام لاحقاً على العمل بالدستور ، لما هو مقرر من انه لا يجوز لسلطة ادنى في مدراج التشريع ان تلغى او تعدل او تخالف تشريعاً صادر من سلطة أعلى فاذا فعلت السلطة الأدنى ذلك تعين على المحكمة أن تلتزم تطبيق التشريع صاحب السمو والصدارة ألا وهو الدستور وإهدار ما عداه من أحكام متعارضة معه او مخالفة له اذ تعتبر منسوخة بقوة الدستور ذاته. وأضافت المحكمة أن نص الفقرة الاولى من المادة ٤٩ من الدستور قاطع الدلالة في انه في غير احوال التلبس لا يجوز وضع اى قيد على

الخبرة الشخصية والا بإذن من القاضى المختص او من النيابة العامة ، ولا يغير من ذلك عبارة " وذلك وفقا لاحكام القانون " التى وردت فى نهاية تلك الفقرة بعد ايرادها الضمان المشار اليه ، اذ انها تشير الى الاحالة الى القانون العادى فى تحديد الأحوال التى يجوز فيها صدور الامر من قاضى التحقيق والاحوال التى يجوز فيها صدوره من النيابة العامة طبقا لنص المادتين ١٩٩، ٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية^(١).

- الاتجاه الثالث: احكام لاحقة لم تشر فيها المحكمة لهدم دستورية الإجراءات التحفظية:

على الرغم من صدور احكام تالية لحكمة النقض تتعلق بالإجراءات التحفظية التى نصت عليها المادة ٣٥ سالفه الذكر ، فإن الملاحظ انما لم تكرر قضاءها بعدم دستورية هذا النص ، بل قد تناول قضاؤها شروط تطبيق هذا النص ومدى توافق الحالات التى تبرر اتخاذ الإجراءات التحفظية.

فقد قضت بأنه " لما كان المستفاد من نص المادة ٣٥ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية أنه إذ وجدت دلائل كافية على اتمام شخص بارتكاب جناية أو جنحة مما نصت عليه ، جاز لمأمور الضبط القضائى أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة ، وله فى هذه الحالة عملاً بالمادة ٢٩ من القانون المذكور أن يسأل المتهم عن الواقعة فإن نعى الطاعن بشأن الرد على منازعته فى إجراءات الضبط يكون غير سديد"^(٢). وقضت بأن استدعاء مأمور الضبط القضائى للمتهم لسؤاله بعد ان كشفت تحرياتة عن انه مرتكب جريمة قتل حالته التى تقيم معه بمحرله فى شقة مستقلة بينهما نزاع بشأنها لا يعدو ان يكون توجيه الطلب اليه لسؤاله فى

(١) نقض جلسة ١٩ نوفمبر ١٩٩٧، مجموعة أحكام النقض ، س ٤٨ ولم ١٩٤ من ١٢٨١.

(٢) نقض جلسة ١١ مايو ١٩٩٨، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٩ من ٦٨٨.

نطاق ما يتطلبه جمع الاستدلالات والتحفظ. عليه منعه من هروبه حتى يتم عرضه على النيابة بعد ما اعترف له بالجريمة وأرشده عن الاداة المستعملة في الحوادث والملاحظات التي كانت عليه وقته واذا كان استدعاء الطاعن على النحو المار بيانه حسماً ورد بمحضر الشرطة لم يكن مقروناً باكراه ينتقص من حرية الطاعن ولا يعد قبضاً بالمعنى القانوني يؤثر فيما قام به الضابط من اجراءات أجازها القانون^(١). وظاهر من هذا الحكم أن اعتراف المتهم لمأمور الضبط القضائي وإرشاده عن أداة الجريمة يعد من الدلائل الكافية التي تجيز التحفظ على المتهم ، ولا تعد قبضاً بالمعنى الدقيق.

- **تقدير وجهة محكمة النقض:** في تقديرنا أنه لم يكن من الملائم أن تصدى محكمة النقض لبحث مدى دستورية المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، إذ أن هذا الاختصاص محتجز للمحكمة الدستورية العليا دون غيرها. وقد ترتب على ذلك أن ساد أحكام النقض اتجاهات وآراء متباينة ، وهو ما أدى إلى تضارب الأحكام وتباينها على الرغم من أهمية توحيد الحلول التي تسرى على الطعون أمامها. وفي تقديرنا أن نص المادة ٣٥ سالف الذكر لا يتعارض مع الدستور ، فإذا كان من المتفق عليه أن دخول مسكن في حالة الضرورة والتفتيش الإداري والوقائي لا يتعارض مع الدستور ، فإن إجراءات التحفظ على من توجد ضده دلائل كافية باثباته في جريمة لها الجسامة التي نص الشارع عليها ، لا يبدو متعارضاً في تقديرنا للدستور. وسند هذا التحفظ هو الضرورة الإجرائية ، وهي نظرية تسود كافة فروع القانون ، وبموجبها يجوز أن تقيّد الحرية الشخصية بالقدر الذي يتفق مع دفع هذه الضرورة. نخلص مما تقدم إلى

(١) نقض جلسة ٤ مايو ٢٠٠٠ ، الطعن رقم ٣٠٥١٣ - لسنة ٦٧ ، المتحدث من أحكام النقض ص ٣٩ .

أن وجهة أحكام محكمة النقض التي تذهب إلى عدم دستورية المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية هي وجهة محل نظر ، وأنه ليس في حكم هذه المادة في تقديرنا مخالفة للدستور.

- القبض استناداً لقانون الطوارئ: نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ على أن "الرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ بأمر كتابي أو شفوي التدابير الآتية : (١) وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والحرور في أماكن أو أوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون تقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية ". ونصت المادة السادسة من هذا القانون على أنه يجوز القبض في الحال على المخالفين للأوامر التي تصدر طبقاً لأحكام هذا القانون والجزاء المحددة في هذه الأوامر". وقد نص الشارع في المادة الخامسة من هذا القانون على : "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين المعمول بها يعاقب كل من خالف الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الأوامر على ألا تزيد هذه العقوبة على السجن المشدد وعلى غرامة".

- مدلول الاعتقال : الاعتقال هو إجراء أو تدبير استثنائي تقوم به سلطة الضبط الإداري سببه وجود حالة واقعية تهدد الأمن والنظام العام . والاعتقال باعتباره قراراً إدارياً يجوز الطعن فيه بالإلغاء والتعويض أمام المحاكم^(١) . وتبدو خطورة الاعتقال في أنه يترتب عليه المساس بالحرية الشخصية على نحو يعطل

(١) الدكتور صبرى محمد السنوسى : الاعتقال الإداري بين الحرية الشخصية ومقتضيات النظام العام ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، (١٩٩٦) ، ص ٣٨ وما بعدها .

الانتفاع بباقي الحريات الأخرى الشخصية والعامه ، فهو ينطوى - بالإضافة عن مساسه بعناصر الحرية الشخصية من حرية التنقل والحق في الأمن - على مساس بحق الإنسان في التعبير عن الرأي وعدم إمكان مباشرته لحقوقه السياسية والعامه^(١). وقد ربط الشارع المصري الاعتقال بإعلان حالة الطوارئ ، إذ لا يجوز الاعتقال بغير إعلانها وسريانها^(٢).

- **أسباب الأمر بالاعتقال:** وفقاً لما نص عليه قانون الطوارئ فإنه لا يجوز صدور الأمر بالاعتقال إلا إذا توافرت إحدى حالتين: الأولى الاشتباه ، والثانية الخطورة على الأمن والنظام العام.

- **أولاً : الاشتباه:** السبب الأول من أسباب الاعتقال هو الاشتباه ، والاشتباه هو حالة كامنة في نفس خطورة قابلة للإجرام ، وهو ليس فعلاً يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود^(٣). وتعبير الاشتباه ليس مقصوراً على قانون الطوارئ فحسب ، بل كان قانون الاشتباه والتشرد^(٤) ينص في مادته الخامسة على عدة صور لكي يعد الشخص مشتبهاً فيه منها سبق الحكم عليه في جرائم معينة أو أن يشتهر عنه ارتكاب جرائم أو أفعال معينة. وقد استقر قضاء محكمة القضاء الإداري وقضاء المحكمة الإدارية العليا على أن حق رئيس الجمهورية في إصدار أوامر القبض والاعتقال مقيّد قانوناً ، ولا يتناول سوى المشتبه فيهم والخطرين على الأمن والنظام العام ، أي أنه مقصور

(١) الدكتور صبرى محمد السنوسى: ص ٢٣-٢٤.

(٢) الدكتور صبرى السنوسى : ص ٣٢.

(٣) نقض ١٢ ديسمبر ١٩٧٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣٠ ، ص ٩٢٠.

(٤) المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٥ والمعدل بالقانونين رقمى ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ، ١٩٥ ، لسنة ١٩٨٣.

في نطاقه ومده على من توافرت فيهم حالة الاشتباه المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشردين^(١).

- أثر الحكم بعدم دستورية قانون الاشتباه على حالات الاعتقال الواردة في قانون الطوارئ: من المقرر أن أحكام قانون الطوارئ يجب ألا تتعارض مع الدستور^(٢)، والنتيجة التي تترتب على ذلك -في تقديرنا- أنه إذا استند قانون الطوارئ في نصه على حكم معين إلى قانون آخر قضى بعدم دستوريته، فإن هذا الحكم لا يجوز تطبيقه. وتفصيل ذلك أن الشارع قد استند إلى قانون الاشتباه وهو المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥، وهو بسبب نصه على الحالة الأولى من حالات الاعتقال، والتي تجيز اتخاذها إذا كان الشخص في إحدى حالات الاشتباه المنصوص عليها في هذا القانون. وقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص المادة الخامسة من المرسوم سالف الذكر والتي تنص على حالات الاشتباه^(٣) وبسقوط أحكام المواد المترتبة عليها

(١) المحكمة الإدارية العليا جلسة ٢٧ مايو ١٩٧٨، الموسوعة الإدارية، ج ٥، رقم ١٦١، ص ٣٥٢؛ الدكتور لنحي فكرى: اعتقال المشتبه بهم، ص ٣٦٢ والأحكام المشار إليها في هامش.

(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى: ضمانات المتهم في ظل القوانين الاستثنائية، مجلة مصر المعاصرة، ص ٧٠، ١٩٧٩، رقم ٥، ص ٤٥؛ الدكتور محمود نجيب حسن: القبض على الأشخاص، رقم ٦٥، ص ٤٦.

(٣) وتنص هذه المادة قبل الحكم بعدم دستورتها "بعد مشتبهاً به كل شخص تزيد سنه على ثمان عشرة سنة حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم أو الأفعال الآتية: ١- الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك. ٢- الوساطة في إعادة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المسروقة أو المختلسة. ٣- تعطيل وسائل المواصلات أو المخابرات ذات المنفعة العامة. ٤- الاتجار بالمواد السامة أو المخدرة أو تقديمها للغير. ٥- تزيف النقود أو تزوير أوراق النقد الحكومية أو أوراق التذاكر أو الجوازات أو غيرها. ٦- الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة. ٧- جرائم هرب المحبوسين -

والمرتبطة بها. وقد قالت المحكمة في قضائها " إن القوانين الجزائية تفرض على الحرية الشخصية أخطر القيود وأبلغها أثراً ، ويتعين بالتالي ضماناً لهذه الحرية أن تكون الأفعال التي تؤمنها هذه القوانين محددة بصورة قاطعة بما يحول دون التباسها بغيرها ، وبمراعاة أن تكون دوماً جلية واضحة في بيان الحدود الضيقة لنواحيها ، ذلك أن التجهيل بها أو إهمالها في بعض جوانبها لا يجعل المخاطبين بها على بينة من حقيقة الأفعال التي يتعين عليهم تجنبها. وأن افتراض البراءة يعمل أصلاً ثابتاً يتعلق بالتهمة الجنائية من ناحية إثباتها ، ويمتد إلى كل فرد سواء كان مشتبهاً فيه أم كان متهماً....." (١). ومفاد هذا القضاء أن تقرير تدبير مساس بالحرية الشخصية في حالات الاشتباه قد أضى غير دستوري ، وهو ما يعنى سقوط الحكم الذي رتب قانون الطوارئ على تقرير هذه الحالات من جواز اعتقال المشتبه فيه. والنتيجة التي ننتهي إليها أن الاعتقال قد انتفتت إحدى حالاته بصدد حكم المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر ، ولم يتبق سوى حالة واحدة وهي أن يكون المعتقل خطر على الأمن والنظام العام.

- ثانياً : الخطورة على الأمن والنظام العام :

الخطورة هي مجرد وصف يلحق بالشخص ، والخطورة هي فكرة يكتنفها الغموض وعدم التحديد ، ومن ناحية أخرى فإنه لا يوجد نص قانوني يعرف

«إخفاء الجناة ، المنصوص عليها في الباب الثامن من الكتاب الثامن من قانون العقوبات. ٨- جرائم الاتجار في الأسلحة أو الذخائر. ٩- إعداد الغير لارتكاب الجرائم أو تدريبهم على ارتكابها ، ولو لم تقع جريمة نتيجة لهذا الإعداد أو التدريب. ١٠- إيواء المشتبه فيهم وفقاً لأحكام هذا القانون بقصد تهديد الغير أو فرض السيطرة عليه».

(١) المحكمة الدستورية العليا جلسة ٢ يناير ١٩٩٢ لسنة ١٠ دستورية ، مجلة القضاء الفصليّة ، ص ٢٥ ، ٢٤ ، ١٩٩٢ ، ص ٧١ وما بعدها.

الخطورة ويحدد مضمونها^(١). والخطورة التي تطلبها الشارح لصدور قرار الاعتقال ليست هي الخطورة الإجرامية ، بل هي خطورة عادية ولكنها على درجة من الخصوصية تبرر صدور قرار الاعتقال^(٢). وقد حاول القضاء الإداري أن يضع ضابطاً يمكن بمقتضاه تحديد قيام هذه الخطورة ، فاشتراط ارتكاب الشخص لأفعال محددة واضحة الدلالة على خطورتها على الأمن والنظام العام ، ولم يعتبر القضاء من هذه الأفعال مجرد الأقوال المرسلة والأوصاف المجردة عن دليل كافية لإثبات حالة الخطورة.

ومن ناحية أخرى فإن هذه الخطورة يجب أن تقوم أسبابها وقت صدور قرار الاعتقال ، ويجب ألا تكون الوقائع التي تشكل أساساً للحالة الخطرة جرائم تتولى السلطات المختصة التحقيق فيها ، فلا يعتبر مبرراً للاعتقال اتمام أحد الأشخاص بارتكاب جريمة من الجرائم تقوم السلطات القضائية بالتحقيق فيها لما ينطوي عليه ذلك من المساس بمبدأ الفصل بين السلطات. ومن ثم يكون الاعتقال في هذه الحالة غير جائز إذا استند إلى ذات الوقائع التي شملها التحقيق ، ولا سيما إذا انتهت سلطة التحقيق إلى نفي ارتكاب الشخص لهذه الوقائع ، أو قضى ببراءته منها^(٣).

- **توسع جهة الإدارة في حالات الاعتقال:** لقد توسعت جهة الإدارة في إصدار أوامر اعتقال استناداً إلى قانون الطوارئ على نحو قد لا يتفق مع عللة تقرير حالة الطوارئ. ومن أمثلة هذه الحالات : اعتقال تاجر لغشه في مواد دهان الحوائط ؛ اعتقال صاحب مصنع لغش ملح الطعام ؛ اعتقال صاحب محطة

(١) الدكتور صبرى السنوسى : ص ٨٩-٩٠.

(٢) الدكتور صبرى السنوسى : ص ٩٠.

(٣) الدكتور صبرى السنوسى : ص ٩١-٩٢ والنظر الأحكام التي يشير إليها.

خدمة السيارات لإضافته الكيوسين إلى بترين ؛ اعتقال بعض مشجعي إحدى الفرق الرياضية لإثارة الشغب ؛ اعتقال ثلاثة من الأفارقة لترويجهم المخدرات ؛ اعتقال شيخ بلد وشقيقه لاستيلائهما على أرض مملوكة للدولة بقصد استصلاحها وبيعها دون سداد الضرائب المستحقة عليها^(١). ويلاحظ في هذه الأمثلة أن أوامر الاعتقال صدرت على الرغم من وجود تحقيق تجريه السلطات القضائية.

- **ضمانات تنفيذ القبض:** نص الشارع في المواد ٤٠-٤٤ من قسانون الإجراءات الجنائية على مجموعة من الضمانات التي يجب إتباعها في حالة تنفيذ القبض ، تشكل ضماناً للحرية. وفقد نصت المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز القبض على أى إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً ، كما يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ، ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً(المادة ٤٠ إجراءات). "ولا يجوز حبس أى إنسان إلا في السجون المختصة لذلك ولا يجوز لمأمور أى سجن قبول أى إنسان فيه بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة المختصة، ولا يقيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر"(المادة ٤١ إجراءات). "ولكل من أعضاء النيابة العامة ورؤساء وكلاء المحاكم الابتدائية والاستئنافية زيارة السجون العامة والمركزية الموجودة في دوائر اختصاصهم والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية ولهم أن يطلعوا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض والحبس وأن يأخذوا صوراً منها وأن يتصلوا بأى محبوس ويسمعوا منه أى شكوى يريد

(١) انظر في هذه الأمثلة وغيرها ، الدكتور فتحى فكرى : الاعتقال دراسة للمادتين الثالثة والثالثة مكرراً من قانون الطوارئ ، ١٩٩٢ ، ٧٨-٧٩.

أن يبديها لهم وعلى مدير وموظفى السجن أن يقدموا لهم كل مساعدة
لخصوهم على المعلومات التى يطلبونها" (المادة ٤٢ إجراءات).

ولكل مسجون الحق فى أن يقدم فى أى وقت للأمور السجن شكوى
كتابة أو شفها ويطلب منه تبليها للنابة العامة - وعلى الأمور قبولها وتبليها
فى الحال بعد إثباتها فى سجل يعد لذلك فى السجن. ولكل من علم بوجود
محبوس بصفة غير قانونية أو فى محل غير مخصص للحبس أن يخطر أحد أعضاء
النابة العامة - وعليه بمجرد علمه أن ينتقل فوراً إلى المحل الموجود به المحبوس
وأن يقوم بإجراء التحقيق وأن يأمر بالإفراج عن المحبوس بصفة غير قانونية -
وعليه أن يحضر محضراً بذلك (المادة ٤٣ إجراءات).

**اثر التعليمات التى يصدرها النائب العام والتى تقيد سلطة أعضاء
النابة العامة فى تحقيق جرائم القبض والحبس دون حق:**

تجمع النابة العامة فى النظام القضائى المصرى بين سلطة التحقيق والاقام ، ولم
يكن الأمر كذلك عند صدور قانون الإجراءات الجنائية الحالى ؛ إذ كان الفصل
بين السلطتين مقررأ ؛ وإنما بموجب تعديلات لاحقة على صدره أصبحت
النابة العامة تجمع بين سلطتى التحقيق والاقام^(١). وإذا كان من الأمور المقررة
فى نظر الفقه والقضاء المصرين أنه إذا كان عضو النابة العامة يتقيد حال
مباشرة سلطة الاقام بالبيعة التدريجية ، والتى بمقتضاها يخضع لترجيحات
وتعليمات رؤسائه ، فإنه لا يتقيد بهذه البيعة ولا بتلك الترجيحات والتعليمات

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى : تطور قانون الإجراءات الجنائية فى مصر وغيرها من الدول
العربية (١٩٨٥) ، رقم ٨٨ ، ص ٨٨ وما بعدها.

حال مباشرته لسلطة التحقيق ؛ إذ يستمد سلطته في هذه الحالة من القانون باعتباره قاضياً للتحقيق ، ولا يستمد سلطته من النائب العام^(١).

وعلى الرغم من أن محكمة النقض ومن أيدها من الفقه المصري تجعل من النيابة العامة حال مباشرتها للتحقيق الابتدائي في مركز قاضي التحقيق ومن ثم تتمتع باستقلال مماثل له ؛ فإن التعليمات العامة للنيابات لا تساعد على هذا التصور^(٢). فالملاحظ في هذه التعليمات كثرة القيود والأعباء على عاتق أعضاء النيابة العامة وتعددتها دون تمييز بين وظيفة التحقيق والاقام؛ فلقد قيد النائب العام إجراء التحقيق مع أفراد القوات المسلحة والشرطة والحامين بمجموعة من القيود التي تحد من صلاحية كقاض للتحقيق^(٣). من ذلك على سبيل المثال ما تنص عليه المادة ٥٥٨ من هذه التعليمات من أنه إذا ورد للنيابة بلاغ ضد أحد ضباط الشرطة لأمر وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ، فعليها أن تبادر

(١) وقد قضت محكمة النقض أنه "إذا كانت النيابة العمومية لا تنجزاً بمثل أعضائها النائب العمومي فيعتبر العمل الذي يصدر من كل منهم كأنه صادر منه ؛ إلا أن ذلك لا يصدق إلا على النيابة العمومية بصفتها سلطة اقام ، أما النيابة بصفتها سلطة تحقيق فقد تحولت هذه السلطة استثناء وحلت فيها محل قاضي التحقيق لاعتبارات قدرها الشارع يجب أن يعمل كل عضو في حدودها مستمداً حقه لا من رئيسه ؛ بل من القانون نفسه. هذا هو المستفاد من نصوص القانون في مجموعها ؛ وهذا هو الذي قلناه طبيعة لإجراءات التحقيق باعتبارها من الإجراءات القضائية البحتة التي لا يتصور أن يصدر أي قرار أو أمر بناء على توكيل أو إنباء ؛ بل يجب كما هو الحال في الأحكام أن يكون من أصدرها قد أصدرها من عنده هو باسمه هو ، ومن تلقاء نفسه. نقض ٢٢ يونيو ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، ص ٦٨٩.

(٢) انظر تفصيلاً: الدكتور أحرف توفيق شمس الدين: التوازن بين السلطة والحرية ووجوب تقيد سلطة النيابة العامة في التحقيق الابتدائي دراسة مقارنة ، ٢٠٠٦ أرقام ٣٩-٤٣.

(٣) المواد ٥٥٧ وما بعدها من التعليمات العامة للنيابات ، الكتاب الأول - التعليمات القضائية ، ١٩٨٠ ، وأيضاً التعليمات الصادرة سنة ٢٠٠٧.

بسؤال الشاكي أو شهوده ثم ترسل الأوراق إلى المحامي العام أو رئيس النيابة الكلية لاستطلاع الرأي في سؤال المشكو في حقه ، والاستمرار في التحقيق وفقاً لما يبين من جدية الشكوى. وهذا التوجيه لعضو النيابة الذي يفترض أنه يقوم بعمل قاضي التحقيق ينطوي إلى مساس باستقلاله حيث أنه لا يسوغ له سؤال ضابط الشرطة إلا بعد إذن المحامي العام واستمراره في التحقيق أو عدم استمراره هو رهن برأي المحامي العام^(١).

ومن القيود أيضاً أنه إذا رأى عضو النيابة الحقن القبض على ضابط شرطة أو حبسه احتياطياً فيجب عليه أن يستطلع رأي المحامي العام ، قبل اتخاذ هذا الإجراء ، ويجب على المحامي العام أن يستطلع رأي المحامي العام الأول كذلك (المادة ٥٦٢ من التعليمات). ويرى جانب من الفقه ورجال القضاء بحسب أن "هذه الوصاية الكثيفة التي تفرض على قاضي التحقيق مملاً في عضو النيابة تنال من استقلاله وتشل حركته وتقلل من شأنه ومن الأعمال التي يقوم بها ؛ بل وتشكك في كفاءته وقدرته على مباشرة عمله. وإلى جانب ذلك فإنها لا شك تخالف أصول القانون وصحيح أحكامه... وأن ما يخضع له أعضاء النيابة من رقابة زادت طبقاً وتنوعت وباتت كثيفة قاسية من رئيس النيابة إلى المحامي العام إلى المحامي العام الأول إلى النائب العام المساعد وأخيراً إلى النائب العام ، وأن هذه الطبقات الكثيفة من الإشراف والمراجعة والتوجيه في مجال التحقيق لا تجعل للمحقق الفعلي إلا دوراً ثانوياً ولا تجعل منه قاضٍ للتحقيق بـالمعنى الصحيح ؛ وإنما مجرد منفذ لمشيئة الموجهين والمشرفين ، ويقلص فكرة قاضي

(١) الدكتور عماد النجار: في تيسر إجراءات التقاضي ، مجلة القضاء الدورية ، السنة الرابعة ، ١٤ ،

يناير - يولييه ١٩٨٩ ، ص ٢٤.

التحقيق من أساسها" (١). ومن ناحية أخرى فإن هذه القيود في حقيقتها مخالفة لنصوص قانون الإجراءات الجنائية ذاته: فالشارع قد أوجب على عضو النيابة أن ينتقل فور إبلاغه بوجود محبوس بصفة غير قانونية إلى المحل الذي به هذا المحبوس وأن يقوم بالتحقيق فوراً ويأمر بالإفراج عنه ، كما أن على أعضاء النيابة أن يقوموا بزيارة السجون وأماكن الحجز وأن يتأكدوا من عدم وجود مقبوض عليه أو محبوس بدون وجه حق (المادتان ٤٢-٤٣ إجراءات سالفق الذكر). وكأثر للوصاية الكثيفة من التعليمات والأوامر الرئاسية لا يستطيع أعضاء النيابة تطبيق هذه النصوص ، إذ يجب على عضو النيابة الحصول على إذن المحامي العام قبل قيامه بتفتيش الحجز أو السجن. والنتيجة التي تترتب على ذلك أن النصوص التي تحمي الحريات الفردية شبه معطلة ، فلا يستطيع أعضاء السلطة المنوط بهم حمايتها أداء دورهم الذي رسمه له الدستور والقانون. ويلاحظ أن مخالفة عضو النيابة لهذه التعليمات تؤدي إلى تعرضه نفسه إلى التحقيق الإداري وإلى توقيع جزاء تأديبي عليه ، فضلاً عن نقله من محل عمله أخذاً بالسلطة التقديرية للنائب العام في ذلك. ويلاحظ أنه من الوجهة الموضوعية ، فإن امتناع عضو النيابة عن تنفيذ ما تأمر به القوانين يثير التساؤل عن توافر جريمة الامتناع عن تنفيذ أمر أو قانون ، وقد جرمت بعض التشريعات المقارنة كالقانون الفرنسي فعل الامتناع عن إنهاء الحرمان غير المشروع للحرية (المادة ٤٣٢-٥ من قانون العقوبات) والمركب من شخص يعد من الأمناء على السلطة العامة أو المكلف بخدمة في مرفق عام (٢).

(١) المستشار الدكتور عماد النجار: ص ٢٥.

(٢) انظر تفصيلاً الدكتور أشرف توفيق شمس الدين: الحماية الجنائية للحرية الشخصية من الوجهة الموضوعية ، دراسة مقارنة ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ٢٠٠٧ ، رقم ١٩٥ وما بعدها.

- **الاستماع إلى المقبوض عليه:** يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم المضبوط ، وإذا لم يأت بما يبرره ، يرسله في مدى أربعة وعشرين ساعة إلى النيابة العامة المختصة. ويجب على النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة ثم تأمر بالقبض عليه أو إطلاق سراحه (المادة ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية). ويلاحظ أن تجاوز مأمور الضبط لمدة الأربعة وعشرين ساعة يشكل جريمة احتجاز دون حق ، كما أنه إذا ترتب على هذا الاحتجاز الباطل دليل ، استطال البطالان إلى هذا الدليل أيضاً ، ولكن هذا البطالان لا يلحق بإجراءات التحقيق التي تتخذها النيابة العامة بعد هذا القبض أو الاحتجاز الباطلين ، لاستقلال الإجراءين ، وهو ما سوف نتناوله فيما بعد.

وإذا أتى المتهم بما يزيل الشبهات المتوافرة ضده ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يخلي سبيله ، وفي ذلك يباشر مأمور الضبط القضائي مجازاً تقديرية في استخدام سلطته ، تحت رقابة سلطة التحقيق ، كما أنه يخضع للإشراف والرقابة الرئاسية له في ذلك. ويتصل واجب الاستماع إلى المقبوض عليه بواجب آخسر نصت عليه المادة ٧١ من الدستور بقولها ونصت المادة ٧١ من الدستور على أن "يلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظمه القانون ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه ، وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الإجراء الذي قيد حريته الشخصية ، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة ، وإلا وجب الإفراج حتماً". وقد نصت المادة ١٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأولى على أن يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطياً بأسباب القبض

عليه أو حبسه، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقّسع والاستعانة بمحام. ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه".

وقد سبق أن ذكرنا أن سؤال المتهم يختلف عن استجوابه، وأن هذا السؤال لا يتسع لمواجهته بالأدلة القائمة قبله وأقوال الشهود على نحو تفصيلي، غير أن سؤال المتهم يتسع لإجراء المواجهة بالمضبوطات وإثبات أقواله وملاحظاته عليها. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن مواجهة الطاعن بالمخدر المضبوط والقبض عليه والجريمة في حالة تلبس لا يشكل إكراهاً من أى نوع كان، ذلك بأن الشارع يحول مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس أن يقبض على المتهم الحاضر وأن يسمع فوراً أقواله وأنه لا مرة في أن سماع هذه الأقوال يستوجب لزوماً وحتماً إحاطته علماً بالتهمة المنسوبة إليه وهو ما يشمل مواجهته بالمضبوطات (١).

ثانياً: تفتيش الأشخاص

- **تعدد أنواع التفتيش:** التفتيش الأشخاص ليس من نوع واحد: فهناك التفتيش الذي يتخذ عقب قبض صحيح، وهو تفتيش يستهدف التفتيش عن الأدلة وكشف الحقيقة في الجريمة التي قبض على الشخص فيها، ولذلك فهذا النوع من التفتيش يمكن أن نطلق عليه التفتيش التفتيشي. وبجانب هذا النوع من التفتيش هناك أنواع أخرى لا تستهدف البحث عن دليل أو المحافظة عليه، بل وقد لا يفترض أن هناك جريمة قد وقعت على الإطلاق، ومن أمثلة هذا النوع التفتيش الإداري. وهناك نوع آخر لا يستهدف كذلك جمع الأدلة، وإنما تجريد المتهم مما قد يحتمل حمله من سلاح وأدوات خطيرة. ويلحق بهذه الأنواع التفتيش الرضائي. وفيما يلي نتناول بالشرح هذه الأنواع المختلفة.

(١) نقض جلسة ٧ يناير ١٩٨١ مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٣٢ رقم ١ ص ٢٣.

١- التفتيش كإجراء تحقيق

- **مدلول التفتيش كإجراء تحقيق:** يعنى تفتيش الشخص البحث عن الأدلة فى جسم المتهم أو ملبسه أو ما يحمله. والأصل أن التفتيش من أعمال التحقيق الذى تباشره سلطة التحقيق الابتدائى ؛ غير أن الشارع قد خوله استثناء لمأمور الضبط باعتباره عمل تحقيق يختص به استثناء^(١)، ولكنه ربطه بوقوع قبض صحيح. ويعنى ذلك أن تفتيش الأشخاص له نفس مجال القبض عليهم ، فلا يكون ذلك إلا بأمر من سلطات الحكم والتحقيق أو بناء على حالة التلبس. وقد حرص الدستور على إبراز هذا المعنى بنصه فى المادة ٤٩ منه على أن "الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تفسد ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وفقاً لأحكام القانون . ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطى". والتفتيش كإجراء تحقيق يجب أن يقوم به مأمور الضبط القضائى ، ولا يجوز لغيره القيام به ، وذلك بخلاف التفتيش كإجراء من إجراءات الاستدلال ، إذ يجوز فى بعض صوره أن يقوم به شخص من غير مأمورى الضبط القضائى. وتطبيقاً لذلك إذا قام هذا التفتيش أحد رجال السلطة العامة كالجند والمخبرين ، وقع هذا التفتيش باطلاً ، حتى ولو كان رجل السلطة العامة قد حل محل مأمور الضبط القضائى فى القيام بعمله ، فإذا قام أحد الجنود باقتياد المتهم لاشتراكه فى مشاجرة فى الطريق العام إلى ديوان المركز ، فقام مساعد الشرطة الذى كان يقوم مقام الضابط النوبتجى بتفتيش

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى: رقم ٤٨٨ ، ص ٤٥١ ؛

المتهم فعثر معه في جيبه الداخلى للصديري الذى يرتديه على مخدر ، فإن التفتيش يكون باطلاً^(١). ويلاحظ أن كمية المضبوطة كانت من الضالة بحيث لا يمكن القول بأن التفتيش كان في هذه الحالة وقائياً قبل إيداع المتهم الحجز.

- التنازع بين القبض والتفتيش: القاعدة المقررة هي أنه إذا جاز القبض صح التفتيش. ويعنى ذلك ارتباط تفتيش الشخص بالقبض عليه. ولذلك نص الشارع في المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "في الأحوال التى يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه"^(٢). وإذا كانت الجريمة في حالة تلبس ، أو صدر أمر بالقبض من سلطة التحقيق ، فإن ذلك يميز التفتيش بمعناه التنقيبي الذى يهدف لجمع الأدلة أو الحفاظ عليها. وتوافر إحدى حالتى القبض يعد كافياً لإباحة التفتيش: وتطبيقاً لذلك فإذا صدر أمر النيابة العامة بالقبض فقط دون التفتيش ، فإن قيام مأمور الضبط القضائي بتفتيش شخص المتهم إثر القبض عليه يكون صحيحاً ، حتى ولو لم يكن أمر القبض متضمناً تفتيش المتهم^(٣).

(١) نفى جلسة ٢٤ إبريل ١٩٥٦ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٧ رقم ١٨٤ ص ٦٥٩.
(٢) وقد نصت المادة ١٦ من قانون القضاء العسكري على أن "لمعوز الضبط القضائي العسكري في حالة الجنابة أو الجنحة التلبس بها أن يفتش أي شخص أينما كان يشبه فيه بأنه فاعل جرم أو شريك أو حائز على أشياء تتعلق بالجرم أو يخفي شخصاً له علاقة بالجريمة، وله أن يضبط الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة إذا اتضح له من أمارات قوية أنها موجودة معه. وفي غير ذلك يجب عليه أن يصدر الأمر بالتفتيش من النيابة العسكرية.

(٣) وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن لما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه أقسام قضاءه براءة المطعون ضدهما من التهمة المسندة إليهما على أن الوطء لم يقع فعلا وهو الركن الأساسي في جريمة الزنا وبأن المضبوطات التي أسفر عنها تفتيش المطعون ضده الثاني من عوازل طيبة ومناديل ورقية ثبت توليها بالحيوانات المنوية كانت نتيجة تفتيش باطل لصدور إذن النيابة العامة بالقبض فقط....." لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد نص بصفة عامة في المادة ٤٦ منه على أنه =

أما إذا كان القبض باطلاً ، فإن التفتيش يكون كذلك باطلاً ، وتطبيقاً لذلك إذا عرض على وكيل النيابة محضراً يتهم فيه أحد الأشخاص بالتبديد ، فقام بالتأشير عليه بإحالاته إلى مأمور الضبط لسؤال المتهم غير الحاضر وعمل فيش وتشبيه له وطلب صحيفة سوابقه ، فتصادف أنه أثناء مرور مأمور الضبط وجد المتهم بالطريق العام ، فقام باحتجازه وقام بتفتيشه قبل إيداعه ديوان الحجز فعثر معه على سلاحاً نارياً وقطعة من المخدر ، فإن هذا التفتيش يعد باطلاً ، ذلك أن طلب سؤال المتهم المتخذ من وكيل النيابة لا يعد أمراً بالقبض على المتهم وإحضاره ، ولا يجوز التفتيش استناداً إليه ، كما أنه لا يجوز تفتيش المتهم استناداً إلى لوائح السجن لعدم وجود أمر قانوني بإيداع المتهم بالسجن^(١).

ويلاحظ أنه لا ارتباط بين جواز تفتيش الشخص وجواز تفتيش مسكنه: فينما يجوز تفتيش الشخص إذ جاز القبض عليه ؛ فإن جواز القبض لا يؤدي إلى إجازة تفتيش مسكن المتهم ، إذ أن ذلك لا يكون إلا بأمر من سلطات التحقيق أو القضاء. ومن جهة أخرى فلا تلازم بين القبض وتفتيش الشخص ، فقد يرى مأمور الضبط القضائي أنه لا يوجد مقتض لتفتيش المتهم ، وفي هذه الحالة فإن القبض يقع دون أن يستتبعه التفتيش. غير أن صدور الأمر بتفتيش الشخص أو ضبطه في حالة التلبس تجعل القبض متحققاً دائماً ، ذلك أن خضوع الشخص

في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه اعتباراً بأنه كلما كان القبض صحيحاً كان التفتيش الذي يجربه من خول إجراؤه على المقبوض عليه صحيحاً أيضاً كان سبب القبض أو الغرض منه وذلك لمعوم الصيغة التي ورد بها النص. ولما كانت المحكمة قد جانبت هذه الوجوه من النظر فإنه تكون قد أخطأت في تطبيق القانون. نقض جلسة ١٤ مايو ٢٠٠٩ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٥٢ رقم ص ٤٨٩.

(١) نقض جلسة ١٣ ديسمبر ١٩٥٤ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٦ رقم ٨٩ ص ٢٩٢.

لإجراءات التفتيش يعنى تقييد حريته بالقدر اللازم لذلك ، وهو ما يعد فى نظر القانون قبضاً ، ولو لم يتضمن تقييداً مادياً لحرية المتهم^(١).

- التفتيش عقب القبض - هل يهدف دائماً للتفتيش عن الدليل ؟-

سبق أن ذكرنا أن القبض الصحيح ، يميز لمأمور الضبط القضائى القيام بتفتيش المتهم لما عسى أن يخفيه من أدلة تتصل بالجريمة التى قبض عليه فيها. ويعنى ذلك أن الأمر يتعلق بتفتيش من إجراءات التحقيق الذى يتصل بجمع الأدلة والحفاظ عليها لجريمة معينة. ويثور التساؤل عما إذا كان هذا النوع من التفتيش جائزاً فى حال أن كانت الجريمة التى ارتكبتها المتهم لا يتصور فيها وجود أدلة يجوزته على ارتكابها ، فهل يجوز فى هذه الحالة تفتيشه تفتيشاً تنقيحياً ، أم أن التفتيش فى هذه الحالة يكون غير جائز؟. وأهمية هذا التساؤل هى أنه إذا نتج عن هذا التفتيش ضبط ما يعد حيازته جريمة ، فهل يكون الضبط فى هذه الحالة صحيحاً؟. وفى واقعة عرضت على القضاء نتج عن أن مأمور الضبط القضائى كان قد قام بضبط المتهم بسرقة سيارة مبلغ بسرقتها والصادر أمر بضبطه فيها ، وقد أقر المتهم بمحض الضبط بسرقة للسيارة وتم ضبطها الدعوى الجنائية غير أن مأمور الضبط القضائى قام بتفتيش المتهم فعثر معه على بعض المستندات الرسمية المزورة ، فقام بضبطها ، ودفع المتهم بطلان التفتيش لعدم صدور إذن من النيابة العام بذلك ، وبأنه لا جدوى من هذا التفتيش بعد أن تم ضبط السيارة المبلغ بسرقتها واعتراف المتهم بذلك بمحض الضبط. وقد رفضت محكمة الموضوع هذا الدفع ، فطعن بامام محكمة النقض التى قضت بأن من حق مأمور الضبط الذى قام بضبط الطاعن ، أن يجرى تفتيشه ، بمقتضى المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، التى تميز لمأمور الضبط القضائى فى

(١) نقض جلسة ١٩ يونه ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض ، س ١٨ رقم ١٦٨ ص ٨٣٨.

الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم ، أن يفترسه ، هذا إلى أن التفتيش في صورة الدعوى أمر لازم تستوجه وسائل التوقي و التحوط من شر المقبوض عليه ، إذا ما سولت له نفسه -التماساً للفرار- أن يعتدى على مسن أجرى ضبطه ، بما عساه قد يكون محرراً له من سلاح أو نحوه (١).

ويستخلص من هذا القضاء أمران: الأول أن التفتيش كآثر للقبض يجب أن يهدف إلى التنقيب عن الدليل في الجريمة التي قبض على المتهم فيها.

والثاني: أنه إذا انقضى وجود علة تبرر التفتيش في الجريمة التي ضبط فيها الجاني ، فإن التفتيش في هذه الحالة يكون وقائياً يهدف إلى تجريد المتهم مما عساه أن يحمله من أسلحة ، ويصح ما يتم ضبطه من جرائم استناداً إلى حق مأمور الضبط في القيام بالتفتيش الوقائي.

٢- التفتيش كإجراء استدلال

- المقصود بالتفتيش كإجراء استدلال:

التفتيش كإجراء استدلال لا يهدف إلى جمع الأدلة عن جريمة معينة ، وإنما هو إجراء إداري قد يهدف إلى تحقيق غاية مشروعة فتظهر الجريمة عرضاً كالتفتيش الذي يجري في حالة الضرورة ، وقد يهدف للتحري عن جريمة محتملة ، لا جريمة وقعت بالفعل كالتفتيش الإداري والتعاقدي ، وقد يقع برضاء الشخص نفسه. وبينما يهدف التفتيش كإجراء تحقيق التنقيب عن الأدلة في جريمة وقعت بالفعل ، فإن التفتيش الاستدلالي يهدف إلى توقي وقوع هذه الجريمة . وفي حين أن التفتيش التنقيبي يكون عقب وقوع قبض صحيح ؛ فإن التفتيش كإجراء من إجراءات الاستدلال لا يشترط فيه أن يسبقه قبض. وفيما يلي نبين صور هذا النوع من التفتيش.

(١) نقض جلسة ٢٩ يناير ١٩٨٦ مجموعة أحكام محكمة النقض ، ص ٣٧ رقم ٣٤ من ١٦٣.

- التفتيش المستند لحالة الضرورة:

قد تقتضى حالة الضرورة تفتيش الشخص لأسباب لا صلة لها بالجريمة. ومثال ذلك التفتيش الذى يجبره رجل الإسعاف فى جيوب المصاب فاقد الوعي بحثاً عن أشياء يحتمل ضياعها أو سرقتها أو للتعرف على شخصية المصاب أو قيام المعاون الإدارى بالمستشفى من تفتيش شخص المريض الذى تقرر دخوله غرفة العمليات لإجراء جراحة ، لحصر متعلقاته وتسليمها إلى مكتب الأمانات بالمستشفى. وفى هذه الحالة فإذا عاين هؤلاء جريمة فى حالة تلبس ، كما لو عثر على سلاح أو مخدر كان ضبطها صحيحاً. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن ما يقوم به رجل الإسعاف من البحث فى جيوب الشخص الغائب عن صوابه ، قبل نقله إلى المستشفى ، لجمع ما فيها وتعرفه وحصره ، هذا الإجراء لا مخالفة فيه للقانون إذ هو من الواجبات التى تملها على رجال الإسعاف الظروف التى يؤدون فيها خدماتهم و ليس من شأنه أن يكون فيه اعتداء على حرية المريض أو المصاب الذى يقومون بإسعافه فهو بذلك لا يعد تفتيشاً بالمعنى الذى قصد الشارع إلى إعتباره عملاً من أعمال التحقيق وإنما هو ضرب من ضروب المحافظة على أمتعة المريض (١) .

وليس من اللازم أن يقوم بهذا التفتيش رجل من رجال الضبط القضائى ، وإنما يصح من أى شخص حتى ولو كان شخصاً عادياً ، فإذا عاين أحد الأشخاص حادثاً وقام بمحاولة التعرف على شخص المصاب فعثر على ما يشكل تلبساً كان الضبط صحيحاً.

(١) نقض جلسة ١٠ يناير ١٩٥٦ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٧ رقم ٩ ص ٢١ .
وفى هذا الحكم أبدت محكمة النقض قضاء الموضوع بإدانة المتهم عن إحرازه لمادة الألبون المخدرة التى عثر عليها رجل الإسعاف فى ملابسه.

- التفتيش الإدارى للأشخاص: تنص بعض التشريعات على تحويل موظف

عام القيام بتفتيش بعض الأشخاص بموجب وظيفته لتحقيق اعتبارات معينة يهدف إليها الشارع في كل حالة على حدة. وفي هذا النوع من التفتيش لا يكون قصد الموظف التقيب عن جريمة معينة ؛ وإنما هدفه الاستيحاء من تنفيذ القوانين واللوائح. ومن أمثلة هذا النوع من التفتيش: التفتيش الجمركى ؛ تفتيش السجون ؛ التفتيش الذى يجريه رجال الضبط العسكرى.

- تفتيش الجمارك: ما كان يؤخذ من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠

من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فىمن يوجدون بداخل تلك المناطق ولم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية بل أنه يكفى أن تقوم لدى الموظف المسئول بالمراقبة والتفتيش فى تلك المناطق حالة تتم عن شبهة فى توافر التهريب الجمركى فيها فى الحدود المعرفة بها فى القانون . حتى يثبت له حق الكشف عنها . والمقصود بالشبهة هى حالة ذهنية تقوم فى نفس مأمور الضبط الجمركى يصح معها فى العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود فى حدود الدائرة المراقبة الجمركية وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع(١).

(١) نقض جلسة ٢١ مايو ١٩٩٢ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٣ رقم ٨٢ ص ٥٦١ .
و فى هذا الحكم قضت محكمة النقض بأنه " لما كان الحكم قد أثبت أن التفتيش الذى وُقع على سيارة الطاعن إنما تم فى نطاق الدائرة الجمركية وبعد ظهور أمارات أشارت الشبهة لدى مأمور-

وتطبيقاً لذلك فإنه إذا اشتبه مأمور الجمرك في أحد الركاب ، فقام بتفتيشه فحضر معه على مخدر أو سلاح أو آثار أو نقود مزيفة أو بضائع مهربة ، كان الضبط صحيحاً ، إذ أنه يستند إلى حق التفتيش الإدارى المخول لمأمور الجمرك ، قامت بذلك حالة التلبس. ويلاحظ أنه يجب أن يكون أداء مأمور الجمرك لعمله من تلقاء نفسه ، بأن تتوافر لديه هو الشبهة التى تجعله يقوم بالتفتيش للاستيقاق من عدم وجود قرب جركى. أما إذا قام مأمور الجمرك بتفتيش المتهمه نفاذاً لأمر ضابط بمكتب مكافحة المخدرات بالمطار ، ودون أن تقوم لديه هو نفسه أية شبهة في توافر التهريب الجمركى في حقها ، فإن حالة التلبس لا تكون متوافرة بتلقيها عن الغير^(١).

- التفتيش الإدارى فى المطارات والموانئ: يجرى في المطارات والموانئ تفتيش الأشخاص بحثاً عن الأسلحة أو المفرقات ، وهو يعد تفتيشاً إدارياً وليس من إجراءات التحقيق ، إذ لا يستهدف البحث عن جريمة معينة أو جمع الأدلة على وقوعها ، وإنما لا يعدو أن يكون إجراء تحفظياً وقائياً ، فإن أسفر هذا التفتيش عن ضبط شئ يعد حيازته جريمة ، فإن الجريمة تكون في حالة تلبس ، ويكون الضبط قد تم صحيحاً ، إذ يكون ثمرة إجراء مشروع. وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا طلب أحد الأشخاص الدخول إلى صالة المسافرين لتوديع أحد معارفه ، واستأذن الضابط المختص فأذن له ، وأخضع نفسه للإجراءات الأمنية المعمول بها لدخول صالة السفر ، فكان أن أصدر جهاز كشف الأشياء

=الجمرك مما دعاه إلى الاعتقاد بأن الطاعن يحاول قرب بضاعة بطريقة غير مشروعة فقام بتفتيش السيارة ومعه باقى أعضاء اللجنة من ضابط مباحث البناء على النحو الوارد في مدونات الحكم فإنه يكون على صواب فيما انتهى إليه.

(١) نقض جلسة ٢٠ أكتوبر ١٩٨٨ ، مجموعة أحكام النقض، س ٣٩ رقم ١٤٠ ص ٩٣٠ .

المعدنية إشارة بوجود بحمل شئ معدن ، فأخرج ما بحوزته لفحصها ، ومن بينها
علتي سجانز لاحظ الضابط أن شكلهما غير طبيعي ومنبعجتين ابعاجاً ملحوظاً
، وحال التأكد من محتوئهما تبين أن بهما مخدر ، فإن الضبط يكون صحيحاً (١).

- التفتيش الإداري للأماكن العسكرية وما في حكمها:

أجاز الشارع لأعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة اختصاصه
تفتيش الداخلين أو الخارجين من مناطق الأعمال العسكرية ؛ مناطق الحدود ؛
مناطق السواحل ؛ المناطق التي تحددها الأوامر العسكرية والقوانين الأخرى
(المادة ٢٠ من قانون القضاء العسكري رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦).

ولأعضاء الضبط القضائي العسكري في الجنايات والجرح كل في دائرة
اختصاصه، حق التفتيش في المعسكرات أو المؤسسات أو الفكنات أو الأشياء أو
الطائرات أو السفن أو المركبات العسكرية أو الأماكن التي يشغلها العسكريون
لصالح القوات المسلحة أينما وجدت، وذلك بعد إخطار قائد الوحدة التي يجري
فيها التفتيش (المادة ١٧ من قانون القضاء العسكري).

وقضى بأن الشارع لم يتطلب بالنسبة للأشخاص الذين يتواجدون في المناطق
العسكرية توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو
اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبورة له في نطاق الفهم القانوني
للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل أنه يكفي أن يكون الشخص داخلاً أو
خارجاً من مناطق الأعمال العسكرية حتى يثبت لضابط المخابرات الحربية
المختص حق تفتيشه ، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل بكشف

(١) نفى جلسة ١٢ أكتوبر ٢٠٠٥ الطعن رقم ٢٦٤٧٢ لسنة ٩٧ ق، لم يشتر بعد ،
المستحدث من أحكام النقض ص ١٠٦-١٠٧.

عن جريمة معاقب عليها في القانون العام ، فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته^(١).

- تفتيش السجناء: أوجب الشارع تفتيش كل مسجون عند دخوله السجن ، وأن يؤخذ ما معه من ممنوعات أو نقود أو أشياء ذات قيمة (المادة ٩ من قانون تنظيم السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦). وإذا عثر أثناء هذا التفتيش على شيء يعد حيازته جريمة قامت بذلك حالة التلبس ، وتطبيقاً لذلك تتوافر حالة التلبس إذا تم ضبط قطعة المخدر في ملابس السجين أثناء اتخاذ إجراءات دخوله السجن. وقد أجاز الشارع في المادة ٤٩ من قانون تنظيم السجون لمدير أو مأمور السجن في حالة الاشتباه في أي زائر أن يأمر بتفتيشه ، فإذا عارض الزائر في التفتيش جاز منعه من الزيارة مع بيان أسباب هذا المنع في سجل يومية السجن. وتطبيقاً لذلك قضى بأن المادة ٤٩ سائلة الذكر لا تستلزم توافر الرضاء الذي يصدر بفعل إيجابي ممن يحصل تفتيشه ؛ بل يكفي عدم معارضته في التفتيش - و هو فعل سلبي - فإن تفتيش مأمور السجن للمتهمين حين اشتبه فيهما لدى دخولهما سجن النساء في اليوم المخصص للزيارة يكون صحيحاً بالتطبيق لأحكام هذه المادة ما دام أن المتهمين لم يدفعوا بأفهما اعتراضاً على تفتيشهما بمعرفة مأمور السجن^(٢).

- التفتيش الإداري المخول للرؤساء على مرؤوسيه:

يقضى حق الإشراف والرقابة أن يقوم الرؤساء الإداريين بمتابعة أعمال مرؤوسيهم والدخول إلى مكاتبهم. ويثور التساؤل عما إذا كان هذا الحق يمتد إلى تفتيش مكاتب هؤلاء المرؤوسين إدارياً ، أم أن هذا التفتيش محظور؟ وأهمية

(١) نقض جلسة ٢٤ يناير ١٩٩٥ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٦ رقم ٣٤ ص ٢٥٥.

(٢) نقض جلسة ٤ فبراير سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٤ رقم ١٩ ص ٨٨.

هذا التساؤل هي أنه إذا كان هذا التفتيش مشروعاً وعابن الرئيس الإداري حالة تلبس بناء عليه ، فإن ضبطها يكون مشروعاً ، وعلى العكس ، فإن كان لا يحق له القيام بهذا الإجراء ، فإن ضبط الجريمة في حالة تلبس يكون غير مشروع أيضاً . في الحقيقة فإن القانون لم يمنع الرؤساء الإداريين في أية مصلحة من المصالح من إجراء التحقيق فيما ينسب إلى موظفيهم من المخالفات أو التقصيرات الخاصة بعملهم و لو كان هؤلاء الرؤساء من غير رجال الضبطية القضائية .

- التفتيش المستند إلى الرضاء المفترض لوجود علاقة تعاقدية:

قد يستند الرضاء بالتفتيش إلى وجود علاقة تعاقدية أو قانونية يربط الشخص بمقتضاها مقدماً عن حقه حماية حريته من التفتيش ، وفي هذه الحالات ، فإن هذا التفتيش يقع صحيحاً ، فإذا أسفر عن ضبط شيء يشكل جريمة كان هذا الضبط ولید تفتيش مشروع . ومن أمثلة هذه الحالات التفتيش الذي يجريه صاحب العمل على عماله للتأكد من أنهم لم يأخذوا شيئاً من أموال المصنع .

وتطبيقاً لذلك قضى بأنه وجود أحد رجال الشرطة على باب عتابر السكة الحديد هو من مقتضيات نظامها لتفتيش الداخلين والخارجين والتحقق من عدم وجود مسروقات معهم وأن قبول شخص العمل بهذه العتابر يستفاد منه رضاؤه بالنظام الموضوع لعمالها ، فإذا ارتاب رجل الشرطة في أن عاملاً يحمل معه مهمات مسروقة لما لاحظته من انتفاخ جوبه ، فقام بتفتيشه فعثر معه على المسروقات ، فإن التفتيش يكون صحيحاً^(١) . وقضى بأن قبول المتهم الاشتغال في شركة عاملاً فيها يصح أن يفيد رضاه بالنظام الذي وضعته الشركة لعمالها . فإذا كان من مقتضى هذا النظام أن يفتش العمال على أبواب مصانع الشركة عند انصرافهم منها كل يوم ، فإن التفتيش الذي يقع عليه يكون صحيحاً على

(١) نفذ جلسة ١٧ ديسمبر ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض ، س ٣ رقم ١٠٦ من ٢٧٧ .

أساس الرضاء به رضاء صحيحاً^(١). وبأن تفتيش عامل في ملجأ عند انصرافه منه يكون صحيحاً إذا كانت لائحة الملجأ توجب هذا الإجراء . و ذلك لا على أساس أن هذه اللائحة بمثابة قانون بل على أساس سبق رضاء العامل به بقبول الخدمة في الملجأ بمقتضى لائحته^(٢).

- **التفتيش المستند إلى رضاء الشخص:** القواعد الإجرائية التي نص الشارع عليها قررت لحماية حصانة الشخص وحرية الشخصية ، فإن نزل عن هذه الحماية ورضى بالتفتيش بناء على إرادة حرة ، فإن هذا التفتيش يكون صحيحاً. وإذا أسفر هذا التفتيش في هذه الحالة عن ضبط جريمة ، كان التلبس بها صحيحاً. ويجب أن يكون الرضاء بالتفتيش صريحاً غير مشوب بهيب أو إكراه ، ويعنى ذلك أن يكون الرضاء متبصراً وهو ما يقتضى العلم بظروفه ، ولكن لا يلزم أن يكون الرضاء بالتفتيش ثابتاً كتابة ، إذ يكفي ابداءه شفاهة^(٣). وإذا كانت القاعدة المقررة أنه إذا بطل القبض ، كان التفتيش المترتب عليه باطلاً ، فإن هذه القاعدة يرد عليها استثناء أن يكون التفتيش المترتب على قبض باطل قد تم بإرادة ورضاء المتهم ، حتى ولو سبقه قبض باطل ؛ غير أنه يلزم في هذه الحالة التأكد من صحة الرضاء بالتفتيش ومن أنه لم يكن وليد خوف. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن الحكمية التي عنها الشارع من وضع الضمانات و القيود لإجراء تفتيش الأشخاص هي كفالة الحرية الشخصية التي نص عليها الدستور وأقرها القوانين. وإذا كان الشخص الذي قبض عليه رجال السلطة العامة لاشتباههم في أمره و أحضره للمركز قد

(١) نقض جلسة ٩ إبريل ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٥٤٩ ص ٦٩٣.

(٢) نقض جلسة ٢٤ مارس ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ٣٢٠ ص ٤٢٥.

(٣) نقض جلسة ٤ فبراير سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٤ رقم ١٩ ص ٨٨.

اعترف طواعية للمضابط بحيازته للمخدر وأذن له في تفتيشه ، فإنه إن صح أن القبض على هذا الشخص وقع باطلاً فإن تفتيشه يكون صحيحاً ، إذ هو قد نزل بمحض إرادته عن القيود و الضمانات التي فرضها القانون لإجراء التفتيش^(١). وفي الواقعة موضوع هذا الحكم أن المتهم حاول الفرار من المخبرين عند رؤيتهما يدخلان السيارة العامة فظن أنه هارب من التجنيد أو أنه أحد المحكوم عليهم ، فالتجسس على مأمور الضبط القضائي. وفي تقديرنا أن ما قام به رجلا السلطة العامة ليس إلا استيقافاً لشخص وضع نفسه موضع الريسة والشبهة ، وليس قبضاً بالمعنى الدقيق ، ومن ثم فإن رضاه طواعية واختياراً بالتفتيش بعد إقراره بوجود مخدر معه إنما كان وليد إجراء مشروع هو الاستيقاف. وقد قضى بأنه إذا كان المتهمان قد وضعوا نفسيهما في وضع يدعو للريبة ، فكان من حق مأموري الضبط القضائي أن يستوقفهما لاستطلاع حقيقة أمرهما ، فإن تلا ذلك الاستيقاف رضاه منهما بالتفتيش بعد أن اعترفا من تلقاء نفسيهما بأنهما يحجزان مواد مخدرة ، فإن الضبط يكون صحيحاً^(٢).

ويجوز أن يكون التفتيش رضائياً في محيط علاقات العمل ، كان يسمح المرءوس لرئيسه الإداري بتفتيشه ، وفي هذه الحالة يكون التفتيش مستنداً لرضاء المرءوس. وتطبيقاً لذلك قضى بأنه كان المتهم قد رضى بالتفتيش فإن إستخلاص المحكمة بطلان التفتيش الذي وقع على شخصه و في مسكنه من كون مفتشى مصلحة البريد الذين أجروه ليسوا من رجال الضبطية القضائية لا يكون سديداً ، بل هذا التفتيش يكون صحيحاً . وإذا كان قد عثر أثناء التفتيش على مخدر فإن المتهم يكون في حالة تلبس بالإحراز ، و يصح بناء على ذلك القبض عليه

(١) نقض جلسة ٢٠ نوفمبر ١٩٥٠ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢ رقم ٧٨ ص ١٩٩.

(٢) نقض جلسة ٢٦ فبراير ١٩٥٢ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣ رقم ٢٧٥ ص ٧٣٥.

بغير إذن من جهة التحقيق . و لا يكفى فى الطعن على الرضاء بالتفتيش كونه حصل لرؤساء المتهم ، ما دام يصح عقلاً أن يكون الرضاء للرؤساء عن طوعية واختيار^(١). ويجوز أن يجرى التفتيش الرضائى شخصاً عادياً ، وفى هذه الحالة يصح باعتباره نوعاً من البحث والتحرى عن جريمة وقعت بالفعل. وتطبيقاً لذلك لفى واقعة تتحصل فى أن أحد الصيارفة اكتشف سرقة ورقة مالية منه أثناء توريد مبلغاً من المال ، فاقم أحد زملائه بسرقتها ، فاتفق الصيارفة على تفتيش المتهم والصراف الذى استلم العهدة ، فوافقا على ذلك ، فعثر على الورقة المالية مخبأة فى حذاء المتهم. وقد اعتدت محكمة الموضوع بالرضاء المبدى من المتهم بتفتيشه ، وأيدتها محكمة النقض فى ذلك^(٢):

- التفتيش الوقائى: التفتيش الوقائى هو أنه إجراء تحفظي يسوغ لأي فرد من أفراد السلطة لنفذة لأمر القبض القيام به درءاً لما قد يحتمل من أن يلحق

(١) نقض جلسة ٣ إبريل ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٣٢٩ ص ٤٥١ .

(٢) نقض جلسة ١٨ يناير ١٩٦٠ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١١ رقم ١٢ ص ٧٠ .
 وفى هذا الحكم قالت محكمة النقض بأن "تفتيش المنازل أو الأشخاص هو بحسب الأصل إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به إلا سلطة من سلطاته لمناسبة لجريمة - جناية أو جنحة - ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين وأن هناك من الدلائل ما يكفى للتعرض لجريمة المتهم الشخصية أو حرمة مسكنه - ذلك هو حكم التفتيش الذى نظم القانون قواعده وضبط حالاته و جعل لرجال الضبط القضائى ولهم سلطة التحقيق حق مباشرته فى حدود القانون ، والتفتيش بهذا المعنى القانونى هو بطبيعة الحال غير التفتيش الذى يجرىه الأفراد على من تلحقه شبهة الإتهام بمجازة شئ حيازة إجرامية غير مشروعة ، فهو ليس تفتيشاً يتول مولد التفتيش الذى خاطب الشارع أخلق بأحكامه وإنما هو نوع من البحث والإستقصاء أو هو نوع من التقيب عن الأشياء الخاصة بجمعية تحقق وقوعها ، وإذا رضى به المتهم كان دليلاً يصح إستناد قضاء الإتهام وقضاء الحكم إليه على السواء ، فإذا ثبتت محكمة الموضوع سلامة هذا الإجراء جاز لها أن تأخذ بنتيجة هذا التقيب كدليل من أدلة الإثبات فى الدعوى".

المتهم أذى بشخصه من شيء يكون معه أو أن يلحق مثل هذا الأذى بغيره ممن يباشر القبض عليه. ولكن يجب لصحة التفتيش الوقائي أن يتوافر أولاً السبب الصحيح للقبض ، وبغير قيام هذا السبب ، فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي القيام بالتفتيش سواء باعتباره إجراء من إجراءات التحقيق أو باعتباره إجراء وقائياً (١). ومن المقرر أنه ما دام من الجائز لمأمور الضبط القضائي قانوناً القبض على الطاعن و إيداعه سجن القسم تهيداً ل عرضه على سلطة التحقيق وفقاً للمادتين ٣٤ و ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون. وأن تفتيش الشخص قبل إيداعه سجن القسم تهيداً ل عرضه على سلطة التحقيق أمر لازم لأنه من وسائل الترقى و التحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه إلتساساً للفرار أن يعتدى على غيره بما يكون محرراً له من سلاح أو نحوه (٢).

والغرض من التفتيش الوقائي هو تسهيل عملية القبض على المتهم والتحفظ عليه بتجريده مما عسى أن يحمله من سلاح أو أشياء قد تساعده على الهرب وهو مقيد بالغرض منه وليس لمأمور الضبط أن يتجاوز هذا الغرض إلى تفتيش آخر وإلا كان ذلك التفتيش باطلاً وبطل معه كل دليل مستمد منه. وتطبيقاً لذلك قضى في واقعة تتحصل في أن مأمور الضبط القضائي كان قد قام بسنط المتهم تنفيداً لحكم صادر ضده بالوضع تحت المراقبة ، وقام بتفتيشه تفتيشاً لغيره على علية ثقاب بما مغلدر. فقضت محكمة الموضوع بأنه من غير المتصور أن يقتضى بحث الضابط عن سلاح مع المتهم عند تفتيشه له تفتيشاً وقائياً أو عمن أشياء قد تساعده على الهرب أن يقوم بالبحث عن ذلك داخل علية ثقاب وهي

(١) نقض جلسة أول نوفمبر ٢٠٠٤ الطعن ١٢٧٣٤ لسنة ٦٥ في ، لم ينشر بعد.

(٢) نقض جلسة ١٣ نوفمبر ١٩٨٦ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٧ رقم ص ٨٧٨.

لا تصلح لوضع أى منها داخلها ، فإن ذلك التفتيش منه بالكيفية التى بها يكون متجاوزاً للغرض الذى شرع من أجله و يكون قد استطال لغرض آخر و هو سعى من أجراه للبحث عن جريمة لا صلة لها بذلك النوع من التفتيش الأمر الذى يكون باطلاً^(١). فطعن التباينة العامة فى هذا الحكم تأسيساً على أن تفتيش علبة الثقاب هو أمر يقتضيه التفتيش الوقائى لأنها قد يخفى فيها المتهم شفرة حادة. غير أن محكمة النقض قضت بأنه لا يقبل القول فى طعن التباينة بأنه من المنصور عقلاً أن يتسع فارغ علبة الثقاب لإخفاء أسلحة تستخدم فى الإعتداء " كشفرة حلالة " ، و ذلك لما هو مقرر من أنه لا يصح النعى على قضاء المحكمة بالبراءة بناء على احتمال ترجح لديها - بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها - لأن ملاك الأمر كله إنما يرجع إلى وجدانها و ما تظمن هى إليه فى تقدير الدليل^(٢). ويلاحظ على هذا القضاء أن محكمة النقض قد تركت محكمة الموضوع حرية استخلاص ما إذا كان التفتيش الذى تم يعسد وقالياً أم أنه تجاوز الغرض منه ، ولذلك فإنه يجوز أن تعتبر المحكمة من ملاسبات الدعوى وظروفها أن تفتيش فم المتهم مثلاً لإخراج شفرة حادة بحوزته يعسد تفتيشاً وقالياً ، لأن الأمر يرجع إلى تقديرها ، متى كان حكمها قد أقيم على أسباب سائفة. وقضى بأن قيام مأمور الضبط بغير داعى التفتيش الوقائى قد اتجه مباشرة لتفتيش شخص المتهم ليخرج من بنطاله لفافة صغيرة بها مخدر وزن نحو

(١) نقض جلسة ٢٤ ديسمبر ١٩٨٧ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٨ رقم ٢٠٧ ص ١١٣٩. وفى هذا الحكم قالت محكمة النقض بأن الدليل المستند التفتيش يضحى باطلاً ويستطيل هذا البطلان إلى كل ما ضبط مع المتهم من معدة نتيجة لذلك الإجراء الباطل ويتعين إسبعاد كل دليل نتج عن هذا التفتيش الباطل بما فى ذلك شهادة من أجراه ومن ثم تكون الدعوى قد خلت من أى دليل صحيح على مقارلة التهم للجريمة المسندة إليه ويتعين لذلك الحكم ببراءته.

(٢) نقض جلسة ٢٤ ديسمبر ١٩٨٧ سالف الذكر.

ثلاثة جرائمات ، وكان من غير التصور أن يقتضى بحث الضابط عن سلاح مع الطاعن أو عن أشياء تساعد على الهرب أن يقوم بالبحث عن ذلك داخل تلك اللفافة وهى لاتصلح لوضع أى منها داخلها فإن ذلك التفتيش منه بالكيفية التى تم بها يكون متجاوزاً الغرض من التفتيش الوقائى ويصحى باطلاً^(١).

- **تنفيذ التفتيش:** تنفيذ التفتيش يكون بالبحث فى جسم الشخص أو ملابسه أو ما يحمله من أشياء ومتاع. فيجوز فض يده أو فتح فمه لإخراج ما يخفيه فيهما ، ويجوز إخراج ما بملابسه أو حذائه أو عمامة رأسه من أشياء. ويجوز أن يتم بتفتيش ما يحمله من أشياء ، كالحقيبة واللفافة والأكياس وغيرها. وتعتبر سيارة الشخص متصلة بشخصه ، فإذا جاز تفتيش الشخص جاز تفتيش سيارته الخاصة أو عربته أياً كان نوعها. ويمكن أن ينفذ التفتيش فى الأعضاء الداخلية للشخص فيجوز أخذ عينة من دماء الشخص أو جوفه أو غسيل معدته لتحليلها وكشف ما بها من مخدر أو مسكر أو أى دليل يفيد الدعوى^(٢) ، كما يجوز أخذ

(١) نقض جلسة ١٦ مايو ١٩٩٨ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٩ رقم ٩٦ من ٧٣٩.

(٢) نقض جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٧ ، رقم ١١٤ ، من ٣٨٧ ، وفى هذا الحكم كان المتهم وهو نزيل أحد السجون قد ضبط حال مضه مادة مخدرة ، فاستخدم رجال الضبط القوة لانتزاع ما فى فمه ، ثم خضع فيما بعد لغسيل معدته للحصول على آثار المادة المخدرة ، وقد قضت محكمة النقض فى هذا الحكم بصحة الإجراءات.

وفى واقعة قام أحد رجال الضبط بالقبض على المتهم بعد أن شم رائحة الأليون وهى تتصاعد من فمه ، فألغى القبض عليه وأرسله إلى المستشفى حيث أجريت له عملية غسيل معدة ثبت بعد تحليل محتوياتها وجود أثر المخدر فيها. وكان دفاع المتهم قد دفع ببطلان إرسال المتهم إلى المستشفى لأنظاته على اعتداء على حريته الشخصية ولعدم الحصول على إذن من النيابة العامة قبل القيام به. غير أن محكمة النقض رفضت هذا الدفع. نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٢٣١ من ٢٢٩. وقضت فى حكم آخر بأن ما يتخذه الضابط المأذون له بالتفتيش من إجراءات لغسيل معدة المتهم بمعرفة طبيب المستشفى لا يعدو أن يكون تعرضاً لها =

عينة من بصمته الوراثية ، كما يجوز أن يعهد إلى طبيب بإخراج المواد المخدرة من الأماكن الحساسة من جسم الشخص. وتنفيذ التفتيش يقتضى استعمال القدر اللازم من الإكراه للقيام به.

- تفتيش السيارات: من المقرر أن حرمة السيارة الخاصة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها فإذا صح تفتيش شخص المتهم فانه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به والسيارة الخاصة كذلك وإذا كانت الجريمة في حالة تلبس جاز بالتالى تفتيش السيارة الخاصة دون حاجة إلى إذن من النيابة العامة (١). وهناك تفرقة بين السيارات الخاصة وسيارات الأجرة من حيث سلطة مأمور الضبط القضائي في إيقافها أثناء سيرها والتأكد من عدم مخالفة قانون المرور وتفتيشها تبعاً لذلك ، فلا يجوز تفتيش السيارات الخاصة لأن حرمتها مستمدة من حرمة حائزها طالما ألما في حيازته. أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار ، فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور التي تمنع استعمال السيارات في غير الغرض المخصص لها وهو في مباشرته لهذا الإجراء إنما يقوم بدوره الإداري الذي يحوله إياه القانون (٢) ؛ إلا أن ذلك مشروط بمراعاة

= بالقدر الذى يبيحه تنفيذ إذن التفتيش و توالى حالة التلبس في حقها بمشاهدة الضابط لها و هى تبطل المخدر والباعث رائحة المخدر من لها مما لا يقتضى استدذان النيابة في إجراءاته. نقض جلسة ١٢ مارس سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ٨١ ص ٣٥٧.

(١) نقض جلسة ٤ نوفمبر ١٩٩٩ الطعن رقم ٢٣١١٠ - لسنة ٩٧ق ، مجلة القضاة انفصلية س ٣٢ العدد الأول ٢٠٠٠ ، القاعدة رقم ٥٨ ، ص ٦٢٣.

(٢) ولغى بأن مجرد إيقاف مأمور الضبط لسيارة معدة للإيجار وهي سائرة في طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها واتخاذ إجراءات التحري والبحث عن مرتكبي الجرائم في =

ضوابط الشرعية المقررة للعمل الإداري، فلا بد له أن يستهدف مصلحة عامة وأن يكون له سند من القانون وأن يلتزم بالحدود اللازمة لتحقيق غاية المشرع من منحه هذه الصلاحية وأن يلتزم في مباشرتها بالقواعد الدستورية والقانونية وإلا وصف عمله بعدم المشروعية والانحراف بالسلطة. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن قيام ضابط الواقعة باستيقاف السيارة الأجرة التي يستقلها المتهم ضمن ركابها مباشرة اختصاصه الإداري في الإطلاع على التراخيص ؛ بيد أنه جاوز في مباشرته لهذا الإجراء الإداري حدود غرض المشرع من منحه هذه الصلاحية ولم يلتزم في مباشرتها بالقواعد الدستورية والقانونية بأن تعرض حرية الأشخاص ومد بصره إلى أمتعة الركاب واستكشف الأشياء المغلفة غير الظاهرة دون مرور، فإن تجاوزه حدود الإطلاع على تراخيص السيارة إلى التحقيق من شخصيات ركابها وعنه في أمتعتهم المغلفة يتسم بعدم المشروعية وينطوي على انحراف بالسلطة فإذا تخلى الطاعن من بعد عن أمتعته - بإنكار صلته بها - فلا يمكن وصف هذا التخلي بأنه كان تخلياً إرادياً منه بل دفعه إلى الإجراء غير المشروع الذي سلكه ضابط الواقعة (١). ويلاحظ أن الدفع ببطلان تفتيش السيارة لا يقبل من غير حائزها إعتباراً بأن الحائز هو صاحب الصفة في ذلك ،

«دائرة اختصاصه لا ينطوي على تعرض حرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر في ذاته قبضاً» . نقض جلسة ١٧ إبريل سنة ٢٠٠٠ ، مجموعة أحكام النقض، س ٥١ رقم ٧٨ ص ٤٢٠ .

(١) نقض ١٢ يولييه ٢٠٠٦ الطعن رقم ٥٩٤٢٩ لسنة ٧٥ ق ، لم ينشر بعد ؛ أيضاً نقض جلسة ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٥ ، الطعن رقم ٨٩٨١ لسنة ٧٤ ق ، لم ينشر بعد المتحدث من أحكام النقض - إصدار المكتب الفني ص ١٠١ ، ص ١٠٥ ، نقض جلسة ١١ يولييه ٢٠٠١ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٥٢ ص ٥٧٦ .

فإن لم يثره فليس لغیره أن یبديه ولو كان یستفید منه لأن هذه الفائدة لا تلحقه إلا بالتبعة وحدها (١).

- **تفتیش الأنثی:** نص الشارع فی الفقرة الثانية من المادة ٤٦ إجراءات علی أنه "وإذا كان المتهم أنثی وجب أن یكون التفتیش بمعرفة أنثی ینسبها لذلك مأمور الضبط القضائی". وقد أراد الشارع من اشتراط تفتیش الأنثی بمعرفة أخرى أن لا یؤدی تنفید التفتیش إلى المساس بالمواضع الجسمية التي لا یجوز لرجل الضبط القضائی الإطلاع علیها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حیاءها إذا مست. وقضى بأن التقاط مأمور الضبط للعبة التي تحوی مخدراً من صدر المتهمه يعد تفتیشاً یمس موضع العورة منها ، بما یطله (٢).

غیر أن هذا المساس بعورة الأنثی لا یتحقق إذا اقتصر مأمور الضبط القضائی فی تنفیذه للتفتیش علی الإمساك بید المتهمه وأخذها منها حقبة یدها عشر بداخلها علی المخدر المضبوط (٣). ولا یتحقق أيضاً إذا طلب مأمور الضبط من المتهمه بأن تقلب جیوبها فیرز من جیبها الأيمن جزء من علبة صفيح أخرجتها کما أخرجت من جیبها الأيسر ورقة أخفتها فی راحة یدها فأخذها منها ووجد

(١) نقض جلسة أول ديسمبر ١٩٨٨ مجموعة أحكام النقض ، س ٣٩ رقم ١٨١ ص ١١٥٩ .
وقضت محكمة النقض بأنه " من المستقر علیہ إنه لا یجوز الطعن بالبطان فی الدلیل المستمد من التفتیش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة إلا من شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم ، و من ثم فلا صفة للطاعن فی الدفع ببطان تفتیش السیارة التي ضبط بها بعض التبغ المهرب ما دام أن الثابت أنها غیر مملوكة له و لم تكن فی حيازته ، و كذلك الحال بالنسبة للمخزن الذي ضبط به البعض الآخر من الدخان ما دام أنه غیر مملوك و لا محوز له ". نقض جلسة ٣٠ یونیه ١٩٦٩ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٠ رقم ١٩٣ ص ٩٧٦ .

(٢) نقض جلسة ١٩ نوفمبر ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض ، س ٦ رقم ٣٩٤ ص ١٣٤١ .

(٣) نقض جلسة ٢٣ نوفمبر ١٩٨٩ مجموعة أحكام النقض س ٤٠ رقم ١٧٠ ص ١٠٦١ .

بداخل العلبة و الورقة مخدراً^(١). وليس في إنقطاع مأمور الضبط لفافة المخدر التي كانت تضعها المتهمه بوضع ظاهر بين أصابع قدميها العارية ما يمس عورة منها^(٢). وإذا كان من المتعين أن يقوم مأمور الضبط القضائي بتفتيش أنثى، فإن عليه أن يندب أنثى لذلك، ولكن لا يشترط أن يكون الندب كتابياً، وعة ذلك أن علة ندب الأنثى هي صيانة عورات المرأة من المساس بها، وليست العلة هي ضمان حرية المتهمه^(٣). ولا يلزم أن يقوم بتحليفها السمين، كما لا يلزم أن تكون موظفة عامة. غير أنه يجب ذكر اسم الأنثى التي قامت بالتفتيش في محضر الضبط حتى يمكن استدعائها للشهادة فيما بعد.

ولا يجوز تكليف طبيب بأن يجري هذا التفتيش، لأن الطبيب يقتصر فقط على القيام بالأعمال التي تتطلب خبرة طبية خاصة، كأن تكون المتهمه قد أخفست المخدر في موضع حساس من جسمها، وهو ما يقتضى الاستعانة بطبيب لإخراجه، وفي هذه الحالة يباشر الطبيب عمله بوصفه خبيراً^(٤). وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه لا محل للقول بأن الطبيب يباح له بحكم مهنته ما لا يباح لغيره من الكشف على الإناث، وأنه لا غضاضة عند إستحالة تفتيش متهمه بمعرفة أنثى أن يقوم هو بإجراء التفتيش المطلوب، وأن ذكر الحكم المطعون ذلك يعد تقريراً قانونياً خاطئاً^(٥).

(١) نقض جلسة ٣ ديسمبر ١٩٥٧ مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٨ رقم ٢٦٠ ص ٩٤٨.

(٢) نقض جلسة ٢٠ مايو ١٩٥٧ مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٨ رقم ٤٣ ص ٥٢١.

(٣) نقض جلسة ١٧ مايو ١٩٧٩ مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٣٠ رقم ١٢٥ ص ٥٨٨.

(٤) نقض جلسة ٤ يناير ١٩٧٦ مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٢٧ رقم ١ ص ٩.

(٥) نقض جلسة ١١ إبريل ١٩٥٥ مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٦ رقم ٢٤٩ ص ٨٠٧.

ثالثاً: تفتيش المساكن والدخول فيها

- **تعريفه:** تفتيش المسكن هو التقيب عن الأدلة بشأن جريمة قد وقعت بالفعل. وتفتيش المساكن هو إجراء من إجراءات التحقيق. وقد نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن "للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون" وهو نص عام مطلق لم يرد عليه ما يخصه أو يقيدده مما مؤداه أن هذا النص الدستوري يستلزم في جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الأمر القضائي المسبب وذلك صوناً لحرمة المسكن التي تنبثق من الحرية الشخصية التي تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يأوي إليه وهو موضع سره وسكنته ولذلك حرص الدستور على تأكيد حظر انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب.

وقد نصت المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق بناء على إتهام موجه إلى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بإرتكاب جريمة أو جنحة أو باشتراكه في إرتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة. ولقاضى التحقيق أن يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة وكل ما يحتمل أنه استعمال في إرتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يفيد في كشف الحقيقة. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً.

- **عدم دستورية تفتيش المساكن في حالة التلبس:** كانت المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية تحيز للمأمور الضبط القضائي تفتيش مسكن المتهم

في حالة التليس بجناية أو جنحة^(١) ؛ غير أن المحكمة الدستورية العليا قضت بعدم دستورية هذا النص تأسيساً على ما نصت عليه المادة ٤٤ من الدستور والتي تتطلب صراحة صدور أمر قضائي مسبب^(٢).
وقد ميزت المحكمة بين تفتيش المساكن ودخولها والتي تتطلب أمراً قضائياً مسبباً وهو ما أوجبه المادة ٤٤ من الدستور ؛ وبين غيره من إجراءات احتياطية ماسة

(١) كانت المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " لأمر العبط القضائي في حالة التليس بجناية أو جنحة أن يلتش مول المتهم ويضبط فيه الأحياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة إذا انتزع له من أمارات قوية أنها موجودة فيه "

(٢) المحكمة الدستورية العليا جلسة ٢ يولييه سنة ١٩٨٤ ، الطعن رقم ٥ لسنة قضائية ٤ - مجموعة الأحكام من ٣ ص ٦٧. وفي هذا الحكم قضت المحكمة بأن "الدستور قد حرص - في سبيل الحريات العامة - على كفالة الحرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد منذ وجوده فأكدت المادة ٤٩ من الدستور على أن " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مضمونة لا تمس " كما نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن " لمساكن حرمة " ثم قضت الفقرة الأولى من المادة ٤٥ منه بأن " حياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون " غير أن الدستور لم يكف في تقرير هذه الحماية الدستورية بإيراد ذلك في عبارات عامة كما كانت تفعل الدساتير السابقة التي كانت تقرر كفالة الحرية الشخصية و ما تفرع عنها من حق الأمن وعدم القبض أو الاعتقال و حرمة المنازل و عدم جواز دخولها أو مراقبتها (المواد ٨ من دستور سنة ١٩٢٣ ، ٤١ من دستور سنة ١٩٥٦ ، ٢٣ من دستور سنة ١٩٦٤) تاركة للمشروع العادي السلطة الكاملة دون قيود في تنظيم هذه الحريات ، و لكن أتى دستور سنة ١٩٧١ بقواعد أساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية و ما تفرع عنها من حريات و حرمان و رفعتها إلى مرتبة القواعد الدستورية - ضمنها المواد ٤١ إلى ٤٥ منه - حيث لا يجوز للمشروع العادي أن يخالف تلك القواعد و ما تضمنه من كفالة لصون تلك الحريات و إلا جاء عمله مخالفاً للشرعية الدستورية .

وانظر في التعليق على هذا الحكم: الدكتور حسني الجندى: تعليق على حكم المحكمة الدستورية العليا ، ١٩٨٥ ؛ الدكتور أسامة عبد الله قايد: حقوق و ضمانات المشبه فيه في مرحلة الاستدلال ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠ ، ص ١١٨ - ١٢٠ .

بالحرية الشخصية كالقبض وتفتيش شخص المتهم في حالة التلبس والتي أجازتها المادة ٤٩ من الدستور^(١).

- حالات دخول أو تفتيش المساكن التي تتفق مع الدستور:

أدى حكم المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر بعدم دستورية المادة ٤٧ إجراءات إلى استبعاد تفتيش المسكن في حالة التلبس بالجريمة ؛ غير أن نطاق الحكم لم يمتد إلى المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية التي تحيز دخول المساكن في حالة الضرورة كطلب المساعدة والحريق وغيرها. كما أنه لا يتعارض مع هذا الحكم التفتيش بناء على رضا حائز المكان وكذلك التفتيش بناء على ندب مأمور الضبط القضائي بناء على أمر من سلطة التحقيق. ونقتصر في هذا الموضوع على دراسة الدخول في المساكن باعتباره إجراء من إجراءات الاستدلال ، والتفتيش بناء على رضا حائز المكان على أن نستبقى دراسة التفتيش بناء على ندب عند الحديث عن التدب للتحقيق.

١- الدخول إلى المساكن

مدلول الدخول إلى المسكن: القاعدة هي أنه لا يجوز الدخول إلى مكان مسكون أو تفتيشه^(٢) . غير أن هناك حالات أجاز فيها الشارع استثناء الدخول إلى المسكن ، يجمع بينها فكرة الضرورة الإجرائية. ويقتصر الدخول في

(١) وقد كان مشروع القانون الذي أعدته لجنة الحريات بمجلس الشعب عند إعداد الدستور يُضمن نص المادة ٤٩ استثناء حالة التلبس من حكمها ، بما يعنى جواز تفتيش المسكن في إذا توافرت هذه الحالة ؛ غير أن هذا الاستثناء قد أسقط في المشروع النهائي وصدر الدستور مقتضياً نص المادة ٤٤ الحائى حرصاً منه على صيانة حرمة المسكن. المذكور محمد عبد الغريب: شرح قانون الإجراءات الجنائية ، ج ١ ، رقم ٥٢٨ ، ص ٦٧٩.

(٢) وقد نصت المادة ١٥ من قانون القضاء العسكري "لا يجوز لأعضاء السلطة القضائية العسكري الدخول أو التفتيش في أي محل مسكون إلا في الأحوال المبينة في القانون"

المكان على مجرد تجاوز حدوده والتواجد به ، دون أن يعتمد إلى التفتيش والتفتيش عن شيء معين ، ولا يجوز لمن يدخل المكان سوى أن يأتي الأعمال التي يقتضيها هذا الدخول دون سواها ، وله أن يطالع ما يجده من أشياء بصره دون أن يتجاوز ذلك للبحث في الأشياء غير الظاهرة. وبذلك يتضح أن الدخول إلى المسكن يختلف عن تفتيشه ، فهذا الأخير يعد من إجراءات التحقيق التي لم يعد من الجائز صدور الإذن به إلا من سلطات التحقيق الدعوى الجنائية ولا يجوز القيام به حتى في حالة التلبس. أما الدخول إلى المسكن فلا يعدو أن يكون إجراء استدلال اقتضته الضرورة أو القيام بعمل معين.

- حالات الدخول المشروع إلى المساكن أو الأماكن الخاصة: نصت

المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "لا يجوز لرجال السلطة الدخول في أي محل مسكون إلا في الأحوال المبينة في القانون ، أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق أو ما شابه ذلك".

هذا الدخول يفترض إما أنه صدر بناء على طلب من كان داخل المكان ، ولكن على خلاف التفتيش ، فإن طلب من كان بداخل المكان تنص لائزته وغيره. فبينما لا يجوز أن يكون التفتيش إلا برضاء حائز المكان ، فإن الدخول طلباً للمساعدة يمكن أن يكون من أي شخص كان موجوداً داخل المكان ولو لم يكن حائزاً له. ويجوز أن يكون الدخول بدون طلب وذلك إذا توافرت الضرورة ، وقد ذكر الشارع حالة الحريق أو الفرق ، غير أنه أردف قائلاً "أو ما شابه ذلك" بما يعني أنه لم يحصر حالات الدخول للضرورة في هاتين الحالتين فقط. ولذلك يتسع الدخول لإنقاذ مريض على وشك الموت أو جريح يرف أو لاستغاثة صدرت من الداخل أو لوجود حيوان متوحش أو أفعى داخل المنزل أو وجود مجنون هارب داخله وغيرها من صور. ويعد الدخول لضبط متهم هارب

من تطبيقات الضرورة الإجرائية. وقد ذكر الشارع أيضاً أن يكون الدخول في الحالات المبينة في القانون. وفيما يلي نشر إلى حالة تعقب المتهم الهارب ، ثم نعرض لبعض الحالات التي نصت عليها التشريعات المختلفة على حق أشخاص معينين في الدخول للمكان المسكون.

- **الدخول لتعقب مجرم هارب:** يقتضى ضبط متهم مطلوب القبض عليه ، وفي هذه الحالة فإن دخول مأمور الضبط منزل لم يؤذن بتفتيشه لضبط هذا المتهم لا يعد في صحيح القانون تفتيشاً، بل هو مجرد عمل مادي تقتضيه ضرورة تعقب المتهم أينما وجد لتنفيذ الأمر بضبطه وتفتيشه، أما التفتيش فهو البحث عن عناصر الحقيقة في مستودع السر فيها، وهو إجراء من إجراءات التحقيق يستلزم صدور أمر قضائي مسبب بإجرائه^(١). ويرتب على هذا فإن هذا الدخول لا يجب أن يتجاوز الغرض الذي أجاز من أجله وهو ضبط المتهم ، لذا عاين مأمور الضبط القضائي أثناء هذا الدخول جريمة ، كان ضبطها جائزاً استناداً إلى توافر حالة التلبس.

- **الدخول المستند إلى قوانين خاصة:** تتضمن عقود الاشتراك في خدمات الكهرباء والغاز والماء والهاتف وغيرها النص على حق مرؤفي الشركات التي تقدم هذه الخدمات في الدخول إلى الأماكن المسكونة وغيرها لتوصيل الإمدادات بهذه الخدمات ، كما يتم النص فيها على حقهم في المرور دورياً للتأكد من سلامة التوصيلات وأنه لا يوجد إخلال بها وللقيام كذلك بأعمال الصيانة المختلفة ، وتتضمن هذه العقود على التزام المشترك بالسماح هؤلاء الفنيين من الدخول إلى الأماكن التي يحوزها لأداء واجباتهم^(٢). فإذا

(١) نقض جلسة ١٥ أكتوبر ٢٠٠٩، مجموعة أحكام النقض، س ٥٢ رقم ١٢٥ ص ٦٣٤ .

(٢) انظر على سبيل المثال المادة البانية من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الغاز الطبيعي.

عابن أحد هؤلاء نتيجة هذا الدخول المشروع جريمة في حالة تلبس ، كانت المعايينة صحيحة ، إذ أنها قد استندت إلى إجراء مشروع ؛ غير أنه لا يجوز هؤلاء الموظفين القيام بالقبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة ، إلا إذا نصت التشريعات المنظمة لعملهم على منحهم صفة الضبطية القضائية (١) .

- الدخول إلى الأماكن العامة

- **الأماكن العامة بطبيعتها:** الأماكن العامة بطبيعتها هي التي يتباح لأي شخص ارتيادها في أي وقت ، ومثالها الشوارع والميادين والحدائق العامة والحقول المفتوحة التي لا تتصل بمسكن معين وكذلك وسائل المواصلات والنقل العامة. ومرور رجال الضبط في هذه الأماكن يكون استعمالاً لسلطتهم الوظيفية في الضبط الإداري ، لا القضائي ، إذ لا يستهدفون ضبط جريمة معينة ، وإنما غرضهم هو التأكد من تطبيق القوانين واللوائح. ولا يشترط أن يكون من يتحرى عن الجرائم من رجال الضبط القضائي ، بل يكفي أن يكونوا من مرءوسيههم ، كاجنود مثلاً (٢). ويترب على ذلك فإنه إذا عاينوا أثناء وجودهم في هذه الأماكن جريمة ، كان ضبطها صحيحاً استناداً إلى توافر حالة التلبس.

(١) انظر على سبيل المثال ما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من القانون ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الغاز الطبيعي من نصها على أن يكون العاملين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بناء على طلب من وزير البترول صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

(٢) وتطبيقاً لذلك فغضت محكمة النقض بأن معايينة جندي الشرطة للجريمة حال ارتكابها بالطريق العام توجب عليه إحضار المتهم أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو تسليمه لأحد مأموري الضبطية القضائية ، ولا يقال إن ما فعله العسكري هو من قبل التفتيش الممنوع ؛ بل هو من قبل التحري عن وجود الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى التحقيق . وسلطة التحري وجمع الاستدلالات ليست مقصورة على رجال الضبطية القضائية أنفسهم بل عونها القانون لمرؤوسيههم أيضاً. نقض جلسة ١٥ نوفمبر ١٩٤٣ مجموعة القواعد ، ج ٦ ، رقم ٢٥٨ من ٣٣٤ .

وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا قام مأمورو الضبط القضائي بتفتيش كورم من القش بجوار منزل المتهم فعثروا على مواد مخدرة ، فإن حالة التلبس تكون قائمة ويكون الضبط صحيحاً^(١) ، وبأن بحث مأمور الضبط في محتويات سلة بعد سقوطها في الطريق العام لا يعد تفتيشاً بالمعنى الذي يريده القانون ؛ وإنما هو ضرب من ضروب التحري عن مالكةا عليه يهتدى إلى معرفته بشيء من محتوياتها ولا جناح عليه في ذلك ، فإذا هو وجد في هذه السلة مخدراً كانت حالة التلبس بها متوافرة^(٢) . وقضى بأن وجوب صدور إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط ؛ أما تفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن ، وإذا كان الثابت أن شجيرات الأفيون ضبطت بحقل المتهم وهو غير ملحق بمسكنه فإن ضبطها يكون صحيحاً^(٣) .

وإذا كان مأمور الضبط حال وجوده بالطريق العام صادف المتهم ، فلم يفتشه ؛ بل كلفه برفع سلة كانت معه فرفعها فلما إقترب منها أشتم رائحة الأفيون تنبعث منها ، ثم ظهرت له الورقة التي تحوى هذ المخدر ، فإن ذلك يوفر حالة تلبس بجرمة إحراز المخدر^(٤) .

ويجب أن تدل الوقائع والظروف على أن الشخص قد قصد التخلي عن متاعه ، حتى يجوز القول بحق مأمور الضبط في التحري عما يجده في المكان العام ، وتطبيقاً لذلك قضى بأن وضع الراكب في وسيلة النقل العامة لشئ من متاعه

(١) نقض جلسة ٣١ مارس ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٥ ، رقم ٢٣٦ ص ٤٢٨ .

(٢) نقض جلسة ٦ يناير ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ٤٢٨ ص ٥٤٠ .

(٣) نقض جلسة ١٤ يناير ١٩٨٥ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٦ رقم ٨ ص ٧٥ .

(٤) نقض جلسة ١٥ نوفمبر ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٢٥٨ ص ٣٣٤ .

على الأرض الى جواره او حزخته بقدمه دون ان ينكشف ما بداخله لا تتحقق به حالة من حالات التلبس كما انه لا يفيد بذاته ان صاحب ذلك المساع قد تخلى عنه ولا يبيع لمأمور الضبط القضائي ان يفرضه ليرى ما بداخله ما لم يلبس ذلك من الظروف او يصاحبه من الافعال ما ينبى عن ان صاحب المتاع قد اراد التخلي عنه^(١).

- **الاماكن العامة بالتخصيص:** الاماكن العامة بالتخصيص هى اماكن يباح الدخول فيها للجمهور خلال وقت معين ، فإذا أغلقت أبوابها ، لم يعد الدخول إليها جائزاً ، وأصبح لها حرمة المكان الخاص. ومن أمثلة الأماكن العامة بالتخصيص: المطاعم والمقاهى والمحال والمكاتب والعيادات ودور اللهو. وبحق لمأمور الضبط القضائي ، بل والإدارى دخول هذه الأماكن لتأكد من تنفيذ القوانين واللوائح ومن عدم وقوع مخالفة لها ، وهذا الدخول يعد عملاً مشروعاً ، فإذا عاين جريمة ، كانت حالة التلبس متوافرة. وتطبيقاً لذلك إذا دخل مأمور الضبط القضائي أحد المقاهى فوجد أحد الرواد يدخل الحشيش ، قامت حالة التلبس ، وكذلك إذا دخل مأمور الضبط أحد الملاهى فوجد أفعالاً منافية للحياء ترتكب ، كانت الجريمة فى حالة التلبس أيضاً.

غير إن حق مأمور الضبط القضائي فى دخول المحال العامة لتأكد من تنفيذ القوانين واللوائح لا يمتد إلى تفتيش الأشخاص الموجودون فى هذه الأماكن ، إذ يجب أن تكون معاناة الجريمة قد تمت بشكل عرضى إثر الدخول المشروع ، لا أن يقوم مأمور الضبط بالتنقيب عنها ، وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا كانت الواقعة أن رجال الضبط القضائي قد دخلوا المقهى الذى يديره المتهم فوجدوا به أشخاصاً يلعبون الورق ، ووجدوا المتهم واقفاً ينظر إليهم فلما رأهم سارع

(١) نقض جلسة ٣ إبريل سنة ٢٠٠٠ الطعن رقم ٢٦٨٧٦ - لسنة ١٩٦٧ق.

إلى وضع يده في جيبه فلفتت هذه الحركة أنظارهم فأسرع إليه المخبر و إحتضنه و فتشبه مأمور الضبط القضائي فوجد مجيبه ورقة فيها مواد مخدرة ، فليس في هذه الواقعة ما يفيد أن المتهم كان في حالة تلبس ، إذ أن أحداً لم ير معه المخدر قبل تفتيشه ، وأن ما بدا من المتهم من وضع يده في جيبه فليس إلا مجرد قرينة ضده ، و هي لا تكفي للقبض عليه و تفتيشه^(١).

ولا يجوز لمأمور الضبط كذلك تفتيش هذه الأماكن ولا إلى البحث في الأشياء غير الظاهرة ، فإذا قام مأمور الضبط بالعثور على شئ تعد حيازته جريمة نتيجة هذا التفتيش ، فإنه يكون باطلاً ، إذ كان يجب الحصول على إذن سلطة التحقيق قبل القيام به^(٢). فلا يجوز لمأمور الضبط فتح لفافة مغلقة على مكتب مدير المح أو فتح أدراج هذا المكتب أو أن يقوم بفتح حقيبة مغلقة ، إذ يشكل ذلك تعسفاً في استعمال مأمور الضبط حق في الدخول للمكان العام.

وإذا كان المكان العام بالتخصيص يحوى أجزاء لا يصرح للغير الدخول فيها ، كما لو اتخذ صاحب مكتب المحاماة أو الطبيب أو صاحب محل حجرية داخلية يمنع الدخول فيها لتكون مكاناً خاصاً له ، ففي هذه الحالة يأخذ هذا المكان حكم المسكن ولا يجوز لمأمور الضبط الدخول فيه ، إذ أن حقه في هذا الدخول مقصور على الأماكن التي يباح للغير ارتيادها دون تمييز.

وإذا أغلق المكان العام بالتخصيص أبوابه ، بعد انتهاء العمل به ، فإن ذلك يعنى أنه لم يعد مكاناً عاماً يحق للغير ارتياده ، ويأخذ في هذه الحالة حكم الماكان الخاص ، ولا يجوز لمأمور الضبط الدخول فيه ، إلا بإذن من سلطات التحقيق. وتطبيقاً لذلك فإنه إذا أغلق المقهى أو محل أبوابه ، صار مكاناً خاصاً فلا يحق

(١) نقض جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ١٣٤ ص ١٢٩ .

(٢) نقض جلسة ٧ فبراير ١٩٨٩ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٠ رقم ٣٣ ص ١٩٣ .

لمأمور الضبط الدخول فيه ، فإن خالف ذلك كنان دخوله غير مشروع ويستطيع البطلان إلى كل ما يقوم بضبطه من جرائم ولو كانت في حالة تلبس.

- تغيير صاحب المسكن صفته إلى مكان عام -

قد يغير صاحب المسكن صفته ليكون مكاناً عاماً: ويتحقق ذلك إذا أزال خصوصية المسكن وأباح للغير الدخول فيه بدون تمييز ، ففي هذه الحالة يكون لمأمور الضبط القضائي الحق في دخول هذا المكان ، فإن عاين جريمة في حالة تلبس كان له أن يقوم بضبطها ، لأنها وليدة إجراء مشروع. وتطبيقاً لذلك قضى بأنه متى كان صاحب المنزل لم يبرع هو نفسه حرمة ، فأباح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز ، وجعل منه بفعله هذا محلاً مفتوحاً للعامة ، فمثل هذا المنزل يخرج عن الخطر الذي نص الشارع عليه ، فإذا دخله أحد كان دخوله مبرراً ، وكان تبعاً لذلك ، أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه ، وتطبيقاً لذلك يكون مكاناً عاماً صاحب المنزل الذي يديره مكاناً للعب القمار ، فيسمح للآخرين بالدخول فيه دون تمييز^(١). وكذلك الشأن فيمن تدير مسكناً لممارسة الدعارة ، فتسمح لطالبي المتعة بالدخول فيه بلا تمييز ، ومن يدعى الشهادة وقدرته على مخاطبة الجان وشفاء المرضى ويتخذ من مسكنه مكاناً مفتوحاً لاستقبال أصحاب الحاجات. ففي هذه الصور فإن العبرة في تحديد صفة المكان هي بحقيقة الواقع ، فإن سمح صاحب المسكن للغير بالدخول فيه دون تمييز ، فإنه يحق لمأمور الضبط القضائي في هذه الحالة أن يدخل في هذا المكان أسوة بهذا الغير. والأصل أن ما لا يتم الإخطار به كمحل عام لا يعتبر كذلك ، وبأخذ حكم الأماكن الخاصة ، فإذا أدار شخص مكتباً أو محلاً بدون ترخيص ، فالأصل ألا يعتبر مكاناً عاماً بالتخصيص ؛ إلا أنه إذا أزال الشخص حرمة هذا

(١) نقض جلسة ٨ مارس ١٩٥٧ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٨ رقم ٧٤ ص ٢٦٠.

المكان فأباح للغير بدون تمييز الدخول فيه ، ففي هذه الحالة ، يعتبر مكاناً عاماً يحق لرجال الضبط الدخول فيه أسوة بغيرهم (١).

- تلبس المتهم الناتج عن الدخول لتنفيذ إذن تفتيش مسكن الغير؛

إذا كان السلوك السابق لمأمور الضبط القضائي على التواجد في المكان المسكون مشروعاً كان التلبس الذي يعاينه صحيحاً ، وفي هذه الحالة يحق له القبض على الشخص ولو كان هو غير صاحب المسكن المأذون بتفتيشه. وتطبيقاً لذلك فإنه إذا كانت الواقعة أن مأمور الضبط القضائي حال دخوله منزل المأذون بتفتيشه شاهد التهم الذي لا يشملُه إذن التفتيش بإحدى الغرف الذي بمجرد أن شاهد القوة قام بدس شيئاً تحت قدمه فطلب إليه مأمور الضبط النهوض والانتقال من موضعه فلما ابتعد وجد الضابط في مكان قدمه اليسرى ورقة من السلوفان بها قطعة من الأفيون اعترف المتهم بأنها له ، فإن ذلك يوفر حالة التلبس التي تخول القبض والتفتيش ، وذلك بصرف النظر عما إذا كان إذن تفتيش المسكن يشمل المتهم أم لا يشملُه (٢). وقضى بأنه إذا وجد مأمور الضبط عند قيامه بتنفيذ إذن تفتيش مسكن المتهم جالسة ومعها شخص آخر وعثر أمامها على أرضية الحجرة على قطعة أفيون عارية قررت المأذون بتفتيشها أنها تخص الآخر فقام الضابط على الفور بتفتيشه فعثر بحبيب " بنطلونه " على لفافة بها أفيون ، فبان قيام الضابط بهذا الإجراء تفتيش المتهم والقبض عليه يكون إجراءً صحيحاً في القانون ، ذلك لأنه بضبط المخدر الملقى على أرضية الحجرة في مسكن المأذون بتفتيشها يجعل جريمة إحراز المخدر متلبساً بها وهو ما يبيح لرجل الضبط

(١) نقض جلسة ١١ إبريل ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٢٠٠ ص ٢٠٨ .

(٢) نقض جلسة ٤ فبراير ١٩٥٧ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٨ رقم ٣٤ ص ١١١ .

القضائي الذي شاهد الجريمة و كانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أى دليل على مساهمته فيها كفاعل أو شريك^(١).

- **عدم جواز تفتيش غير المتهم بدون توافر حالة التلبس فى حقه أو صدور أمر قضائى- مخالفة المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية للدستور:** نصت المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: "إذا قامت أثناء تفتيش منزل متهم قرائن قوية ضد المتهم أو شخص موجود فيه على أنه يخفى معه شيئا يفيد ككشف الحقيقة ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه".

وقد طبق القضاء هذا النص ، وراقب تقدير توافر القرائن القوية التى تبرر تفتيش شخص غير المتهم الموجود فى منزل المأذون بتفتيشه^(٢). غير أن محكمة النقض قضت بأن قضى به نص المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية من تخويل مأمور الضبط القضائي الحق فى تفتيش الشخص إذا ما قامت ضده أثناء تفتيش منزل التهم قرائن قوية على أنه يخفى معه شيئا يفيد ككشف الجريمة دون أن يصدر أمر قضائى ممن يملك سلطة إصداره أو أن تتوافر فى حقه حالة التلبس بخالف حكم المادة ٤١ من الدستور التى تحظر القبض على الشخص أو تفتيشه إلا فى حالة التلبس أو صدور أمر من القاضى المختص أو من النيابة

(١) نقض جلسة ١٣ إبريل ١٩٦٤ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٥ رقم ٥٥ ص ٢٧٨ .

(٢) وقضى بصحة إجراءات التفتيش إذا وجد مأمور الضبط حال تنفيذه لإذن تفتيش المسكن المتهم وزوجته جالسين ، ثم لاحظ أن الزوجة مطبقة يدها على شئ فأجرى فتح يدها فوجد بها قطعة من الأفيون ، لأن رابطة الزوجية بين هذه الزوجة وزوجها الصادر ضده الإذن لا تمنع من سريانه عليها بإعتبارها موجودة معه وقت التفتيش. نقض جلسة ٢٥ فبراير ١٩٥٢ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣ ص ٧٢٨ . وقضى بأن ملاحظة مأمور الضبط انتفاخ جيب المتواجد مع المتهم وبروز بعض أوراق السلوفان التى تستخدم فى تغليف المخدرات ، يعد قرائن قوية تبرر تفتيشه. نقض ٢٩ مارس ١٩٧٠ ، س ٢١ ، ص ٤٧٨ .

العامه. وقد رتبته المحكمة على ذلك أن المادة ٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية تعتبر منسوخة ضمناً بقوة الدستور نفسه منذ تاريخ العمل بأحكامه دون ترخيص صدور قانون أدنى ولا يجوز الإسناد إليها في إجراء القبض والتفتيش منذ ذلك التاريخ، وذلك إعمالاً للقواعد العامة التي تلزم المحكمة بتطبيق التشريع صاحب السمو والصدارة، إذا كان نصه قابلاً للإعمال بذاته^(١).

- **الرضاء بتفتيش المسكن:** إذا صدر الرضاء من حائز المسكن بتفتيش مسكنه، فإن هذا الرضاء يعتد به وينتج أثره في اعتبار ما يسفر عنه هذا التفتيش صحيحاً. وهذا الأثر يترتب على الرغم من أن الدستور والقانون قد أحاطا المسكن بضمانات تحول دون تفتيشه إلا بإذن من سلطات التحقيق. والتحقيق من شروط صحة هذا الرضاء يكون من سلطة المحكمة إذا استبانته من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلالة المؤدية إليه. وتطبيقاً لذلك فإنه إذا كان مأمور الضبط عندما أجرى تفتيش محل المتهم استناداً إلى إذن النيابة العامة الذي اقتصر فقط على هذا المحل، فعن فيه على الميرورين المضبوط، فأخبره المتهم أنه يحتفظ بكمية أخرى في شقة خاصة به لم يشملها إذن النيابة العامة بالتفتيش وأرشده إليها وقام بفتحها بفتح كان معه حيث تم ضبط المخدرات الموجودة بها بما يقطع أن تفتيش هذه الشقة كان برضاء المتهم وموافقة الصريحة وعن إرادة حرة من جانبه واختيار، وليس بلازم أن تكون هذه الموافقة ثابتة بكتابة صادرة من المتهم^(٢). والقاعدة المقررة هي أن يكون الرضاء بالتفتيش صريحاً لا لبس فيه وحاصلاً قبل الدخول، فلا يصح أن يؤخذ

(١) نقض جلسة ١٥ سبتمبر ١٩٩٣، مجموعة أحكام النقض، س ٤٤ رقم ١١٠ ص ١٧٠٣

نقض ٧ مايو ٢٠٠٦ الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٧٤ ق، لم ينشر بعد-المستحدث ص ١٠٢.

(٢) نقض جلسة ١٤ نوفمبر ١٩٩٥ مجموعة أحكام النقض، س ٤٦ رقم ١٧٨ ص ١١٨٠.

بطريق الإستنتاج من مجرد سكوت أصحاب الشأن ، إذ من الجائز أن يكون هذا السكوت منبعثاً عن الخوف و الإستسلام . فإستناد محكمة الموضوع إلى هذا الرضا الضمني يكون غير جائز^(١).

- رضاه حائز المسكن بالتفتيش في حال غياب صاحبه :

الرضاء بالتفتيش يجب أن يصدر من حائز المكان أو ممن يعد حائزاً له وقت غيابه فهذا الشخص هو الذي وضعت قواعد التفتيش لحمايته. وتعبير الحائز لا يرادف المالك ، إذ قد يكون هذا الحائز هو المستاجر أو المستعير. بل إن تعبیر الحائز يمتد إلى من كانت حيازته تستند إلى سبب غير مشروع ، كما لو كان غاصباً للمكان أو كان قد صدر حكم ضده بقضى بطرده منه. وعلة ذلك أن الاعتبارات التي يحميها الشارع بقواعد تفتيش المسكن تنصل بحيازة هذا المسكن باعتباره مستودع السر للحائز ، لا بالحق في هذه الحيازة.

وتقدير توافر صفة الحيازة لمن صدر عنه الرضاء بتفتيش المكان هو من المسائل الموضوعية التي يستقل قاضي الموضوع بتقديرها متى أقام حكمه على أسباب سائغة. وتعتبر الزوجة في حالة غياب زوجها حائزة للمكان ، إذ أنها تنوب عنه في حال غيابه ، ومن ثم يجوز لها أن تأذن بتفتيش هذا المسكن ، فإن أذنت بهذا التفتيش وأسفر عن ضبط مخدر كان الضبط صحيحاً. وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن التفتيش الذي يجريه رجال الشرطة في منزل بغیر إذن من النيابة العامة و لكن بإذن صاحب المنزل أو من ينوب عنه في غيبته هو تفتيش صحيح قانوناً و يترتب عليه صحة الإجراءات المبنية عليه. وإذا أذنت سيدة المنزل لضابط الشرطة بالتفتيش على اعتبار أنها زوجة صاحب المنزل ، فإنها تعتبر قانوناً وكيلته والحائزة للمنزل فعلاً في غيبة صاحبه و لها أن تأذن بدخوله، ولا

(١) نقض جلسة ١١ يونيو ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ٢٦٦ ص ٣٥٦.

فرق في أن تكون هذه المرأة زوجة شرعية لصاحب المنزل أو ليست كذلك فهي تملك في الحالين حق الإذن لرجال الشرطة بالدخول طالما أنها الحائزة فعلياً للمنزل في الفترة التي تم فيها التفتيش^(١). وتوافر هذه الحيازة للأبن المقيم عن والده^(٢)، وكذلك لوالد حائز المنزل المقيم معه بصفة دائمة^(٣).

غير أن مجرد توافر صلة القرابة أو الزوجية أو المصاهرة لا تكفي لتوافر صفة الحائز، ما لم تقترب بالإقامة الفعلية بالمسكن، ويترتب على ذلك أن إذن أى من هؤلاء غير المقيمين فيه يجعله صادراً من غير صفة، ويكون بالتالي باطلاً.

وتطبيقاً لذلك قضى بأنه إذا استخلصت المحكمة أن شقيق المتهم المكلف بمراقبة المتجر لفترة مؤقتة إلى جانب مسئوليته عن متجره المجاور لا يعد حائزاً، و كانت صفة الأخوة بمجرد أنها لا توفر صفة الحيازة فعلياً أو حكماً لأخ الحائز ولا تجعل له سلطاناً على متجر شقيقه، ولا تخوله أن يأذن بدخوله المتجر، لأن واجب الرقابة التي كلف بها يقتضيه المحافظة على حقوق شقيقه وأولها المحافظة على حرمة متجره المستمدة من حرمة شخصه، فإن خالف ذلك أو أذن للمتجر بالدخول، فإن الإذن يكون قد صدر ممن لا يملكه، ويكون ما أسفر عنه التفتيش المستند إلى هذا الرضاء باطلاً^(٤).

(١) نقض جلسة ٥ لراير ١٩٦٨ مجموعة أحكام محكمة النقض، س ١٩ رقم ٢٨ ص ١٥٦.

(٢) نقض جلسة ٢٢ نوفمبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية، ج ٤، رقم ١١٣ ص ٩٨.

(٣) وقد قضت محكمة النقض بأنه يجوز للوالد الذي يقيم مع ولده بصفة مستمرة في منزل واحد أن يسمح بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذي يحصل بناء على موافقته صحيحاً قانونياً لأن المنزل يعتبر في حيازة الوالد ولده معاً. نقض جلسة ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض، س ٧ رقم ٢٨٩ ص ١٠٥٤.

(٤) نقض جلسة ٢٠ لراير ١٩٧٨ مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٢٩ رقم ٣٢ ص ١٨٥.

- **أثر بطلان التفتيش:** يترتب على دخول رجال الضبطية القضائية منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه و رضائه الصريح ، أو بغير السلطة القضائية البطلان ، ولا يجوز للمحكمة أن تعول على ما تحصل عليه هذا التفتيش الباطل من أدلة ؛ بل ويترتب على هذا البطلان استبعاد شهادة من أجروه ، واستبعاد الاعتراف الذى أدلى به المتهم أمامهم ، وعلة ذلك أن مثل هذه الشهادة تتضمن إجبارة منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون ، بل وهو فى حد ذاته يشكل جريمة انتهاك حرمة المسكن (١).

الفصل الثانى

نذب ما'مور الضبط القضائى للتحقيق الابتدائى

- **ماهية النذب للتحقيق:** نذب مأمور الضبط القضائى للتحقيق الابتدائى يعنى تكليفه من السلطة المختصة بالتحقق بعمل محدد أو أكثر ، واعتبار هذا العمل وكأنه صادر من سلطة التحقيق نفسها ، كما أنه يساويه من حيث القيمة القانونية (٢). وقد نصت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن "لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه". وقد نص الشارع كذلك فى الفقرة الأولى من المادة ٧٠ إجراءات على أن لقاضى التحقيق أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى القيام بعمل معين أو أكثر من إجراءات التحقيق ، عدا استجواب المتهم ، ويكون للمندوب فى حدود نذبه كل السلطات التى لقاضى التحقيق".

(١) نقض جلسة ٢٧ ديسمبر ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ، رقم ١٧٦ ص ٢٢٦ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى: رقم ٥١٩ ، ص ٤٨٦ - ٤٨٧ ؛ الدكتور محمود محمود مصطفى: رقم ١٨٤ ، ص ٢٤٦ .

ويرد الندب استثناء على اختصاص مأمور الضبط القضائي بأعمال الاستدلال دون أعمال التحقيق ، وهو ما يعنى التوسع في اختصاصات مأمور الضبط القضائي مراعاة لاعتبارات معينة.

- **علة الندب:** علة الندب هو رغبة الشارع في إضفاء المرونة والسرعة في الإجراءات ، وهى اعتبارات عملية تستهدف السرعة والفاعلية: فمن ناحية فإن بعض إجراءات التحقيق قد تتطلب سرعة في الحركة ولياقة خاصة وإمكانات مادية وبشرية وفنية قد لا تتوافر للمحقق ، وقد تكون هذه الإجراءات في مكان بعيد عن المحقق ويتطلب اتخاذ هذا الإجراء انتقاله لمسافات بعيدة وهو ما قد يهدر وقته وجهده ، فيكون من الأنسب أن يندب مأمور الضبط القضائي للقيام بهذه الأعمال وبذلك يكون الشارع قد وضع كافة إمكانيات أجهزة الضبط تحت تصرف سلطة التحقيق. ويلاحظ كذلك أن بعض أعمال التحقيق قد لا يتوافر لها الخطورة والأهمية التي تجعل المحقق يقوم بها. ومن ناحية أخرى فإن عدد الدعاوى التي تعرض على سلطة التحقيق يفرق قدرة عدد المحققين ، ولذلك فهناك أيضاً صعوبة عملية ترجع إلى قلة عدد أعضاء النيابة العامة ، وعدم قدرتهم على القيام بكل أعمال التحقيق الابتدائي بأنفسهم ، ولذلك فلا مفر من الاستعانة بمأموري الضبط القضائي للقيام ببعض هذه الأعمال.

شروط الندب: يسرى الندب على كافة إجراءات التحقيق وينتج أثره القانوني باعتباره صادراً من سلطة التحقيق ذاتها بشرط أن يصدر صريحاً ممن يملكه و أن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - غير استجواب المتهم - دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمتها و أن يكون ثابتاً بالكتابة إلى أحد مأموري الضبط المختصين مكانياً و نوعياً . ولم يشترط القانون شكلاً

معيناً أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مامورى الضبط القضائى بتنفيذ الأمر^(١). وفيما يلى تبين هذه الشروط.

- **صدور النذب ممن يملكه**: يشترط لصحة النذب أن يصدر من المحقق دون غيره ، والمقصود به النيابة العامة أو قاضى التحقيق فى حال انتدابه. ولا يجوز لمأمور الضبط أن يندب غيره ، إلا إذا أجاز له قرار النذب الصادر من اخقق ذلك ، ويقتضى ذلك الرجوع إلى قرار النذب لمعرفة ما إذا كان النداب قد خول لمأمور الضبط المنتدب سلطة نذب غيره أم لا. وتطبيقاً لذلك ، فإذا صدر النذب للتفتيش لأحد مامورى الضبط القضائى ، لم يجوز له أن يندب غيره للقيام بتنفيذه ، وذلك بخلاف ما إذا كان النذب قد صدر لمأمور الضبط أو من يندبه ، إذ فى هذه الحالة أجاز قرار النذب لمأمور الضبط نذب غيره. وهناك بعض الإجراءات التى أوجب فيها الشارع استئذان القاضى الجزئى قبل القيام بما كضبط المراسلات ومراقبة المكالمات ، وفى هذه الحالة لا يجوز للقاضى أن يندب مأمور الضبط القضائى مباشرة للقيام بهذا الإجراء ؛ بل ولا يجوز لمأمور الضبط القضائى اللجوء للقاضى مباشرة^(٢). وعمل القاضى يقتضى أن يأذن للنيسة العامة التى لها فى هذه الحالة أن تندب مأمور الضبط القضائى للقيام به. وتطبيقاً

(١) نقض جلسة ٩ أكتوبر ١٩٨٥ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٦ رقم ١٤٨ ص ٨٣١.
(٢) لا يملك رجال الضبط القضائى ممارسة رقابة المكالمات التليفونية لكونها من إجراءات التحقيق لا من إجراءات الاستدلال ، ولا يجوز لهم مخاطبة القاضى الجزئى مباشرة فى هذا الشأن بل يجب عليهم الرجوع فى ذلك إلى النيابة العامة بوصفها صاحبة الولاية العامة فى التحقيق الابتدائى ، و بصدر إذن القاضى الجزئى بالقرار ما تطلبه النيابة العامة من ذلك تعود إليها كامسلسلعتها فى مباشرة الرقابة على النحو الذى تترتب عليه سواء بالقيام بها بنفسها أو عن طريق نذب من تسره من مامورى الضبط القضائى لتنفيذها عملاً بنص المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية^٢. نقض جلسة ١٢ فبراير ١٩٦٢ مجموعة أحكام النقض س ١٣ ص ١٣٥.

لذلك قضى بأن سلطة القاضى الجزئى فى مراقبة المكالمات التليفونية محدودة بمجرد إصداره الإذن أو رفضه دون أن يخلع عليه القانون ولاية القيام بالأجراء موضوع الأذن بنفسه ، إذ أنه من شأن النيابة العامة - سلطة التحقيق - إن شاءت قامت به بنفسها أو لدبت من تختاره من مأمورى الضبط القضائى ، و ليس للقاضى الجزئى أن يندب أحد هؤلاء مباشرة التنفيذ الإجراء المذكور ، وإذا اقتصر القاضى على منح الإذن بصفة عامة ، فليس ذلك معناه ندب مأمور الضبط القضائى مباشرة للقيام به ؛ وإنما مفاده اختصاص النيابة العامة وحدها بتنفيذ الإذن ولها أن تندب أى مأمور الضبط القضائى للقيام به^(١).

- الشروط الشكلية للنذب: أجاز الشارع فى المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية لكل من أعضاء النيابة العامة فى مرحلة إجراء التحقيق نفسه أو أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى بعض الأعمال التى من اختصاصه وهو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق وليس فى القانون ما يخصه أو يقيد به ، ولم يشترط القانون شكلاً معيناً أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأمورى الضبط القضائى بأى من إجراءات التحقيق^(٢).

- يجب أن يكون النذب كتابياً: وعلة ذلك هو الوقوف على حدود النذب وتغديد العمل المنتدب مأمور الضبط للقيام به. ولكن يكفى أن يكون النذب شفويّاً متى ثبت أن له أصل فى الأوراق ، فإذا أمر وكيل النيابة أحد مأمورى الضبط بتحريز السلاح المضبوط أو القبض على المتهم الحاضر أو تفتيشه ، فيكفى لصحة النذب فى هذه الحالة إثباته بمحضر التحقيق. وإذا كان إذن

(١) نقض جلسة ١٢ فبراير ١٩٦٢ ، مجموعة أحكام النقض ، س ١٣ ، رقم ١٣ ص ١٣٥ .

(٢) نقض جلسة ١٦ فبراير ١٩٨٦ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٧ رقم ٥٩ ص ٢٨٣ .

الندب الكتابي قد أجاز مأمور الضبط القضائي المندوب للتفتيش أن يندب غيره من مأموري الضبط لإجرائه، فإنه لا يشترط في أمر الندب الصادر من المندوب الأصل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتاً بالكتابة لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندب، وإنما يجريه باسم النيابة العامة (١). وإذا صدر إذن الندب كتابة، فإن ضياعه أو اختفائه من الأوراق فيما بعد لا يؤثر على صحته، وتطبيقاً لذلك قضى بأن العبرة في صحة التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة. فإذا كان الثابت أن الإذن قد صدر فعلاً من وكيل النيابة المختص بناءً على التحريات التي أجراها مأمور الضبط القضائي وأنه أختفى بعد ذلك من ملف الدعوى إما لضياعه أو لسبب آخر لم يكشف عنه التحقيق، فإن ما استظهرته المحكمة من سبق صدور الإذن بعد أن أجرت التحقيق بنفسها في هذا الخصوص، هو من صميم سلطتها التقديرية و تكون قد أصابت فيما انتهت إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش لهذا السبب (٢). ويتصل بكتابة أمر الندب أن يكون موضعاً به تاريخ صدوره، وهو إجراء مهم في معرفة ما إذا تم تنفيذ موضوع الندب في المدة التي حددها الندب، أم أن هذا التنفيذ قد خرج عن هذه الحدود. ويجب أن يكون موضعاً بأمر الندب تحديد مصدره، وتوقيعه، والصادر له الندب، أما الندب الشفوي، فلا يكون منتجاً لأثره حتى ولو أقر به وكيل النيابة الذي أصدره بمجلسة المحاكمة (٣). ولا يصح الندب تليفونياً، إلا أن يكون له أصل بالأوراق وتم تليفه بهذه الوسيلة. ولكن لا يشترط أن يكون أمر الندب مدوناً بخط من أصدره، متى كان يحمل توقيعه في النهاية.

(١) نقض جلسة ١٩ يناير ٢٠٠٠، مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٥١ من ٦٤.

(٢) نقض جلسة ٩ أكتوبر ١٩٦١ مجموعة أحكام محكمة النقض، س ١٢ رقم ١٤٩ من ٧٧٤.

(٣) نقض جلسة ٢٢ نوفمبر ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية، ج ١، رقم ١١٢ من ٩٨.

- **اختصاص النادب:** يجب أن يكون النادب مختصاً بالعمل الذى ندب مأمور الضبط للقيام به ، وعلة ذلك أن الندب فى حقيقته تفويض بالاختصاص ، ولا يمكن تحقق هذا التفويض دون ثبوت هذا الاختصاص أولاً ، ويترب على انتفاء اختصاص المحقق أن يصبح الندب باطلاً^(١). غير أن بيان صفة مصدر قرار الندب الوظيفية ليس من البيانات الضرورية لصحة أمر الندب ، متى كان مصدره مختصاً وظيفياً ومكانياً بالعمل ، ذلك أن العبرة بالواقع ، لا بما سطر فى الأمر^(٢). ويحدد القانون والقرارات الشروط اللازمة لصحة الندب نوعياً ومكانياً ، وتطبيقاً لذلك لا يجوز لوكيل النيابة الذى لم تقع الجريمة فى دائرة اختصاصه أو يقبض على المتهم أو كان مقيماً فيها أن يندب مأمور الضبط لاتخاذ إجراء فيها ، إذ لا يختص مكانياً بالتحقيق فيها. وإذا فقد المحقق صفته الوظيفية ، فإن ما يصدره من قرارات تكون باطلة ، ومن بينها نددب مأمور الضبط القضائى للقيام بعمل من أعمال التحقيق. وإذا وقعت الجريمة بدائرة اختصاص وكيل النيابة المحقق فإن إصداره الإذن بندب مأمور الضبط لسطب السلاح المستخدم بإرشاد أحد المتهمين خارج دائرة اختصاصه المكانى يكون صحيحاً فى القانون^(٣). ويجب لتحقيق الاختصاص أن تظل الدعوى فى حوزة

(١) الدكتور محمود مجيب حسنى: رقم ٥٢١ ، ص ٤٨٨-٤٨٩.

(٢) نقض جلسة ١٥ أكتوبر ١٩٨٦ مجموعة أحكام النقض ، س ٣٧ رقم ١٤٦ ص ٧٦٠. وقد قالت محكمة النقض "ليس فى القانون ما يوجب على مصدر إذن التفتيش أن يبين فيه اختصاصه الوظيفى والمكانى، إذ العبرة فى ذلك عند المنازعة ، تكون بحقيقة الواقع وإن تراعى ظهوره إلى حين المحاكمة والحكم، و إذ كان الحكم قد إستظهر اختصاص وكيل النيابة العامة مصدر الإذن بالتفتيش وظيفياً ومكانياً بإصداره لأن النعى عليه ، يكون على غير أساس".

(٣) نقض جلسة ١٧ إبريل سنة ٢٠٠٠ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٥١ رقم ٧٨ ص ٤٢٠ =.

المحقق ، فإذا خرجت من حوزته ، لم يعد من الجائز له أن يتخذ فيها قراراً ما ، ومنها النذب. ويجب التفرقة بين أمرين: الأول هو خروج الدعوى من حوزة المحقق ، والثاني هو خروجها من حوزة سلطة التحقيق ذاتها: فإذا خرجت الدعوى من نطاق سلطة التحقيق ، لم يعد النذب فيها جائزاً ، ومن أمثلة ذلك أن تحال الدعوى الجنائية إلى المحكمة ، فإذا أعلنت ورقة التكليف بالحضور للمتهم بمنحة للحضور أمام المحكمة المختصة ، فإن الدعوى بذلك تكون قد خرجت من يد سلطة التحقيق مطلقاً ، وذات الحكم إذا أحيلت الدعوى إلى محكمة الجنايات ، إذ أن صدور أمر الإحالة يؤدي إلى خروج الدعوى من حوزة سلطة التحقيق. وتخرج الدعوى أيضاً من حوزة هذه السلطة إذا صدر أمر بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية بعد التحقيق ، إذ لم يعد من الجائز اتخاذ إجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى بعد صدور هذا الأمر ؛ إلا أن يلغى من النائب العام خلال ثلاثة أشهر أو تظهر أدلة جديدة تبرر العودة للتحقيق أو أن يلغى بعد الظن فيه أمام القضاء.

- **الصفدوب:** يجب أن يكون المندوب من مأموري الضبط القضائي ، ولذلك يعد باطلاً النذب الذي يصدر لأحد رجال السلطة العامة الذين لا تتوافر فيهم صفة الضبط القضائي. وتطبيقاً لذلك فإنه إذا انتدبت النيابة العامة مأموراً للضبط لتسجيل ما يدور بين المبلغ وأحد الموظفين من تقاض لمبلغ الرشوة ، فقام

وقد قالت المحكمة في هذا الحكم بأن "من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة فإن هذه الإجراءات التي بدأتها سلطة مختصة بمكان وقوع الجريمة تجيز للمحقق أن يتعقب التهم وأن يتابع التحقيق في مكان آخر غير الذي بدأ منه ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكاني".

هذا المأمور بندب المبلغ للقيام بهذا التسجيل وزوده بالأجهزة اللازمة ، فإن هذا الندب يعد باطلاً ، إذ لا يجوز للنيابة العامة ندب غير مأمورى الضبط القضائي لتسجيل المحادثات ، كما لا يجوز لمأمور الضبط القضائي الذى ندبته النيابة العامة - من باب أولى أن يندب لإجراء التسجيل - ولو كان مفوضاً فى الندب - شخصاً من غير مأمورى الضبط المختصين مكانياً و نوعياً لإجرائه ، و إلا كان التسجيل باطلاً (١). والأصل أنه إذا ندب مأمور الضبط القضائي للقيام بعمل من أعمال التحقيق ، فإنه يجب عليه أن يقوم بنفسه بمباشرة الإجراء الذى ندب لتنفيذه ؛ إلا أنه يجوز له أن يستعين بشخص لا يحمل صفة السطبط القضائي ، كما لو استعان ببعض الفنيين لإجراء التسجيل أو المراقبة أو التصوير ؛ غير أن ذلك مشروط بأن يعمل هذا الشخص تحت الإشراف المباشر لمأمور الضبط المندوب. وتطبيقاً لذلك فإنه إذا ندب مأمور الضبط القضائي لتسجيل محادثة تتضمن عرض رشوة على الموظف ، فاستعان ببعض الفنيين ، وكانت إجراءات تسجيل الحديث قد تمت على مسمع و مرأى من مأمور الضبط فبأن الإجراءات صحيحة (٢). وبأنه إذا كان من قام بتسجيل الحوار مع المتهم هو مرشد للشرطة أو المبلغ ، وليس من مأمورى الضبط القضائي ، ولم يثبت أن هذا التسجيل قد تم تحت سمع و مرأى من مأمور الضبط المندوب ، فإن الإجراء يكون باطلاً (٣). ويجب أن يكون مأمور الضبط مختصاً بالعمل ، وذلك وفقاً لضوابط الاختصاص النوعى والمكانى. وإذا ثبت الاختصاص المكانى بالعمل ، فإنه يجوز تنفيذ العمل المندوب له فى مكان لا يختص به. وتطبيقاً لذلك فإذا

(١) نقض جلسة أول يناير ١٩٨٦ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٧ رقم ٢ ص ٩.

(٢) نقض جلسة ٥ إبريل سنة ١٩٩٠ ، مجموعة أحكام النقض ، س ٤١ رقم ١٠٠ ص ٥٨٢.

(٣) نقض جلسة ٩ يونه ١٩٨٩ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٤٠ رقم ١٠٠ ص ٥٩٤.

وقعت الجريمة في دائرة اختصاص مأمور الضبط القضائي ، وصدر أمر من النيابة العامة بندب هذا المأمور لضبط وتفتيش شخص المتهم ، فصادفه في مكان لا يختص به ، فقام بإلقاء القبض عليه وتفتيشه ، فإن القبض والتفتيش صحيحان ، لأن المأمور قد ثبت له الاختصاص مكانياً بالعمل ، ومن ثم كان جائزاً له أن يباشره في أى مكان آخر. ولا يلزم أن يعين في الأمر بالنذب اسم مأمور الضبط القضائي الذى يقوم بتنفيذ الإجراء. وتطبيقاً لذلك يجوز أن تكون صيغة الندب عامة تعطى الحق لأى من مأمورى الضبط القضائي المختصين ، كما يمكن أن يكون تحديد المندوب بصفته ، كما لو صدر أمر الندب متضمناً تكليف رئيس المباحث بتنفيذ الندب ، إذ يكفي ذلك لصحة الندب ولم يعين اسم هذا المأمور. وقضى بأنه إذا قام وكيل النيابة بمعاينة الأرض المزروعة بالنباتات المخدرة وأمر من يرافقه من مأمورى الضبط باقتلاع هذه النباتات ، فإن هذا الندب يصح ، ولو لم يعين مأموراً معيناً^(١). غير أنه إذا تضمن الندب تحديد اسم مأمور الضبط القضائي المندوب ، ففي هذه الحالة يجب أن يقتصر التنفيذ عليه دون سواه ؛ إلا إذا توافرت الضرورة الإجرائية بأن ينفذه سواه.

- **حدود النذب** : يجوز أن يتضمن الندب ما يفيد جواز قيام مأمور الضبط بندب مأمور آخر لتنفيذه ، وتطبيقاً لذلك قضى لما كان الإذن بالتفتيش قد صدر من النيابة العامة لأحد مأمورى الضبط القضائي أو لمن يعاونه أو ينيبه ، فإن انتقال أي من هؤلاء لتنفيذه يجعل من أجراء بمفرده صحيحاً لوقوعه في حدود الأمر الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة إجرائه، مادام من أذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد بالذات بحيث يكون مقصوراً عليه لا يعتداه بالإجازة إلى غيره ، فإن التفتيش الذي قام به الضابط المعاون لزميله

(١) نقض جلسة ١٦ فبراير ١٩٨٦ ، مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣٧ رقم ٥٩ ص ٢٨٣ .

المأذون أصلاً به يكون قد وقع صحيحاً^(١). وقضى بأن ما كان الاذن بالتفتيش قد صدر ممن يملكه الى من اختصه الاذن بإجرائه ومن يعاونه من مأموري الضبط القضائي فإذا استخلص الحكم من دلالة هذا النذب اطلاقه وإباحة نذب المأذون الاصيل بالتفتيش لغيره من مأموري الضبط القضائي دون اشتراكه معه فإن استخلاصه يكون سائغاً لأن المعنى المقصود من الجمع بين المأذون المسمى باسمه في اذن التفتيش وبين من يندبه هذا الاخير من رجال الضبط القضائي لا يفيد بمؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين ؛ بل يصح ان يتولاه اوهما او من يندبه من مأموري الضبط القضائي طالما ان عبارة الاذن لا تحتم على المأذون له بالتفتيش قيامه بشخصه بإجرائه او ضم من يرى ندبه اليه في هذا الاجراء^(٢).

- **عدم جواز النذب للاستجواب:** استجواب المتهم هو سؤاله تفصيلاً ومواجهته بالأدلة ، وقد يفضى هذا الاستجواب إلى اعتراف المتهم. ولخطورة هذا الإجراء فقد عهد الشارع بإجرائه لسلطة التحقيق الابتدائي ، ولم يجوز أن يكون نذب مأمور الضبط القضائي متضمناً استجواب المتهم. وتطبيقاً لذلك قضى بأن نذب النيابة العامة لمأمور الضبط القضائي لسؤال المتهمين ، و ما تلاه من تحقيق لا يعد قانوناً من إجراءات التحقيق الابتدائي الذى يضى قوة على الأمر الصادر من النيابة بعد ذلك بحفظ الأوراق يكسب خصوم الدعوى حقوقاً ، ذلك بأن استجواب المتهم - على هذا النحو - هو أمر يحظره القانون^(٣). ويعنى ذلك أن نذب النيابة العامة لمأمور الضبط القضائي لسؤال المتهم لا يعد نذباً

(١) نقض جلسة ٢ إبريل ٢٠٠١ ، مجموعة أحكام محكمة النقض س ٥٢ رقم ٦٤ ص ٣٩٨ .

(٢) نقض ١٩ يناير ٢٠٠٠ الطعن رقم ٢٤١١٨ لسنة ٦٧ المستحدث ص ٦٧ .

(٣) نقض جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٠ رقم ٢١٥ ص ١٠٤١ .

لاستجوابه ، ويبطل هذه الصفة ؛ وإنما لا يعدو ذلك أن يكون عملاً من أعمال جمع الاستدلال ، لا التحقيق ، وهو ما يملكه مأمور الضبط بغير حاجة لنسب. فإذا قام مأمور الضبط بسؤال المتهم ، بناء على هذا النسب ولم تتخذ النيابة العامة غير ذلك من إجراءات التحقيق ، فإن الأمر الصادر بعد ذلك منها يعد أمر حفظ لا أمر بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية الذي لا يصدر إلا بعد انقضاء إجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى.

- **عدم جواز النسب لتحقيق قضية بأكملها:** القاعدة هي أنه لا يجوز نسب مأمور الضبط القضائي لتحقيق قضية بأكملها ، لأن ذلك يعد تنازلاً من سلطة التحقيق عن اختصاصها ، وهو يعد بذلك غير جائز ، لاتصاله بأصول التحقيق وتوزيع السلطات في الإجراءات الجنائية. ويرتب على ذلك أن نسب مأمور الضبط القضائي لتحقيق بلاغاً يعد باطلاً. غير أنه لا يعد نسباً بمجرد التأشير على البلاغ بإحالة مأمور الضبط لفحصه وسؤال أطرافه ، لأن هذه الإحالة ليست نسباً ، ولأن مأمور الضبط القضائي يملك اتخاذ كافة إجراءات جمع الاستدلال حتى بغير إحالة من النيابة العامة.

- **نسب معاون النيابة:** يجوز نسب معاون النيابة لتحقيق قضية برمتها^(١) ، وما يجريه معاون النيابة العامة من تحقيق له صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم. وإذا صدر قرار بنسب معاون

(١) إذا كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية قد أجازت للنيابة العامة عند الضرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية بأكملها فجعلت لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم وأزالت التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه. نقض جلسة ٨ يونه ١٩٨٠ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣١ ص ٧٣١.

النيابة للتحقيق فله أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من اختصاصه ، فيكون تكليف معاون النيابة - المنتدب للتحقيق - لضابط المباحث بتفتيش المتهم صحيحاً^(١). والأصل أن يتم ندب معاون النيابة كتابة ؛ غير أنه يجوز أن يكون ندبه شفاهة بشرط أن يثبت معاون النيابة ذلك الندب فى الأوراق^(٢). ويختلف ندب معاون النيابة عن ندب مأمور الضبط القضائى فى ثلاثة أمور: الأول أن معاون النيابة يجوز ندبه لإجراء التحقيق برمته ، وهو يملك فى هذه الحالة القيام بكافة إجراءات هذا التحقيق ؛ بخلاف مأمور الضبط الذى لا يجوز تكليفه بتولى تحقيق قضية بكاملها. والثانى: أن معاون النيابة يملك استجواب المتهم ، بينما لا يجوز ندب مأمور الضبط القضائى للقيام بذلك. والثالث أنه بندب معاون النيابة يكون له أن يندب أى من مأمورى الضبط القضائى المختصين للقيام بعمل أو أكثر من أعمال التحقيق ، ويكون له ذلك دون حاجة إلى النص عليه فى قرار الندب ، لأن التحقيق الذى يجريه معاون النيابة المنتدب يماثل مع التحقيق الذى يجريه أعضاء النيابة الآخرين ، إذ يجريه باسمه هو لا باسم من ندبه ؛ بينما فى حالة ندب مأمور الضبط القضائى للقيام بعمل من أعمال التحقيق ؛ فإنه يجب الرجوع إلى قرار ندبه لبيان ما إذا كان يتحول له ندب غيره أم لا. وإذا خلا قرار الندب من النص على جواز ذلك

(١) نقض جلسة ٢٥ مارس ١٩٦٣ ، مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٤ رقم ٤٥ ص ٢١٦ .
(٢) وتطبيقاً لذلك قضى بأنه لما كان الحكم الطعون فيه قد أثبت فى مدوناته - رداً على دفع الطاعن - أن معاون النيابة قد أثبت أنه أصدر إذن التفتيش بناء على انتداب من قبل رئيس النيابة - فإن هذا الذى أثبتته يكفى لإثبات حصول الندب ، و إعتبار الإذن بالتفتيش صحيحاً صادراً من يملك إصداره قانوناً. .. ويكون تكليف معاون النيابة المنتدب للتحقيق لضابط قسم مكافحة المخدرات بتفتيش شخص ومسكن الطاعن صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون. نقض جلسة ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٤ رقم ١٦٨ ص ٨٥١ .

، فإن مأمور الضبط القضائي لا يملك في هذه الحالة إلا أن يقوم بتنفيذ الأمر المندوب له بنفسه ، ولا يجوز له أن يعهد به إلى غيره من مأموري الضبط ، إلا أن تتوافر الضرورة الإجرائية التي تميز ذلك.

- اثر اعمال التحقيق التي يقوم بها معاون النيابة العامة دون

ندب: ذكرنا أن معاون النيابة العامة يجب ندبه للقيام بإجراءات التحقيق ، فإذا قام بهذه الإجراءات دون ندب وقعت باطلة باعتبارها إجراءات تحقيق ؛ غير أنها تصبح باعتبارها من إجراءات جمع الاستدلالات ؛ لأن معاون النيابة له صفة الضبط القضائي ويجوز له القيام بما يحول القانون لهم حق القيام به. وتطبيقاً قضت محكمة النقض بأنه ولئن كان القانون يشترط صدور ندب خاص لمعاون النيابة لمباشرة أى اجراء من اجراءات التحقيق الابتدائي وكانت اجراءات التحقيق التي باشرها معاون النيابة وان كان ينقصها هذا الشرط اللازم لاعتبار ما يجريه تحقيقاً ؛ إلا ان المحضر الذي استمع فيه الى اقوال الضابط وباشر فيه اجراءات تحريز المواد المخدرة المضبوطة وندب فيه المعمل الكيميائي لفحصها لا يفقد كل قيمة له في الاستدلال وانما يؤول أمره الى اعتبار محضر جمع الاستدلالات^(١). غير أنه إذا قام معاون النيابة باستجواب المتهم بدون ندب ، وأسفر هذا الاستجواب عن اعتراف المتهم ، فإن هذا الاستجواب يكون باطلاً ، ولا تكون لاعتراقات المتهم الناتجة عن الاستجواب الباطل قيمة في الإثبات. وعلة ذلك أنه إذا جاز اعتبار ما يقوم به معاون النيابة بمثابة جمع استدلالات ن

(١) نقض ١٣ يناير ٢٠٠٠ ، الطعن رقم ٢٣٧٨٠ لسنة ٦٧ ق ، المستحدث ص ١٥

باعتباره من مأموري الضبط القضائي ، فإن استجواب المتهم هو عمل محظور على مأموري الضبط القضائي القيام به (١) .

- **عدم جواز النذب في الجرائم المتعلقة بالمحامين:** لا يجوز نذب مأمور الضبط القضائي للقيام بتفتيش نقابة المحامين أو لجأها الفرعية أو وضع الاختام عليها ؛ بل يجب أن يكون ذلك بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة وبحضور نقيب المحامين ورئيس النقابة الفرعية أو من يمثلها. كما لا يجوز التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه إلا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة ويجب على النيابة العامة أن تخطر مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع في تحقيق ضد محام بوقت مناسب (المادة ٥١ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣). وجزاء نذب مأمور الضبط القضائي لتنفيذ هذا التفتيش يكون هو البطلان.

- **تحريك الدعوى الجنائية:** يترتب على النذب للقيام بعمل من أعمال التحقيق تحريك الدعوى الجنائية ، حتى ولو كان هذا النذب هو أول إجراء من إجراءاتها. ولكن لا يعتبر نذباً لإجراء التحقيق مجرد تأشير وكيل النيابة بإحالة الأوراق إلى مأمور الضبط لسؤال المبلغ واستيفاء الأوراق ، إذ أنه يجب لاعتباره كذلك أن ينصب النذب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - فيما عدا استجواب المتهم - لا على تحقيق قضية برمتها. و من ثم كان المحضر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي بناء على هذه الإحالة هو مجرد محضر جمع

(١) وكانت محكمة الموضوع في الحكم السابق قد انتهت إلى بطلان الاستجواب الذي أجراه معاون النيابة بقولها ".....ولا يقدح في هذا النظر التحدي بأن معاون النيابة قد قام باستجواب المتهم وهو إجراء من إجراءات التحقيق لا يملكه غيره نذب لأنه مع التقرير ببطلان الاستجواب المذكور - لا مصلحة للمتهم في الدفع ببطلانه لعدم تعويل المحكمة عليه في حكم الادانة بل وعدم توافر أي أثر تدليلي مترتب عليه أصلاً بعد أن انكروا المتهم ما اسند إليه" وقد أيدت محكمة النقض هذا القضاء. النظر نقض ١٣ يناير ٢٠٠٠ ، الطعن رقم ٢٣٧٨٠ لسنة ٩٧ في سالف الذكر.

إستدلالات لا محضر تحقيق فإذا ما قررت النيابة حفظه جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بإلغاء هذا القرار^(١). ويرتسب على النذب قطع تقادم الدعوى الجنائية ، حتى ولو كان هو الإجراء الوحيد المتخذ خلال مدة التقادم.

- اعتبار ان العمل وكأنه صادر من سلطة التحقيق: ذكرنا أنه يترتب على تنفيذ النذب اعتبار أن العمل وكأنه صادر من سلطة التحقيق ، ومن ثم يستفيد المدوب من كل السلطات والإمكانات التي يخولها القسانون للنادب. وتطبيقاً لذلك فإن التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبط القضائى بناء على النذب من سلطة التحقيق فتسرى عليه الأحكام الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق المنصوص عليها فى المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه إن أمكن ذلك^(٢) ولا يسرى عليه ما تنص عليه المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية التى توجب "حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك وإلا فيجب أن يكون بحضور شاهدين" ، ذلك أن هذا الإجراء محله أن يكون عند دخول مأمورى الضبط القضائى المنازل وتفتيشها فى الأحوال التى يجيز له فيها القانون ذلك ، وإذا كان التفتيش الذى أسفر عن ضبط المخدر قد أجراه مأمور الضبط القضائى بناء على لديه لذلك من النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق فيكون له سلطة تحقيق فيكون له سلطة من لديه - ويعد محضره محضر تحقيق ويسرى عليه حينئذ حكم المادة ٩٢ من القانون آلف الذكر التى لا توجب حضور المتهم

(١) نقض جلسة ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض ، س ١٦ ولم ١٧٠ ص ٨٨٥.

(٢) المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

أثناء التفتيش^(١). وإذا كان موضوع أمر الندب هو تفتيش أنثى ، فإنه يجب أن يكون هذا التفتيش بمعرفة أنثى يندبها مأمور الضبط القضائي لذلك ، ولكن لا يلزم النص في أمر الندب على أن يكون تفتيش الأنثى بمعرفة غيرها ، إذ أن مجال أعمال هذا القيد يكون في تنفيذ أمر الندب ، لا في الأمر نفسه^(٢). ولكن لا يلزم أن يصطحب معه مأمور الضبط القضائي أنثى أثناء تنفيذه أمر الندب بتفتيش أنثى ، كما أنه من غير اللازم إثبات ذلك في محضر الضبط ، إذ أن وجود الأنثى يرتبط بإجراء التفتيش الذى يحس عورة من عورات المرأة ، وقد لا تدعو الحاجة إلى الاستعانة بأنثى لتنفيذ أمر الندب ، كما لو أخرجت المرأة المأذون بتفتيشها المخدر طواعية أو سقط من ملابسها أو كان في غير عورة منها^(٣).

- حرية مأمور الضبط القضائي في كيفية تنفيذ أمر الندب:

إن طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى مأمور الضبط المأذون له بمجريها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين في ذلك

(١) نقض جلسة ٢٥ مايو ١٩٥٩ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ١٠ ص ٥٦٨ ؛ نقض ١٣ إبريل ١٩٨٩ ، س ٤٠ رقم ٨٢ ص ٥١٤ .

(٢) نقض جلسة ١٥ أكتوبر ١٩٨٦ مجموعة أحكام النقض ، س ٣٧ رقم ١٤٦ ص ٧٦٠ .

(٣) قضت محكمة النقض بأن القانون لم يوجب على مأمور الضبط القضائي اصطحاب أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش أنثى إذ أن هذا الالتزام مقصور على اجراء التفتيش ذاته في المواضيع سالفة البيان ، وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن المخدر بعضه سقط من ملابس الطاعنة وقت رؤيتها دخول الضابط للمسكن وبعضها الآخر عثر عليه بحجرة نومها . فإنه لا تثريب عليها أن هي رفضت الدفع بطلان التفتيش لعدم اصطحاب الضابط لأنثى وقت تنفيذ التفتيش . نقض جلسة ١٩ أكتوبر ١٩٧٩ مجموعة أحكام النقض س ٤٨ رقم ١٦٩ ص ١١٢٣ .

بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره^(١). ولا تثريب على مأمور الضبط إن هو رأى في سبيل تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به تكليف أحد المرشدين لإستدراج أحد المتهمين إلى خارج مسكنه بحجة عقد صفقة شراء المخدرات^(٢).

- **الخروج عن حدود النذب في حالة الاستعجال:** أجاز الشارع لمأمور الضبط القضائي أن يخرج على حدود النذب وأن يباشر بعض الأعمال التي لم ترد في أمر النذب ، وذلك إذا توافرت حالة الاستعجال وكان يترتب على هذا الإجراء فائدة في ظهور الحقيقة وكان متصلاً بالعمل المندوب له (المادة ٧١ من قانون الإجراءات الجنائية). وتتصل هذه الإجازة بفكرة الضرورة الإجرائية التي تجبر الخروج على القواعد العامة متى توافرت الضرورة لذلك. وتقدير مسدى توافر الاستعجال الذي يبرر الخروج على أمر النذب متروك لتقدير مأمور الضبط القضائي يباشره تحت رقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع. ومن أمثلة حالة الاستعجال أن يندب مأمور الضبط القضائي للقيام بمعاينة بحضور المحضر عليه ، فإذا بهذا الأخير على وشك الاحتضار ويطلب الإدلاء بأقوال مهمة في التحقيق ، فيجوز في هذه الحالة لمأمور الضبط أن يستمع لشهادته وفقاً للقواعد المقررة للاستماع لشهادة الشهود. أو أن يندب مأمور الضبط للقبض على المتهم وتفتيشه ليقاوم أمر القبض ويصاب من جراء هذه المقاومة ويكون على شفا الموت ، فيقوم مأمور الضبط باستجوابه قبل وفاته. ومن الأمثلة أيضاً أن يندب مأمور الضبط لتنفيذ أمر الضبط ، فيعترف له المتهم بسبق ارتكابه جريمة أخرى ويرشده عن المضبوطات التي تتواجد بدائرة اختصاص أخرى.

(١) نقض جلسة ٢٣ يناير ١٩٧٨ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٩ رقم ١٥ ص ٨٣.

(٢) نقض جلسة ١٠ يولييه ١٩٨١ مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٣٢ رقم ١٠٩ ص ٩١٧.

- التقيد بالفترة الزمنية المحددة في أمر النذب في أغلب الحالات

يحدد في أمر النذب أجلاً معيناً لتنفيذه ، وعلى ذلك أمرين الأول أن تنفيذ ينطوي النذب على مساس بحقوق وحرريات الأشخاص ، بما لا يجوز معه أن يكون أمر النذب مطلقاً بلا حدود ، صيانة لهذه الحقوق. والأمر الثاني أن قيام مأمور الضبط القضائي بتنفيذ النذب هو استثناء على قاعدة تولى سلطة التحقيق القيام بكافة إجراءات التحقيق ، وهذا الاستثناء لا يجوز أن يصير هو القاعدة ، ولذلك يجب تحديد أجل معين يلزم فيه القيام بالعمل. ويجب لمعرفة النطاق الزمي لسلطة مأمور الضبط القضائي في اتخاذ الإجراء الذي نذب له الرجوع إلى أمر النذب ذاته ، فإذا باشر الإجراء خلال هذه المدة كان صحيحاً ، أما إذا باشره خارجها صار العمل باطلاً. وتطبيقاً لذلك فإنه إذا كان أمر النذب متضمناً الإذن لمأمور الضبط القضائي بأن يقوم بالتفتيش خلال أربع وعشرين ساعة ، فإنه لصحة هذا الإجراء يجب تنفيذه خلال هذه المدة ، والتي تحتسب من تاريخ وساعة النذب. ولذلك يجب على الناذب أن يذكر تاريخ وساعة ومكان النذب حتى يمكن التحقق من أن تاريخ مباشرة الإجراء كان موافقاً لنذب سار. ويلاحظ أن انقضاء الأجل المحدد في النذب دون تنفيذه لا يعنى أن هذا الأمر قد صار باطلاً ، وإنما يعنى أنه صحيح ولكنه غير نافذ ، ويترتب على هذا التحديد أن تجديد هذا الأمر بالإحالة إليه ، لا يعنى الإحالة إلى أمر باطل ، بل هو مجرد تجديد لفعل أمر صحيح لا يؤثر عليه انقضاء أجله^(١).

ويسرى نص المادة ١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على كيفية حساب ميعاد تنفيذ الأذن بالتفتيش ، لأن قانون الإجراءات الجنائية قد خلا عن بيانه كيفية حساب المواعيد ، ووفقاً للمادة ١٥ من قانون المرافعات سألقة السلك

(١) نقض جلسة ٢٦ فبراير ١٩٥٥ مجموعة أحكام محكمة النقض ، ص ٦ رقم ١٨٣ ص ٥٦٥.

فإنه اذا عين القانون للحضور او لحصول الاجراء ميعاداً مقدراً بالأيام او بالشهور او بالسنين فلا يحسب منه يوم الاعلان أو حدوث الامر المعبر في نظر القانون بدءاً للميعاد ، وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه اذا كان ظرفاً يجب ان يحصل فيه الاجراء " (١). ويجوز مد مدة النذب لمدة أو مدد أخرى، وذلك بقرار يصدر من سلطة التحقيق، ويسرى على هذا القرار سائر شروط النذب. وإذا خلا أمر النذب من تحديد أجل معين ، فلا يبطل مجرد ذلك ؛ وإنما يجب على مأمور الضبط القضائي أن يباشر تنفيذ موضوع النذب خلال مدة معقولة ، وهذه المدة ضابطها مدى ملائمة هذه المدة لتنفيذ الإجراء ، فلا يبطل عمله لمجرد تراخيه في القيام به ، إذ أن تخير هذا الوقت يترك لتقدير مأمور الضبط القضائي ؛ غير أن تقدير معقولة هذه المسدة يخضع لرقابة محكمة الموضوع (٢) ، فإذا لم تر أن الظروف المصاحبة لتنفيذ أمر النذب تقتضى هذا التأخير ، فإن ذلك يعنى أن مأمور الضبط قد تجاوز النطاق الزمنى الذى يصح له فيه أن يباشر الإجراء ، من ثم يضحى باطلاً. وإذا كان مأمور الضبط قد بدأ في

(١) وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن " لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان اذن النيابة العامة بالتفتيش صدر في الساعة ١٢ و ٤٥ دقيقة يوم ١٠/٣/١٩٩٢ على ان ينفذ في غضون سبعة ايام من ساعة وتاريخ صدوره وقام مأمور الضبط القضائي بتنفيذه الساعة الواحدة وخمسين دقيقة صباح يوم ١٧/٣/١٩٩٢ فان اعمال حكم تلك المسادة يقتضى عدم حساب يوم صدور الاذن باعتباره الامر المعتر قانوناً مجرياً للميعاد وحساب مدة السبعة ايام المنصوص عليها في الاذن من اليوم التالى فتقضى المدة يوم ١٧/٣/١٩٩٢ باعتباره اليوم الاخير الذى يجب ان يحصل فيه الاجراء - وهو تنفيذ الاذن بالتفتيش خلال السبعة ايام سالفة البيان - ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه يكون قد اصاب صحيح القانون ". نقض ٩ مايو ٢٠٠٠ الطعن رقم ٢٦٢٨٦ لسنة ٦٩ ق، المستحدث ص ٦٩.

(٢) نقض جلسة ١٥ يناير ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٦ ، رقم ٤٦٠ ص ٦٠٣.

اتخاذ الإجراء ، ولكنه لم ينته منه ، فيجوز في هذه الحالة تجديد الفترة الزمنية لاستكمال الإجراء الذى بدأه ، متى كانت الظروف التى استلزمت الندب مازالت قائمة. ويلاحظ أن العبرة في تحديد تجاوز تنفيذ الندب للأجل المحدد فيه هو بحقيقة الواقع ، لا بما سطره مأمور الضبط القضائي بمحضه. وتطبيقاً لذلك ، فإنه إذا أذن القاضي الجزئى النيابة العامة وضع هاتف أحد المتهمين تحت المراقبة ، فانتدبت مأمور الضبط القضائي لتنفيذ ذلك الإذن ، فسطر محضراً بالإجراءات التى اتخذها لتنفيذه ، غير أنه تبين من تفريغ شرائط تسجيل الحادثات أن التسجيل تم قبل الإذن بها ، ففي هذه الحالة يطل تنفيذ الندب وتكون الأدلة المتحصلة من عملية التسجيل باطلة. ومن الأمثلة كذلك أنه يثبت قيام مأمور الضبط القضائي بالقبض على المتهم قبل صدور الإذن من النيابة العامة بتفتيشه ، على الرغم من أن محضر الضبط يتضمن التزام مأمور الضبط القضائي بحدود ونطاق الإذن بالتفتيش.

- **انقضاء الندب** : يترتب على انقضاء الندب أن لا يكون لمأمور الضبط القضائي سلطة تنفيذ الأمر الذى ندب من أجله. وتعدد أسباب هذا الانقضاء: فقد تخرج الدعوى الجنائية من حوزة المحقق ، سواء بإحالتها إلى المحكمة أو بصدور أمر بالآ وجه لإقامتها. وينقضى الندب إذا قام مأمور الضبط بتنفيذه ، فإذا صدر بتفتيش شخص المتهم أو مسكنه ، فقام مأمور الضبط بتفتيشه ، فلا يجوز له أن يعاود التفتيش مرة ثانية استناداً إلى هذا الأمر^(١) ، ولكن يجوز له في هذه الحالة أن يطلب إصدار إذن جديد أو تجديد الإذن السابق ، أو أن تتوافر حالة التلبس التى تخول له تفتيش شاخص المتهم فقط.

(١) نقض جلسة ١٧ أكتوبر ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٢٤٩ ص ٢٨٥ .

فهرست

مُتَلَمِّنَا	٣
- تمهيد:	٣
- نظم الإجراءات الجنائية:	٤
- أهمية قانون الإجراءات الجنائية:	٦
- قانون الإجراءات الجنائية المصري الحالي:	١٠
- تقسيم:	١٢

القسم الأول

القواعد العامة في الدعوى الجنائية

- تعريف الدعوى الجنائية:	١٣
- خصائص الدعوى الجنائية:	١٣
- حرية تحريك الدعوى الجنائية:	١٤
- الدعوى الجنائية والدعوى التأديبية:	١٤
- تقسيم:	١٥

الباب الأول

طرقا الدعوى الجنائية

- تمهيد:	١٥
----------------	----

الفصل الأول

النيابة العامة

- تقسيم:	١٥
----------------	----

المبحث الأول

تشكيل واختصاصات النيابة العامة

- نظام النيابة العامة:	١٥
- العلاقة بين أعضاء النيابة العامة:	١٥
- اختصاصات النيابة العامة:	١٦
- ما يخرج عن اختصاص النيابة العامة: ٢٢	
أولاً: عدم جواز سحب الدعوى الجنائية بعد إحالتها إلى القضاء:	٢٢
- ثانياً: لا يجوز الاحتجاج على النيابة العامة بموقف اتخذته في الدعوى:	٢٢
- ثالثاً: عدم جواز التنازل عن حق الطعن في الأحكام:	٢٣
- هل يجوز للنيابة أن تعتمد صلحاً مع المتهم؟:	٢٣
- تشكيل النيابة العامة:	٢٤
- النائب العام:	٢٤
- اختصاصات ذاتية للنائب العام بنص القانون:	٢٦
- سلطات الإشراف المخولة للنائب العام:	٣١
- مدى جواز الحلول محل النائب العام في هذه الاختصاصات:	٣٢
- أعضاء المكتب الفني للنائب العام:	٣٣
- النائب العام المساعد:	٣٣

- المحامون العامون الأول لنيابات الاستئناف: ٣٤
- المحامون العامون: ٣٤
- اختصاصات ذاتية للمحامى العام: ٣٥
- رئيس النيابة: ٣٦
- وكيل النيابة ومساعداه: ٣٧
- معاون النيابة: ٣٨
- نيابة المنخفض: ٣٨
- تأديب أعضاء النيابة العامة: ٣٨
- النيابة العسكرية: ٣٩

المبحث الثانى

القواعد التى تحكم عمل النيابة العامة

١- التبعية التدريجية

- مدلول التبعية التدريجية: ٤٩
- الصلة بين تبعية النيابة العامة واستقلالها وصيعة الحرية: ٤٩
- مدى استقلال أعضاء النيابة العامة فى القانون المصرى: ٤٩
- تقليد أعضاء النيابة بأوامر التلقب العام وصلته بأعمال التحقيق: ٤٦
- الاتجاه الأول: أعضاء النيابة مقيدون بأوامر الاتهام دون التحقيق أو المرافعة: ٤٦
- الاتجاه الثانى: أعضاء النيابة مقيدون بأوامر التلقب العام فى الاتهام والتحقيق: ٤٨
- تدبير الرأىين السابقين: أعضاء النيابة العامة لا يملكون الخروج على أوامر رؤسائهم فى جميع الأحوال: ٤٩
- التعليمات العامة للنيابة لم تفرق فى الأوامر الرئاسية بين أداء وظيفة التحقيق الابتدائى وأداء وظيفة الاتهام: ٥١
- القيمة الحقيقية للفرقة بين أعمال التحقيق والاتهام - الإجراءات غير القابلة للإلغاء: ٥٤

٢- الوحدة

- مدلول وحدة النيابة العامة: ٥٥
- نتائج الوحدة: ٥٦

٣- الاستقلال

- استقلال النيابة عن القضاء: ٥٧
- ١- النيابة العامة جزء أساسى فى تشكيل القضاء الجنائى: ٥٧
- حق النيابة فى إبداء طلباتها أمام القضاء: ٥٨
- عدم تقليد القضاء بطلبات النيابة: ٥٨
- عدم جواز تدخل القضاء فى عمل النيابة العامة: ٥٩
- عمل النيابة ضرورى لعمل القضاء: ٦٠
- عدم جواز لوم أو تجريح أعمال النيابة: ٦١

٤- الرد والتنحى والمسئولية

- الرد والتنحى: ٦٢
- مسئولية أعضاء النيابة العامة: ٦٣

الفصل الثانى

المتهم

- من هو المتهم: ٦٤

- وجوب توجيه الاتهام لشخص معين: ٦٤
- وجوب تحديد دور المتهم في الجريمة: ٦٦
- الأهلية الإجرائية للمتهم: ٦٧
- مركز المتهم من حيث الحقوق والواجبات: ٦٩

الباب الثاني

تحريك الدعوى الجنائية

- المقصود بتحريك الدعوى الجنائية: ٧٢
- مباشرة الدعوى الجنائية: ٧٣

الفصل الأول

قيود تحريك الدعوى الجنائية

- ماهية هذه القيود: ٧٣
- الطبيعة القانونية لهذه القيود: ٧٤
- الغرض بين هذه القيود: ٧٤

المبحث الأول

الشكوى

- تعريف الشكوى وعلتها: ٧٥

أولاً: نطاق الشكوى

- نص قانوني: ٧٥
- جرائم الشكوى وأردة على سبيل الحصر: ٧٥
- جواز القياس في جرائم الشكوى لاتحاد الطلة لاعتبارات معينة: ٧٧
- تعدد الجريمة التي تتطلب تقديم شكوى بأخرى لا تتطلب ذلك: ٧٨
- التعدد المعنوي بين الجريمة وأخرى لا تتطلب تقديم شكوى: ٧٩
- لا محل لتطلب الشكوى في حالة التعدد المعنوي إذا لم تقع الجريمة ابتداء: ٧٩
- التعدد المادي بين جريمة الشكوى وأخرى لا تتطلب ذلك: ٨٠
- من له حق التقدم بالشكوى: ٨٠
- أهلية تقديم الشكوى: ٨١
- الوكالة في تقديم الشكوى: ٨٢
- ضد من تقدم الشكوى: ٨٢
- شكل الشكوى: ٨٣
- مدة الشكوى: ٨٣
- التفرقة بين تقديم المجنى عليه شكواه إلى جهات الضبط في الميعاد وعلمه من خلال تحقيق بالجريمة: ٨٦
- سلطة النيابة العامة قبل تقديم الشكوى: القاعدة العامة عدم جواز اتخاذ أي إجراء: .. ٨٧
- استثناء بعض الجرائم من قاعدة عدم جواز التحقيق: ٨٨
- التنبس بجريمة من جرائم الشكوى: ٨٩
- انقضاء الحق في الشكوى: ٩٠
- ١- وفاة المجنى عليه: ٩١
- ٢- التنازل: ٩١
- جواز التنازل إلى حين صدور حكم بات: ٩٢
- جواز التنازل في بعض الجرائم بعد صدور الحكم بالبراءة: ٩٣

- التنازل في حال تعدد المجنى عليهم وتعدد المتهمين: ٩٤
- وجوب بيان ما يفيد تقديم الشكوى في الحكم: ٩٦

المبحث الثاني

الإذن

- تعريف الإذن: ٩٧
- التفرقة بين تقييد رفع الدعوى الجنائية بإذن عضو معين من النيابة العامة
- وبين حالات الإذن: ٩٧

١- الحصانة البرلمانية

- مضمون الحصانة البرلمانية: ٩٩
- علة الحصانة: ١٠٠
- نطاق الحصانة: ١٠١
- ١- من حيث الأشخاص: ١٠١
- ٢- من حيث الجرائم: ١٠١
- ٣- من حيث الإجراءات: ١٠١
- مدى جواز اتخاذ إجراءات التحقيق ولو كانت غير متصلة
- بشخص المضر-تردد قضاء النقض: ١٠٢
- ٤- من حيث الزمن: ١٠٤
- دور المجلس النهائي في نظر طلب رفع الحصانة: ١٠٤
- استثناء حالة التلبس من أحكام الحصانة: ١٠٥

٢- الحصانة القضائية

- المماس بالحرية الشخصية لرجال القضاء ومن في حكمهم: ١٠٦
- مضمون الحصانة: ١٠٧
- الإذن بالتحقيق مع القاضي لا يبقى عن الإذن بالقبض عليه وحجبه احتياطياً: ١٠٧
- عدم جواز اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق قبل صدور الإذن: ١٠٨
- التلبس بالجريمة: ١٠٩
- نطاق الحصانة من حيث الأشخاص: ١٠٩
- الوقت الذي تتوافر فيه الحصانة القضائية: ١١٠
- الخروج على قواعد الاختصاص المكاني: ١١١

المبحث الثالث

الطلب

- تمهيد: ١١١
- تعريف الطلب وعلته: ١١٢
- تمييز الطلب عن الشكوى والإذن: ١١٣
- حالات الطلب: ١١٣
- التشريعات المالية والضريبية: ١١٤
- شكل الطلب: ١١٧
- وقت تقديم الطلب: ١١٨
- التعدد بين جرائم الطلب وغيرها: ١١٩
- آثار تقديم الطلب: الطابع المعنى للطلب: ١٢٠
- ١- أثر تقديم تقديم الطلب بالنسبة للوقائع التي تنكشف عرضاً أثناء التحقيق: ١٢٠
- ٢- أثر تقديم الطلب بالنسبة للأشخاص: ١٢٢

- جواز اتخاذ إجراءات الاستدلال دون إجراءات التحقيق والمحاكمة: ١٢٣
- النصوص الخاصة التي تكتفى بصور طلب قبل رفع الدعوى هل تجيز اتخاذ إجراءات التحقيق؟: ١٢٤
- سريان أحكام التنازل عن الشكوى على الطلب - إحالة: ١٢٥
- وجوب بيان الحكم ما يفيد تقديم الطلب: ١٢٥

الفصل الثاني

الادعاء المباشر

- تعريف الادعاء المباشر: ١٢٦
- علة الادعاء المباشر: ١٢٦
- السند القانوني للادعاء مباشر: ١٢٧
- صاحب الحق في الادعاء المباشر: ١٢٨
- المركز القانوني للمدعى المدني: ١٢٩
- شروط الادعاء المباشر: ١٣٠
- أولاً: أن تكون الدعوى المدنية مقبولة: ١٣١
- هل للمظهر إليه الشكك صفة في رفع الدعوى المباشرة: ١٣٤
- ثانياً: أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة: ١٣٥
- تولى النيابة العامة التحقيق وعدم انتهائها منه: ١٣٦
- ثالثاً: أن تكون من الجرائم التي يجوز الادعاء المباشر فيها: ١٣٨
- استبعاد بعض الجرائم من نطاق الادعاء المباشر: ١٣٩
- ١- الجرائم التي ترتكب بالخارج: ١٣٩
- ٢- الدعاوى المنظورة أمام محاكم الأحداث: ١٤١
- ٣- المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة: ١٤٢
- ٤- جرائم الجلسات التي يرتكبها محام أثناء تأديته واجبه أو بسببه: ١٤٢
- ٥- الدعاوى الموجهة ضد الموظف العام بسبب يتصل بوظيفته: ١٤٣
- مدى دستورية استثناء الموظفين العموميين من الادعاء المباشر: ١٤٣
- جواز الادعاء المباشر في جرائم تعطيل تنفيذ القوانين والقرارات والأحكام: ١٤٤
- السلطة التي يقبل الادعاء المباشر أمامها: ١٤٥
- إجراءات الادعاء المباشر: ١٤٦
- آثار الادعاء المباشر: ١٤٩
- أثر الحكم بترك الدعوى المدنية في الادعاء المباشر: ١٥٠
- إساءة استعمال الحق في الادعاء المباشر: ١٥١

الفصل الثالث

تحريك الدعوى الجنائية من القضاء

- تقسيم: ١٥٣

المبحث الأول

التصدى

§ ١- مدلول التصدى وعلمته

- مدلول التصدى: ١٥٣
- هل يشكل التصدى استثناء على مبدأ الفصل بين منطقتي الاتهام والحكم؟: ١٥٤
- المدلول الصحيح لمبدأ الفصل بين منطقتي الاتهام والحكم وصلته بالحق في التصدى: ١٥٦

- مبدأ عبثية الدعوى الجنائية وشخصيتها: ١٥٧
 - علة تقرير الحق في التصدي: ١٥٨
 - الرأي القائل بأن علة التصدي ليست إسباغ الرقابة على سلطة الاتهام: ١٦٠
 - تقدير هذا الرأي: ١٦١
 - التمييز بين تصدى وحق المحكمة في تعديل الوصف وإضافة الظروف المثبتة: ... ١٦٢
- § ٢ - نطاق الحق في التصدي وآثاره**

- تمهيد: ١٦٣
- أشار الطابع الاستثنائي للتصدي: ١٦٤
- سلطة المحكمة التقديرية في مباشرة الحق في التصدي: ١٦٤
- المحاكم صاحبة الحق في التصدي: ١٦٥
- هل يتوافر الحق في التصدي لمحكمة النقض عند نظرها طلب إعادة النظر؟: ١٦٧
- تقدير آراء نلقه: ١٦٨

٣ - شروط التصدي §

- حصر هذه الشروط: ١٦٩
- وجود دعوى جنائية منظورة أمام محكمة الجنابات أو النقض: ١٦٩
- أن تكون المحكمة قد اتصلت بالدعوى الأصلية اتصالاً صحيحاً: ١٧٠
- أن تكون الدعوى المعروضة هي مصدر علم المحكمة بالدعوى الجديدة - رأي الفقه: ١٧٠
- تقدير وجهة الفقه: ١٧١
- نوع الدعوى الأصلية المنظورة أمام المحكمة: ١٧٢
- يجب أن يكون تحريك الدعوى الجديدة جائزاً: ١٧٣
- يجب أن تكون الدعوى الجديدة لم يتم تحريكها: ١٧٤
- مدى جواز إلغاء الأمر بالأوجه الصادر في الدعوى الجديدة استناداً إلى استعمال الحق في التصدي: ١٧٤
- أن يبأسر الحق في التصدي من محكمة لها الحق في ذلك: ١٧٦
- توافر الدلائل الكافية للاتهام: ١٧٧

§ ٤ - حالات التصدي

- تاصيل حالات التصدي: ١٧٨
 - الحالة الأولى: الوقائع أو المتهمون الجدد أو الارتباط مع الدعوى الأصلية
 - نصوص قانونية: ١٧٩
 - الصورة الأولى: تحريك الدعوى الجنائية ضد متهمين جدد: ١٧٩
 - الصورة الثانية: إضافة وقائع جديدة إلى المتهم: ١٨٠
 - الصورة الثالثة: وجود جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة الأصلية: ١٨٢
 - الحالة الثانية للتصدي: التأثير على سلطة المحكمة أو الاحترام الواجب لها
 - تمهيد: ١٨٤
 - علة قصر استخدام الحق في التصدي على محكمتي الجنابات والنقض: ١٨٤
 - أمثلة للأفعال الماسة باحترام المحكمة أو التأثير في قضائتها: ١٨٥
 - سلطة المحكمة التقديرية في الاقتصاد على استعمال حق التصدي في جرائم الجلسات: ١٨٧
- § ٥ - إجراءات التصدي والقرار الصادر فيه:**
- هل يشترط للتصدي أن تنظر المحكمة موضوع الدعوى الأصلية؟- اختلاف الآراء: ... ١٨٩
 - الرأي القائل بوجوب نظر المحكمة موضوع الدعوى الأصلية: ١٨٩
 - الرأي القائل بتوافر الحق في التصدي بمجرد إحالة الدعوى إلى المحكمة: ١٩٠

- تقدير الرأيين السابقين: ١٩١
- قرار التصدي: ١٩٢
- الرأي القائل بأن قرار التصدي يكون في صورة منه قرار باستئناف التحقيق الابتدائي: ١٩٤
- تقدير هذا الرأي: ١٩٥
- إحالة الدعوى إلى النيابة العامة أو نذب أحد أعضاء المحكمة لتحقيقها: ١٩٦
- § ٦- آثار التصدي
- حصر آثار التصدي: ١٩٧
- تحريك الدعوى الجنائية في الدعوى الجديدة: ١٩٨
- عدم جواز اشتراك أحد أعضاء المحكمة في الحكم في الدعوى المتصدى لها: ١٩٩
- ارتباط الدعوى الجديدة بالدعوى الأصلية: ٢٠٠
- يجب على المحكمة انتظار التصرف في الدعوى المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة: .. ٢٠١
- مدى جواز اشتراك أحد قضاة النقض في نظر الطعن في الحكم الصادر في الدعوى التي سبق وأن تصدوا لها: ٢٠٢
- دخول الدعوى حوزة سلطة التحقيق وتطبيق القواعد العامة عليها: ٢٠٤
- التزام النيابة العامة بتحقيق الدعوى الجديدة: ٢٠٥

المبحث الثاني

جرائم الجلسات

- التمييز بين التصدي وجرائم الجلسات: ٢٠٦
- النطاق الزماني والمكاني لجرائم الجلسات: ٢٠٧
- تأصيل جرائم الجلسات: ٢٠٧
- الإخلال بنظام الجلسة: ٢٠٧
- الجرائم المرتكبة في جلسات المحاكم الجنائية: ٢١٠
- الجرائم المرتكبة في جلسات المحاكم المدنية والتجارية: ٢١٤
- جرائم المحامين المرتكبة بالجلسة: ٢١٤

الباب الثالث

انقضاء الدعوى الجنائية

- حصر أسباب انقضاء الدعوى الجنائية: ٢١٦

الفصل الأول

وفاة المتهم

- تمهيد: ٢١٦
- أثر وفاة المحكوم عليه على انقضاء الدعوى الجنائية: ٢١٦
- أثر وفاة المتهم على تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية: ٢١٧
- أثر الجهل أو الغلط في وفاة المتهم: ٢١٩

الفصل الثاني

التقادم

- تمهيد: ٢٢٠
- تعريف التقادم وعلمته: ٢٢٠
- تقادم الدعوى وتقادم العقوبة: ٢٢١

١- مدة التقادم

- ٢٢١ - القاعدة العامة:
- ٢٢٢ - تحديد مدد التقادم استناداً للتقسيم الثلاثي للجرائم:
- ٢٢٤ - الجرائم المستمرة:
- ٢٢٧ - ثانياً-الجرائم المتتابة الأفعال:
- ٢٢٨ - قواعد خاصة للتقادم في جرائم معينة:
- ٢٢٨ - ١- خروج الجرائم الماسة بالحريات من الخضوع لأحكام التقادم:
- ٢٣٠ - ٢- جرائم المخدرات:
- ٢٣١ - الجرائم الانتخابية:
- ٢٣٢ - جرائم الكسب غير المشروع:
- ٢٣٢ - جرائم الهروب والغفلة:

٢- انقطاع مدة التقادم

- ٢٣٢ - تمهيد:
- ٢٣٢ - تعريف الانقطاع وعلمته:
- ٢٣٣ - التفرقة بين الوقف والانقطاع:
- ٢٣٤ - أسباب انقطاع مدة التقادم:
- ٢٣٤ - إجراءات الاتهام:
- ٢٣٥ - إجراءات التحقيق:
- ٢٣٧ - إجراءات المحاكمة:
- ٢٣٨ - أعمال الاستدلال:
- ٢٣٩ - الحكم النهائي الصادر في جريمة:
- ٢٣٩ - الطابع المعنى لانقطاع مدة التقادم:

٣- أثر التقادم

- ٢٤٠ - أثر التقادم على الدعوى الجنائية:
- ٢٤١ - أثر التقادم على الدعوى المدنية:
- ٢٤٢ - أثر التقادم على الغرامات التي تحمل معنى التعويض:

الفصل الثالث

الحكم البات

- ٢٤٤ - تمهيد:
- ٢٤٤ - مدلول قوة الحكم البات في إنهاء الدعوى الجنائية وعلمتها:
- ٢٤٥ - مبدأ عدم المساس بالحكم بعد صدوره:

أولاً: شروط الحكم البات

- ٢٤٦ - حصر هذه الشروط:
- ٢٤٦ - ١- أن يكون الحكم صادراً من القضاء الجنائي:
- ٢٤٨ - ٢- أن يكون حكماً نهائياً في الموضوع:
- ٢٤٩ - ٣- أن يكون الحكم باتاً:
- ٢٥١ - ٤- أن يكون الحكم قد فصل في الواقعة في منطوقه:

ثانياً: شروط الدفع بالحكم البات

- ٢٥٣ - حصر هذه الشروط:
- ٢٥٣ - ١- وحدة الموضوع :
- ٢٥٣ - المقصود بوحدة الموضوع:
- ٢- وحدة الواقعة (السبب)

- ضابط وحدة الواقعة: ٢٥٤
 - الجزم لمرتبطة: ٢٥٥
 - الغرض الثاني: صدور حكم بات في الجريمة الأخف: ٢٥٧
 - الجريمة المستمرة: ٢٥٨
 - الجريمة متتابعة الأفعال: ٢٦٠
 - جريمة الاعتياد: ٢٦١
 - تعدد الأوصاف أو ظهور أدلة جديدة على الواقعة-حكم التعدد المنفرد: ٢٦٢
- ٣- وحدة المتهمين**

- المقصود بوحدة المتهمين: ٢٦٣
- الحكم ببراءة بعض المساهمين واثره على غيره من المساهمين: ٢٦٤
- ١- البراءة لأسباب شخصية: ٢٦٤
- ٢- البراءة لأسباب موضوعية: ٢٦٥
- أثر حكم البراءة على الدعوى التأديبية: ٢٦٥
- الدفع باتقضاء الدعوى الجنائية بالحكم البات والرد عليه: ٢٦٧

الفصل الرابع

انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح

- تعريف الصلح وعلته: ٢٦٨
- نطاق الصلح الجنائي: ٢٦٩
- (أولاً) الصلح في الجرح والمخالفات المعاقب عليها بالغرامة: ٢٦٩
- (ثانياً) الصلح من المجنى عليه في بعض الجرح: ٢٧١
- صاحب الحق في إثبات الصلح: ٢٧١
- نطاق الصلح المبدئ من المجنى عليه: ٢٧٢
- (ثالثاً) الصلح في تشريعات خاصة: ٢٧٣
- الصلح في قانون التجارة: ٢٧٣
- الصلح في التشريعات الضريبية والجمركية وقانون سوق المال: ٢٧٤
- الصلح في قانون المرور: ٢٧٦
- النصوص التي تقرّر انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح هي أصلح للمتهم: ٢٧٨

القسم الثاني

إجراءات مرحلة ما قبل المحاكمة

- أهمية مرحلة ما قبل المحاكمة: ٢٧٩
- ماهية إجراءات ما قبل المحاكمة: ٢٨٢

الباب الأول

الاستدلال

- تقسيم: ٢٨٢

الفصل الأول

ماهية الاستدلال

- تقسيم: ٢٨٣

المبحث الأول

تعريف الاستدلال ومحلّه من إجراءات الدعوى الجنائية

- تعريف: ٢٨٣
- هل تتحرك الدعوى الجنائية بأعمال الاستدلال؟: ٢٨٢
- تقدير وجهة محكمة النقض: ٢٨٤
- هل تخرج مرحلة الاستدلال عن نطاق الدعوى الجنائية: ٢٨٥
- تقدير رأى محكمة النقض فى خروج الاستدلال عن الدعوى الجنائية: ٢٨٦
- الفرق بين الاستدلال والتحقيق الابتدائى: ٢٨٧
- أهمية أعمال الاستدلال: ٢٨٨

المبحث الثانى . السلطة المختصة بالاستدلال

- الضبط الإدارى والضبط القضائى: ٢٨٩
- أعمال الضبط القضائى لا تعتبر قرارات إدارية: ٢٩٠
- تحديد مأمورى الضبط القضائى على سبيل الحصر: ٢٩١
- الأعمال غير الجائز لمأمورى الضبط اتخاذها: ٢٩١
- (أولاً): مأمورى الضبط القضائى ذوو الاختصاص النوعى العام الشامل: ٢٩١
- ١- مأمورى الضبط القضائى ذوو الاختصاص النوعى العام والمكانى الشامل: ٢٩١
- ٢- مأمورى الضبط القضائى ذوو الاختصاص النوعى العام فى نطاق مكاتى محددة: ٢٩٢
- (ثانياً): مأمورى الضبط القضائى ذوو الاختصاص النوعى المحدود: ٢٩٣
- جواز إضفاء صفة الضبط القضائى بقرار: ٢٩٣
- خضوع مأمورى الضبط القضائى لإشراف النيابة العامة: ٢٩٣
- مأمورى الضبط القضائى العسكري: ٢٩٤

المبحث الثالث : القواعد العامة فى الاستدلال

- عدم جواز التعريض على الجرائم أو خلقها لضبطها: ٢٩٥
- جريمة تعذيب متهم لحمله على الاعتراف تسرى على مرحلة الاستدلال: ٢٩٧
- التخلّى وإنحال الصلوات وإسقاط المارشدين: ٢٩٧
- ثبوت الاختصاص مكاتياً يؤدى إلى امتداده للأعمال الواقعة خارجه: ٢٩٨
- عدم اشتراط اصطحاب كاتب لتحرير محضر الاستدلال: ٢٩٩
- حضور مدافع فى مرحلة جمع الاستدلال: ٣٠٠
- جواز الادعاء مدنياً فى مرحلة الاستدلال: ٣٠١
- إبراز مأمورى الضبط القضائى ومرءوسهم ما يفيد شخصياتهم وصفاتهم: ٣٠٢

المبحث الرابع

أعمال الاستدلال

- بيان أعمال الاستدلال: ٣٠٢
- إجراء التحريات والحصول على الإيضاحات: ٣٠٢
- سماع أقوال من لديهم معلومات عن الجريمة وسماع أقوال المتهم: ٣٠٣
- حظر استجواب المتهم: ٣٠٥
- تولى النيابة العامة التحقيق لا يسلب مأمورى الضبط سلطته فى جمع الاستدلال: ٣٠٧
- الأعمال التى تخرج عن أعمال الاستدلال: ٣٠٨
- إثبات الإجراءات فى محاضر موقعة: ٣٠٩
- لا بطلان على مخالفة الإجراءات فى محاضر الاستدلال: ٣١٠

الفصل الثانى

اختصاص مأمورى الضبط القضائى بالتحقيق الابتدائى

- القاعدة العامة: ٣١١
- تلبس: ٣١٢

المبحث الأول التلبس بالجريمة

- المقصود بالتلبس: ٣١٢

المطلب الأول حالات التلبس وشروطها

- ١- حالات التلبس
 - حصر حالات التلبس: ٣١٢
 - التفرقة بين التلبس الحقيقي في قانون الإجراءات الجنائية والتلبس الحكمي بجريمة الزنا: ٣١٣
 - (الحالة الأولى): مشاهدة الجريمة حال ارتكابها: ٣١٤
 - المطابع العلني للتلبس: ٣١٥
 - (الحالة الثانية) مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهنة يسيروا: ٣١٦
 - (الحالة الثالثة) تتبع المتهم مع الصباح إثر وقوع الجريمة: ٣١٦
 - (الحالة الرابعة) مشاهدة أدلة الجريمة: ٣١٧
- ٢- شروط صحة التلبس
 - ماهية هذه الشروط: ٣١٨
 - (أولاً) الشروط المتعلقة بمعانبة مأمور الضبط لحالة التلبس وجوب أن يعين مأمور الضبط لحالة التلبس بنفسه: ٣١٩
 - وجوب أن يكون إدراك الجريمة يقينياً: ٣٢١
 - (ثانياً) الشروط المتعلقة بمشروعية معانبة حالة التلبس ضابط مشروعية معانبة التلبس: ٣٢٢
 - الجريمة التي تكشف عرضاً نتيجة إجراء مشروع -تطبيقات: ٣٢٢
 - عدم مشروعية معانبة حالة التلبس: ٣٢٤

المطلب الثاني آثار التلبس

- إجراءات الاستدلال المخولة في حالة التلبس: ٣٢٦

أولاً- القبض

- تعريف القبض: ٣٢٧
- الاستيقاف: ٣٢٨
- التمييز بين القبض والاستيقاف: ٣٢٨
- التلبس أثناء الاستيقاف: ٣٢٧
- التمييز بين القبض والتعرض المادي: ٣٣٤
- هاتفاً القبض: ٣٣٦
- أولاً: القبض في حالة التلبس: ٣٣٦
- القبض على المتهم الحاضر-شروط هذا القبض: ٣٣٦
- ١- نوع الجريمة: ٣٣٧
- ٢- نسبة الجريمة إلى المتهم: ٣٣٧

- ٣٣٨ أن يكون المتهم حاضراً:
 - الأمر بضبط وإحضار المتهم غير الحاضر: ٣٣٨
 ثانياً: التحفظ على المتهم في غير حالة التلبس: ٣٣٩
 - مدى دستورية اتخاذ الإجراءات التحفظية في غير حالة التلبس: ٣٤١
 - وجهات محكمة النقض: ٣٤٢
 الوجهة الأولى: الإجراءات التحفظية ليست قبضاً: ٣٤٢
 - الاتجاه الثاني: عدم دستورية الإجراءات التحفظية في غير حالة التلبس: ٣٤٣
 - الاتجاه الثالث: أحكام لاحقة لم تشر فيها المحكمة لعدم دستورية الإجراءات التحفظية: ٣٤٥
 - تقدير وجهة محكمة النقض: ٣٤٦
 - القبض استناداً لقانون الطوارئ: ٣٤٧
 - مدلول الاعتقال: ٣٤٧
 - أسباب الأمر بالاعتقال: ٣٤٨
 - أولاً: الاشتباه: ٣٤٨
 - أثر الحكم بعدم دستورية قانون الاشتباه على حالات الاعتقال الواردة في قانون الطوارئ: ٣٤٩
 ثانياً: الخطورة على الأمن والنظام العام: ٣٥٠
 - توسع جهة الإدارة في حالات الاعتقال: ٣٥١
 - ضمانات تنفيذ القبض: ٣٥٢
 - أثر التعليمات التي يصدرها النائب العام والتي تفيد سلطة أعضاء النيابة العامة في تحقيق جرائم القبض والحبس دون حق: ٣٥٣
 - الاستماع إلى المقبوض عليه: ٣٥٧

ثانياً: تفتيش الأشخاص

- ٣٥٨ تعدد أنواع التفتيش:
 ١- التفتيش كإجراء تحقيق
 - مدلول التفتيش كإجراء تحقيق: ٣٥٩
 - التلازم بين القبض والتفتيش: ٣٦٠
 - التفتيش عقب القبض - هل يهدف دائماً للتفتيش عن الدليل؟: ٦٢
 ٢- التفتيش كإجراء استدلال
 - المقصود بالتفتيش كإجراء استدلال: ٣٦٣
 - التفتيش المستند لحالة الضرورة: ٣٦٤
 - التفتيش الإداري للأشخاص: ٣٦٥
 - تفتيش الجمارك: ٣٦٥
 - التفتيش الإداري في المطارات والموانئ: ٣٦٦
 - التفتيش الإداري للأماكن العسكرية وما في حكمها: ٣٦٧
 - تفتيش السجناء: ٣٦٨
 - التفتيش الإداري المخول للرؤساء على مرؤسيهم: ٣٦٨
 - التفتيش المستند إلى الرضاء المفترض لوجود علاقة تعاقبية: ٣٦٩
 - التفتيش المستند إلى رضاء الشخص: ٣٧٠
 - التفتيش الوقائي: ٣٧١
 - تنفيذ التفتيش: ٣٧٥
 - تفتيش السيارات: ٣٧٦
 - تفتيش الأمتعة: ٣٧٨

ثالثاً: تفتيش المساكن و الدخول فيها

- تعريف: ٣٨٠
- عدم دستورية تفتيش المساكن في حالة التلبس: ٣٨١
- حالات دخول أو تفتيش المساكن التي تنطبق مع الدستور: ٣٨٢
- الدخول إلى الأماكن: ٣٨٢
- مدلول الدخول إلى المسكن: ٣٨٢
- حالات الدخول المشروع إلى المساكن أو الأماكن الخاصة: ٣٨٣
- الدخول لتعقب مجرم هارب: ٣٨٤
- الدخول المستند إلى قوانين خاصة: ٣٨٤
- الدخول إلى الأماكن العامة
- الأماكن العامة بطبيعتها: ٨٥
- الأماكن العامة بالتخصيص: ٣٨٧
- تغيير صاحب المسكن صفته إلى مكان عام: ٣٨٩
- تلبس المتهم الناتج عن الدخول لتنفيذ إذن تفتيش مسكن الغير: ٣٩٠
- عدم جواز تفتيش غير المتهم بدون توافر حالة التلبس في حقه أو صدور أمر قضائي -
- مخالفة المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية للدستور: ٣٩١
- الرضاء بتفتيش المسكن: ٣٩٢
- رضاء حائز المسكن بالتفتيش في حال غياب صاحبه: ٣٩٣
- أثر بطلان التفتيش: ٣٩٤

الفصل الثاني

نـدب مأمور الضبط القضائي للتحقيق الابتدائي

- ماهية النـدب للتحقيق: ٣٩٥
- علة النـدب: ٣٩٦
- شروط النـدب: ٣٩٦
- صدور النـدب ممن يملكه: ٣٩٧
- الشروط الشكلية للنـدب: ٣٩٨
- يجب أن يكون النـدب كتابياً: ٣٩٨
- اختصاص النـدب: ٤٠٠
- المندوب: ٤٠١
- حدود النـدب: ٤٠٣
- عدم جواز النـدب للاستجواب: ٤٠٤
- عدم جواز النـدب لتحقيق قضية بأكملها: ٤٠٥
- ندب معاون النيابة: ٤٠٥
- أثر أعمال التحقيق التي يقوم بها معاون النيابة العامة دون ندب: ٤٠٧
- عدم جواز النـدب في الجرائم المتعلقة بالمحامين: ٤٠٨
- تحريك الدعوى الجنائية: ٤٠٨
- اعتبار أن العمل وكنته صادر من سلطة التحقيق: ٤٠٩
- حرية مأمور الضبط القضائي في كيفية تنفيذ أمر النـدب: ٤١٠
- الخروج عن حدود النـدب في حالة الاستعجال: ٤١١
- التقيد بالفترة الزمنية المحددة في أمر النـدب: ٤١٢
- انقضاء النـدب: ٤١٤

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٢٢٦٤٧

Bibliotheca Alexandrina



0680572

مطابع الدار الهندسية / القاهرة

تليفاكس: ٢٥٩٨٠٣٥٤ عميل: ٠١٢٢٣٤٩٠١١